

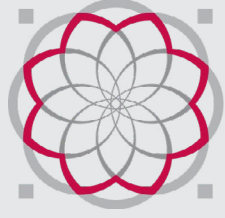
annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

مرصد الفضاء المدني في المنطقة العربية



التقرير الكامل ٢٠١٩



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

مرصد الفضاء المدني في المنطقة العربية التقرير الكامل ٢٠١٩

يتضمن هذا الكتاب عشرة تقارير وطنية وتقريراً إقليمياً تم إعدادها في إطار مرصد الفضاء المدني الذي بدأتها الشبكة عام ٢٠١٨. يسعى المرصد الى مواكبة الأخبار والتطورات المتعلقة بالمجتمع المدني وبيئة عمله وإلى تحليلها. يمكن متابعة مختلف التقارير والنشرات الدورية التي ينتجها المرصد على موقعة الإلكتروني:

<http://civicspace.annd.org>

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بروت عام ٢٠٠٠



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١٠ - ٢٠٧٠ - بيروت لبنان
هاتف: ٣٦٦ ٣١٩ ٩٦١١ - فاكس: ٩١٨١٥٦٣٦

التقرير الاقليمي:

- أديب نعمة

التقارير الوطنية:

لبنان:

- ماري نويل أبي ياغي (مركز دعم لبنان)
- ليا يمين (مركز دعم لبنان)

العراق:

- عباس الشريفي

الأردن:

- مركز الفينيق للدراسات

السودان:

- نعمات كوكو (ناشطة وباحثة في مجال التنمية)
- عبد الوهاب علي يوسف (باحث في العلوم السياسية)

تونس:

- صلاح الدين الجورشي

المغرب:

- أناس الحسنوي

موريتانيا:

- أم كلثوم حامدينو
- محمد المحبوبي
- سيدينا العتيق
- محمد أزناكي

بالاضافة إلى تقارير من مصر والبحرين والجزائر

فريق عمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

- مي مكي
- زهرة بزي
- عايدة يونس

تصميم غرافيك: صخر الحمدان

فريق عمل التقرير

المحتويات

التقرير الاقليمي:

- ٥ . الفضاء المدني في المنطقة العربية

التقارير الوطنية:

- ٢٣ . الجزائر: نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني؟
- ٤٢ . البحرين : واقع المجتمع المدني وتأثيره في الواقع الاجتماعي
- ٦٢ . مصر: التقرير الوطني
- ٨١ . العراق : المجتمع المدني والحراك المدني ٢٠٢٠-٢٠١٩
- ٩٤ . لبنان : مظاهرات اكتوبر ٢٠١٩ بين الخلاف وإعادة الانتاج
- ١١١ . موريتانيا : التقرير الوطني حول الحركات الاجتماعية والفضاء المدني
- ١٢٨ . المغرب : التقرير الوطني
- ١٤٩ . السودان : الفضاء المدني والحراك الثوري
- ١٦٦ . تونس : الحركات الاجتماعية والفضاء المدني
- ١٨٨ . الأردن : المجتمع المدني والحركات الاجتماعية

التقرير الإقليمي: الفضاء المدني في المنطقة العربية



تمهيد

يفترض التعامل المتكامل مع موضوع هذه الورقة أن يغطي ثلاث محاور:

١. رسم ملامح الإطار المفاهيمي الذي تتبناه شبكة المنظمات العربية غير الحكومة في النظر إلى المجتمع المدني ودوره، مع عرض لحزمة المفاهيم المرتبطة به؛
٢. تناول بعض الإشكاليات التي تخص المجتمع المدني في الوقت الراهن، لاسيما في البلدان العربية، في ضوء تحولات العقد الأخير (بعد ٢٠١٠)؛
٣. تكثيف بعض الدروس والخلاصات من التقارير الوطنية عن واقع الفضاء المدني في البلدان المشمولة بالدراسة، والمعروضة في هذا التقرير.

سوف تقتصر الورقة على إشارة مكثفة الى المحورين الأول والثاني بما يساعد على تحديد الإطار النظري المعتمد فيها، اذ تعمل الشبكة على اعداد ورقة مستقلة عن الاطار النظري سوف تنشر لاحقا. وفي الورقة الحالية سوف يجري التركيز على المحور الثالث.

مدخل عن المفاهيم والمصطلحات المستخدمة

نقارب المفاهيم المتصلة بالمجتمع المدني من منظور علمي طبعاً، ولكن أيضاً من منظور عملي، بحيث يكون لهذه المساهمة وظيفة مفيدة في تقريب وجهات النظر أثناء الممارسة والتشبيك والعمل بين شبكات ومنظمات المجتمع المدني.

تستخدم في التقرير حزمة من المفاهيم مثل مجتمع مدني، منظمات مجتمع مدني، الفضاء المدني، الحملات، الحركات الاجتماعية، الحركات الشعبية... الخ، إضافة الى مناقشة تحليلية للعلاقة بين المدني والسياسي. وهذه من النقاط التي سوف تعرض مفصلاً في الورقة المستقلة قيد الاعداد. نكتفي هنا بالإشارة سريعاً الى ان مفهوم الفضاء المدني أكثر اتساعاً من مفهوم المجتمع المدني، اذ هو يشمل مجمل القوانين والأنظمة والآليات التي تتيح للمجتمع المدني ومنظماته ان تعمل بحرية او يقيدتها.

كما ان الورقة تستخدم أيضاً مفهوم الحركات الشعبية بمعنى متميز عن الحركات الاجتماعية التقليدية، وهو يعبر عن شكل أكثر اتساعاً من المشاركة الشعبية ذات الطابع السياسي غالباً.

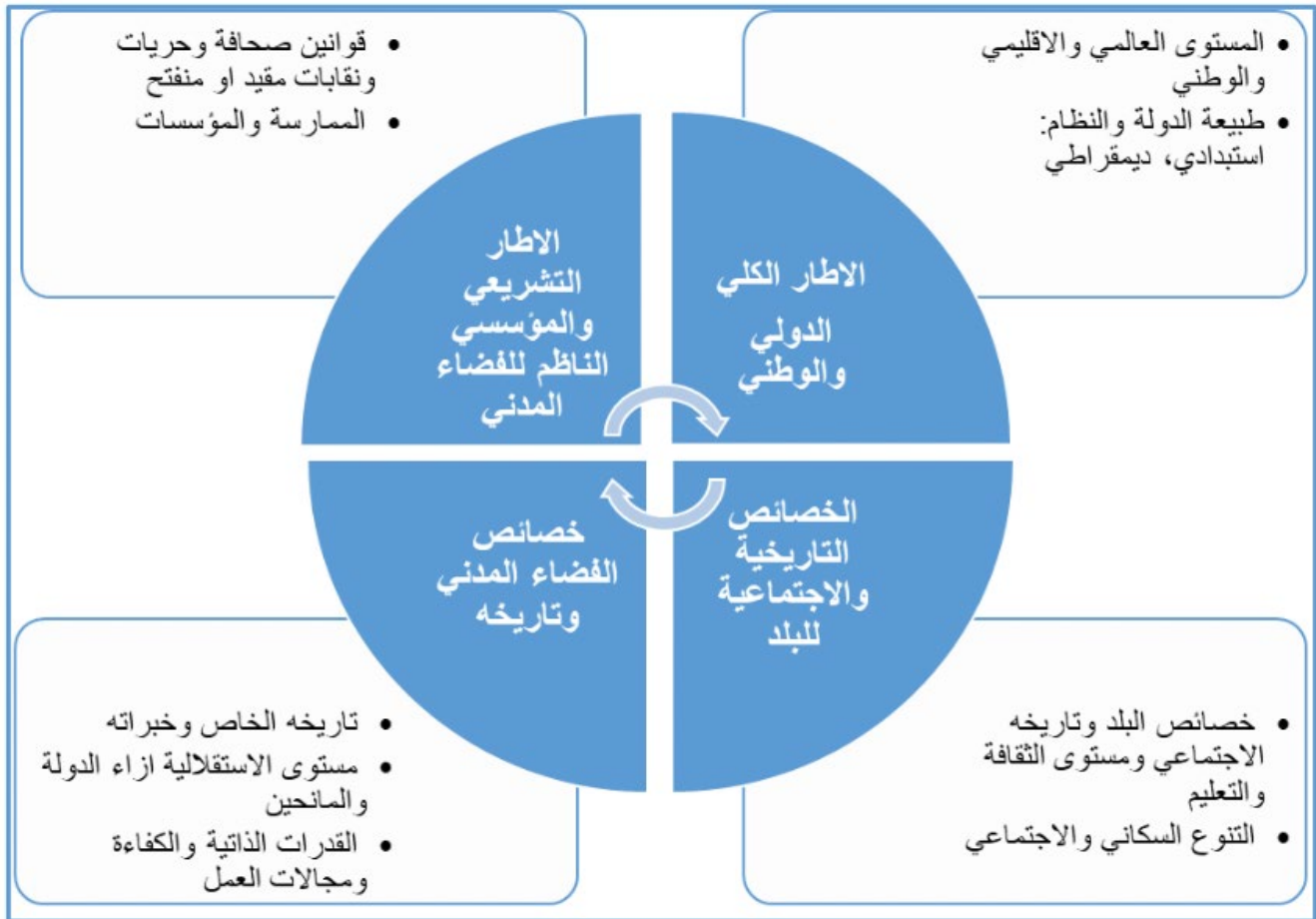
يلخص الجدول ١ بعض نقاط التمايز بين المقصود بمختلف المصطلحات وفق المعايير ذات الصلة ببحثنا.

جدول ١ : نقاط التشابه والاختلاف بين الاشكال المختلفة للعمل المدني

التنظيم	منظمات CSOs	حملات	حركات اجتماعية	حركات شعبية
التنظيم	مؤسسات مهيكلة	منظمة وفق متطلبات الحملة	نصف مهيكلة	غير مهيكلة
المدى الزمني	مستمر	قصير (عموماً)	طويل نسبياً، ومتفاوت حسب الهدف	غير محدد
عدد المشاركين	يمكن أن يكون محدوداً	متفاوت، حسب متطلبات الحملة	مشاركة واسعة عددياً	مشاركة واسعة عددياً
تنوع التكوين	الموافقون على النظام الأساسي والمنتسبون	غير أساسي، المعيار هو المشاركة في الحملة	الإشتراك في الهدف، وانسجام نسبي في الرؤية الى التغيير المنشود	متنوع ومتعدد
الصلة بالسياسة	غير قوية، بعضها يهتم بالتأثير على السياسات	غير قوية، متفاوتة حسب الحملة، وتهتم بالتأثير على السياسات	تسعى الى احداث تغيير اجتماعي عام، ويمكن ان يكون له طابع سياساتي او سياسي	يكون لها طابع سياسي اكثر وضوحاً، وحيثما اهداف سياسية مباشرة

من جهة أخرى، ولجهة التداخل بين المدني والسياسي، فلا توجد وصفاً جاهزة وموحدة تنطبق على كل البلدان وكل الحالات، اذ ثمة عوامل مؤثرة ومحددة تتعلق بطبيعة الدولة والنظام، والإطار القانوني، وخصائص المجتمع نفسه وتجربة العمل المدني، ترسم مجتمعة ملامح العلاقة بين المدني والسياسي.

الشكل ١: العوامل المؤثرة في الفضاء المدني وعلاقة المدني بالسياسي



لقد تناولت الأوراق الوطنية (المدرجة في هذا التقرير) التجارب العملية والاجوبة التي قدمتها الممارسة على هذه الإشكاليات، حيث يمكن الاطلاع عليها بشكل تفصيلي. أما في الورقة الإقليمية، فنحاول استخلاص نقاط أساسية وذات طابع أكثر عمومية وتجريدا مستخلصا من التجارب الوطنية، ومن الأدبيات ذات الصلة، من خلال أمثلة وتجارب ونماذج مختارة تساهم في توضيح منطق التفكير والمعالجة بشكل متنسق ومكثف.

حركات اجتماعية في مناخ من الحرية النسبية: المغرب

نجحت حملة «عريضة جمع المليون توقيع» عام ١٩٩٢، في استصدار قانون عام ١٩٩٣ جاءت فيه تعديلات جزئية من ضمنها منع الأباء من تزويج بناتهم دون موافقتهم. إلا أن التحالف المنظم للتحرك اعتبر هذا الإصلاح المحدود غير كاف وإن كان خطوة في الاتجاه الصحيح، واستمر في تكثيف جهوده والضغط المستمر لإحداث تعديل جذري للمدونة.

وعام ١٩٩٨ شكلت حكومة التناوب الأولى بوصول المعارضة لأول مرة الى رئاسة الحكومة (حكومة اليوسفي). اعتبرت هذه اللحظة التاريخية مفصلية في تطوّر المد الإصلاحية بحيث برزت الحركة النسائية والحقوقية الديمقراطية بقوة في دعمها للخطة من جهة، في المقابل انتصبت التيارات المحافظة والمنتسبة للإسلام السياسي على اختلافها معارضة لمشروع الخطة، وهو ما أدى الى تنظيم أكبر مسيرتين متعارضتين في مدينتي الرباط والدار البيضاء في ١٢ من مارس ٢٠٠٢. استجاب الملك محمد السادس لدعوات الإصلاحيين، وشكل بعدها هيئةً لمراجعة مطالب الحركة، وشجّع رجال الدين على الانفتاح على مناقشتها. نتج عن ذلك اصدار مدونة جديدة (سميت بقانون الأسرة) عام ٢٠٠٤.

ويمكن تسجيل حضور تشاوري متواصل مع الحركة النسائية، على الأقل منذ سنة ٢٠٠٤ بعد اعتماد مدونة الاحوال الشخصية وما بعد الأحداث الإرهابية لـ ١٦ ماي ٢٠٠٣. وقد ترافق ذلك أيضا مع اتساع عدد الجمعيات العاملة في القطاع بخلفيات أيولوجية مختلفة، درجة التناقض، بين جمعيات الحركة النسائية الديمقراطية وجمعيات مرتبطة بالحكومة وبمرجعية الإسلام السياسي.

هذا مثال على حركة اجتماعية أطلقتها منظمات المجتمع المدني ونجحت في التأثير في اصدار تشريع أساسي في المجتمع، وهو أمر ما كان لينجح لولا المثابرة والنجاح في بناء تحالفات واسعة، ولولا الحوار المنفتح مع معارضي القانون، واشراك المؤسسة الدينية فيه. كل ذلك ساهم بشكل أساسي في تجاوب أعلى مقام في الدولة أي الملك، الذي بتجاوبه مع حركة الإصلاح، سهّل التوصل الى توافق مجتمعي في هذا الشأن، لاسيما في ضوء الخوف المتزايد من الإرهاب الاصولي الديني الذي كسر بعض المحظورات في التعامل مع قضايا المرأة والاسرة والمساواة بين الجنسين.

عرفت المملكة المغربية أشكالا مختلفة من العمل المدني، بما فيها الاحتجاجات الاجتماعية والشعبية، والتداخل بين المطالب الاجتماعية والسياسية في مراحل مختلفة من تاريخ المملكة بعد الاستقلال. كما تأثرت بالربيع العربي لاسيما مع حركة ٢٠ فبراير/ شباط/فيفري ٢٠١١ ومجمل المناخ الذي نشأ في البلدان العربية حينها، مما نتج عنه تعديل دستوري عام ٢٠١١ تضمن مجالا أوسع من الحرية والمشاركة. كما استمرت الحركات الاجتماعية في أكثر مناسبة بعد ذلك، والحالة الأكثر أهمية كانت حراك الريف - الحسيمة الذي بدأ يوم ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦.

يشارك المغرب في ذلك مع باقي الدول العربية، الا أنه يتميز أيضا بكونه البلد الذي عرف أنواعا من الحركات الاجتماعية الأكثر قربا من المفهوم التقليدي للحركات الاجتماعية (يشبه في أشكال عمله وتنظيمه وأهدافه وشعاراته الحركات الاجتماعية في البلدان الأوروبية). ونعرض في ما يلي مثالين، أولهما الحركة النسائية في مجال إقرار قانون الاسرة الجديد (٢٠٠٤)، والثاني حملة المقاطعة ضد منتجات شركات غذائية (حليب ومياه) عام ٢٠١٦، يمثلان حالتين عن حركات اجتماعية بالمعنى الذي سبق عرضه في الفقرات عن التعاريف والمصطلحات.

أ - الحركة النسوية ومدونة الاسرة في المغرب

تشكل تجربة المغرب في اصدار مدونة جديدة للأسرة عام ٢٠٠٤ مثلا على تدرّج عمل منظمات مدنية نسوية، الى إطلاق حملة، سرعان ما تحولت الى حركة اجتماعية بمشاركة واسعة استخدمت أساليب متعددة من الضغط والعمل، ونجحت في احداث تغيير تشريعي وثقافي واجتماعي كبير عبّر عنه صدور المدونة الجديدة. استغرق هذا المسار ثماني سنوات منذ انطلاق الحملة عام ١٩٨٧ حتى إقرار القانون (٢٠٠٤)، وهو ما يجعلها أقرب الى مفهوم الحركة الاجتماعية، بما في ذلك تعدد أشكال العمل، واتساع المشاركة الشعبية بالإضافة إلى انخراط منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وإن من مواقع متعارضة.

البداية عام ١٩٨٧ كانت انشاء ائتلاف من المنظمات النسائية والنسوية للدعوة الى اصلاح قوانين الاسرة السارية المفعول منذ عام ١٩٥٨، وكانت حملات توعية للمواطنين والمواطنات، وتواصل وضغط على البرلمانين، كما نظمت سلسلة من التظاهرات جرى التحضير لها من خلال لقاءات وندوات وورشات تثقيفية حرصت على التوجه أيضا الى النساء الريفيات اللواتي غالبا ما يتم اغفالهن.

ب - حملة مقاطعة شركات الغذاء: المغرب ٢٠١٨

النماذج التي يروج لها في التيار الرئيسي التنموي) ناتجة عن اجتماع عدة عوامل وخصائص مميزة للفضاء المدني المغربي في الفترة المعنية يمكن تكثيفها بما يلي:

ارتباط اقتصادي وثقافي بأوروبا (بشكل خاص)، وحرص على صورة المغرب الديمقراطي الذي يحترم القانون، النظام السياسي والسلطة بمكونيها المخزن والحكومة، والإطار التشريعي والقانوني، على قدر من المرونة وتتيح هامشا من الحريات للمجتمع المدني، وقد ساهم في ذلك صعود التيارات الإسلامية والاعمال الإرهابية في الدار البيضاء (٢٠٠٣)، وكذلك الربيع العربي وما تلاه من تعديل دستوري (٢٠١١)، خبرة وقدرات المجتمع المدني المغربي.

ان قدرة المجتمع المدني على تنظيم مثل هذه التحركات على امتداد فترات طويلة زمنية، والأهم من ذلك النجاح في تحقيق الأهداف، كان ليكون أكثر صعوبة لو أن الإطار الناظم للفضاء المدني كان أكثر تقبيدا، لا بل ربما كان مستحيلا في ظل أشكال التقييد القسوى في نظام استبدادي أو شمولي، الامر الذي يدفع الناس الى اشكال أكثر توترا في العلاقة مع السلطة واشكال مواجهة أكثر راديكالية معها من الاشكال التي اتبعتها التجريبتان. وقد حصل ذلك في تجربة المغرب نفسه في فترات زمنية سابقة.

وجد هنا مثالا آخر على حركة اجتماعية نجحت بدورها في تحقيق هدفها. بدأت الحملة على صفحات فيسبوك في ٢٠ ابريل/ نيسان/ افريل ٢٠١٨ بدعوة الى مقاطعة منتجات عدد من الشركات المنتجة للمواد الغذائية، لاسيما شركة دانون المنتجة لمشتقات الحليب والتي تمثل ٦٠٪ من السوق المغربية، وشركة أولماس للمياه المعدنية (٧٠٪ من السوق)، ومحطات افريقيا لتوزيع الغاز والبتترول (٣٧٪ من السوق). وكل الشركات يملكها أصحاب رؤوس أموال يحتلون مواقع اقتصادية او سياسية رفيعة.

الاحتجاج كان بسبب ارتفاع أسعار هذه السلع، وجعلتها الصفحات المؤيدة لحمات المقاطعة عملا هادفا «الى توحيد كلمة الشعب المغربي في مواجهة الغلاء والفقر والبطالة والظلم والفساد والاستبداد». والحملة كان منظمة وفعالة ولم تكن بقيادة مؤسسات وجمعيات محددة، وشكل التنظيم استند بشكل خاص الى منصات التواصل الاجتماعية التي أعطت فعالية لجهة الانتشار وتوسيع المشاركة لاسيما ان شكل الفعل هنا هو الامتناع عن شراء المنتجات، أي هو فعل/امتناع عن فعل يمكن تنفيذه بشكل فردي دون حاجة للتجمع ومرتبطة بالأعمال اليومية التي يؤديها المواطن والتي لا يمكن الضغط عليها للامتناع عنها، او فرض سلوك مختلف عليه.

وبحسب التقارير الصحفية فقد قدر عدد المشاركين في الحملة بحوالي ١١ مليون شخص، وبين استطلاع لصحيفة الايكونوميست المغربية ان ٤٢٪ من المستطلعين.

في بداية الحملة جرى التعامل من قبل السلطات والشركات باستخفاف حيث انه كانت الحملة الأولى من نوعها، ولم يكن هناك تقدير واقعي لأثرها ودرجة التجاوب معها. الا انه مع الالتزام المتوسع من المواطنين بها بدا الارتباك واضحا في مواجهتها بدءا من شيء من التخويف بسبب أثرها على الاقتصاد وعلى منتجي الحليب، ثم الدعوات الى المصالحة، ثم الرضوخ اخيرا للمطالب وتعديل الأسعار في شهر سبتمبر/أيلول ٢٠١٨. هذه التجربة هي في منطقة وسطى من الحملة والحركة الاجتماعية، ما يقربها من الحملة هو مدتها القصيرة واقتصارها على قضية محددة وجزئية على أهميتها. وما يقربها الى الحركة الاجتماعية هو اتساعها، وتعبيرها غير المباشر عن حالة من الاحتجاج الكامن على مجمل الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وفي الحالتين الحملة/الحركة الاجتماعية هذه نظمت بشكل كامل تقريبا في الفضاء الالكتروني مما جنبها إمكانية التعرض للضغط المباشر، كما ان شكلها بما هي حملة مقاطعة ينفذها المواطنون بشكل فريد وبسيط اثناء ممارسة حياتهم اليومية شكل عنصرا حاسما في نجاحها.

ما تجدر الإشارة اليه في المثالين - مدونة الاسرة وحملة المقاطعة - ان إمكانية تنظيمها على هذا النحو (الذي يقترب من

الرباعي التونسي: المجتمع المدني المأسس في دور سياسي بامتياز

ثمة تشابه في بعض عناصر الإطار السياسي والمؤسسي والتشريعي والثقافي العام بين المغرب وتونس، لاسيما لجهة التأثير المباشر بالتجربة الأوروبية في بناء الإدارة في بعض الجوانب الثقافية التي لا تخلو من إشكاليات، بالإضافة الى الارتباط الاقتصادي بأوروبا.

وقد عرفت تونس المعاصرة بدورها حركات اجتماعية قوية (حسب التعريف المعتمد في هذه الورقة) لا سيما في شكلها العمالي – النقابي. كما عرفت الشكل الشعبي المباشر في الربيع العربي الذي كانت انطلاقته في ديسمبر ٢٠١٠ في تونس تحديدا. وعرفت أيضا العمل السياسي من خلال مؤسسات المجتمع المدني من خلال الرباعي التونسي: اتحاد الشغل، اتحاد الأعراف، الهيئة الوطنية للمحامين، الرابطة التونسية لحقوق الانسان، الذي حال دون انزلاق البلاد الى دوامة عنف محتمل في ضوء الازمة السياسية التي نشأت بين أطراف الحكم عام ٢٠١٢ وعطلت المسار الدستوري، فلعب الرباعي التونسي الدور الحاسم في الخروج من المأزق.

الجدول ٢: ثلاثة نماذج من العمل المدني – السياسي في تونس

الحدث	المدى الزمني	الفئة/الوصف
حراك الحوض المنجمي ٢٠٠٨	٦ اشهر، كانون الثاني/يناير الى حزيران/يونيو ٢٠٠٨	الفئة حسب التعريف: حركة اجتماعية الوصف: حركة احتجاجية عمالية لعمال المناجم في قفصة مع دعم السكان المحليين، احتجاجا على البطالة والفقر والحرمان المزمن في المنطقة الغنية بمناجم الفوسفات، دون إثر تنموي عليها. القيادات النقابية (اتحاد الشغل) كانت مساندة للحكومة. ووجهت بقمع دموي (ثلاثة شهداء، ثلاثين جريحا) واعتقال العشرات وتعذيبهم، واحالتهم الى المحاكمة. أكبر تحرك اجتماعي في تونس منذ ثورات الخبز ١٩٨٤، وتعتبر بمثابة البروفة الأولى للثورة نهاية عام ٢٠١٠. التحرك اجتماعي – مطلب، لكن كان له طبيعة سياسية احتجاجية أيضا.
ثورة ٢٠١٠ – الربيع العربي	تغيير في النظام ٢٠١٠ وما بعد	الفئة حسب التعريف: حركة شعبية، ثورة الوصف: حركة احتجاج شعبية عامة بدأت بمطلب اجتماعي (بطالة) وتحولت فورا الى مطلب سياسي: اسقاط النظام ورحيل الرئيس بن علي. يصفها القائلون بها انها ثورة. الفئات الاجتماعية المشاركة شديدة التنوع، ومن مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، تعبر عن مطلب المجتمع بمعظم فئاته ما عدا الحلقة الضيقة للنظام ومحيطه، ومؤيدة من قبل قوى سياسية متنوعة، بما في ذلك داخل الدولة نفسها التي كان تدار من قبل الرئيس والحزب الواحد. حصل تغيير سياسي في النظام، ودخلت تونس في مسار سياسي ومؤسسي جديد لا يزال مستمرا.
الحوار الوطني برعاية الرباعي التونسي ٢٠١٣	٦ اشهر (تموز/يوليو ٢٠١٣، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)	الفئة حسب التعريف: مبادرة لمنظمات المجتمع المدني. الوصف: حوار سياسي وطني مأسس أطلقته ورعته منظمات مجتمع مدني نقابية ومهنية وجمعيات الاعمال ومنظمات غير حكومية بشكل مشترك، بين الأحزاب السياسية في تونس بهدف كبح انزلاق تونس الى مسار عنفي، وإعادة إطلاق المسار الدستوري داخل المؤسسات، وكان قد تعطل بسبب الصراع السياسي بين أطراف الحكم. نجح الحوار في العودة الى المسار الدستوري، وحقق أهدافه، وعادت المؤسسات الدستورية الى القيام بدورها. الجهات الراعية هي منظمات مجتمع مدني مهيكلة، وطبيعة الهدف (إطلاق الحوار) سياسية ووطنية بامتياز.

الحوار الوطني برعاية الرباعي التونسي

١. هو أولا دور سياسي وطني عام بامتياز، لأنه يتعلق بالمسار الانتقالي الدستوري والمؤسسي بما في ذلك العملية الانتخابية،
٢. هو ثانيا دور وطني سياسي عام لامتناهات التوتر في الشارع ومنع الانزلاق الى العنف واستعادة المسار المؤسسي،
٣. هو ثالثا دور سياسي مؤسسي بالمعنى الاجرائي، أي قيام الرباعي التونسي بعملية تفاوض مع الأحزاب على تشكيل حكومة جديدة، وان يتولى الرباعي التونسي تسمية رئيسها في ضوء الحوار، أي انه حل عمليا محل أعلى سلطة إجرائية في البلاد.

نجح الرباعي التونسي في تحقيق الهدف، وتم تكليف رئيس الحكومة الجديد الذي اقترحه الرباعي (مهدي جمعة) واستؤنف المسار الدستوري، وتم تنظيم الانتخابات. وفي ما يخص موضوعنا في هذه الورقة، نتوقف عند العناصر والخلاصات التالية، التي تتعلق بالعوامل المساعدة على نجاح المجتمع المدني في هذه المهمة:

١. كان هناك ضغط شعبي معنوي لمنع الانزلاق نحو العنف، لاسيما في ضوء الاغتيالات والعمليات الإرهابية، والخوف من استقطاب حاد بين الإسلاميين وخصومهم.
٢. الحوار الذي بدأ سريريا بين النهضة ونداء تونس بشأن تخفيف الصراع والاحتكام على العملية الانتخابية التي كان يعقد الطرفان انهما سيتمثلان فيه بشكل وازن، وسوف يتشاركان السلطة.
٣. ملائمة خارطة الطريق التي اعتمدها الرباعي التونسي، والتدرج في الحوار، وايصاله الى خاتمته المرجوة.
٤. النفوذ الذي تمتع به أعضاء الرباعي التونسي كل بذاته، والنفوذ والتأثير الذي نجم عن اجتماعهم.

ان مصدر قوة كل طرف من هذه الأطراف له خصوصية مقارنة بالآخرين. اتحاد الشغل يمثل قوة شعبية كبيرة، وهو من أبرز المشاركين في الحركة الشعبية بعدما حسم خياره بدعم الثورة وكرس استقلاليته عن السلطة. وقد حافظ على رصيده الشعبي بعد الثورة، كما هو على علاقة متينة مع القوى المشاركة فيها وعدد كبير من الأحزاب والحركات. اتحاد الأعراف، يمثل قوى اقتصادية بالدرجة الأولى، وبالتالي قوى اجتماعية مكونة من فئات تؤثر مباشرة في النشاط الاقتصادي، كما انها على تماس مع قوى سياسية من ضمنها النهضة. ورابطة حقوق الانسان لها صفتها الذاتية كما هي ممثلة لمجمل منظمات المجتمع المدني المستقلة عن السلطة، وقد كان لها مواجهات قوية مع السلطة في نظام بن علي، واكتسبت مصداقية وقوة معنوية في عيون منظمات المجتمع المدني والمواطنين. أخيرا، الهيئة الوطنية للمحامين تمثل المحامين ومن مثلهم من فئات وسطى اجتماعية ومهنية بما يميزها على التمثيل العمالي واتحاد الأعراف، كما أن المحامين يمثلون قطاعا حقيقيا قضائيا حيث خبضت معارك استقلالية القضاء وسيادة القانون في مواجهة النظام السابق.

تتضمن التجربة التونسية منذ ٢٠١٠ عناصر متبلورة من اجل دراسة مختلف مكونات المجتمع المدني وأشكال التحرك الشعبي والمماس في بلد يمر بمرحلة سياسية انتقالية بعد سقوط النظام. فقد تميزت تونس عن غيرها من البلدان العربية من موجة الربيع العربي الأول، في كون بعض منظمات المجتمع المدني الممأسسة احتلت مساحة هامة في الثورة الشعبية الى جانب مكوناتها العفوية، لاسيما اتحاد الشغل، الحركة النسوية، حركة حقوق الانسان، نقابة المحامين، القضاة... الخ. وقد اعطى ذلك مصداقية لهذه المنظمات والحركات وساهم في تحويلها الى فاعل مؤثر في المرحلة التي تلت مباشرة رحيل بن علي (الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، المجلس التأسيسي)، ثم في استمرار الضغط الشعبي المنظم في مواجهة السلطة او بعض تياراتها في بعض الفترات، وأخيرا في الدور الذي لعبه الرباعي التونسي اثناء الازمة السياسية الخطيرة عام ٢٠١٣ والذي نال جائزة نوبل للسلام بفضلها، وهو موضوع تركيزنا الأساسي لكون المثل الأكثر تأثيرا واهمية.

يتشكل الرباعي التونسي من أربع منظمات هي: «الاتحاد العام التونسي للشغل» و«الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية» (معروف باسم اتحاد الأعراف)، و«الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين» و«الرابطة التونسية لحقوق الإنسان». ولكل من هذه المنظمات الأربعة أهمية ذاتية تمثيلية ورمزية، كما ان اجتماعها رغم تنوعها للقيام بمبادرة مشتركة أضاف الى تأثيرها زخما معنويا وسياسيا وشعبيا غير قليل الأهمية، يتجاوز مجرد الجمع البسيط للوزن الشعبي والمعنوي هذه المنظمات الأربعة. تتلخص الازمة التي نشأت صيف ٢٠١٣، وبشكل خاص بعد اغتيال محمد البراهمي (٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣) - وكان قد سبقه اغتيال شكري بلعيد (٦ فبراير/شباط ٢٠١٣)، حيث تعطل المسار المؤسسي سواء صياغة دستور جديد او اجراء الانتخابات النيابية وانتخابات رئيس الجمهورية... الخ. وترافق ذلك مع توتر في الشارع بين حركة النهضة وقوى سياسية متنوعة أخرى مع قلق أمنى من عمليات إرهابية. في ظل هذا المناخ تعطل الحوار بين مكونات السلطة الانتقالية واحزابها، وساد قلق من الانزلاق الى سيناريوهات عنيفة مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى. في هذه اللحظة تحديدا، تلاقت المنظمات الأربعة وبادرت الى إطلاق مبادرة مشتركة للحوار الوطني بين الأطراف السياسية، وقد وافق على المشاركة في الحوار ٢٣ حزبا من أصل ٢٧ حزبا مشاركا في المجلس الوطني، ووضعت آلية للحوار بين هذه الأحزاب بشكل فردي مع الرباعي من اجل التعرف على تفاصيل المواقف والسعي الى بلورة الحل الممكن في ضوء ذلك. وقد تم التمهيد لذلك باجتماعات بين اتحاد الشغل وحركة النهضة، ثم بين حركة النهضة ونداء تونس بعيدا عن الأضواء، من اجل ضمان مشاركة الطرفين الرئيسيين في الحوار، وبما يسهل مشاركة الآخرين، وهو ما تحقق.

كيف يمكن وصف الدور الذي قام به المجتمع المدني ممثلا بالرباعي التونسي:

الشكل ٢: خصائص الرباعي التونسي ونقاط قوته



الخلاصة هنا ان التجربة التونسية تشكل مثالا على تعاقب - تزامن - تكامل الضغط الذي اتخذ اشكالا متنوعة من التظاهر الاحتجاجي، الى الحركات الاجتماعية، فالتحركات الشعبية، فالعمل المنظم من خلال منظمات المجتمع المدني ومؤسساته، فحملات المناصرة والتعبئة. والعامل المرجح كان القوى الشعبية التي وان لم تستخدم في شكل حركة شعبية جماهيرية واسعة، الا انها كانت «الشيخ» الذي خيم على الحوار الوطني، وساهم في تغليب الحوار والمنطق على التشنج والعنف. والدرس هو انه لا تناقض بين الاشكال، لا بل ان المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من النوع المأسس والتقليدي، يمكن لها ان تتفاعل مع الاشكال الأخرى، ويمكن لها ان تؤدي وظيفة سياسية من موقعها المدني تحديدا إذا تطلبت الظروف ذلك، وكان لديها القدرة على القيام بهذا الدور.

ما يجب لفت النظر له هو أن اجتماع هذه المنظمات الأربعة مع تنوع تمثيلها، كان له قيمة مضافة من كونها تقترب من تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية (عمال وفئات شعبية، وفئات وسطى، وأصحاب اعمال)، ومختلف دوائر الفعل المجتمعي (دائرة المجتمع المدني، دائرة الاقتصاد والاعمال، دائرة الحقوق القانون)، وفي مختلف المناطق والجهات؛ أي ان الرباعي التونسي مجتمعا كان أقرب ما يكون الى التمثيل الشعبي الواسع، لا بل تمثيل معظم فئات المجتمع (تمثيل مجتمعي شامل بمعنى ما). وبهذا المعنى كان له قوة معنوية وسياسية اكيدة مكنته من فرض نفسه حكما في النزاع السياسي وفرض تسمية رئيس الحكومة واستعادة المسار الدستوري.

وكي لا تقع في التبسيط، فإن هذا الإنجاز أمكن تحقيقه بسبب وجود بيئة مساعدة تمثلت في عنصرين أساسيين:

- الأول هو تراجع الأطراف السياسية الرئيسية (النداء والنهضة) عن تشجنها وقبولها بفكرة الحوار التوصل الى تسوية في ضوء ضغوط الداخل والمحيط الإقليمي،
- الثاني هو القوة الشعبية الضاغطة لاتحاد الشغل وصفته التمثيلية وقدرته على تحريك الشارع للضغط على الأطراف، وتعزز ذلك بالتوافق مع اتحاد الاعراف الذي يمثل قوة اقتصادية رئيسية.

الربيع العربي الموجة الثانية: حركات شعبية والنموذج السوداني

نذكر اننا ميزنا الحركات الشعبية عن الحركات الاجتماعية في كونها أكثر اتساعا من حيث المشاركة، وأكثر تنوعا من حيث التكوين الاجتماعي، وأهدافها أكثر تعددا ولها طابع سياسي وتغيير أكثر وضوحا. من هذا المنظور فإن الحركات الاحتجاجية التي أطلق عليها تسمية الربيع العربي اعتبارا من نهاية ٢٠١٠، هي حركات شعبية (وثمة من يعتبرها ثورات وهذا شأن لا يؤثر على تحليلنا). على مستوى التنظيم واشكال التحرك، تميّزت هذه الحركات بدرجة كبيرة من العفوية، وإن مع بعض التفاوت، لاسيما في تونس التي كان لاتحاد الشغل بالدرجة الأولى مع منظمات أخرى، دور مؤثر وفعال، وهو ما مكثهم من لعب دور في مرحلة التحول التي تلت سقوط النظام السابق (سبق عرض التجربة). ما عدا هذه الحالة الواضحة، فإن تجارب الموجة الأولى للربيع العربي تميزت بظهور مجموعات واشكال عمل وتنظيم جديدة خارج إطار المنظمات والمؤسسات التي كانت قائمة، لا بل أن مشاركة المواطنين المباشرة كان الشكل الأكثر أهمية والأكثر انتشارا، وفي هذا البحر من الناس حاولت أحيانا بعض المنظمات الجديدة أو القديمة أن تشكل هيكلها موجهها للحراك. لكن كلما كانت المنظمات المعنية أكثر اندماجا في نظام العلاقات السابق القائم بين الحكومة والمانحين والمنظمات الدولية، كلما كانت علاقاتها مع الحراك الشعبي تشهد تباعدا وانزياحا عن شعاراتها واشكال عملها، مع العلم أن الافراد المنضوين في هذه المنظمات يشاركون كأفراد أحيانا كثيرة في الاحتجاجات والتحركات الشعبية.

٢. في العراق انطلقت الاحتجاجات الشعبية في مطلع شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، والمطلب كان شاملا للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في آن، تلخص تحت عنوان تغيير منظومة الحكم الفاسدة حيث أن العراق يعتبر من أكثر البلدان فسادا في العالم، وهو فساد أدى الى افقار معمم للعراقيين وفقدان الخدمات البسيطة من مياه وكهرباء وصحة وتعليم بشكل شديد، الأمر الذي حفز الانفجار في وجه الحكومة ونظام المحاصصة الحزبية الذي أهدر موارد الدولة الكثيرة. وقد تلازم ذلك أيضا مع بعد سياسي خارجي - داخلي هو بروز الروح الوطنية العراقية التي جرى حجبها وتحويرها الى ولايات سياسية طائفية فتنت المجتمع العراقي لاسيما النفوذ الإيراني الذي كان يتحكم بقرارات الحكومة العراقية، إضافة الى النفوذ الأميركي، والتشكل الطائفي (السنّي - الشيعي) والقومي (العربي - الكردي) والديني (طوائف مسيحية وازيدية وغيرها) ومشكلات لا حصر لها، بما في ذلك احتلال تنظيم «داعش» للموصل وتوسعه، ثم القضاء عليه وما تلاه.

مطلب الحراك كان راديكاليا ويطال أطراف داخلية وإقليمية قوية (إيران)، وقد تميز الحراك بكونه انطلق في المناطق ذات الأغلبية السكانية الشيعية مع ما يعنيه ذلك من تغليب للهوية الوطنية العراقية على الانتماء الطائفي، وتغليب الحاجات المعيشية على الاحتواء السياسي من قبل الأحزاب والميليشيات. اما شكل المشاركة فقد كان أيضا يتميز بكونه يقوم على المشاركة الوطنية المباشرة في الساحات بأعداد كبيرة، وعلى تحويل ساحة التحرير في بغداد الى ساحة للإبداع الفني والثقافي وتجاوز كل أنواع الانقسامات الى ساهمت في تفتيت المجتمع. تعززت هذه المشاركة أيضا بمشاركة فئات اجتماعية (مرة أخرى الطلاب كانوا فئة مشاركة بتميز) الى جانب التظاهرات والاعتصامات المجتمعية من احياء بغداد وفي المدن والبلدات

لا يختلف الامر كثيرا في الموجة الثانية من الربيع العربي في الجزائر والسودان والعراق ولبنان منذ عام ٢٠١٩، مع تمايزات بالتأكيد.

١. في الجزائر الحراك الشعبي انفجر في ٢٢ فبراير/فيفري/شباط ٢٠١٩ تحت شعار سياسي مباشر هو رفض ترشيح الرئيس الجزائري بوتفليقة لولاية خامسة. وقد اختزل هذا المطلب الاعتراض الشعبي على النظام السياسي المدني - العسكري وهيمنة الحزب الواحد والمؤسسة العسكرية على الدولة، إضافة الى إشكاليات الفساد والقمع والازمة الاقتصادية، وازمات أخرى منها ما يرتبط بالعلاقة بين المكون العربي والمكون الامازيغي. اتخذ الحراك شكلا مستمرا (ولا يزال) من خلال تظاهرات حاشدة أسبوعية منظمة من خلال شبكات من الصلات دون قيادة معلنة معروفة، وبإصرار شديد على رفض أي شكل من اشكال الالتفاف على المطلب الشعبي الذي لخصه شعار «يتحوا قاع» (ليرحلوا كلهم). حتى اللحظة لا يوجد قيادة واضحة لهذا التحرك الذي اتخذ أيضا شكل المشاركة الوطنية المباشرة ومشاركة الفئات

في الشارع وتنسق في ما بينها، بما في ذلك المجموعات التي ترتبط بأحزاب من اليمين واليسار، وكذلك من يرتبط بالسلطة والأمن. أما منظمات المجتمع المدني الممأسسة والنقابات المهنية او العمالية (النقابات العمالية تقريبا غائبة بشكل كامل)، فإن أعضاءها يشاركون بفعالية في الحراك ولهم دور بارز كأفراد، لكن الجمعيات نفسها والشبكات التي تنتمي إليها لا تشارك بهذه الصفة ما عدا بعض البيانات المشتركة التي تصدر بين الحين والآخر. والاشكال شبه المنظمة تقتصر على المجموعات الجديدة (بعضها نشأ بعد ٢٠١١ وبعد ٢٠١٥، وبعضها نشأ خلال حراك ٢٠١٩ نفسه). ويشكل ذلك إشكالية تتطلب البحث المععم لجذور ومفاعيل هذا الحذر المتبادل بين منظمات المجتمع المدني بين المجموعات الجديدة والحراك الشعبي. هنا أيضا لعبت الكورونا دور الحليف الأكبر للسلطة في مواجهة الحراك الذي انكفأ من الشارع لهذا السبب، وهو عاد مجددا في شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٠ بعد ان خفت إجراءات الحجر واستفحلت الازمة أكثر.

٤. الحراك السوداني: دور قيادي لمنظمات المجتمع المدني^٢

انطلقت الاحتجاجات في السودان في ديسمبر ٢٠١٨ على خلفية تدهور الوضع الاقتصادي، بما في ذلك ارتفاع تكلفة المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية. إلا أن هذه الاحتجاجات في عمقها عبّرت عن السخط السياسي المتزايد في أوساط الشعب السوداني على ثلاثة عقود من سياسات القمع والنهب المنظم لموارد البلاد وسوء الإدارة من قبل نظام البشير وحاضنته السياسية المتمثلة في المؤتمر الوطني. كما ان لهذه الاحتجاجات جذورا ومقدمات تاريخية تعود الى المقاومة المستمرة منذ ١٩٨٩ من قبل مجموعات وفئات اجتماعية مختلفة بما في ذلك الفئات الاجتماعية غير المنظمة هيكليا بالشكل التقليدي مثل النساء والشباب. من جهة أخرى كانت المجموعات المطالبة هي الأكثر تنظيما مثل تجمع المهنيين ومجموعات المقاومة المطالبة الإقليمية تعبر عن مطالب فئوية مثل مقاومة نزع الأراضي، ولجان السود وحق المواطنة. وقد انتظمت هذه المجموعات بأشكال متنوعة وعلى مستويات مختلفة بدءا من القرية ووصولاً لأشكال تنظيمية مركزية في صيغة شبكات مما جعلها أكثر قوة وتأثيراً. هذا الطيف الواسع من العمل المنظم مع الالتزام الكبير بالتنسيق الميداني من قبل المجموعات المختلفة كان هو الأساس الموضوعي والقاعدة المادية لهذا الصمود الذي امتد لفترة طويلة لم يشهده السودان من قبل رغم الخبرة المتراكمة في فعل الثورة والانتفاضة الجماهيرية وبشكل لم يسبق له مماثل وعلى هذا النطاق الواسع.

القوى المشاركة في الحراك: تجمع المهنيين

شكل تجمع المهنيين القيادة السياسية للحراك الشعبي الثوري، لاسيما بعد تحوله من المطالبة بزيادة الأجور إلى المطالبة بإسقاط النظام. وفي يناير ٢٠١٩ وقع عدد من القوى السياسية

الأخرى، والتي حظيت بدعم التشكلات المجتمعية التقليدية بما في ذلك المراجع الدينية والعشائر، لاسيما عندما كان الحراك يتعرض للعنف المفرط وهو كان شديد الإفراط في العراق مارسته القوى الشرعية والمليشيات (حصيلة شهداء الحراك العراقي عام ٢٠١٩ حتى ٢٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، ٤٨٩ متظاهرا وإصابة أكثر من ٢٧ ألفاً). الجمعيات والمنظمات كانت مشاركة في الحراك ضمن بحر من المشاركة الوطنية والشعبية، وكذلك التجمعات والنقابات المهنية، لكن لم يكن هناك تشكيل قيادي مركزي للحراك. أيضا لعب انتشار وباء كورونا دورا حليفا للحكومة في تقليص التحركات في الشارع.

٣. في لبنان انفجر الحراك في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بعد سلسلة تراكمات تتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، وبمظاهر لفشل الدولة في إدارة ملفات عدة مثل النفايات والكهرباء ومكافحة الحرائق، ووجود ازمة حكم داخل المؤسسات الدستورية لاسيما الحكومة وانتشار الفساد والتخاصص الغنائمي للعقود والموارد والتوظيف في القطاع العام على نحو غير مسبق. اتخذ الحراك شكل تظاهرات واعتصاما شعبية يومية على امتداد اسابيع، وبلغت المشاركة الوطنية فيه حدا غير مسبق (حوالي مليون ونصف من اصل ٤,٨ مليون مقيم منهم ٤ ملايين لبناني) وتميز بطابع لا مركزي حقيقي اذ كانت التظاهرات والاعتصامات فعليا في كل لبنان، وكذلك التنوع الاجتماعي من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، ومن مختلف الفئات العمرية. الشكل الغالب أيضا كان الطابع الاحتفالي والابداع الفني والحوارات المنظمة في عشرات المجموعات في ساحات الاعتصام، وكذلك تمت مواجهته بالعنف أحيانا من قبل القوى العسكرية والأمنية الرسمية وبعض الاعتداءات من ميليشيات تابعة لأحزاب سياسية. مطلب الحراك (أطلقت عليه تسمية ثورة ١٧ تشرين) كان له طابع اقتصادي/اجتماعي - سياسي بشكل متلازم، وذلك سبب الازمة المالية والاقتصادية والاجتماعية الحادة التي هي الأكثر خطورة في تاريخ لبنان الحديث، وبسبب تحميل المنظومة الحاكمة بمكوناتها السياسي - والمالي وبمؤسساتها الدستورية مسؤولية الازمة. طرحت الثورة مطلب اسقاط الحكومة والشروع في مرحلة انتقالية تؤدي الى انتخاب مجلس نيابي ورئيس جمهورية جديدين، إضافة الى وضع حل نقاذي من الازمة الاقتصادية والاجتماعية ووقف الفساد والهدر ومحاسبة الفاسدين. جرت محاولة - لا تزال مستمرة - لاحتواء الحراك وتحويل مساره بالاستفادة من استقالة الحكومة والاتيان بحكومة جديدة (الحكومة الحالية) رفضها الشارع لكون أدائها أكثر رداءة من سابقتها، وكذلك من خلال قيام أطراف سياسية باللجوء الى احياء نزاعات تستعيد مناخات الحرب الاهلية، وغيرها من أساليب التخريب على الحراك من داخله وتقسيمه وتشويه اشكال التحرك بما يفر المشاركة الوطنية الواسعة والمستقلة.

ليس للحركة قيادة واضحة، ولكن اطر متعددة للتنسيق المناطقي والوطني، وكذلك عدد كبير لعشرات المجموعات التي تتحرك

١ العراق - حصيلة ثقيلة لضحايا الاحتجاجات وغضب بسبب الاغتيالات

٢ - انظر/ي الورقة الوطنية السودانية المنشورة في هذا

والمدنية على إعلان الحرية والتغيير، من بينها تحالف الإجماع الوطني وتحالف نداء السودان، بالإضافة لتجمع القوى المدنية، وهو منصة تحالفية تتكون من أكثر من ٢٥ منظمة مجتمع مدني غير حكومية. مثلت هذه المكونات قوى الحرية والتغيير التي قادت الحراك الثوري حتى إسقاط النظام في أبريل ٢٠١٩. ويشكل تجمع المهنيين الصيغة الأكثر وضوحاً لدور قيادي منظم للمجتمع المدني، وهو تحالف مهني يضم ١٧ نقابة سودانية مختلفة تأسس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لكنه لم يسجل رسمياً حينها بسبب الإجراءات الحكومية الصارمة ضد النقابات، قبل أن تُصبح رسمية في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٦ بعد تحالف بين لجنة أطباء السودان المركزية، شبكة الصحفيين السودانيين وتحالف المحامين الديمقراطيين. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ دعا تجمع المهنيين الحكومة السودانية إلى رفع الحد الأدنى للأجور وتحسين الوضعية الاقتصادية للشعب، ثم تطورت الأمور بعدما شارك التجمع في الاحتجاجات في مدينة عطبرة ضد ارتفاع تكلفة المعيشة، قبل أن يلعب دوراً بارزاً بعد اندلاع احتجاجات عطبرة في ١٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٨ حين قرّر تجمع المهنيين المشاركة فيه، ويتوحد مطلب المتظاهرين في إسقاط النظام بالكامل. نجح تجمع المهنيين المكوّن من أفراد من الشعب السوداني في قيادة الاحتجاجات وتنظيمها.

وفي صلب هذه التركيبة المتنوعة كان للحركة النسائية موقعها المميّز، إذ تم تشكيل تحالف «منسم» (منظمات نسائية سياسية ومدنية)، التي كانت رافداً أساسياً في الحراك الشعبي، واستمدت قوتها من الدور الكبير الذي لعبته النساء في الثورة السودانية، وقد وقعت على ميثاق «منسم» ٢٥ جمعية وجهة، إضافة إلى الأفراد.

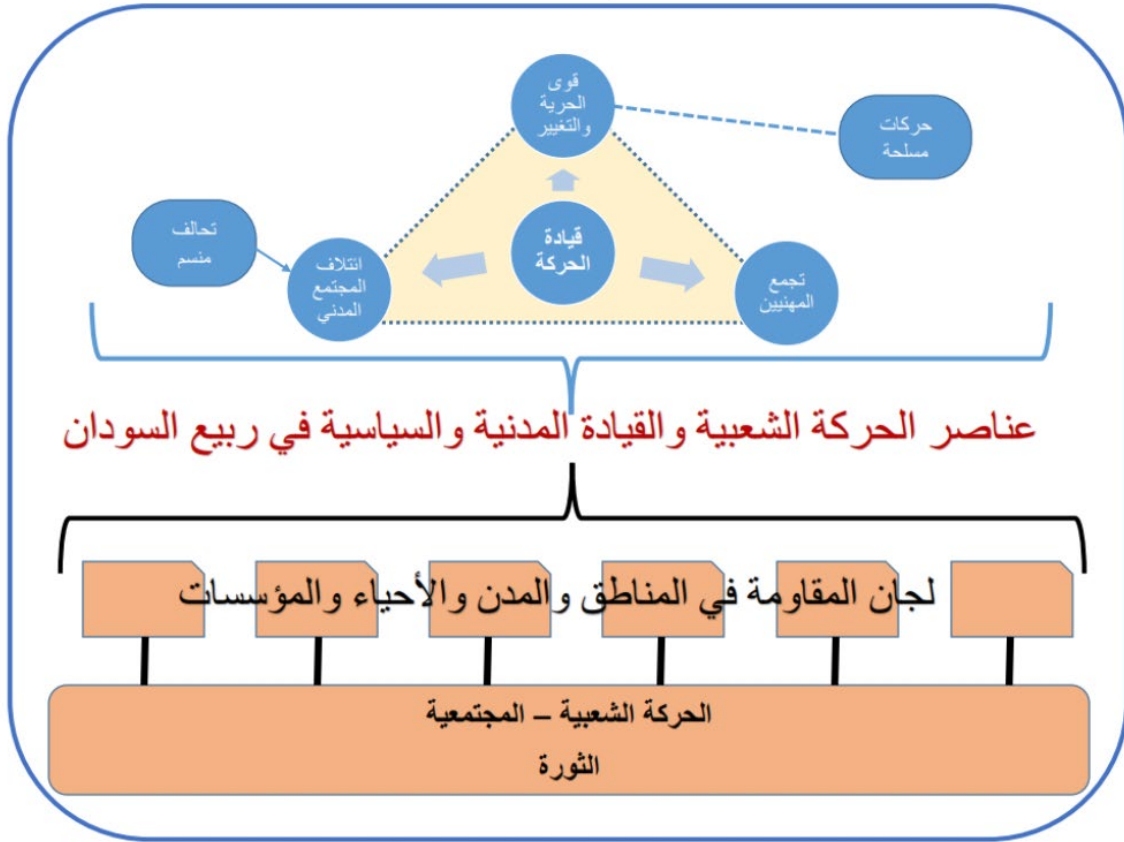
استطاع التجمع ان يلعب هذا الدور نظراً لأن المشهد السياسي والاقتصادي والثقافي في السودان كان يفتقد إلى قائد يجمع الناس حوله. وقد أدى التجمع وظيفته تنظيم ما يقوله الشعب وإضفاء صفة الحراك العام وصياغته سياسياً، بالرغم من أن القائد الأساسي بالنسبة للتجمع هو الشعب. هذا وقد أكدت قيادات أن التجمع لا توجد لديه أي نية ليتحول إلى حزب سياسي وسوف يكتفي بكون العديد من أعضائه في أحزاب سياسية أخرى. وكانت استجابة الشعب لنداءات التجمع مدهشة، ولم يكن له قيادة واضحة معلنة، ولا كان له مقرات رسمية وكان يتواصل ويؤثر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

على صعيد آخر، تدعم عمل تجمع المهنيين قاعدياً بعمل لجان المقاومة التي كان للشباب الدور الأكبر فيها. وقد مثلت لجان المقاومة نبض الشعب وذراعه الميدانية في الشوارع والميادين والمناطق والمؤسسات. وفي الحالة السودانية الراهنة، فإن لجان المقاومة، احتلت حيزاً أساسياً في نقاش المواطنين وهمومهم اليومية، وكانت بمثابة برلمانات شعبية تعبر عن هموم ورغبات وتطلعات وآمال الشعب. كما تدعم هذا الدور بتشكيل التحالف السياسي من الأحزاب والجبهات السياسية التي التأمّت أيضاً لأسقاط النظام، وكان لها تقاطع مع الحركات المسلحة.

تجمع القوى المدنية

إلى جانب تجمع المهنيين الذي هو قوة مدنية نقابية في الأساس، لعب تجمع القوى المدنية أيضاً دوراً قيادياً في الحراك الشعبي، وهو أكبر تجمع لمنظمات المجتمع المدني يضم في عضويته أكثر

الشكل ١٢: الهيكل القيادي للحراك الشعبي السوداني ٢٠١٩



خلاصة

تشكل تجربة الحراك الشعبي السوداني مثالا إيجابيا على التكامل في الأدوار وفي المهام وأشكال العمل بين المنظمات والعمل المدني المأسس والمنظم، وبين عمل الأحزاب السياسية والمشاركة المواطنة المباشرة والمنظمة في أشكال من العمل الشعبي القاعدي. لم يتأسس الدور القيادي لتجمع المهنيين السودانيين على العضوية وعلى انتظام المواطنين أو الأعضاء ضمن هيكله التنظيمية غير الموجودة أصلا إلا على نطاق ضيق، بل تأسس دوره القيادي على موقفه السياسي المتقدم، وعلى المصادقية، والثقة التي اكتسبها من خلال نجاحه في التحول إلى «ناطق» باسم الثورة، ثم إلى نوع من «العقل» المنظم الذي نجح في تحويل مطالب الثورة إلى مطالب وطنية، وإلى تعبيرات وأهداف سياسية واضحة المعالم، معززا بتحالفه من منظمات المجتمع المدني الأخرى.

إلا أن هذا الدور لم يكن ممكنا أيضا لولا الاستناد إلى حركة شعبية منظمة في القاعدة من خلال لجان المقاومة، وكذلك لولا وجود ائتلاف سياسي من أحزاب سياسية معارضة للنظام ساهمت في عملية التغيير. ولا يغير من هذا الحكم وجود تفاوت في المواقف بين المكونات المدنية والسياسية (والمسلحة) في ما يخص مجريات المرحلة الانتقالية وتعقيدها، إلا أن اللافت أن موقع ممثلي المجتمع المدني (تجمع المهنيين ومعه التجمع المدني) كان أكثر تقدما من الناحية السياسية من الأحزاب السياسية في موضوع الانتقال الديمقراطي - وهذا مضمون سياسي صريح - من بعض الأحزاب التي تشكلت منها قوى الحرية والتغيير، حيث كان بعضها أكثر ميلا إلى المساومة مع السلطة العسكرية على حساب مطالب الثورة بالتحول المدني والديمقراطي غير الملتبس.

وسائل وآليات تقييد الفضاء المدني

على امتداد الفترة الزمنية كلها، يشكل لبنان الحالة الأكثر حرية، في حين تمثل البلدان التي اعتمدت الدولة الشمولية او الديكتاتوريات العسكرية (او مزيجا منهما) الحالة القسوى من التقييد مثل سوريا والعراق البعثيين، ومصر الناصرية ثم العسكرية، والجزائر، والسودان، وتونس قبل الثورة، وكذلك الامر في وضعية النظم الملكية في دول الخليج. وقد كانت هناك فترات من الحكم العسكري المباشر ولو لفترة قصيرة في معظم البلدان العربية.

وبشكل عام يمكن تصنيف هذه الوضعيات الى الحالات التالية:

أولاً: وضعية التقييد الشديد والمنع، وهي تنطبق على النظم الشمولية والنظم الديكتاتورية والاستبدادية من كل نوع.

في وضعية الدولة الشمولية، كما في الحالة المصرية في المرحلة الناصرية، لم يكن هناك اعتراف أصلاً بشيء اسمه مجتمع مدني او فضاء مدني، ذلك ان نظرية الدولة تقوم على كونها التعبير الأسمى عن مصالح الشعب وحيث لا مجال لوجود مؤسسات او اطر عمل فعالة خارج الدولة. وبهذا المعنى لا مكان لمفهوم المجتمع المدني المستقل عن حيز الدولة، ولا مكان لمنظمات مستقلة باستثناء الجمعيات الخيرية (القائمة قبل الدولة أصلاً وغالباً ما يكون لها طابع ديني او عائلي تقليدي). اما النقابات والجمعيات والمنظمات المستقلة فيتم استبدالها بصيغ مختلفة من المنظمات الجماهيرية او الشعبية التابعة للدولة مباشرة والتي تحتكر التمثيل الاجتماعي للفئات التي تحمل اسمها مثل الاتحادات العمالية، واتحاد المرأة، والمنظمات الطلابية والشبابية ومنظمات الطلائع الخ. في ظل هذه الدولة، تشكل الجمعيات والمنظمات المدنية ممنوع، ويعتبر مخالفة للنظام العام، فيلاحق المؤسسون والأعضاء ويحاكمون بتهم يمكن ان تصل الى حد الخيانة والتمرد على النظام والخروج على الشرعية الثورية. ينسحب هذا النموذج على النظم الشمولية العقائدية الأخرى مع بعض التنويع، مثل العراق وسوريا والجزائر وليبيا (وكلها تزعم اتباعها نمطا اشتراكيا)، كما

يتناول هذا القسم الأخير الوسائل والآليات والذرائع التي تستخدم من اجل تقييد الفضاء المدني في البلدان العربية. ويتضمن ذلك الضغوط ذات الطابع السياسي والقانوني، بالإضافة الى وسائل الضغط الأخرى التي تشمل الحرمان من الموارد والعلاقة مع المانحين ونقاط الضعف الناجمة عن خصائص منظمات المجتمع المدني وتاريخها الخاص وما يحتويه من نقاط قوة ونقاط ضعف. وما يرد في هذا القسم من الورقة مستخلص من الأوراق الوطنية والجدول الوطني المرفق بها المعروضة في هذا التقرير، وهي تعرض تطور وضعية الفضاء المدني في كل بلد في مختلف المراحل، ويمكن الاطلاع عليها في التقارير الوطنية. وما يرد هنا هو خلاصات مشتركة مع عرض للأنماط المشتركة والأمثلة الأكثر تعبيراً عن الوضعية المعينة، وهي لا تحل محل التقارير الاصلية.

التقييد الناجم عن طبيعة الدولة والنظام السياسي

يشكل العنصر السياسي العامل الأكثر أهمية في التأثير سلباً او إيجاباً على الفضاء المدني في البلدان العربية وهذا مؤشر إضافي على تخلف طبيعة الدولة اذ يتم اللجوء الى الوسائل الفجة والقسوى - أي السياسية المباشرة - في محاصرة المجتمع المدني وملاحقة النقابات والمنظمات والافراد. وترسم طبيعة الدولة وطبيعة النظام السياسي وما يفرغ عنهما من سياسات ذات صلة مباشرة الحدود القسوى للفضاء المدني التي يسمح لمكونات المجتمع المدني العمل ضمنها.

بشكل عام، يوصف أثر العامل السياسي على الفضاء المدني بأنه مقيد، الا انه لا بد من الابتعاد عن التبسيط والاهتمام أيضا بدراسة التفاوتات بين البلدان وضمن البلد الواحد بين مرحلة وأخرى، والتي يمكن ان تكون ذات أهمية كبيرة من منظور حرية عمل المجتمع المدني ومكوناته. من الناحية الواقعية وإذا اخذنا بالاعتبار مجمل البلدان العربية والفترة التاريخية الممتدة من الاستقلال حتى اليوم (٢٠٢٠)، فإن وصف وضعية الفضاء المدني يتراوح بين التقييد الشديد وبين الحرية النسبية، حيث التقييد هو القاعدة والحرية (النسبية او الجزئية) هي الاستثناء^٣.

٣ - المفردات التي نستخدمها في هذه الورقة لوصف درجة التقييد/الحرية هي التالية: التقييد الشديد (الحالة القسوى التي تصل الى المنع والملاحقة)، والتقييد، والتقييد النسبي، والحرية النسبية (حيث ثمة هامش من حرية العمل والتأسيس تغلب على التقييد دون ان يعني ذلك القدرة على التأثير على القرارات والمسارات)، والحرية (ولا يوجد في البلدان العربية وضعية من هذه النوع حيث المجتمع المدني يمارس دوره - حريته فعليا مع قدرة التأثير). ويجب ان نضيف الى ما سبق

فئة ملتبس/متفاوت وهي الحالة الملتبسة وغير المستقرة الناجمة عن وضعية خاصة (على سبيل المثال لبنان اثناء الحرب ١٩٧٥ - ١٩٩٠ حيث تراجع دول الدولة والمركزية ولم يكن الوضع متجانسا على امتداد البلاد). كما اننا نلفت النظر الى اننا نستخدم هذه الاوصاف بما هي وصف نوعي وتقريبي للوضعية الكلية للفضاء المدني لا لجانب او مكون محدد من مكوناته.

استهداف فئات او أنشطة معينة. وقد ينتج ذلك أيضا عن تراخي القبضة بحكم ضعف النظام نفسه، كما بحكم الحاجة الى تحسين صورته تجاه الخارج وتعزيز تحالفاته من الدول الحليفة والداعمة في لحظة معينة مع ما يعنيه ذلك تخفيف القبضة الحديدية مجازاة للتطورات العالمية والخطط التنموية والالتزامات الدولية لاسيما مع وجود آليات المراجعة لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية والخطط التنموية العالمية مثل اهداف الالفية او اجندة ٢٠٣٠ وغيرها. وتلجأ كل الدول الى التخفيف من القيود على المجتمع المدني، حتى اكثرها تشددا (سوريا مثلا) وهو ما حصل ويحصل في الأردن وتونس والمغرب واليمن وموريتانيا بشكل أكثر وضوحا، وكذلك في مصر بدرجة اقل ودول الخليج، حيث ان مشاركة المجتمع المدني من ضمن فلسفة الديمقراطية التشاركية تصبح من متطلبات الحصول على الدعم من المانحين، ومن متطلبات المشاركة في آليات الحوكمة الدولية وفي المؤتمرات.

ثالثا: وضعية الحرية النسبية او الجزئية. التمايز بين ما نعتبره حرية نسبية وحرية جزئية للمجتمع المدني (والفضاء المدني) يكمن في ان الحرية النسبية تعني قدرا من الحرية في اكثر من مجال واحد من مجالات الفضاء المدني على قدر من الترابط (افقيا) وإن لم تكن في مستوى متقدم. اما الحرية الجزئية فهي عندما يكون هامش الحرية مقتصر على جانب دون اخر (مثلا حرية التأسيس لكن قيود على الأنشطة او التمويل...)، وهي شكل اخر لإضعاف الفعالية التأثير. كما سبقت الإشارة الى ذلك، يشكل لبنان البلد الذي يتميز بهذه الوضعية لأطول فترة ممكنة، وبلغت ذروتها بعد ٢٠٠٥ إثر التغييرات السياسية التي تلت اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري وانسحاب الجيش السوري من لبنان، وهو ما أدى الى تطبيق متقدم لقانون الجمعيات (قانون ١٩٠٩) وهو قانون ليبرالي يقوم على مبدأ العلم والخبر وحرية العمل، ولم يكن مطبقا فعليا في فترات سابقة. كما عرفت بلدان أخرى مثل هذه الوضعية: تونس بعد الثورة، مصر خلال الفترة الانتقالية بعد ثورة يناير ٢٠١١-٢٠١٢، المغرب في فترات متقطعة لاسيما بعد الدستور الجديد عام ٢٠١١، موريتانيا خلال المرحلة الانتقالية بين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وما تلاها حتى الربيع العربي عام ٢٠١١ وما بعده مباشرة الى حين عودة الحكم الفردي، وفي الجزائر مع الانتقال الى نظام تعددي بين ١٨٨٩ و ١٩٩٢ حين عاد نظام الطوارئ... الخ.

رابعا: الوضعية المتلبسة وهي التي تتسم بالارتباك والتفاوت ضمن البلد الواحد لأسباب مختلفة، بحيث يكون من الصعب تحديد وصف دقيق لوضعية الفضاء المدني. مر لبنان بمثل هذه الوضعية خلال فترة الحرب الاهلية بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠. ضعفت الدولة المركزية الى حدود كبيرة وكانت شبه غائبة عمليا، وكان المجال الجغرافي اللبناني موزعا الى مناطق نفوذ لأحزاب وميليشيات ذات توجهات

ينطبق على الممالك والامارات في دول الخليج حيث الشرعية الدينية والقبيلية - العائلية تحل محل العقيدة الشمولية (كما في السعودية وفي معظم مراحل التاريخ الحديث للدول الخليجية الأخرى مع استثناءات لفترات معينة في الكويت والبحرين).

وضعية النظم الديكتاتورية او الاستبدادية او المراحل التي يسود فيها هذا الحكم في بلد ما، قد لا تختلف من حيث الممارسة العملية عما سبق لجهة المنع والقمع. الا ان الاختلاف عن النظم الشمولية هي في كون العنصر العقائدي - الأيديولوجي يلعب دورا شديدا الأهمية في النظم الشمولية في حين الوضع ليس كذلك في النظم الديكتاتورية التي غالبا ما تتخذ طابعا حكم عسكري او بولييسي - امنى، ولو دام فترة محدودة في الزمن. هذه وضعية مصر في الوقت الراهن، ووضعية تونس تحت حكم بن علي، ووضعية المغرب في الستينات والسبعينات والثمانينات تحت حكم الملك الحسن الثاني، وفي مرحلة الحكم العسكري المطلق في موريتانيا (بين ١٩٧٨ و ١٩٩١) ... الخ. وغالبا ما تمر في البلد المعنى فترات زمنية قد تطول او تقصر يطغى فيها الطابع الاستبدادي للسلطة، ويبلغ تقييد الفضاء المدني وقمع المجتمع المدني مستوى شديدا بأشكال مختلفة. ويحصل ذلك عادة احداث هامة في البلد، مثل انقلاب عسكري، او حصول انتفاضات شعبية او تنامي المعارضة للنظام، او تكون هناك فترات من اضطراب الامن او حرب اهلية او غير ذلك. وتستخدم هذه الاحداث والتطورات من اجل تبرير التشدد في «حفظ النظام» وضبط الوضع ومنع الاخلال بالأمن والمساس بالمصلحة الوطنية والسلم الاجتماعي ... الخ. حصل ذلك في البحرين بعد ٢٠١١ خصوصا، حيث تم التراجع عن هامش الحرية النسبية المتاح للحركات السياسية والمدنية الى التقييد والمنع التام. كما حصل في الاردن في فترات متكررة، وحصل في لبنان في مرحلتين في الستينات في عهد فؤاد شهاب حيث توسع النهج الامني في التعامل مع الاحزاب والنقابات والمنظمات، وكذلك في مرحلة الوصاية السورية على لبنان في مرحلة ما بعد الطائف (١٩٩٠ - ٢٠٠٥) حيث جرى عمل ممنهج لتقسيم الاحزاب، والسيطرة الامنية على النقابات، والتضييق على الجمعيات والمنظمات المدنية.

ثانيا: وضعية التقييد والتقييد النسبي، وهي الوضعية السائدة لأطول فترة ممكنة في الدول العربية (ما عدا البلدان ذات النظم الشمولية). والتفاوت بين التقييد والتقييد النسبي قائم ولكن له طابع كمي أكثر مما هو اختلاف جوهري. في هذه الوضعية لا يصل الامر الى المنع والملاحقة القانونية المعممة وتنفيذ العقوبات، وانما يتم استخدام القانون والاجراءات الإدارية وبشكل متشدد، ويمكن ان تكون هناك ملاحقات ومنع جزئي او ضد فئة من المنظمات الحقوقية غالبا، او منع نوع معين الأنشطة. ويمكن ان تتناوب وضعيات التقييد في البلد الواحد، فعندما يشعر النظام بقدر من الأمان والاستقرار، يلجأ الى التخفيف من اجراءات القمع والتقييد المعممة ويلجأ الى

او الثورية نفسها في سياق الصراع بين الاجنحة (تونس بورقيبه - اليوسفي، الجزائر بن بلا - بومدين، مصر عبد الناصر - نجيب ... الخ).

لا صوت يعلو فوق صوت المعركة:

هو ذريعة بالغة الأهمية سواء بصيغته هذه في الدول التي خاضت تجربة الحرب ضد إسرائيل (مصر، سوريا... وغيرها من الدول المتأثرة بالفكرة القومي، ومن ضمنها تجربة منظمة التحرير الفلسطينية أيضا وإن مع بعض التميز). تحت هذه الذريعة يتم اسكات الأصوات المستقلة والمعارضة، وتقييد الفضاء المدني بحجة الأولويات وعدم اضعاف الجبهة الداخلية والحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة العدو الخارجي عموما. ذريعة سائدة منذ الخمسينات، ولا تزال مستمرة في صيغة معدلة للعدو الخارجي الذي يجب مواجهته موحدين ودون تشويش داخلي من قوى سياسية او مدنية. من هذه الصيغ مواجهة القوى العظمى «الامبريالية الأميركية او الغربية» او المخططات «السوفياتية الشيوعية»، او الحفاظ على السلم الأهلي في ظل الحرب والنزاعات بعد ٢٠١١، او المشاريع الإيرانية او التركية الخ. الاستراتيجية السلطوية هنا تقوم على خلق العدو، واختزال الأولويات الى مواجهته حصرا، واعتبار أي موقف اخر تشتيتا للجهود وصولا الى اعتباره مؤامرة وخيانة.

المجتمع المدني بما هو غطاء للمعارضة السياسية اليسارية والاسلامية:

ووفق هذه الذريعة يجري اعتبار منظمات المجتمع المدني والنقابات والحركات الاجتماعية بانها مجرد غطاء للحركات السياسية المعارضة. وقد حصل تناوب بين اعتبارها غطاء للحركات اليسارية في المرحلة التي تلت الاستقلال مباشرة، ثم تحول الخصم السياسي الى الإسلاميين في التسعينات ولاسيما بعد ٢٠١١. وخلال السنوات الأخيرة فإن شعار محاصرة الإسلاميين والإرهاب الديني تحول الى الذريعة المفضلة لتقييد شديد للفضاء المدني والحريات العامة وصولا الى الملاحقة القانونية والمنع بأشكاله المختلفة الذي طال مختلف المكونات المدنية. وغالبا، في الوقت الذي كانت التيارات والجمعيات الإسلامية تملك وسائل للتحايل واستيعاب الضغط عليها، بما في ذلك التمويل، فإن الحركات المدنية دفعت ثمنا مضاعفا.

مكافحة الإرهاب:

وهي من الذرائع المفضلة هذه الأيام لأنها مقبولة - ان لم نقل مشجعة - دوليا. والتقييد هنا لا يشمل الحكومات الوطنية بل الجهات المانحة أيضا. وتكمن خطورة هذه الذريعة في الخصائص الثلاث التالية: أولا انه تتم وفق آليات قانونية ووفق قوانين مكافحة الإرهاب، أي ليس فيها مخالفة للقانون، وأنها استخدمت من أجل التراجع عن فسحة الحرية التي اوجدتها قوانين سابقة وتم تعليقها او حجبها بموجب قوانين الإرهاب؛ وثانيا لأنها مقبولة دوليا ولا تشكل أي عائق للعلاقة النفعية بين الحكومات وبين منظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة بمجرد وجود شبهة علاقة مع الإرهاب. وثالثا لأن أثرها كبير ومباشر،

مختلفة. من الناحية العملية حلت الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني محل الدولة في تلبية احتياجات المواطنين، أي ان دورها زاد وتعزز حضورها ولم يكن هناك تقييد حكومي لعملها. لكن من جهة ثانية كان هناك حرب واعمال عسكرية الامر الذي يقيد العمل أيضا، كما كانت هناك قوى سياسية ذات توجهات مختلفة، ومقابل حرية العمل في مجال الإغاثة مثلا، كان هناك تقييد او تغييب لأي عمل من نوع اخر. كما أن بعض الأطراف المسيطرة على الأرض ضمن منطقة معينة كان يتبع أيديولوجيا سياسية لها طابع شمولي (ديني او طائفي او تسلطي نفعي) بما يعني الجنوح نحو المنع والقمع الشديد (لم يكن هناك قانون) واحتكار العمل والتمثيل المدني الى جانب التمثيل السياسي. بهذا المعنى يمكن وصف هذه المرحلة بانها ملتبسة ومتفاوتة. ومررت مصر بمرحلة من هذا النوع بعد خلال المرحلة الانتقالية وحكم الاخوان (٢٠١٢ - ٢٠١٣) حيث ان الارتباك هنا ناجم عن عدم حسم الخيارات السياسية للنظام ازاء العمل المدني، وهو ارباك يميز الحالات المعقدة (تمثل فلسطين الواقعة تحت الاحتلال وتحت سلطة وطنية مجزأة بين الضفة وغزة، غير مكتملة السيادة، حالة شديدة التعقيد أيضا تتطلب تحليلا مفصلا وخصوصا، اذ تمتزج وتتزامن فيها كل الوضعيات الممكنة).

الخلاصة العامة لهذه الوضعيات، هي في كون أيام من البلدان العربية لم تعرف فعليا فضاء مدنيا يمكن وصفه بانه يتيح حرية العمل المتكامل والمستمر للمجتمع المدني ومكوناته. وأن أقصى ما وصل اليه الوضع هو قدر من الحرية النسبية او الجزئية لفترات معينة ومتفاوتة حسب البلدان، الا ان الطابع الغالب هو وضعية من التقييد، يمكن أي يخفف الى تقييد نسبي في بعض الفترات، او يجنح نحو التقييد الشديد وهو الأكثر حضورا في التجربة التاريخية للبلدان العربية.

تبدل الذرائع

لدى مراجعة التقارير الوطنية، يمكن ملاحظة تعدد الذرائع التي تستخدم لتقييد المجتمع المدني، وتناوبها حسب المراحل التاريخية، مع وجود بعض التشابه بين الدول العربية المختلفة في أكثر من جانب. ويمكن تكثيفها بالذرائع التالية:

الشرعية الوطنية او الثورية:

بعد الاستقلال الوطني او الانقلابات التي أدت الى نشوء نمط معين من الأنظمة، كان الأساس التعامل مع أي طرف سياسي او مدني لا يحتاج الى مبررات سوى الى التوافق مع الشرعية الوطنية او الثورة للأنظمة الجديدة او الرئيس او الحاكم الكاريزماتي غالبا الذي ان يستند الى تأييد شعبي (وإن عاطفي). فهذه الأنظمة في لحظة قوتها لا تحتاج الى ذرائع وتبريرات من اجل تقييد الفضاء المدني والحريات، اذ هي تعبر عن المصلحة الوطنية ولا يجوز مخالفتها. انها مرحلة التأسيس للنظام الحاكم، والتقييد طال كل من يشتهه بأنه معارض للنظام، بما في ذلك رموز الحركة الاستقلالية

سواء لكونها تؤدي على عقوبات قضائية إدارية شديدة (حل الجمعية، منع النشاط، السجن ... الخ)، أو لجهة أثرها المالي حيث أنها استدعت أيضا وسائل تقييد التمويل شديدة ومستمرة. ومن متمات ذريعة الإرهاب (بما هي مسألة عالمية) فروع أخرى من نظرية المؤامرة لجهة العلاقة مع طرف خارجي تعتبره الحكومة عدوا، أو لجهة توسيع تعريف الإرهاب ليشمل أطرافا على خصومة من سلطة أو دولة ما (كما هو الحال مع المنظمات الفلسطينية المستقلة من قبل المانحين الدوليين؛ أو الجمعيات الكردية ومن يتعامل معها بالنسبة إلى تركيا؛ أو الاخوان المسلمين في مصر؛ أو إيران في دول الخليج؛ أو جمعيات معارضة للنظام أو لأطراف معينة في سوريا ... الخ).

في التحليل أمر ضروري، نظرا لوجود حالات عدة يكون فيها النص مراعيًا للحد الأدنى من احترام حريات العمل المدني، في حين أن الممارسة أو الإجراءات العملية يمكن أن تعيق ذلك أو تذهب حتى في الاتجاه المعاكس. التشريعات التي تسمح بأكبر قدر من الحرية هي تلك التي تستند إلى الدستور (بعض التعديلات الدستورية في عدد من الدول بعد ٢٠١١ تنص صراحة على مشاركة المجتمع المدني في التخطيط والعمل التنموي كما في تونس، والمغرب، وموريتانيا، والسودان... الخ). وهي أيضا القوانين التي تقوم على مبدأ «العلم والخبر» في إنشاء الجمعيات (كما في لبنان وتونس مثلا) لا على نظام الترخيص المسبق. لكن كما سبقت الإشارة إلى ذلك لا يتم الالتزام فعليا بهذه النصوص القانونية، أو يتم التحايل عليها بطرق مختلفة: على الرغم من هذا القانون ساري المفعول في لبنان منذ استقلاله وقبل ذلك - قانون ١٩٠٩ العثماني، وهو قانون ليبرالي - لم يجر فعليا الالتزام به الا بعد ٢٠٠٥. قبل ذلك كان يجري الامتناع عن تسليم إيصال إيداع أوراق الجمعية قيد التأسيس، أو يتم إرسالها إلى التحقيق الأمني، أو كانت وزارة الداخلية تتدخل في تغيير أهداف الجمعية ونظامها الأساسي... الخ. ومثل هذه الممارسات شائعة في معظم الدول العربية، لا سيما ان معظم القوانين تخضع الجمعيات إلى نظام الترخيص المسبق، وتعطي السلطات الحكومية المعنية صلاحية الترخيص أو حجبها، كما يمكن ان تعطى صلاحية إدارية لحل الجمعيات دون الحاجة إلى اللجوء إلى قرار قضائي.

و من طرق التحايل مثلا الحالة التونسية حيث ان تم تعديل قانون ١٩٥٩ للجمعيات عام ١٩٨٨ وتم وضع تصنيف للجمعيات، ومن ضمنها فئة الجمعيات ذات الصبغة العامة التي فرض القانون عليها منع أعضاء قيادتها من الانتساب إلى أحزاب سياسية، ومنعها من رفض انتساب أي فرد إليها الا إذا كان فاقدا حقوقه السياسية والمدنية، وذلك بغرض السيطرة عليها من الداخل. وقد استخدمت المواد القانونية ذات العلاقة من اجل حل الرابطة التونسية لحقوق الانسان التي رفضت الاستجابة لهذا القانون. في حين ان المرسوم الذي ينظم عمل الجمعيات عام ٢٠١١ يعتبر متقدما جدا لجهة مستوى الحرية المتاح فيه لتأسيس الجمعيات وعملها. كذلك سجل تقدم في الإطار التشريعي الناظم للحياة المدنية في المغرب، لكن الانتكاسة حصلت في الممارسة وفي استخدام قوانين مكافحة الإرهاب من اجل تقييد العمل المدني، لاسيما الذي يتخذ منه شكلا احتجاجيا. وفي مصر فإن القانون الناظم لعمل الجمعيات كان ولا يزال محل صراع مزمّن بين المجتمع المدني وبين الحكومات المتعاقبة، ولم ينجح المجتمع المدني في فرض قانون يضمن حرية العمل، وبقي طابعه تقييديا ويعطي صلاحيات واسعة للأجهزة الحكومية غير القضائية في الرقابة والملاحقة وحل الجمعيات باستخدام الذريعتين المفضلتين للعلاقة مع الاخوان، والتمويل الأجنبي الممنوع. وفي موريتانيا في مرحلة الاحكام العسكرية الاستثنائية (١٩٧٨ - ١٩٩١) وصل

وهي ذريعة تستخدم في الدول التي عانت من حروب أو نزاعات داخلية أو عندها حجم من اللاجئين كبير نسبيا، أو دولا عندها حدود مع دول غير مستقرة، أو حتى دولا تعاني من أزمات اقتصادية أو اجتماعية مزمنة أو مستجدة. في هذه الحالة تستخدم ذريعة الحفاظ على الامن الوطني، والسلم الأهلي، أو الاستقرار السياسي والاجتماعي، من اجل تقييد الحريات بشكل عام، وتقييد الفضاء المدني (الأردن، السودان، العراق ... الخ). وبشكل فإن معظم الحكومات تستخدم الازمات من اجل تقييد الفعل الاحتجاجي من أي نوع.

الحفاظ على السلم الأهلي والأمن الاجتماعي:

وهي ذريعة تستخدم في الدول التي عانت من حروب أو نزاعات داخلية أو عندها حجم من اللاجئين كبير نسبيا، أو دولا عندها حدود مع دول غير مستقرة، أو حتى دولا تعاني من أزمات اقتصادية أو اجتماعية مزمنة أو مستجدة. في هذه الحالة تستخدم ذريعة الحفاظ على الامن الوطني، والسلم الأهلي، أو الاستقرار السياسي والاجتماعي، من اجل تقييد الحريات بشكل عام، وتقييد الفضاء المدني (الأردن، السودان، العراق ... الخ). وبشكل فإن معظم الحكومات تستخدم الازمات من اجل تقييد الفعل الاحتجاجي من أي نوع.

التمويل الخارجي والفساد:

بعد ٢٠١١ حصل بعض التحول السياسي نحو المزيد من المرونة في النظم السياسية في البلدان العربية (تحول عام لا يخلو من استثناءات)، وكان لا بد للذرائع المستخدمة في تقييد الفضاء المدني ان تتغير لتناسب هذه التحولات. وبرزت بقوة (إلى جانب مسألة الإرهاب) ذرائع ثلاث بينها قدر من الترابط هي: التمويل الخارجي للجمعيات، والفساد المالي، والحوكمة الداخلية للمنظمات. معظم الحكومات تستخدم هذه الذرائع بشكل متفاوت. الحكومات الأكثر تشددا تركز على مسألة حظر التمويل الخارجي واعتباره غير قانوني وذريعة لمنع والاحالة إلى المحاكمة كما في مصر والبحرين والجزائر؛ في حين تسعى حكومات أخرى إلى ضبط عملية التمويل وتقييد العلاقة بين المانح والجمعيات الوطنية من خلال مرورها ضمن الأليات الحكومية (المغرب، الأردن...)، وهي سمة للحكومات التي فيها قدر أكبر من المرونة في التعامل مع المجتمع المدني وتفضيل استخدام ذرائع أكثر لطفا من المنع السياسي الصريح. في السياق نفسه تستخدم ذرائع الفساد وغياب الشفافية في مصادر التمويل وطريق الصرف، وكذلك ضعف الحكامة (الحوكمة) الداخلية (المغرب) بما هي ذرائع للتقييد وتشديد الرقابة.

القوانين بين النص والممارسة

تشكل القوانين عاملا هاما أيضا، وهي وثيقة الارتباط بالعامل السياسي. وثمة مستويان هنا، الأول يتعلق بالنص القانوني نفسه الذي ينظم عمل الفضاء المدني وعمل الجمعيات والنقابات؛ والثاني هو ما يرتبط بالتطبيق والممارسة. ولحظ المستويين معا

إقامة صلات مستقرة مع مانحين محددين تمتد لسنوات (مثلا لبنان وغيره).

استخلاص اخير

كل الحكومات والجهات الدولية المعنية، تلجأ الى مركب من هذه الذرائع والوسائل من اجل تقييد الفضاء المدني بشكل كبير او نسبي، او من اجل دفعه الى سلوك مسارات قد لا تكون المسار الأمثل من اجل مصلحة البلد المعني. كما ان كل هذه الأساليب يجري استخدامها بشكل مترامن او متعاقب لتقييد الفضاء المدني الى الحد الأقصى الذي تتيحه الظروف والتوازنات، باعتباره الميل السائد في البلدان العربية التي يتراوح تصنيف أنظمتها

الامر الى تأسيس نظام هجين سمي «هياكل تهذيب الجماهير» كان الهدف منه تنظيم المجتمع ومشاركته في التنمية والعمل التطوعي في مجالات اجتماعية محددة، ونشر الوعي في صفوف المجتمع!؟

القيود المالية والعلاقة على المانحين

تشكل القيود المالية واحدة من سائل الضغط وتقييد الفضاء المدني. يشترك الحكومات والمانحين والمنظمات الدولية بأشكال مختلفة ومتداخلة.

من جهة الحكومات، يتخذ ذلك اشكالا قصوى مثل منع أي تواصل مباشر للحصول على تمويل خارجي من قبل الحكومة التي تعتبر ذلك غير قانوني، وقد يصل الامر الى حد التجريم والملاحقة (مصر، البحرين، السودان، سوريا... الخ). وفي صيغة اخرى اقل حدة يمكن ان تفرض الحكومة شروطا على المنظمات الدولية والجهات المانحة تشترط فيها ان يكون التعاون بينها ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الوطنية مجازا فقط في حال موافقة الحكومة وان يتم من خلال المؤسسات الرسمية (المغرب، الأردن... الخ). وفي صيغة ثالثة حيث لا تعتمد الحكومة مثل هذه السياسات، يمكن دائما للحكومة ان تقييد حصول منظمات المجتمع المدني المستقلة على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع من خلال قيود مصرفية، ومن خلال اقتطاع جزء من هذا التمويل لمنظمات تابعة لها، بما في ذلك من خلال قيام المسؤولين الحكوميين أنفسهم او زوجاتهم واقاربهم بإنشاء جمعيات «غير حكومية» تكون لها الحصة الأكبر في التمويل على حساب المنظمات المستقلة. وغالبا ما يتم ذلك بالتواطؤ مع الجهات المانحة التي توافق على ذلك اما لأسباب سياسية او لأسباب تتعلق بتسهيل عملها الاخر.

من جهة أخرى فإن الجهات المانحة نفسها، والمنظمات الدولية، غالبا ما يكون لها خططها واولوياتها الخاصة بها التي لا تتطابق بالضرورة مع الأولويات الوطنية. وفي هذا الصدد ينشأ قيد جديد على عمل منظمات المجتمع المدني مصدره الاختلاف بالأجندات والتبعية المالية للمانحين لاسيما حيث منظمات المجتمع المدني حديثة وتجربتها غير مكتملة. ويلاحظ هنا تبعية كبيرة جدا للتمويل الأجنبي في عملها (مثال الجمعيات الموريتانية)، او يمكن ان تكون صاحبة تجربة ولكنها درجة اعتمادها على التمويل الأجنبي كبيرة الى درجة تمنعها من وضع برنامجها واولوياتها. ونجد مثل هذه الحالة في علاقة قسم كبير من الجمعيات الفلسطينية مع المانحين، وكذلك الامر في سوريا والعراق حيث نشأ عدد كبير من المنظمات غير الحكومية في فترة زمنية قصيرة، وقسم كبير منها ارتبط منذ نشأته بالتمويل الأجنبي واجناداته. كما اننا نلاحظه أيضا في الدول التي تتمتع بمناخ من الحرية والتجربة المدنية، حيث نشأت منظمات مجتمع مدني محترفة وهي في عملها اشبه بشركات مدنية تتفنن تقديم المشاريع للجهات المانحة، وتتجح في

الجزائر : نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني؟



ملخص الدراسة

بين الشمولي والاستبدادي، وديمقراطية قاصرة او مشوهة، وفضاء مدني يتراوح بين حد المنع والتقييد الشديد، وبين فسحات مكانية وزمنية حرية جزئية ومؤقتة.

تسعى هذه الدراسة للبحث في مسارات الحركات الاجتماعية والفضاء المدني في الجزائر بحيث تعرج على أهم المراحل التاريخية التي عرفها المجتمع المدني منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي سنة ١٩٦٢ وصولاً إلى بداية الحراك الشعبي السلمي في فيفري ٢٠١٩ والمستمر إلى حين كتابة هذه الدراسة، والذي يضغط من أجل تغيير شامل لمنظومة الحكم، وينادي بضرورة إحداث القطيعة مع منظومة الحكم السائدة منذ ٥٨ سنة.

وتبنت هذه الدراسة منهجية جمعت بين البحث التوثيقي لأهم ما تم إنجازه من أعمال حول المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في الجزائر، والمقابلات والحوارات التي تم إنجازها مع أكثر من ٢٠ فاعلاً من الفاعلين في المجتمع المدني، إلى الملاحظة العلمية والملاحظة بالمشاركة لكل ما يحدث في الفضاء المدني من فيفري ٢٠١٩ إلى غاية فيفري ٢٠٢٠.

كما ستتوقف هذه الورقة عند أهم الديناميكيات التي تعرفها الساحة المدنية من مبادرات ومشاورات من أجل اقتراحات حل الأزمة التي تعرفها منظومة الحكم، مع محاولات فهم ما يمكن أن يحدث مع ميلاد جيل جديد من المناضلين والمناضلات الذين من الممكن أن يؤسسوا لأطر جديدة من النضال الجمعي والمدني والسياسي والحزبي.

وفي هذا المجال ستتعرض الورقة بالتفصيل لأهم هذه المبادرات التي حاولت القيام بما يشبه الوساطة بين الحراك الشعبي والسلطة السياسية في البلاد وكيف عجزت هذه المبادرات لحد الآن عن بناء موازين قوى تقنع السلطة بالإنصات لها وتمكن الحراك من أن يجد نفسه فيها.

كما ستسعى هذه الدراسة إلى محاولة التوقف عند أهم مؤشرات بروز توجه نحو بناء أطر جديدة من التنظيم الاجتماعي والجمعي والمدني التي تتجاوز الأطر القديمة، والتي كشف الحراك الشعبي عن حدودها بل وعن إفلاس معظمها في مواكبة التطورات التي يعرفها المجتمع والذي يبقى مصراً على التغيير الشامل لكل الأنساق التنظيمية التي لم تستطع إحداث أي تغيير في براديجمات التسيير وبناء السلطات المضادة التي تضمن حق المجتمع في ممارسة الرقابة الاجتماعية والمدنية والتمتع بالمواطنة الحقة.

مقدمة

العنف التي عرقتها الجزائر في أكتوبر ١٩٨٨، والتي تمخضت عنها إصلاحات سياسية ترجمت فيما بعد في دستور ٢٣ فيفري ١٩٨٩ الذي أقر التعددية كخيار أساسي، ومنح بعض الضمانات لتشكيل منظمات مجتمع مدني قوي وفعال، من خلال نص المادة ٤٠ (حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال وسيادة الشعب)؛^٤ ليليه بعده صدور قانون ٣١-٩٠ المؤرخ في ٤ ديسمبر ١٩٩٠ والذي يحدد ويبين كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات بالجزائر.

ومن أجل فهم منهجي وتاريخي لتطور المجتمع المدني في المجتمع يمكن الحديث عن تطور تاريخي يمكن تقسيمه من أجل الفهم العلمي والبيداغوجي إلى خمس مراحل أساسية:

المرحلة الأولى من سنة ١٩٦٢ إلى فيفري ١٩٨٩، وكانت ميزتها منظومة الحزب الواحد التي منعت أية تنظيمات مدنية خارج إطار الحزب الواحد، والذي أسس لتنظيمات جماهيرية من أجل مراقبة المجتمع.

المرحلة الثانية والتي تبدأ من مارس ١٩٨٩ لغاية جانفي ١٩٩٢، وهي المرحلة التي انتقلت فيها الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى التعددية وهي المرحلة التي عرفت العهد الذهبي للحريات من بينها حرية التنظيم والتجمع والتظاهر والتعبير، ولكن تم إجهاضها بعد أن قرر العسكر الانقلاب على صناديق الانتخاب في ١١ جانفي ١٩٩٢ وبداية دخول الجزائر في عنف خلف أكثر من ٢٠٠ ألف قتيل وآلاف المختطفين والمعتقلين والمساجين.

المرحلة الثالثة من فيفري ١٩٩٢ إلى غاية أفريل ١٩٩٩، وهي المرحلة التي بدأت بإقرار حالة الطوارئ وتعليق العمل بمختلف القوانين بما فيها قانون الجمعيات، وكان من ضحايا هذه المرحلة الحركة الجموعية التي تم استخدام الكثير منها في محاربة الإسلاميين وفي تبرير كل خروقات حقوق الانسان.

المرحلة الرابعة من أفريل ١٩٩٩ إلى جانفي ٢٠١٩ وهي المرحلة التي تحولت فيها الكثير من الجمعيات إلى لجان مساندة لشخص بوتفليقة الذي وصل للحكم في أفريل ١٩٩٩ بعد فرضه من العسكر. وفي هذه السنوات مس الفساد حتى الجمعيات المساندة

٤ أنظر/ي دستور فيفري ١٩٨٩ للجمهورية الجزائرية على

هذا الرابط

٥ أنظر/ي نص قانون الجمعيات لسنة ١٩٩٠ الصادر في

الجريدة الرسمية في ٥ ديسمبر ١٩٩٠ على هذا الرابط

لا بد من التأكيد في بداية هذا البحث على ان الجزائر منذ استقلالها سنة ١٩٦٢ عن الاستعمار الفرنسي، إلى غاية فيفري ١٩٨٩ لم تكن تسمح بإيجاد تنظيمات مدنية خارج إطار الحزب الواحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني، حيث كان لهذا الحزب تنظيمات عديدة تؤدي دور المنظمات الجماهيرية من اتحاد النساء واتحاد الشباب واتحاد العمال واتحاد الطلبة، وهي كانت كلها عبارة عن امتدادات لجهاز الحزب وأجهزة السلطة.

استقر النظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال على قوة جهاز الدولة وعلى الحيلولة دون قيام أي مجتمع مدني خارج الأجهزة الإدارية والسياسية الرسمية، فالهدف كان منذ البداية منع قيام أي نوع من أنواع الجمعيات المستقلة، مهما كانت طبيعتها، فحتى أطفال الكشافة الإسلامية وقعوا تحت تبعية الأجهزة، فحزب جبهة التحرير الوطني أو البيروقراطية المناقصة امتصت المنظمات المستقلة، وكانت أغلبية الجمعيات "المستقلة" محصورة في النشاطات الرياضية أو الدينية.

لم يكن مفهوم المجتمع المدني متداولاً في مرحلة الأحادية، مثله مثل مفاهيم الحريات، ومع ذلك كان الحديث في الموثيق الرسمية، عن الجماهير والاعتراف بالفئات الاجتماعية المختلفة كالفلاحين والعمال والطلاب والشباب والنساء التي تمت مأسستها وفق مقاربة فوقية ضمن التنظيمات المعروفة مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، وغيرها.

فالمنظمات الجماهيرية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني التي كانت نشطة كانت تقوم بدورها من منطلق حرص السلطة على تأطير مختلف الفئات الاجتماعية ضمن بنى خاضعة لسلطة الدولة في إطار مسعى أحادي قسري واحتكاري صارم.

وقد قوبلت كل محاولات المجتمع تنظيم نفسه في جمعيات خارج البيروقراطية الإدارية والتبعية لجهاز الحزب الواحد، بالقمع والسجن، وليس أدل من ذلك إطلاق جمعية حقوقية سنة ١٩٨٥ باسم الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، فما كان على السلطة إلا اعتقال من أسس الرابطة وعلى رأسهم رئيسها المحامي علي يحيى عبد النور، وتم التنكيل بالكثير من المناضلين بتهم المساس بأمن الدولة والأمن العام والنشاط في تنظيم غير مرخص. وهي الرابطة التي لم تحصل على اعتمادها إلا بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ وإقرار دستور فيفري ٨٩ الذي سمح بالتعددية، حيث حصلت هذه الجمعية الحقوقية على اعتمادها في ٢٦ جويلية ١٩٨٩.

عرفت السياسة تجاه الجمعيات تغيراً بفعل المظاهرات الشعبية

للسلطة والتي أغرقت بالمال وبالتمويل الوطني والأجنبي في مشاريع دعم الوضع الراهن، في حين استمرت محاصرة كل الجمعيات التي حاولت القيام بدورها المدني، ورغم رفع حالة الطوارئ في فيفري ٢٠١١ في ظروف الربيع العربي، إلا أن قانون الجمعيات الذي أصدره بوتفليقة في ٢٠١٢ زاد من التضييق على حرية التنظيم والتجمع.

المرحلة الخامسة والتي انطلقت من ٢٢ فيفري ٢٠١٩ مع بداية الحراك الشعبي المتواصل إلى يومنا هذا، وهو الحراك المطالب بتغيير شامل لمنظومة الحكم، وهي المرحلة التي لم تتبلور كلياً، لكن يظهر جلياً أنها ستؤدي إلى التأسيس لفضاء مدني جديد وإلى نخب سياسية ومدنية جديدة.

واقع المجتمع المدني والحركات المدنية

أحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر عدد الجمعيات المعتمدة من طرف الدولة والناشطة على المستويين الوطني والمحلي، حسب عملية جرد أعلنت نتائجها في ١٢ جانفي ٢٠١٢، وقد توزعت على النحو التالي:

جدول ١ توزيع عدد الجمعيات في الجزائر حسب إحصائيات وزارة الداخلية الجزائرية

العدد	النسبة من مجموع الجمعيات	
92627	0.99%	جمعيات محلية
1027	0.01%	جمعيات وطنية
93654	100%	المجموع العام

لكن هذه الأرقام تخفي شيئاً أساسياً وهو أن أكثر من نصف هذه الجمعيات اختفت أو لا تنشط إطلاقاً.

وصنفت وزارة الداخلية الجمعيات الوطنية إلى ٣٢ جمعية وطنية ولقدمات التلاميذ والطلبة، و٧ منظمات حقوقية، و٢٣ جمعية وطنية نسوية، منها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، والنساء الحرفيات، وجمعية النساء المطلقات والاتحاد الوطني للنساء العاملات والاتحاد الوطني لرئيسات المؤسسات، وجمعية راشدة، و١٠ جمعيات دينية منها جمعية العلماء المسلمين وجمعية الإرشاد والإصلاح، وجمعية الزوايا، و٢٨ جمعية في مجال التضامن والتطوع والجمعيات الخيرية وعلى رأسها الهلال الأحمر الجزائري وجمعيات كافل اليتيم، بالإضافة إلى النقابات والاتحادات العمالية والمهنية المستقلة منها والمنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وكذا جمعيات الأمراض المزمنة، كمرضى السكري والضغط والسرطان والكلية، وفقدان المناعة غيرهم، إضافة إلى الاتحادات والجمعيات المهنية كالبازين والناقلين وسيارات الأجرة، والمقاولين وأرباب المؤسسات، والمستوردين، والتجار والحرفيين، ومنتجي الحليب، والفلاحين، والمولين ومنتجي التمور وغيرها من الجمعيات المهنية.

جدول ٢ تصنيف الجمعيات الوطنية حسب مجال عملها

مجال التخصص	عدد الجمعيات الوطنية	نسبتها من مجموع الجمعيات الوطنية
الجمعيات المهنية واتحاد الحرفيين والتجار	65	6.3%
جمعيات الطلبة والتلاميذ وأولياء التلاميذ	32	3.1%
التضامن والعمل الخيري	28	2.7%
جمعيات نسوية	23	2.2%
جمعيات دينية	10	1%
منظمات حقوق الانسان	7	0.7%
جمعيات حقوق المرضى	6	0.6%
جمعيات المستهلكين	4	0.4%
باقي المجالات	852	83%
مجموع الجمعيات الوطنية	1027	100%

ما الجمعيات المحلية، فقد أحصتها وزارة الداخلية بناء على توزيعها حسب القطاعات^٦:

جدول ٣ تصنيف الجمعيات المحلية حسب مجالات عملها

مجالات العمل	عدد الجمعيات المحلية	النسبة الى مجموع الجمعيات المحلية
جمعيات الأحياء والقرى	20137	21.7%
جمعيات دينية	15304	16.5%
التربية والشباب والرياضة	15019	16.2%
جمعيات أولياء التلاميذ	14891	16.1%
ثقافية واجتماعية	13451	14.5%
السياحة والترفيه وباقي المجالات	13825	14.9%
مجموع الجمعيات المحلية	92627	100%

خامسة^٧، وهي الدعوة التي رفضها الشعب الجزائري في حراكه السلمي الذي انطلق في منتصف فيفري من السنة ذاتها. كما أنه من الضروري الإشارة إلى أن طلبة الجامعات كان لهم الدور الأساس ومنذ البداية في توسيع دائرة الاحتجاج على مستوى كل الجزائر، وما زاد من هذا الدور عدد الجامعات والمراكز الجامعية التي تقدر بأكثر من ٧٣ على مستوى مختلف محافظات الجمهورية. كما أن هذا الحراك كشف عن زيف التمثيل الطلابي للجمعيات الطلابية في الجامعات وهي كلها كانت داعمة لتولي الرئيس بوتفليقة ولاية خامسة، وهو ما برز في المظاهرات الطلابية الأولى حيث ندد الطلبة بهذه التنظيمات بلاقتات تقول "التنظيمات الطلابية لا تمثّلنا". وقد شدد الكثير من الملاحظين والمراقبين للحراك الطلابي والشعبي على أن الطلبة والشباب كانوا هم الوقود الأساسي لهذا الحراك السلمي الذي يدخل سنته الأولى^٨.

ومن جانب آخر حاولت عشرات المنظمات المدنية الأخرى مرافقة الحراك الشعبي، من منظمات حقوق الإنسان، إلى الجمعيات النسوية إلى الحركات الشبانية إلى النقابات المهنية ونقابات المحامين والقضاة. فبيما يخص الجمعيات الشبانية يمكن القول أن جمعية «راج» الشبانية كانت من بين أكثر الجمعيات نشاطا داخل الحراك، كما عملت على احتضان العديد من الاجتماعات التنسيقية بين مختلف جمعيات المجتمع المدني، وأشرفت على تنظيم العشرات من المحاضرات والندوات حول مسار الحراك الشعبي وأفاقه^٩. وهذا الدور هو الذي جعل السلطة الأمنية تعتقل العديد من قيادات الجمعية من رئيسها إلى العديد من مناضليها^{١٠}، بل وتم تنظيم وشن حملات تشويه وكرهية من

والباقى كلها جمعيات مهنية، وجمعيات الفن والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة وجمعيات المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وجمعيات المستهلكين، والشباب والأطفال، وقدماء التلاميذ والطلبة إضافة إلى جمعيات الصحة والطب والتضامن والجمعيات الخيرية، والنسوية والمتقاعدین والعجزة، وجمعيات السياحة والترفيه. وتتمركز الأغلبية الساحقة في الجزائر العاصمة بـ ٧ آلاف و١٩٩ جمعية، ثم محافظة بجاية بـ ٥ آلاف و١٠٩ جمعية، ومحافظة تيزي وزو بـ ٨ آلاف و٨٠٩ جمعية.

وبالرغم من كل هذه الأرقام، فإنه من الضروري القول بأن الجمعيات والحركات المدنية التي تؤثر في المشهد لا يتعدى عددها العشرات، بين جمعيات موالية لمنظومة الحكم تحاول في كل مرة التحرك في شكل لجان مساندة وموالية لكل خيارات السلطة، وبين جمعيات أخرى تحاول أن تؤدي دورها كجمعيات تمارس دورها كحركة مدنية تشارك في الحراك الاجتماعي.

فإلى غاية نهاية فيفري من سنة ٢٠١٩، كان عشرات المنظمات المدنية الموالية للسلطة من جمعيات طلابية وشبانية ونقابة العمال واتحاد النساء وجمعيات قدماء المجاهدين وأبناء الشهداء وغيرها مع دعم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للترشح لعهد رئاسية

٧ لمزيد من التفصيل حول هذا الملف، أنظر/ي: ض. اسماعيل. "استنفرت قواعدها تحسبا لتنشيط الحملة الانتخابية: عشرات منظمات المجتمع المدني ع. سفيان. «هؤلاء يصطفون وراء الإستمرارية والعهد الخامسة» بوابة الشروق، 2 فبراير 2019

٨ للمزيد حول هذا الملف، أنظر/ي: بليدي، صابر. «الجامعات الجزائرية تقاوم الغضب على الولاية الخامسة». العرب، 27 فبراير 2019. "طلاب الجزائر يصنعون الفارق في الحراك الشعبي". ألتر صوت، ٦ مارس ٢٠١٩.

٩ "راج" أو RAJ هي اختصار لـ Rassemblement Actions Jeunesse أي تجمع النشاط الشبابي. بحسب موقع الجمعية، تم إنشاء الجمعية من قبل مجموعة من الشباب عام ١٩٩٣، وهي جمعية اجتماعية ثقافية هدفها الرئيسي هو توعية الشباب وتعبئتهم للمشكلات الاجتماعية، وكذلك تعزيز جميع الأنشطة الثقافية وحقوق الإنسان. ومهمتها هي جمع الشباب الجزائري الذي يرفض حتمية البطالة والخبول الذي هو مصدر لليأس والاعتراب للكثيرين. كما تعنى RAJ برفع مستوى الوعي لدى الشباب بأهمية حقوق الإنسان والمواطنة والتضامن.

للمزيد أنظر/ي: «من نحن» راج الجزائر، ٦ سبتمبر ٢٠٠٨. أنظر/ي: بن مسعود، عبد القادر. «حركة «راج»..

٦ عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، أنظر/ي: بلقاسم، جميلة. "قراءة ١٠٠ ألف جمعية.. أغلبها على الورق". بوابو الشروق، 17 أبريل 2012.

قبل العديد من الأجهزة الإعلامية المرتبطة بالأجهزة الأمنية^{١١}.

كما يلاحظ أنه بالرغم من أن عدد العمال في القطاع الخاص يمثل أكثر من ٦ ملايين عامل (أي ٦٣ بالمائة من مناصب العمل في الجزائر)، إلا أن نسبة التمثيل النقابي ضعيفة جدا، ويرجع الكثير من النقابيين ذلك إلى العداء الذي يواجهه به أرباب الأعمال في أي محاولة لتشكيل النقابات في القطاع الخاص.

وتتوزع النقابات بحسب مجالات عملها على النحو التالي:

جدول ٤ توزيع عدد النقابات حسب مجال نشاطها

عدد النقابات	مجال نشاط النقابات
12	التربية، والتعليم والتكوين
11	الصحة العمومية
5	الكهرباء والغاز والبتروك والطاقات
5	الطيران والأمن الجوي
4	الإعلام والصحافة
3	الصناعات والنسيج
3	القضاة وكتاب الضبط
3	الضرائب والمالية والمحاسبة
3	الفلحة والبيطرة
2	المهندسون
2	الإدارة العمومية
2	البحرية والملاحة التجارية
2	التعليم العالي
2	موظفو الشؤون الدينية
2	النقل والسكك الحديدية
1	البريد
1	التراث والمتاحف
1	الشؤون الخارجية
1	مفتشو العمل
1	الاتحاد العام للعمال الجزائريين ¹⁴
66	المجموع

كما لعب المحامون دورا مركزيا في الحراك من خلال الدفاع عن المعتقلين، بالإضافة إلى مشاركتهم في المسيرات وتنظيم احتجاجات للمطالبة بتحرير القضاء من سطوة السلطة التنفيذية، وقد انضم اتحاد المحامين الذي يضم أكثر من ٢١ منظمة وأزيد من ٨٠ ألف محام في مشاركة الشعب حراكه من خلال مقاطعة جلسات المحاكمات عبر كل محاكم الجمهورية ابتداء من تاريخ ١١ مارس ٢٠١٩، كما وقف المحامون ببدلاتهم المهنية في وقفة احتجاجية في نفس التاريخ في كل محافظات الجمهورية^{١٢}.

كما برزت أثناء الحراك الشعبي تنسيقيات للعمل الجماعي المشترك واقتراح أراضيات للمساهمة في الخروج من الأزمة السياسية والانطلاق في مسار الانتقال الديمقراطي، وهو ما سنحاول تلخيصه لاحقا.

أما عن النقابات، فإن آخر دراسة نشرت في جانفي ٢٠٢٠ وأنجزها مجموعة من الباحثين^{١٣}، تشير إلى أن الجزائر منذ إقرار التعددية سنة ١٩٨٩ عرفت تأسيس أكثر من ٦٠ تنظيما نقابيا، وهي تنظيمات تمثل في غالبيتها النشاط العمالي في القطاع العام، وقد سجل الباحثون كما سجلنا في مقابلاتنا مع العديد من القيادات النقابية المستقلة، العديد من الضغوط التي تتعرض لها هذه النقابات، من ذلك تدخل السلطات في عمل النقابات بمنع النشاطات، بالإضافة إلى العديد من النقائص المتعلقة بالتنسيق الخاص بالنقابات، وظهور الخلافات بين النقابات والعديد من القيادات النقابية.

«الشماعة» التي تعلق عليها السلطة الجزائرية مشاكل الحراك.

سأسه، ١٤ سبتمبر ٢٠١٩.

”رئيس جمعية راج“ يلتحق برفاقه في المعتقل.“ ألترنا جزائر، ١١ أكتوبر ٢٠١٩.

١١ نموذج من حملات الكراهية ضد جمعية راج: قرود، عمار. «هذه حقيقة الجمعية الماسونية راج في الجزائر.» الجزائر

1، 22 أغسطس 2019.

١٢ أنظري: «فليرحل الفاسدون.. محامو الجزائر يتظاهرون من جديد.» الجزيرة، 23 مارس 2019.

”منظمة محامي الجزائر تتطوع للدفاع عن المتابعين بسبب الحراك.“ 6 مارس 2019، طريق نيوز.

”محامو الجزائر يتظاهرون للمطالبة بالإفراج عن معتقلي الحراك.“ 24 أكتوبر 2019، القدس العربي.

”المحامون يواصلون مقاطعة جلسات المحاكم دعما لمطالب الحراك الشعبي.“ 19 أبريل 2019، اللقاء أونلاين.

”مسيرة للمحامين بالجزائر العاصمة تضامنا مع الحراك الشعبي.“ 11 يوليو Sud Horizons، 2019.

١٣ جابي، ن.، وعكاش، ف.، وزبيري، ح.، ولرابي، س. ”النقابات في الجزائر: التاريخ الحالة الراهنة والسيناريوهات.“

فريدريتش إبيرت، جانفي 2020.

١٤ وهي النقابة الموالية للسلطة وتوجد في الكثير من قطاعات الوظيفة العمومي.

التأثير على الحركات المدنية: البيئة السياسية والقانونية

عبر طرحه لمشروع المصالحة الوطنية. هذا التغيير سمح بخلق هامش للتحرك الجمعي، إلا أن ذلك لم يدم طويلا بسبب الإرادة السياسية لبوتفليقة وسلطة العسكر بتفادي أي عمل جمعي يؤدي لممارسة دوره الرقابي على عمل السلطة التنفيذية.

قانون الجمعيات المدنية بالجزائر لسنة 2012 وتحديات المجتمع المدني

هذه العراقيل كلها جعلت المشرع الجزائري في إطار استكماله للإصلاحات السياسية التي دعا إليها الرئيس في خطابه مارس 2011، يُقر بمجموعة من التشريعات، مست العديد من المجالات، كالإعلام، والأحزاب السياسية، وكذلك الجمعيات. هذه الأخيرة تم إستحداث قانون جديد لها، عرف بقانون 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، وهو الذي سنبحث في خصوصيته والجديد الذي استحدثه مقارنة بالقوانين الأخرى، خاصة وأن هذا القانون لا يزال ساري المفعول إلى اليوم.

عرف هذا القانون الجمعية في مادته الثانية بما يلي: «تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مبرح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.» وفي سياق وضعه للشروط التي يجب توفرها لدى الأعضاء المؤسسين حافظ على المادة التي نص عليها القانون 31-90 والتي تخص شرط التمتع بالجنسية الجزائرية من دون أن يحدد إن كانت أصلية أو مكتسبة، لكنه بالمقابل حرم كل من لا يتمتع بحقوقه السياسية من المشاركة في العمل الجمعي، مع العلم أنه في نفس القانون المادة 13 فصل تماما وميز بين الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية، بل وذهب أبعد من ذلك بتوقيعه لعقوبة تعليق عمل الجمعية في حالة ثبوت وجود أية علاقة تربطها سواء من خلال التمويل أو الإعانات والهبات.

وعلاوة على ما سبق، فالمادة 45 المثيرة للجدل من القانون 31-90 والتي تنص على عقوبة السجن «لكل من يرأس جمعية غير مرخص لها»، تمثل تهديدا على الناشطين في الجمعيات التي لم تتمكن من الحصول على الإيصال القانوني من السلطات. كما أنه في المادة 46 من القانون الجديد، لا تنطبق العقوبات فقط على ممثلي الجمعيات «غير القانونية» ولكن أيضا على

يجب في البداية التأكيد على أن الحركة الجموعية في الجزائر تعرضت منذ 11 جانفي 1992 إلى بداية الحراك في فيفري 2019 إلى إضعاف ممنهج، فقد فرضت حالة الطوارئ منذ 9 فيفري 1992 ولم ترفع إلا في فيفري 2011، بعد بداية رياح ما سمي بالربيع العربي وقد تم تحويل الكثير من الجمعيات المدنية طول فترة العنف التي عرفتها الجزائر - والتي أدت إلى مقتل أكثر من 200 ألف شخص وخلفت الآلاف من ضحايا الاختفاء القسري - إلى ما يشبه أجهزة للتصفيق لسياسة الكل الأمني التي تم انتهاجها، في حين تم تقزيم وقمع كل الجمعيات التي كانت تنتقد الوضع وممارسة التعتيم المبرمج عليها، كما هو حال الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، وجمعية راج وجمعيات أخرى كجمعية ضحايا الاختطاف القسري وغيرها. وحالة الطوارئ تم استخدامها في تلك الفترة من أجل خرق كل حقوق الجمعيات التي نص عليها قانون الجمعيات سنة 1990. وقد سارت السلطة في اتجاه العمل على ضمان سيطرتها على كل الجمعيات، وقد استخدمت في ذلك الأدوات التشريعية وكل وسائل التصفيق الأخرى.

فمن الناحية القانونية تم إصدار إلى جانب قانون الطوارئ عدة مراسيم تقيد ممارسة حرية الرأي والتعبير، أهمها «مرسوم مكافحة الإرهاب والتخريب» الصادر في سبتمبر عام 1992، والذي يعاقب بالحبس لفترة تصل إلى عشرة سنوات لكل ما من شأنه أن يخل بالنظام العام. ويمكن على العموم جرد أهم مظاهر لانعكاس هذه الأزمة على الجمعيات المدنية، كالاتي:

1. حل كل الجمعيات والنقابات المرتبطة بجهة الإنقاذ أو التابعة لها، بعد حل الجهة نفسها في مارس 1992، نذكر على سبيل المثال (النقابة الإسلامية للعمل، وجمعيات المساجد والدعوة، الخ.)
2. تأثر هذه الجمعيات بالصراع الدائر بين مختلف التيارات السياسية، فالجمعيات النسوية شهدت انقسامًا بين تنظيمات إسلامية وأخرى علمانية، وأصبح التراشق سمة العلاقات بينهما.

هذا النسق من التصفيق من طرف السلطة إبان الأزمة من سنة 1992 إلى 1999، كان له كبير التأثير على فعالية الجمعيات المدنية، بسبب القمع الذي كانت تتعرض له، إلا أن هذا لم يمنعها من محاولة إيصال رأيها عبر الاحتجاجات تارة وعبر الحوار تارة أخرى.

لتأتي مرحلة بوتفليقة بعد سنة 1999 من خلال استكمال الرئيس المقال أو المستقيل عبد العزيز بوتفليقة لمشروع الوثام المدني،

حزب جبهة التحرير الوطني وتوجهاته ونصوصه الأساسية ، وهوما يعني ان هذه التنظيمات كانت تحت تبعية مطلقة لجهاز الحزب الواحد ولمختلف الأجهزة الإدارية.»

بعد الانتفاضة الشعبية في ٥ أكتوبر ١٩٨٨، تبنت السلطة نظام التعددية السياسية وفتح الفضاء المدني على التنظيم خارج إطار الحزب الواحد، بعد صدور قانون ٩٠-٣١ كما رأينا ذلك في الأعلى، وهوما أدى إلى ظهور آلاف الجمعيات، كما هو واضح سابقا.

أعطت القوانين صلاحيات كاملة للحكومة من خلال الوزارات المختصة كالدخالية والسلطات المحلية الأخرى، في متابعة عمل الجمعيات والمنظمات الأخرى، وقد تحولت هذه الصلاحيات في التطبيق الفعلي إلى نوع من الإشراف والرقابة البيروقراطية التي انتقصت من استقلالية هذه الجمعيات.

رغم كل ذلك استطاعت الجمعيات المدنية في الفترة من ١٩٨٩ إلى غاية فيفري ١٩٩٢ من القيام بالعديد من المشاريع والمبادرات، لكن هذا لم يدم طويلا فبعد إلغاء المسار الديمقراطي في ١١ جانفي ١٩٩٢ وإلغاء نتائج أول انتخابات تشريعية عرفتها الجزائر، دخلت الجزائر منذ ٩ فيفري ١٩٩٢ في حالة طوارئ مفتوحة لم يتم رفعها إلا في فيفري ٢٠١١ في إطار احتواء الشارع مع أحداث الربيع العربي. وطول كل هذه الفترة تم منع كل الجمعيات التي لم تؤيد سياسات السلطة من العمل، حيث تم تحويل عمل الكثير من الجمعيات إلى ما يشبه آلة لاستصدار البيانات المؤيدة للقتل والاختطاف والاعتقال والقمع بحجة أن المستهدفين إسلاميين، في حين قمعت الجمعيات الأخرى التي لم ترص بهذا.

وحتى لما حاولت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان طرح مبادرات الحوار السياسي لحل الأزمة والدفاع عن الحق في الحياة أثناء سنوات العنف السياسي والإرهاب، قادت السلطة بأجهزتها السياسية والإعلامية حملات دعائية وكرهية ضد هذه الجمعية التي كان رئيسها المحامي علي يحيى عبد النور أحد أهم الشخصيات التي قادت الوساطة بين كل الأحزاب السياسية المعارضة من أجل التوصل إلى عقد اتفاق سياسي سمي بالعقد الوطني وتم التوقيع عليه من أهم قوى المعارضة في روما بإيطاليا في مؤسسة سانت اجيديو.

بعد رفع حالة الطوارئ، في فيفري ٢٠١١، تمت إعادة صياغة الكثير من القوانين التي أعلن عنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على أساس أنها إصلاحات لتعميق الديمقراطية، فلم تكن كذلك، حسب العديد من المتابعين والنشطاء، حيث يؤكد هؤلاء على ان هذه القوانين زادت في التضييق على الاعلام والأحزاب والجمعيات.

لما انطلق الحراك الشعبي في فيفري ٢٠١٩ رفضا للعهد

الجمعيات «التي لم تسجل بعد أو التي تم تعليق أنشطتها أو تلك التي تم حلها.» وفي هذا الصدد، إذا كانت المادة ٤٥ من القانون الجديد يجمع بين العقوبة ودفع قيمة الغرامة، وهوما يعتبر تراجع آخر بالمقارنة مع أحكام القانون ٣١-٩٠ في مادته (٤٥) التي كانت تعطي القاضي حق الاختيار بين العقوبتين.

وتؤكد العديد من المعطيات أن القانون الجديد للجمعيات أدى إلى توقف وتجميد حوالي ٥٠ ألف جمعية وطنية ومحلية، نتيجة عدم قدرتها على مطابقة قوانينها الأساسية القديمة مع التشريع الجديد، خاصة وأن المشرع قد حدد لذلك مدة سنتين، مما يجعلها تشغل خارج إطار القانون حسب المادة ٧٠ من القانون الجديد وبالتالي تسري عليها تلك العقوبات التي حددها المشرع سلفا، خلافا لتوصيات مقرررة من الأمم المتحدة الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان التي تؤكد على أنه «في حال اعتماد قانون جديد، ينبغي أن تواصل جميع المنظمات غير الحكومية المسجلة سابقا عملها بشكل قانوني وأن يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لتحديث تسجيلها».

والخلاصة التي يجب التشديد عليها في هذا المجال هي أن هذا القانون زاد من تضييق السلطات على الجمعيات، انطلاقا من مرحلة التأسيس بتشديد الإجراءات، التي رفع المشرع فيها عدد الأعضاء المنخرطين، إلى المراقبة المالية (التمويل) حسب ما تنص عليه المادة ٣٠، وصولا في الأخير إلى عملية تعليق أنشطة الجمعيات، بحيث يتخلى القانون الجديد عن مكسب قانوني في غاية الأهمية. فبينما كان تدخل القاضي منذ سنة ١٩٩٠ ضروريا لتعليق أنشطة الجمعيات، تخلى القانون ٠٦-١٢ عن هذا المكسب حيث بات القرار الإداري كافيا لتعليق أنشطة الجمعيات التي قد تكون لا تمثل للقوانين، دون أن يتم تحديد هذه القوانين وهوما نصت عليه المادة ٤١ من هذا القانون: «يسبق قرار التعليق لنشاط الجمعية، إعدار بوجوب مطابقة أحكام القانون في أجل محدد عند انقضاء أجل ثلاثة (٣) أشهر من تبليغ الاعذار، وإذا بقي الاعذار بدون جدوى، تتخذ السلطة العمومية المختصة قرارا اداريا بتعليق نشاط الجمعية ويبلغ هذا القرار الى الجمعية، ويصبح التعليق ساري المفعول ابتداء من تاريخ تبليغ القرار للجمعية حق الطعن بالإلغاء في قرار التعليق أمام الجهة القضائية الادارية المختصة.»

علاقة الجمعيات المدنية بالسلطة في الجزائر: من التبعية والقمع إلى التضييق والتخوين والاعتقال

عرفت العلاقة بين الجمعيات المدنية والسلطة خلال فترة الحزب الواحد قمعا ممنهجاً على اعتبار أن السيطرة كانت شبه تامة على جميع الأصعدة، وحتى المحاولات التي نجحت في تأسيس جمعيات تم احتوائها من طرف الحزب الوحيد «جبهة التحرير الوطني» المعروف بحزب السلطة أو قمعها، بحيث نصت المادة ١١٩ من النظام الداخلي للحزب على ما يلي «تخضع المنظمات الجماهيرية من حيث سيرها الداخلي لقوانينها الأساسية وأنظمتها التي يجب أن تتفق مع إيديولوجية

هكذا وحدثت الهتافات والأغاني المتظاهرين بتبنيها استعارات جديدة، لتفسح الطريق أمام تحليل مشترك لأسباب الاحتجاج وتشكل رؤية جماعية لما يجب أن يكون عليه المستقبل.»

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أغنية «لا كاسا دي المرادية» لـ «أولاد البهجة» (أي قصر المرادية)، التي أصبحت بمثابة نشيد للحراك. «المقطع الأساسي لأغنية "لا كاسا دي المرادية" هو عبارة عن شكوى تفتقر القلب من شاب يعيش في ظروف صعبة، وينعى في غضبٍ وضيق حياته الشاقة. ويعكس المقطع الاحتقان واليأس الذي يشعر به الشباب في الجزائر.» ورغم أن الأغنية صدرت في ٢٠١٨ إلا أنها سرعان ما تم تداولها منذ بداية الحراك لكونها تعبر بشكل دقيق عن واقع الشباب الجزائري.

والملاحظ أن هذه الهتافات تحولت إلى أدوات لتأطير الحراك أمام غياب المنظمات المدنية كمؤسسات وساطة، بسبب التضييق عليها تارة، وقمعها تارة أخرى، بل وتخوينها عبر حملات بروباغندا من مؤسسات إعلامية مرتبطة بالسلطة وبمختلف شبكاتها وأجهزتها.

وما يمكن التأكيد عليه في هذا المجال إلى أن جمعيات المجتمع المدني حولت تحرك الشارع منذ فيفري ٢٠١٩، إلى فرصة للنشاط بعد سنوات من التضييق والقمع، وفي هذا المجال برزت عدة تظاهرات وتم تنظيم عدة محاضرات حول تحديات الحراك الشعبي ومستقبله وأفاقه، وقد عملت جمعيات «راج» «وأس أوس مختطفون»، وبعض النقابات المستقلة وجمعيات حقوق الانسان على تنظيم مجموعة من النشاطات واللقاءات بغية إطلاق مجموعة من المبادرات التي نستعرضها لاحقاً، لكن هذه المبادرات قوبلت إما بمنع الترخيص لها ليتم تنظيمها، فكثيراً ما تم تنظيمها في مقرات مغلقة لتقليل المشاركين فيها، أو لمنع أن يكون لها أثراً في النقاش العام.

وفي هذا المجال يمكن ذكر منع الجامعة الصيفية التي كان من المقرر أن تنظمها جمعية «راج» الشبانية أيام ٢٨، ٢٩ و٣٠ أوت، في تيشي بولاية بجاية شرق الجزائر، رغم أن هذه التظاهرة سنوية تنظمها الجمعية منذ سنوات معدودة. وبعد هذا المنع، إنطلقت حملات بروباغندا واسعة ضد كل الجمعيات المدنية والنشطاء الذي يرفضون ورقة طريق السلطة التي كانت ولا زالت تسعى لإنهاء الحراك، وفي هذا المجال تم شن حملات تخوين تم فيها اتهام جمعية «راج» وبعض النشطاء بأنهم من عملاء الخارج، وقد تم تخوين بعضها انطلاقاً من ملف التمويل الأجنبي للجمعيات، بل وذهبت بعض التقارير الصحفية للحديث عن علاقات هذه الجمعيات بالمخابرات الأمريكية وبالحرارة الصهيونية والماسونية وغيرها من الاتهامات وحملات التخوين.

الخامسة وللمطالبة بتغيير شامل لمنظومة الحكم، ظهر منذ الأسابيع الأولى ان الحراك استفاد من الكثير من دروس الماضي على عدة أصعدة؛ فهو سلمي ومتجذر في الأحياء الشعبية ويقوده جيلٌ جديد من النشطاء الشباب، بعد سنوات من الاقصاء والكرهية والعنف التي مارسها النظام ضد المعارضة السياسية ونشطاء المجتمع المدني.

وبرزت خلال ما يقارب السنة من الاحتجاجات السلمية ابداعات الشباب الجزائري في التعبير عن مطالبهم السياسية على الرغم من مصادرة الفضاء العمومي منذ عقود من الزمن، بحيث تقنن الشباب في انتاج أشكال تعبير ثقافية متعددة، من الهتافات والأغاني واللوحات الفنية، وتم استعارة جزء منها يتم ترديده من قبل أنصار الفرق الكروية في ملاعب كرة القدم، أو تلك التي تم استلهامها من التراث الفني الجزائري.

فبعد أن ظل انتقاد الرئيس بوتفليقة وشبكاته من الممنوعات لسنوات طويلة، ولم يكن هامش النقد المتاح سوى شكلياً؛ إذ كان العديد من الصحفيين والنشطاء يتعرّضون للقمع من السلطة إن أقدموا على كشف الحقائق. بقيت مدرجات ملاعب كرة القدم، حيث يجتمع الشباب والمتمردون والمضطهدون، كانت الجماهير تتمتع بمساحة نسبية من الحرية للتعبير عن رفضها ومعارضتها للنظام، وهناك تقنن الشباب في تأليف هتافات وأغانٍ غالباً ما تكون معادية للنظام. وبفضل وجود قدر من التضامن بين المشجعين، شكّلت مدرجات الملاعب فضاءً آمناً نسبياً، لم تكن للشرطة القدرة على قمعها إلا بعد خروج المناصرين من فضاء الملاعب.

وشكلت هذه الأغاني والأهازيج محور اهتمام بعض الباحثين على غرار ما يقوله الباحث نسيم بالة: «لقد عبّرت الأغاني التي كتبها جماهير الألتراس، مثل مشجعي نادي اتحاد العاصمة الجزائري «أولاد البهجة» أو مشجعي مولودية الجزائر «الفاردي ليوني»، إلى جانب الهتافات الأخرى التي يتغنى بها المشجعون، عمّا أراد الشعب أن ييوح به منذ زمن؛ وهو أن الظلم لم يعد مقبولاً والتطلع إلى الحرية حق مشروع، وأن على الحكومة تحسين الأوضاع المعيشية وتأمين حياة أفضل لكافة أفراد الشعب. تبني المتظاهرون باختلاف انتماءاتهم الفكرية والاجتماعية تلك الهتافات على نطاق واسع منذ بدء الاحتجاجات في فبراير؛ لكونها تشير إلى تجارب مؤلمة مشتركة، حديثة نسبياً، صارت تشكل جزءاً من الذاكرة الجمعية، وتسترجع روح المقاومة المستنقاة من تاريخ الجزائر النضالي من أجل نيل الاستقلال. هكذا قادت الهتافات، بوصفها تعبيراً عن مظالم مشتركة ورموزاً للاحتجاج الجماعي، إلى «مصالحة» بين أكثر الفئات حرماناً – والتي عادةً ما ينتمي إليها الألتراس – وأوفرها حظاً، بعد أن كانت تفصلها سنوات من اللوم المتبادل على الوضع الذي آلت إليه البلاد، وتبنت كلا الفئتين نفس هتافات «المضطهدين» في مواجهة «الظالمين». صارت تلك الهتافات شعار الجماهير المتحمسة، وقاد الألتراس المسيرات مرددين أغانيهم الحماسية وسط آلاف المتظاهرين، الذين يحفظون الأغنية تلو الأخرى عن ظهر قلب.

هذه الحملات الإعلامية تبعتها اعتقالات واسعة من نهاية أوت إلى غاية بداية ديسمبر، وهي الاعتقالات التي مست نشطاء الحراك، وغالبية قياديي جمعية "راج"، والواضح أن الهدف منها كان إضعاف الحراك وفرض الاقتراع الرئاسي الذي نظم في ١٢ ديسمبر الماضي.

حق وحرية التجمع في القانون والممارسة

كما نص القانون أنه وفي حال لم تتلق الجمعية أي رد من الإدارة، فيعتبر وضعها قانونيا حتى وإن كان ينبغي أن تنتظر إيصالا بالتسجيل لتتمكن من العمل قانونيا (المادة ١١). أما إذا ما تم رفض طلب التأسيس وربحت الجمعية الدعوى في المحاكم، فينص القانون على أن "الحكومة تتوفر على مهلة ثلاثة أشهر لإلغاء تشكيل الجمعية" (المادة ١٠). فهذا الامتياز الذي تم منحه للإدارة لن يعرقل فحسب هذه الإجراءات لكنه أتاح للحكومة الوسائل اللازمة للسيطرة على جميع الحقول الجمعوية.

وقد اعتبرت كل من الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان ومنظماتها الأعضاء في الجزائر، جمعية عائلات المختفين والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بأن القانون الجديد حول الجمعيات لا يضمن حقوق الجمعيات الجزائرية كما تنص على ذلك الصكوك الدولية التي صادقت عليها الجزائر والتي لها أولوية على القانون الداخلي وفقا للدستور الجزائري نفسه. يتمثل قلقنا في هذه المذكرة في خمس مستويات: (١) حقيقة أن عملية تأسيس الجمعيات تتطلب إذن مسبق من الحكومة؛ (٢) ترتيبات طرق تمويل الجمعيات؛ (٣) حدود التعاون مع المنظمات الأجنبية؛ (٤) النظام الذي تخضع له الجمعيات الأجنبية؛ (٥) الشروط الفضفاضة التي يمكن من خلالها تعليق عمل الجمعيات أو حلها. كما يلاحظ في مجال الممارسة تعسف الإدارة رغم منع القانون ذلك في حرمان الجمعيات من حرية التجمع والنشاط دون ترخيص مسبق من الإدارة وهو الترخيص الذي لا يتم الحصول عليه في غالب الأحيان، بدليل المنع المتكرر للكثير من نشاطات الجمعيات التي لا تسير في أجندة الحكومة وأجهزتها المختلفة.

وفي مقابلتنا المتعددة مع العديد من النشطاء ومسؤولي الجمعيات، اشتكى الكثير منهم من خرق السلطات لحق وحرية التجمع، وهو الذي يجعل الإدارة في الكثير من الأحيان ترفض أي نشاط في الساحات العامة وفي الفنادق والقاعات العمومية، وهو ما طرحه الأمين العام السابق لجمعية راج الشبانية الذي اشتكى من المنع المتكرر للكثير من تجمعات الجمعية، وهو الأمر ذاته الذي أكد عليه عبد المؤمن خليل الأمين العام للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والذي أكد أن غالبية نشاطات الجمعيات أصبحت تقام داخل مقراتها المغلقة لمواجهة الخرق المتكرر للإدارة للحق في التجمع والنشاط.

فبالرغم من أن الدستور والقانون ينصان على الحق بالتجمع والنظام السلمي إلا أن الإدارة والتسيير الأمني للفضاء العام واصل ومنذ أكثر من ٢٥ سنة في تسيير هذه الحقوق خارج القانون، حيث يتم ضمان التمتع بهذا الحق وفق الولاء للسلطة ولأجهزتها الإدارية والأمنية وهما أكده كل الفاعلين الذين تحدثنا إليهم.

إذا انطلقنا من تحليل القانون الساري المفعول فيما يتعلق بهذه النقطة، فإننا نلاحظ أن تأسيس الجمعيات لم يعد خاضعا للنظام الإشهاري الذي يتمثل في إشعار بسيط بتأسيس الجمعية، لكنها باتت مشروطة بموافقة مسبقة من السلطات التي يفترض "أن تسلم الجمعية إيصالا بالتسجيل يعتبر بمثابة موافقة" أو "تأخذ قرارا برفض التسجيل"، حيث أن (المادة ٨) نصت على ما يلي: "يودع التصريح مرفقا بكل الوثائق التأسيسية من طرف الهيئة التنفيذية للجمعية ممثلة في شخص رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانونا مقابل وصل ايداع تسلمه وجوبا الإدارة المعنية مباشرة بعد تدقيق حضوري لوثائق الملف يمنح للإدارة ابتداء من تاريخ ايداع التصريح، أجل أقصى لإجراء دراسة مطابقة لأحكام هذا القانون يكون كما يأتي:

- ثلاثون (٣٠) يوما بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي فيما يخص الجمعيات البلدية
- أربعون (٤٠) يوما بالنسبة للولاية فيما يخص الجمعيات الولائية
- خمسة وأربعون (٤٥) يوما للوزارة المكلفة بالداخلية، فيما يخص الجمعيات ما بين الولايات
- ستون (٦٠) يوما للوزارة المكلفة بالداخلية، فيما يخص الجمعيات الوطنية

يتعين على الإدارة خلال هذا الأجل أو عند انقضائه على أقصى تقدير، إما تسليم الجمعية وصل تسجيل ذي قيمة اعتماد أو اتخاذ قرار بالرفض. "فهذه المادة التي تقوّن ممارسة معمول بها في الإدارات على نطاق واسع مما يعزز سلطة السلطات الإدارية ولن يسمح بضمان تنظيم مستقل ونزيه للجمعيات.

وقد نقل هذا القانون الكثير من إجراءات حالة الطوارئ التي باسمها تم منع تأسيس الكثير من الجمعيات الجديدة، فوفقا للقانون الساري المفعول رقم ٠٦-١٢، يمكن للسلطات أن ترفض تسجيل الجمعيات التي تعتبر أن أهدافها "تتعارض مع النظام العام والآداب العامة والقوانين والتنظيمات المعمول بها"، كما أن (المادة ٣٩) من ذات القانون نصت على ما يلي: "يعلق نشاط كل جمعية أو تحل في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو المساس بالسيادة الوطنية"، وهي مواد أعطت للإدارة الغطاء القانوني لكل ما كانت تقوم به من تعسف وتضييق على نشاط الجمعيات تحت حالة الطوارئ التي عرفتها الجزائر لمدة ١٩ سنة كاملة.

وقد عبرت الكثير من المنظمات الوطنية والدولية عن خشيتها

حق وحرية التعبير في القانون والممارسة

الجزائر في تصنيف «مراسلون بلا حدود» ٢٠ درجة، أي من المرتبة ١٢١ دوليا إلى المرتبة ١٤١ في ٢٠١٩.

وفي تعليق على التقرير الدولي لـ «مراسلون بلا حدود»، اعتبرت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، التصنيف الجديد للجزائر بـ «كارثة بكل المقاييس». وأشارت الرابطة إلى «القيود التي تكبل مهنة الصحافة من طرف السلطة، من خلال وجود الرقابة المصطنعة، ومنها المصلحة العامة، والأمن القومي، وحماية النظام العام، وواجب التحفظ. وكلها تتجه نحو ستر تحمي به السلطة نفسها من النقد».

وأوضحت الرابطة أن «ما تشهده الساحة الإعلامية بالجزائر، يمثل في وجود العديد من العناوين التي تخضع لمسألة الإشهار، حيث تكون الجرائد مطالبة بالسير وفق خط معين يخدم السلطة، وإلا فهي معرضة لسحب خدمة الإشهار منها، فالإشهار لا يزال سلاحا في يد السلطة تنفذ به سياسة العصا والجزرة بامتياز، ويتحول الإشهار بالتالي إلى ريع يوزع حسب مبدأ الولاء والطاعة».

وقالت الرابطة إن «عناوين بعض الجرائد، لم تعد تسير وفق مصلحة السلطة فقط، وإنما المصلحة الذاتية لبعض الأشخاص. وبمجرد خروج الجريدة عن الخط المطلوب اتباعه، يتم حرمانها من الإشهار، وبالتالي تزول هذه الصحيفة وتخفي من الساحة الإعلامية»، وأشارت إلى «عدم فتح مجال السمعي البصري بعدما سمح لقنوات جزائرية أن تبتث كقنوات أجنبية، خاصة وأن الساحة الإعلامية العالمية تشهد بالكفاءة الإعلامية للصحفيين وخريجين من الجامعات الجزائرية».

وكل هذه المؤشرات وغيرها توضح أن حرية التعبير والصحافة المكفولة دستوريا وقانونيا، غير مضمونة في مجال الممارسة بسبب ممارسة السلطة خارج القانون.

حق الوصول الى الموارد

نص قانون الجمعيات على أن موارد الجمعيات يتم الحصول عليها من خلال منح «توافق» عليها الدولة أو البلدية أو المقاطعة (المادة ٢٩). ومن الممكن تفسير هذا التعريف الغامض بشكل تعسفي من قبل السلطات المعنية التي يمكنها أن تراقب كل التمويل الذي يخص القطاع الجمعي، كما أن الواقع يؤكد أن تمويل مؤسسات الدولة للجمعيات يخضع لمنطق الولاء للحكومة ولكل الأجهزة التنفيذية، في حين يتم اعتبار كل جمعية نقدة للسياسات العامة كخصوم سياسيين يجب التضيق عليهم من خلال عدة ممارسات من ضمنها منع التمويل عليها.

وقد حرم القانون الجمعيات من أي تمويل أجنبي، فالقانون رقم ٠٦-١٢ ينص على أنه «خارج إطار علاقات التعاون، سيتم

نص الدستور الجزائري لسنة ٢٠١٦ على ضمان حرية التعبير وحرية انشاء الجمعيات والاجتماع وهذا في مادته ٤٨: «حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن»، كما نصت المادتان ٤٩ و ٥٠ من الدستور على حرية الصحافة مع منع التقييد بأي شكل من أشكال الرقابة، غير أن القوانين التنظيمية التي جاءت بعد الدستور بالإضافة لقانون العقوبات قيدت هذه النصوص بمواد فضفاضة تجرم الحرية باسم «المساس بكرامة الغير تارة، أو باسم تهديد الأمن العام والوحدة الوطنية تارة أخرى، وهي مواد تخضع في غالب الأحيان لتأويل السلطة التنفيذية والتي تقوم بعدها باستخدام القضاء من أجل تقييد ومصادرة القضاء العام».

شهدت الجزائر، منذ التسعينات، انتشار صحف مملوكة للقطاع الخاص تتمتع بهامش معين من الحرية في انتقاد الشخصيات العامة وسياسات الدولة. أنهى قانون ٢٠١٤ المتعلق بالأنشطة السمعية البصرية احتكار الدولة الرسمي لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة. ومع ذلك، فإن قوانين الصحافة القمعية، والاعتماد على إيرادات إعلانات القطاع العام، وعوامل أخرى تحد من حرية الصحافة. يتضمن «قانون الإعلام»، الذي اعتمد في ٢٠١٢، على العديد من المواد التي تقيد حرية التعبير. تنص المادة ٢ على أنه «يُمارس نشاط الإعلام بحرية» في ظل احترام «الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع، والسيادة الوطنية والوحدة الوطنية، ومتطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني، ومتطلبات النظام العام، والمصالح الاقتصادية للبلاد» وكل هذه الإشارات يتم تأويلها وفق قرارات السلطة التنفيذية التي كثيرا ما تستخدم القضاء للحد من كل الحريات.

وفي مجال حرية الصحافة أشار تقرير لمنظمة مراسلون بلا حدود بأن الجزائر خسرت ٥ درجات في تصنيف دولي أعدته منظمة «مراسلون بلا حدود» لحرية الصحافة لسنة ٢٠١٩، فقد تدرجت من المرتبة ١٣٦ في سنة ٢٠١٨ إلى المرتبة ١٤١ خلال العام ٢٠١٩. وقال تقرير المنظمة الدولية إن «السلطات تواصل تضيق الساحة الإعلامية من خلال دعاوى قضائية ضد الصحفيين».

تقرير المنظمة وضع الجزائر في اللون الأحمر في خريطة حرية الصحافة بالعالم، ويشير هذا الأحمر إلى أن هذه الحرية في خطر. وأوضح التقرير أن «حرية الإعلام مهددة في الجزائر في ظل سياق يتسم بعدم الاستقرار، كما تواصل السلطات تضيق الساحة الإعلامية من خلال دعاوى قضائية ضد الصحفيين».

وأفاد التقرير أن هذا الوضع «يجعل الصحافة الجزائرية غير قادرة على الاضطلاع بمهامها تحت الضغط القضائي. وقد عرفت الجزائر، طيلة ٢٠١٨، موجة اعتقالات غير مسبوقه استهدفت الصحفيين بداعي نشر أخبار زائفة. ولا شيء يؤشر إلى تحسن وضع حرية الإعلام خلال سنة ٢٠١٩». ومنذ ٢٠١٥، فقدت

حظر تلقي منح وهبات ومساهمات من أي "مفوضية أو منظمة أجنبية غير حكومية". كما أن هذه المنح يجب أن تحصل على إذن مسبق من السلطات المختصة (المادة ٣٠). سيجرم إذن هذا التشريع الجديد الجمعيات من مصادر التمويل الحيوية لاستمرارها في العمل. فضلا عن أنه يفرض إطار الاتفاقات أو ما يسمى "بالشراكات" وهو ما مكن السلطات من وسيلة جديدة لفرض رقابة إضافية على موارد الجمعيات وعلى أنشطتها وشركائها وبالتالي التدخل في شؤونها الداخلية وتوجيه عملها.

هذا الوضع لا يعاني منه الصحفيون والمواطنون فقط، بل يشترك أيضاً الباحثون الأكاديميون من انعدام المعطيات وحق الولوج إليها لتحليل السياسات العامة، ولتحليل مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

الحوار والشراكة والمشاورات مع المجتمع المدني في وضع الاستراتيجيات والاولويات والسياسات الوطنية:

على الرغم من أن المادة ١٧ من قانون الجمعيات تشير الى أن الجمعية بعد اعتمادها تكتسب الشخصية المعنوية والأهلية المدنية بمجرد تأسيسها وحقها في القيام بالشراكة مع السلطات العمومية، إلا أن السلطة الجزائرية لم تتخلص من ممارسات عهد الحزب الواحد في التعامل مع الجمعيات، فهي تقسم الجمعيات من حيث التعامل إلى جمعيات موالية، مهمتها تأييد سياساتها دون قيد أو شرط، وجمعيات تمارس حقها في النقد وهي تتم مواجهتها بصفة الخضم السياسي الذي يجب العمل على إزالته على المديين المتوسط والبعيد وإضعافه على المدى القصير.

ولذلك لم تعرف الجزائر أية مشاورات في هذا الاتجاه، فالحادث أن السلطة تستخدم الجمعيات الموالية لها لتأييد سياساتها، وترمي الجمعيات الأخرى بشتى التهم بسبب انتقاداتها لسياساتها، ولا يمكن استثناء أي مجال من المجالات.

كما أن أحكام المادة ١٩ تنطرق للالتزامات التي ينبغي أن تمنحها الجمعيات للسلطات في نهاية كل جلسة عامة من محاضر الاجتماعات، والتقارير المعنوية والمالية، الشيء الذي يفرض مزيدا من السيطرة على أنشطة الجمعية. ويتم الحكم على الجمعيات بغرامة بمجرد رفضها تقديم هذه المعلومات (المادة ٢٠).

وتنص المادة ٤٣ على أنه يمكن حل الجمعية إذا "حصلت على تمويل من مفوضية أو منظمة أجنبية غير حكومية" أو "مارست أنشطة غير تلك المحددة في نظامها الأساسي". وهو أيضا ما تحاول أن تقوم السلطات الإدارية بتأويل تعسفي لهذا القانون الفضفاض المعنى. وكان الأدق والأكثر اتساقا مع القوانين الليبرالية أن يتم حل الجمعية إذا ما كان لأنشطتها "هدف" أو "أهداف" تتعارض مع نظامها الأساسي.

والأسوأ من ذلك، أن نفس المادة تنص على أن حل الجمعية يمكن أن تطالب به "جهات تتضارب مصالحها مع الجمعية"، مما يوحي بأن الجمعيات التي تدعمها أو تؤسسها الدولة (المنظمات غير الحكومية المعروفة التي تمولها الدولة) يمكنها اللجوء للعدالة لتمنع الجمعيات المستقلة من مزاوله أنشطتها.

وفي هذا السياق يلاحظ أن بعض الجمعيات التي تساندها السلطة تلقي تمويلا حكوميا، وتمويلا أجنبيا، وهو حال العديد منها التي تحظى بكل الرعاية وبكل الموارد الوطنية والأجنبية ، في حين أن الجمعيات الأخرى تواجه بمنع التمويل من مؤسسات الدولة، كما تتم محاصرتها لعدم تلقي أي تمويل أجنبي، ويوجد اليوم أحد رؤساء الجمعيات في السجن بسبب نشاطه في الحراك الشعبي والذي من الممكن أن يتابع بثمة تلقي المويل الأجنبي دون إذن وعلم من السلطات.

حق الوصول الى المعلومات

نص الدستور الجزائري في مادته ٥١ على أن الحصول على المعلومات والوثائق والاحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن، غير انه لا يوجد أي قانون ينظم ويضمن ممارسة هذا الحق، ولذلك حتى الصحفيون في الجزائر يشكون من عدم تمتعهم بالحق في الوصول إلى المعلومات.

ويمكن القول بأن هذا أحد أهم المشاكل التي يعرفها الفضاء

دعم المؤسسات الدولية والاقليمية للبيئة التمكينية للمجتمع المدني

أعطى قانون الجمعيات جميع الجمعيات "المعتمدة" الحق في الانضمام إلى جمعيات خارجية. لكن ينبغي إعلام وزارة الداخلية مسبقا بهذا الانضمام وإشعار وزارة الشؤون الخارجية. كما نص على أنه يمكن لوزير الداخلية أن يعارض مشروع الانضمام في غضون ٦٠ يوما. وعلاوة على ذلك، يستلزم التعاون في إطار الشراكة مع الجمعيات الأجنبية والمنظمات الدولية غير الحكومية موافقة مسبقة من السلطات المعنية (المادة ٢٣).

كما أكد القانون أن الجمعيات الأجنبية - أي الجمعيات التي "يوجد مقرها بالخارج أو التي يوجد مقرها داخل البلاد، ويديرها أجانب جزئيا أو كليا" (المادة ٥٩)، تخضع لنظام مختلف تماما عن الجمعيات الوطنية. فعلى سبيل المثال، يتاح للسلطات المعنية مدة ٩٠ يوما من أجل قبول أو رفض اعتماد الجمعيات الأجنبية في الوقت الذي كانت تطلب فيه ٦٠ يوما للبت في طلبات تأسيس الجمعيات الوطنية على سبيل المثال (المادة ٦١).

وفضلا عن ذلك، تنص المادة ٦٣ من القانون المعني على أن "طلب اعتماد جمعية أجنبية ينبغي أن يكون هدفه تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاق بين الحكومة وحكومة بلد الجمعية الأجنبية من أجل تعزيز روابط الصداقة بين الشعب الجزائري وشعب الجمعية الأجنبية"، مما يمكّن السلطة من فرض اختيار أنشطة الجمعيات الأجنبية. وإذا كان هذا غير واضح، فالمادة ٦٥ تنص على أنه يمكن تعليق الاعتماد أو سحبه "إذا ما كان هناك أي تدخل مسفر للجمعية في شؤون البلد المضيف أو قامت بأنشطة تمس بالسيادة الوطنية أو النظام المؤسساتي القائم أو الوحدة الوطنية وسلامة البلاد أو النظام العام والآداب العامة أو القيم الحضارية للشعب الجزائري". ويفاقم غموض هذه الأحكام من تقييد حرية التجمع والتنظيم، ويدل على رغبة صريحة في طمس انتقادات الجمعيات الأجنبية للحكومة.

وقد تم استهداف تمويل الجمعيات الأجنبية أيضا. حيث ينص القانون على أن مبالغ التمويل يمكن "أن تخضع لسقف محدد" (المادة ٦٧).

وفيما يتعلق بتعليق أو حل الجمعيات، فقد عززت الإجراءات الجديدة من الرقابة على الحقل الجمعوي حيث يمكن أن يتم تعليق أنشطة الجمعية "إذا ما تدخلت في الشؤون الداخلية للدولة أو مست بالسيادة الوطنية" (المادة ٣٩).

حرم هذا القانون الغامض الجمعيات من القيام بدورها في التحليل والانتقاد وتقديم الدعم للدولة في تسيير سياستها العامة والذي يعد شرطا أساسيا لعمل أي ديمقراطية في العالم. كما حرم الجمعيات الوطنية من تطوير الشراكة مع المنظمات الدولية التي كثيرا ما

المجتمع المدني والحراك الشعبي منذ ٢٢ فيفري ٢٠١٩ إلى اليوم

للمجاهير ووحدتهم حول المطالب. لا شك أن الهتافات أبرزت مطالب مشتركة وساعدت على التمسك بها، على رأسها استقالة الرئيس بوتفليقة وإلغاء ثلاثة انتخابات رئاسية واستقالة عدد من الوزراء، كما أسهمت في تعرية النظام وفقدان مصداقيته لدى الشعب الجزائري.

هتافات الشارع التي بدأت بشعار «جيبوا البياري زيدوا الصاعقة ما كانش الخامسة يا بوتفليقة» (أي يمكن أن تأتونا بنخبة الأمن ونخبة العسكر لقمعنا فلن نقبل بعهدة خامسة لبوتفليقة)، وشعار «جمهورية ماشي مملكة»، (الجزائر جمهورية وليست مملكة - وهي إشارة لفكرة البقاء في السلطة مدى الحياة ورفض أي مشروع للتوريث)، إلى شعار أغضب كثيرا قائد الأركان الراحل قايد صالح والذي وصفه بالشعار المسموم وهو شعار «جمهورية ماشي كازيرنة»، (أي الجزائر جمهورية وليست ثكنة)، تطورت مباشرة بعد فرض عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية في اقتراع قاطعه غالبية الجزائريين، خرج الشارع بشعار يرفض شرعية الرئيس المعين بهتاف: «رئيس مزور جابوه العسكر» (أي تبون رئيس مزور جاء به العسكر)، وشعار «انتو ما تحشموش واحنايا ما نحبسوش» (أي انتم لا تستحون ونحن لن نتوقف عن الحراك)، وهو ما يظهر مدى تصميم الحراك على الاستمرار.

في هذا السياق الثوري الذي لم يسبق له مثيل، تراهن السلطة الفعلية لإعادة إنتاج نفسها بأسرع وقت ممكن من خلال تغيير واجهتها المدنية وإعادة توزيع بعض الأوراق والعمل على استدراج بعض الوجوه التي برزت في الحراك للمشاركة في انتخابات برلمانية مسبقة، في حين أن الحراك الشعبي يواصل في مقاومته لكل محاولات إعادة إنتاج النظام لنفسه، فالى أين يتجه الحراك الشعبي؟ وما هو دور المجتمع المدني والقوى الفاعلة في الحراك لنقادي انهيار الوضع في البلاد خاصة وأن كل المؤشرات الاقتصادية سيئة وتندر بإفلاس شامل في نهاية سنة ٢٠٢١؟

عدم استيعاب السلطة لعمق الثورة الشعبية، والأسس التي تقوم عليها دولة القانون الحديثة، جعلها تتعامل معها بنفس الآليات التقليدية التي تعودت عليها منذ الاستقلال: الحيلة، الدعاية، استبدال أشخاص بأشخاص آخرين، إلخ. ولكن الاعتماد على هذه الوسائل في ظل الثورة الشعبية السلمية، والثورة الرقمية (وسائل التواصل الاجتماعي) دعم الموقف الأخلاقي للحراك، ووضع خطة السلطة أمام محك الواقع. كلما اتضحت نواياها في إعادة إنتاج نفس المنظومة السابقة وبنفس الأشخاص الذين كانوا جزءاً من نظام بوتفليقة (فالمترشحون الخمسة المقبولة ملفاتهم شغلوا مناصب وزارية في حكومات بوتفليقة)، تغذى الحراك الشعبي من هذه التناقضات بين الخطاب والممارسة.

صاغت جمعيات المجتمع المدني عدة استراتيجيات لمواجهة التضيق عليها، والاستمرار في نشاطاتها بالرغم من كل ما تتعرض له من منع وقمع واقصاء، وفي هذا الإطار يمكن التأكيد حسب ملاحظتنا ولقاءاتنا مع العديد من نشطاء الفضاء المدني أن الجمعيات المدنية ونشطاء المجتمع المدني يعملون منذ بداية الحراك الشعبي في ٢٢ فيفري من السنة الماضية إلى اليوم على محاولة بناء تقنيات واستراتيجيات جديدة تتلاءم مع موازين القوى الجديدة التي حولت السلطة في مواجهة مباشرة مع الحراك الشعبي، كما سارعت الكثير من الجمعيات إلى بناء شبكات وتنسيقيات لبناء توافقات وارضيات لتحويل الحراك الشعبي إلى أرضية مطلبية من منطلق المقاربة الحقوقية من أجل تحويل منظمات المجتمع المدني إلى مؤسسات وساطة.

وحتى نفهم هذه المسارات، يجب علينا التأكيد أن الحراك الجزائري يستمر وهو يشرف على ذكراه السنوية الأولى، في المطالبة بتغيير جذري للنظام، وفي سياق ثوري لم يسبق له مثيل، رغم مرور السلطة بالقوة وفرضها لاقتراع رئاسي يوم ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩ تم على اثره تنصيب مرشح العسكر عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية. ويمكن القول أن استمرار الحراك الشعبي الذي بدأ منذ سنة أرغم قيادة الجيش على التدخل ودفع الرئيس المترشح إلى الاستقالة وإلغاء الرئاسيات المزمع اجرائها في ١٨ أبريل نيسان ٢٠١٩.

وقد عولت السلطة على إنهاء الحراك الشعبي مع إقالة بوتفليقة ووضع بغض وجوه الفساد في السجن، ولكن، سرعان ما أدركت السلطة أن مطالب الجزائريين أعمق وتذهب إلى حد إلغاء شرعية التفويض التي تحفظ بها المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال واستبدالها بشرعية انتخابية "حقيقية". وقد أبرزت الثورة السلمية منذ ٢٢ فبراير/شباط، هذه الإرادة في التغيير الشامل لمنظومة الحكم ولقواعدها بهتافات تحمل رسائل سياسية واضحة وقوية تطالب بحل النظام بأكمله، وتعبّر عن السخط والحاجة إلى التضامن والتوحد لمواجهة النظام وتحديده.

يرفض حراك ٢٢ فبراير/شباط أن يمثل أشخاص، وباعت كل محاولات تنظيمه وهيكلته من أحزاب المعارضة أو منظمات المجتمع المدني بالفشل، كما رفض الانصياع إلى وجوه كاريزمية أو توافقية ولكل أشكال السلطة. وقد دفع انعدام الثقة في النخب السياسية المتظاهرين إلى رفض الحوار مع النظام، واختاروا عوضاً عن ذلك توجيه الرسائل إليه عبر الهتافات والشعارات التي رفعوها، والرد على بعض التصريحات أو القرارات الرسمية بهتافات جديدة، أو التعبير عن تجاهلهم التام للحكومة عن طريق الأغاني الساخرة. ساعدت الهتافات الحراك على انتزاع مكتسبات هامة، بعد أن أظهرت التلاحم الاجتماعي والوعي السياسي

اقتراحات المجتمع المدني للخروج من الأزمة

كيف يمكن تفكيك نظام سياسي دام لعقود إذا لم يُطرح أي مشروع سياسي بديل؟ وكيف يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في ذلك؟ وما هي أهم المبادرات التي تم اقتراحها والتي تسير في هذا الاتجاه؟

هذه الإشكالية تعمل عليها بعض الوجوه التي أفرزها الحراك ومنظمات المجتمع المدني وبعض الأفراد الذين أفرزتهم هذه الثورة السلمية. ويمكن الحديث عن أكثر من ٤٠ مبادرة بين بيان ومشروع اقتراح ومشروع وساطة، غير أننا نكتفي بالحديث عن ثلاث مبادرات كبرى كتكتلات لا زالت قائمة إلى الآن.

هذه المبادرة التي انضمت لها أهم المنظمات المدنية في الجزائر، تجاهلتها السلطة، ولم تلق رواجاً كبيراً في الإعلام خاصة التلفزيوني لأن السلطة كانت في إطار تحضير ما بعد الرئيس بوتفليقة دون أية استشارة. وهوما تم بعد إقالة الرئيس بوتفليقة في ٢ أبريل ٢٠١٩، وفرض العسكر لورقة الطريق التي أوصلتهم لفرض عبد المجيد تبون في قصر الرئاسة.

أول هذه المبادرات أطلقها ائتلاف من الفاعلين في المجتمع المدني الجزائري يوم ١٨ مارس/آذار ٢٠١٩، حيث طرح مجموعة من المقترحات تهدف إلى «خروج سلمي من الأزمة».

وتضمنت خارطة الطريق ست مراحل يتطلع من خلالها الائتلاف إلى انتقال ديمقراطي علاوة على «إنهاء النظام الحالي بشكل لا رجعة فيه». ولتحقيق ذلك، أكد الائتلاف أنه «على رئيس الجمهورية المنتهية ولايته أن يرضخ للإرادة الشعبية وأن ينسحب يوم ٢٧ أبريل ٢٠١٩ كحد أقصى، كما يجب على المؤسسات القائمة حالياً أن تترك المجال للمؤسسات الانتقالية».

المبادرة الثانية المهمة التي جاءت من المجتمع المدني، أطلقتها مجموعة تفكير تسمى «نبنني»، وهي مجموعة تأسست في بداية ٢٠١١ من قبل مجموعة من الخبراء، والتي صاغت برنامجاً من ١٢ صفحة أطلقت عليه تسمية «برنامج يتنحوا قاع» وهي ترجمة لشعار الحراك الشعبي الذي طالب بتنحية كل وجوه النظام والذي لقي رواجاً حتى في لبنان بصيغة «كلهن يعني كلهن».

كما تضمن هذا المقترح «إنشاء الهيئة العليا للانتقال الديمقراطي»، وهي هيئة جماعية تتكون من شخصيات تتمتع بسلطة معنوية وقبول شعبي واسع، وتعد الهيئة «تجسيدا لسيادة الدولة»، ذلك أنها ستقوم في وقت لاحق بـ «تصويب حكومة انتقالية وطنية مؤلفة من شخصيات توافقية وذات مصداقية لإدارة المرحلة الانتقالية خلال فترة زمنية معقولة يتم تحديدها». وتقتصر مهام هذه الحكومة على «إدارة الشؤون اليومية من خلال ضمان استمرارية الدولة وإزالة جميع العقبات التي تحول دون ممارسة الحريات المدنية والسياسية والديمقراطية، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والتعبير وحرية الصحافة ونقابات العمال وإنشاء الأحزاب السياسية» وكذلك «إعداد وتنظيم جلسات الإجماع الوطني».

تم إطلاق هذه المبادرة في أكتوبر ٢٠١٩، وأعلنت المبادرة عن هدفها من العنوان وهو «التغييرات الجذرية لوضع حد للنظام الاستبدادي وتحقيق الوعد الديمقراطي». وقد جاء في ديباجة المبادرة أنه «منذ تاريخ ٢٢ فيفري ٢٠١٩ والشعب الجزائري يطالب سلمياً برحيل النظام». تتلو الشعارات بعضها البعض لكن يبقى الشعار الأكثر تداولاً «يتنحوا قاع». ومن المفارقة أنّ هذا المطلب الأخير ظلّ غائباً عن الاقتراحات الانتقالية المصرّح بها إلى يومنا هذا، ولم يذكر إلا عند الكلام عن الشخصيات السياسية (العصابة) بالرغم من أنّ التغيير الذي ينتظره المواطنون أكبر وأعمق من ذلك».

واستجابة لهذا المطلب الشعبي اقترحت مجموعة «نبنني»، برنامج تغيير لا يقتصر على مغادرة وجوه النظام السابق فحسب وإنما بتفكيك شامل للنظام بما في ذلك وضع سلطات مضادة تمنع تجديده. ويتعلق الأمر بتغيير جذري يشمل «جنور النظام الاستبدادي الفاسد أو بمعنى آخر آليات الولاء، الاقتراس، الزبائنية، اللأشفاية».

وفي مرحلة رابعة، «ستشارك في جلسات التوافق الوطني كل حساسيات المجتمع وممثلي الحراك الوطني من أجل وضع صيغة توافقية حول الآليات العملية المتعلقة بالمجلس التأسيسي، والخروج بتوافق تاريخي حول مبادئ أساسية غير قابلة للتصرف، والمتعلقة باحترام كافة الحريات وحقوق الإنسان».

وتتطلب المبادرة من بعض الاقارارت، منها القول بأن لا الانتخابات الرئاسية، مهما بلغت شفافيتها، ولا دستور جديد مهما كان ديمقراطيا باستطاعتهم زعزعة أسس النظام القديم. والطريق الوحيد الذي يحمينا من الرجوع إلى ما قبل ٢٢ فيفري يتمثل في تفكيك العناصر التأسيسية لهذا النظام. بالتأكيد على ضرورة الحفاظ على سلمية هذه المظاهرات الشعبية وعدم المساس باستقرار الدولة، يجب أن يتواصل الحشد إلى أن يتحقق الهدف المتمثل في رحيل النظام. ليس فقط مسؤولو النظام الحالي فحسب وإنما بتفكيك الأسس الخمسين المكونة للنظام الاستبدادي».

وقد قوبلت هذه الاقتراحات بتعظيم إعلامي كبير لأنها لم تكن تتلاءم مع خطاب دعائي سائد كان يقول بأن مطلب «ينتحاو قاع» هو غير واقعي ولا مضمون له.

المبادرة الثالثة هي مبادرة تنظيم المؤتمر الجامع لكل فعاليات الحراك الشعبي التي كان يراد أن تنظم بمناسبة الذكرى الأولى للحراك الشعبي وهي المبادرة التي تابعتها من خلال مقابلاتنا الخاصة مع جزء من الفاعلين الجمعويين والنشطاء،^{١٥} والتي عملت عليها تنسيقية مشكلة من سبعة ائتلافات جمعوية وهي:

إئتلاف الطلبة: وهو تجمع يضم نشطاء الحراك من الطلبة الجامعيين على مستوى كل الجزائر، وهو تجمع مهم لأن الطلبة يوجدون في قلب الحراك وهم يستمرون في تنظيم مسيرات أسبوعية كل ثلاثاء على مستوى كل المدن الجامعية بالإضافة إلى مشاركتهم في مسيرات الجمعة.^{١٦}

تنسيقية الأساتذة الجامعيين، وهو تنظيم حديث بالمقارنة مع باقي التنظيمات ولكنه مهم لأن أساتذة الجامعات هم كذلك جزء من الحراك ويرافقون الطلبة في مسيراتهم الأسبوعية.

تجمع أحباب البيان، وهو تجمع نخبوي للعديد من النشطاء هم في غالبيتهم لهم لون سياسي معين بين اليسار الراديكالي والعلماني الذي يعمل بعضه على إقصاء الإسلاميين وهو كثيرا ما يطرح مشاكل أيديولوجية يرفضها غالبية النشطاء من منطلق التأكيد أن الصراع سياسي وليس أيديولوجي.^{١٧}

١٥ فكرة المؤتمر الجامع تتطور في اجتماعات ماراطونية، ويسعى الفائزون عليها على الوصول إليها مع الذكرى السنوية الأولى للحراك، وهو ما أكد لنا كل الذين إلتقينا بهم من النشطاء.

١٦ إلتقينا ببعض الطلبة في أكثر من أربعة لقاءات وتبين أنهم في تنسيقيات وطنية وبأنهم انطلقوا في التفكير فيما بعد الحراك بتأسيس جمعيات طلابية جديدة تثنى الهبة التي عرفتها الجامعية، والتي جعل الاعلام الجزائري والدولي يصف الطلبة بوقود الحراك الشعبي.

١٧ هذا التجمع يوجد فيه الكثير من النشطاء الذي أيدوا مسار العسكر في قمع الإسلاميين في تسعينيات القرن الماضي، ورغم أن الجيل الجديد لا يعرفهم بسبب فارق السن ولأن هذا الجيل لم يعيش هذه السنوات، إلا أن الشباب يرفضون منطلق هذه المجموعة من منطلق قولهم أن النقاش الأيديولوجي يخدم بقاء السلطة وتجديد نفسها وإضعاف

١٨ في لقاءاتنا المتعددة توضح لنا أن بعض الوجوه في هذا التجمع تسعى لتأسيس أحزاب سياسية جديدة، ولحد الآن يظهر أنه توجد ثلاثة مشاريع أحزاب سياسية جديدة في هذه المجموعة.

١٩ ومن أهم هذه الجمعيات جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات النسوية والنقابات العمالية وبعض الجمعيات الثقافية والاجتماعية والشبانية.

٢٠ أنظر/ي: زوين، ماجدة. «السلطات تمنع عقد الندوة الصحفية التحضيرية للمؤتمر الجامع لنشطاء الحراك.» قصبة تريبون، 16 فبراير 2020.

تسعى لممارسة الرقابة والوساطة في الفضاء العام وهو ما يمكن أن يبرز أكثر في السنوات القادمة.

تدور مقترحات تفكيك المنظومة في خمسين مقترحا من أهمها:

- فتح المجال السياسي والنقابي والإعلامي
- ضمان الحريات الفردية والجماعية، حريات الصحافة وإنشاء الجمعيات والاجتماع والنشاط السياسي للأحزاب والحركة الجمعوية.
- الحد من سلطة تعيين الهيئة التنفيذية لرؤساء المؤسسات التي تضمن الحريات الفردية والجماعية.
- إخضاع سلطة التعيين للهيئة التنفيذية إلى مراقبة وموافقة البرلمان أو سلطات مضادة منتخبة وممثلة للمواطنين.
- ضمان حرية تقييم السياسات العامة بطريقة مستقلة
- تقليص سلطة الهيئة التنفيذية في تعيين الوظائف العليا في العدالة
- تقليص سلطة التعيين للهيئة التنفيذية بخصوص مؤسسات الضبط الاقتصادي والإدارات والمؤسسات والبنوك العمومية
- تقليص اللامشافية في تسير الاقتصاد
- الحد من استعمال الجهاز الأمني والشرطة لأغراض سياسية
- منح صلاحية تعيين مسؤولي الأمن للجهات المدنية
- تقليص اللامشافية في سير عمل الدفاع تجاه الممثلين المنتخبين
- فرض مناقشة ميزانية الدفاع لدى لجنة برلمانية والشفافية حول البنود غير السرية للميزانية (الامتيازات والخدمات الاجتماعية) إلى تنظيم جلسات إستماع سنوية لوزير الدفاع حول التوجهات الدفاعية الإستراتيجية الرئيسية وسير إدارته.

وأوضح البيان، الذي كان ينتظر أن يعلن عنه في تجمع شعبي حاشد منعه السلطة، أن "الجزائريات والجزائريين يرفضون الزيف والتزييف، ويريدون الدولة التي ضحى من أجلها أجيال من المناضلين". وأبرز البيان، الذي تمت صياغته بلغة توافقية، أن الجزائريين "يريدون جمهورية المواطنين والمواطنات، لذلك وجب الانخراط الكلي في التجنيد السلمي لتكريس سبعة حقوق". ومن جملة هذه الحقوق، "أحقية الجزائريين في وضع عقد سياسي جديد، يكرس الإرادة الشعبية"، و"السيادة الكاملة للشعب، في إطار نظام ديمقراطي اجتماعي مدني، يمر عبر انتقال ديمقراطي سلس، يضمن استمرارية الدولة وحق المواطنين في بناء المؤسسات واختيار من يتولى الشأن العام بكل حرية".

ونص البيان، على مرجعية "احترام وضمن حقوق الإنسان والمواطن والحريات الفردية والجماعية، والمساواة بين المواطنين والمواطنات، في إطار سيادة القانون تضمنه سلطة قضائية مستقلة، والفصل والتوازن بين السلطات"، وعلى "الحق في إعلام حر ونزيه، وذلك برفع الضغوطات والقيود الممارسة".

كما أكد البيان على كل الحريات الخاصة ببناء فضاء عمومي ومدني يبني مؤسسات الوساطة والرقابة حيث جاء على الخصوص، أن الجزائريين "من حقهم وبكل حرية تشكيل الأحزاب السياسية، والنقابات والجمعيات أو الانخراط فيها، وكذا المشاركة في تسير ومراقبة الشأن العام"، "والتمتع بحرية الرأي والتعبير والتظاهر والفكر والإبداع واحترام التنوع والتعددية"، "ومكافحة الفساد السياسي والاقتصادي بكل مظاهره".

واعتبر البيان، أن حراك ٢٢ شباط/فيفري ٢٠١٩، قدّم صورة مضيئة للشعب الجزائري المصم على استكمال الاستقلال، وإرساء قواعد التغيير السلمي، ودعا لضرورة أن يتواصل الحراك في تجنيد سلمي ينبذ العنف والإقصاء، ويتجاوز الصراعات الإيديولوجية، ليحتضن المطالب الشعبية ويتصدى لمحاولات التفرقة والمتاجرة بالثورة.

ولا تهدف هذه المبادرة، وفق أصحابها لتمثيل الحراك أو هيكلته أو تحويله إلى طرف سياسي في الساحة السياسية، بل تطمح إلى التنسيق بين الفاعلين بهدف تجسيد مطالب الحراك وأهدافه عبر مرحلتين.^{٢١}

ومن المحتمل أن تتحول هذه المبادرة إلى مرجعية تؤسس لمبادرات أخرى، تدفع نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني.

وفي إطار إعادة تشكيل المجتمع المدني، وفي مقابلاتنا مع بعض شباب الحراك بدأت تبرز مؤشرات التفكير في بناء مؤسسات مجتمع مدني جديدة^{٢٢} تسعى للعمل على بناء سلطات مضادة

٢١ للمزيد من التفصيل أنظر/ي منشور المبادرة على [الفيديوك](#)

٢٢ وفي هذا الصدد مثلاً أطلق بعض الطلبة مثلاً تنظيمًا طلابيًا جديدًا باسم تجمع الطلبة من أجل التغيير، كما أن حديثنا مع العديد من

النشطاء ابرز لنا تفكيرًا ونقاشًا عميقًا حول آليات بناء مؤسسات مجتمع مدني تساهم في بناء مسار ديمقراطي لتغيير شامل لآليات ممارسة السلطة والسلطات المضادة.

الخلاصة

بعد استعراضنا لهذه الدراسة يمكن القول أن المجتمع المدني منذ ١٩٦٢ عام استقلال الجزائر مر بخمس مراحل أساسية، المرحلة الأولى من سنة ١٩٦٢ إلى فيفري ١٩٨٩ في ظل منظومة الحزب الواحد. المرحلة الثانية بين مارس ١٩٨٩ وحانفي ١٩٩٢، وهي المرحلة التي انتقلت فيها الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى التعددية، لكن انتهت بانقلاب العسكر وبداية أحداث العنف. المرحلة الثالثة من فيفري ١٩٩٢ إلى غاية أفريل ١٩٩٩، وهي المرحلة التي بدأت بإقرار حالة الطوارئ وتعليق العمل بمختلف القوانين بما فيها قانون الجمعيات. ثم المرحلة الرابعة من أفريل ١٩٩٩ إلى جانفي ٢٠١٩ وهي المرحلة التي تحولت فيها الكثير من الجمعيات إلى لجان مساندة شخص بوتفليقة الذي فرضه العسكر على الحكم، وفي هذه السنوات مس الفساد حتى الجمعيات المساندة للسلطة في حين استمرت محاصرة كل الجمعيات التي حاولت القيام بدورها المدني، رغم رفع حالة الطوارئ في فيفري ٢٠١١ في ظروف الربيع العربي.

المرحلة الخامسة انطلقت من ٢٢ فيفري ٢٠١٩ مع بداية الحراك الشعبي المتواصل إلى يومنا هذا، وهو الحراك المطالب بتغيير شامل لمنظومة الحكم، وهي المرحلة التي لم تتبلور كلياً حتى الآن، لكن يظهر جلياً أنها ستؤدي إلى التأسيس لفضاء مدني جديد وإلى نخب سياسية ومدنية جديدة بدأت تظهر بعض بوادرها. وفي انتظار معرفة التطورات القادمة فإنه من الناقل القول أن الجزائر اليوم بحاجة إلى منطق العقل السياسي الذي يفرض قوة السياسة، وهو بروز طريق جديد داخل سرايا الحكم بيني جسور التشاور والتعاون خارج شبكات الولاء والفساد من أجل إنقاذ الدولة وحماية النسيج الاجتماعي للبلاد. جسور تفضي إلى إنتاج ورقة طريق واضحة تصب في توافق تاريخي من أجل بناء عقد جديد يحدد قواعد العمل السياسي وبناء دولة الحق والقانون. وهو التوافق الذي يحدد رزنامة دقيقة من أجل إلغاء كل القوانين السالبة للحريات، ثم الذهاب نحو مسار انتخابي أو تأسيسي يؤدي لبناء دولة المؤسسات التي تتبنى قطيعة ابستمولوجية مع طبيعة النظام، بالتأسيس لجزائر العقل السياسي الذي يقطع مع الأيديولوجيا

الإدارية والأمنية. وهذا ما عبر عنه الكثير من الفاعلين الذين ينتقدون خيارات سياسة القوة.

ومهما كانت السيناريوهات المتوقعة، فإن الحقيقة الوحيدة التي يمكن التأكيد عليها هي أن منظومة الحكم في الجزائر انتهت تاريخياً وبأن الشيء الوحيد الذي لا يعرف بدقة لحد الآن هو كيف سيتم الانتقال إلى منظومة جديدة وما هي تكلفة التغيير وماهي

البحرين : واقع المجتمع المدني وتأثيره في الواقع الاجتماعي



منهجية عمل التقرير

اتبع الباحث المنهجية التالية في صياغة التقرير:

١. **البحث المكتبي:** مراجعة المصادر مثل التقارير، المواقع الإلكترونية لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية والموقع الإلكتروني لهيئة التشريع والرأي القانوني البحرينية. وكذلك مواقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وموقع جامعة الدول العربية وبعض مواقع مؤسسات المجتمع المدني البحرينية وبعض المنظمات الدولية، كما تم الاطلاع على بعض أوراق العمل التي سبق أن تم إعدادها. كما قام الباحث بالاطلاع على القوانين المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني وجميع التعديلات التي أدخلت عليها وكذلك دراسة بعض أوراق العمل المتعلقة بالظروف أو البيئة التي تعمل فيها هذه المؤسسات والمصاعب التي تحول دون تنفيذ الجمعيات لبرامجها ومشاركاتها المحلية والعربية والدولية والتي سيتم استعراضها في هذا التقرير.

٢. **إعداد استبيان:** بناء على ما تتطلبه الدراسة من معلومات وحسب منهجية اعداد التقرير المتفق عليها مع الشبكة العربية فقد قام الباحث بعمل استبيان تم من خلاله إعداد الأسئلة المتعلقة بالمواضيع محل الدراسة وركزت الأسئلة على المواضيع التالية:

١. التمويل وبالذات الخارجي والبيئة القانونية وتسجيل الجمعيات وادارتها
٢. الوصول للمعلومات التي تحتاجها الجمعيات
٣. المشاورات مع الجهات الرسمية
٤. مدى قانونية حرية الرأي والتعبير والتشبيك
٥. دور مؤسسات المجتمع المدني في اعداد السياسات
٦. مدى تعزيز المانحين لبيئة عمل مؤسسات المجتمع المدني في قضايا التنمية
٧. قياس مدى التشاور بين مؤسسات المجتمع المدني مع بعضها
٨. مدى انطلاق مؤسسات المجتمع المدني في عملها من مبادئ حقوق الانسان
٩. مدى التزام مؤسسات المجتمع المدني بتعزيز المسائلة المتبادلة ومدى تعزيز الشفافية والافصاح في عملها.

لقد تم إرسال الاستبيان لـ ١٤ شخص استجابوا جميعهم للاستبيان ويمثل الاناث ٣٦٪ منهم، بينما يمثل الذكور ٦٤٪. وقد بلغ عدد المستطلعة آراؤهم من الفئة العمرية التي تتراوح بين ٢٥ و ٣٥ عاما

نسبة ٤٣٪ وما زاد عن ٣٥ عاما نسبة ٥٧٪.

وقد تم تصميم الاستبيان وتنفيذه عبر تطبيقات Google وتولى فريق عمل جمع البيانات من المستطلعة آراؤهم وتحليلها واستخلاص النتائج بإشراف وتوجيه من الباحث.

٣. **مقابلات شخصية مع بعض النشطاء والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني:** القيام بعمل مقابلات لاستطلاع آراء العاملين في مؤسسات المجتمع المدني حول محاور الدراسة وتم التركيز على التحديات والحلول وكانت محاور المقابلات كالتالي:

١. البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني (التسجيل والانتظام في العمل) المشاكل والمعوقات التي تتعرض لها هذه المؤسسات.
٢. مدى فاعلية المشاورات مع الجهات الرسمية والتعاون بين المؤسسات والجهات الحكومية الفاعلة في مجال التنمية المستدامة أو في مجال إعداد التقارير الدورية مثل تقرير السيداو أو تقرير حالة حقوق الإنسان في البحرين.
٣. تمكن مؤسسات المجتمع المدني من التمويل المحلي (صندوق دعم مؤسسات المجتمع المدني) وإمكانية الوصول أو السماح لهذه المؤسسات من الحصول على التمويل من منظمات دولية.
٤. سهولة / صعوبة إمكانية الوصول للمعلومات.
٥. المسألة والشفافية والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمؤسسات نفسها.
٦. مدى اعتماد مبادئ حقوق الانسان في أنشطة المؤسسات أو تعاملاتها اليومية.
٧. دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة في إعداد السياسات العامة.
٨. إمكانية المشاركة في الشأن العام المحلي.
٩. التوصيات والحلول.

٤. **اجتماعات فريق العمل:** عقد الباحث عدد من الاجتماعات مع فريق العمل المساعد لتوضيح اهداف الدراسة، عمل الاستبيان، آلية اجراء المقابلات الشخصية والاختيار، تحليل النتائج من الاستبيان والمقابلات، توزيع المهام وكتابة التقرير، تنقيح التقرير بعد التعديلات.

نبذة عامة عن مملكة البحرين

مملكة البحرين تتكون من مجموعة من الجزر البحرية (حوالي ٣٣ جزيرة) تقع في الساحل الغربي من الخليج العربي في الشرق من شبه الجزيرة العربية وعاصمتها المنامة. ترتبط البحرين مع المملكة العربية السعودية بجسر صناعي إفتتح في العام ١٩٨٦ بطول ٢٦ كيلو متر سمي جسر الملك فهد، وهو الطريق البري الوحيد الذي يربط البحرين بالعالم الخارجي ويحدها من الشمال الشرقي دولة قطر.

الحكم في البحرين ينظمه دستور مملكة البحرين لعام ٢٠٠٢ الذي صدر في بداية المرحلة الاصلاحية التي يقودها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حيث تنص المادة (١/ب) من الدستور على "حكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي" وتنص المادة (١/د) على «نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور.»

يبلغ عدد السكان كما في ٢٠١٨ حوالي ١,٥٠٣,٠٩١ نسمة يبلغ البحرينيين منهم حوالي ٤٦٪ فيما تبلغ نسبة الأجانب ٥٤٪. ومن الواضح إن عدد السكان في تزايد مستمر وبالأخص استقطاب الأجانب بحيث بدأت التركيبة السكانية تميل لصالح الأجانب منها للمواطنين بالرغم من أعداد الذين جنسهم البحرين خلال العشر سنوات الماضية حيث تزايدت هذه الأعداد بعد أحداث العام ٢٠١١ بهدف التأثير على التركيبة السكانية السابقة.

ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي حوالي ٣٥ مليار دولار أمريكي كما في العام ٢٠١٨. فيما بلغ حجم الدين العام ٣٧,١٨٨ مليار دولار أمريكي (١٣,٩٨٣ مليار دينار)، أي بلغ حجم الدين العام حوالي ١٠٦٪ من الناتج الوطني.

خلفية تاريخية عن مؤسسات المجتمع المدني في البحرين

دستور عام ٢٠٠٢، الذي أعتبرته المعارضة غير متوافق عليه، وتم إجراء أول انتخابات لمجلس النواب والمجالس البلدية في ٢٠٠٢. انعكس هذا الانفراج على الرغبة في تأسيس مجموعة من جمعيات المجتمع المدني وخاصة المهتمة بشأن حقوق الإنسان فتأسست الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان والجمعية البحرينية للشفافية وتوسع نشاط مؤسسات المجتمع المدني وتأسست العشرات من الجمعيات النسائية وجمعيات حقوقية ومهنية وجمعيات متنوعة أخرى، وتم البدء أيضاً بتأسيس النقابات العمالية بعد إصدار المرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢، المتعلق بتأسيس النقابات العمالية. وفي السنوات الأولى من الألفية الثانية كان هامش الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير أوسع بكثير مما هو عليه الآن حيث صدرت جريدة الوسط في العام ٢٠٠٢، وقد لبثت الجريدة أكثر من ١٥ عاماً ثم تم إغلاقها بقرار إداري من قبل وزارة شؤون الإعلام في ٤ يوليو ٢٠١٧ حتى إشعار آخر. ثم اتخذ مجلس إدارة الجريدة قراراً بتصفية أعمالها بعام ٢٠١٨م بعد مرور عام من التوقيف. ونظراً لتكبد الملاك خسائر فادحة من منع صدورها بالرغم من الوساطات ومحاولات حل اشكال توقيفها، وبذلك أغلقت أهم جريدة كانت تتمتع باستقلالية عن التوجيهات الحكومية.

سارت تطورات الاحداث منذ العام ٢٠١١ الى مزيد من التضييق الى أن ضعف أداء مؤسسات المجتمع المدني ثم انتقلت المرحلة الى اضطرار بعض الجمعيات لتجميد أنشطتها وأخرى تم حلها من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لأسباب عدة، وكذلك فعلت هيئة البحرين للثقافة والآثار، بحل جمعية البحرين للتصوير الفوتوغرافي، وبرزت القرار بـ «ضلوع أعضاء في الجمعية في أنشطة مخالفة للقانون والنظام العام». وتبدو أوضاع بعض مؤسسات المجتمع المدني اليوم صعبة للغاية، بانعدام الحماس وروح المبادرة وعدم تمكنها من استقطاب الشباب، حيث لم تعد موجودة لدى العديد من الناشطين في تلك الجمعيات الرغبة في مواصلة العمل بالأخص إذا أخذنا بعين الاعتبار بأنه عمل تطوعي يأخذ الكثير من الوقت والجهد، أضف الى ذلك قلة الموارد المالية من أجل تنفيذ المشاريع أو البرامج المقررة، كما أن البعض لا يستطيع حتى دفع إيجار مقره.

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في البحرين من أقدم مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، حيث تأسست الأندية الأدبية والثقافية في عشرينات القرن الماضي مثل النادي الأدبي الذي تأسس في مدينة المحرق سنة ١٩٢٠، ومن ثم تأسس أندية رياضية وثقافية أخرى مثل، النادي الأهلي ١٩٣٦، و نادي العروبة ١٩٣٩. وتبلورت فكرة هذه المؤسسات في بداية ومنتصف الخمسينات من القرن الماضي حيث تم تأسيس العديد من الجمعيات النسائية، على سبيل المثال تأسست جمعية نهضة فتاة البحرين في العام ١٩٥٥ في المنامة، وهي أول جمعية ترعى شؤون المرأة في منطقة الخليج العربي، وقد تبنت الجمعية القضايا المطيية النسائية وحظيت بدعم من بعض العوائل التجارية البحرينية وبعض نساء المسؤولين الإنجليز آنذاك أثناء فترة الانتداب البريطاني للبحرين، ونظراً لوجود هذه الجمعيات والأندية بدأت البحرين في تنظيم إصدار التراخيص لتأسيسها، حيث صدر قانون الترخيص للجمعيات والنوادي لعام ١٩٥٩، ومن ثم صدر تعديل عليه في العام ١٩٧٥م ومن ثم صدر المرسوم بقانون ١٩٨٩/٢١ السائد حتى الآن.

ازدادت أعداد الأندية الرياضية والثقافية والفرق الفنية كما بدأ تشكيل الروابط الطلابية لطلبة البحرين الدارسين في جامعات الدول التي ابعثوا للدراسة فيها ومنها الجامعة الأمريكية في بيروت وبدأ الحراك العمالي وعلى الأخص في مصنع التكرير وشركة استخراج النفط «بابكو» حيث قام العمال في مصنع التكرير بإضرابات عمالية ومظاهرات في العام ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثي على مصر، بهذا العام أيضاً تمت محاكمة قيادات هيئة الاتحاد الوطني، وهي أول تجمع سياسي يجمع الشيعة والسنة في البحرين وتأسس بعد موجة المواجهات والمفاوضات مع الإنجليز في العام ١٩٥٣م. وبمحاكمة وحل الهيئة انتهى أول تجمع سياسي وطني في البحرين. كما قاد العمال انتفاضة مارس العام ١٩٦٥م. وفي عام ١٩٦٩ تأسست أسرة الأدباء والكتاب من مجموعة من الأدباء والشعراء والمتقنين البحرينيين، وبعد عام تقريباً تأسس مسرح أوال في عام ١٩٧٠م، وتأسست جمعية أوال النسائية وهي ثاني جمعية نسائية للاهتمام بشأن المرأة في مدينة المحرق. ثم تأسست جمعية فتاة الريف النسائية في ٥ فبراير عام ١٩٧٢، وهي أول جمعية نسائية يتم تأسيسها في إحدى قرى البحرين، ولم تشهر الجمعية رسمياً إلا في مرحلة الانفراج السياسي في عام ٢٠٠١م. وعلى مستوى الطلبة الدارسين في الجامعات الخارجية تطورت الروابط الطلابية الى نظام مؤسسي أفضل حيث تم الإعلان عن تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة البحرين في الخارج في ٢٥ فبراير عام ١٩٧٢م.

منذ بداية الانفراج السياسي أي مشروع جلاله الملك في شباط من عام ٢٠٠١م، وبعد التصويت على ميثاق العمل الوطني، صدر

أهم الفاعلين على مستوى المجتمع المدني

الأخص تلك شبه المستقلة والتي تتمتع بقوة اقتصادية وقوة سياسية مترامية مثل غرفة صناعة وتجارة البحرين، حيث إن لهذا الإطار المجتمعي خصوصية كونه مؤثر بشكل مباشر على المستوى الاقتصادي والمعيشي للمواطنين وله تأثير مباشر على أداء الدولة من الجوانب التجارية والاقتصادية، وتعتبر انتخابات مجلس ادارة الغرفة ثاني أكبر انتخابات من حيث عدد الناخبين، بعد الانتخابات الوطنية لمجلس النواب والمجالس البلدية.

تأسست غرفة تجارة وصناعة البحرين عام ١٩٣٩م، وهي الممثل الرئيسي للقطاع الخاص والمعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة. تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي مرت بها مملكة البحرين. وتشارك الغرفة العديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص والحكومة سواء في البحرين أو في البلدان الأخرى كممثل رسمي لقطاع الأعمال والتجاري البحريني.

وفي الجانب الآخر تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين من أكبر المؤثرين في السوق المحلي وبالتالي في الوضع الاقتصادي الوطني، تدخلت الحكومة في تغيير القانون المتعلق بغرفة تجارة وصناعة البحرين وأصبحت مرتبطة بوزير التجارة والصناعة كما يسمح للوزير بقبول ورفض بعض القرارات التي يمكن أن يتخذها مجلس الادارة، وقد تم تفعيل هذا التدخل للحد من كبح توسع غرفة التجارة والصناعة في احداث ٢٠١١ حيث تم فصل النائب الأول لرئيس مجلس إدارة الغرفة كما تم فصل العديد من موظفي الغرفة تأثيراً وتماشياً مع موجة فصل الموظفين في البلاد حيث بلغ عدد المفصولين ٤,٥٠٠ مواطن أعيد أغلبهم بعد توقيع اتفاق ثلاثي بين الحكومة والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين واتحاد العمال الدولي.

الجمعيات السياسية

أما بالنسبة للجمعيات السياسية وتأثيرها في الاحداث فقد شهدت البحرين إغلاق أكبر جمعيتين سياسيتين حيث قضت محكمة التمييز يوم الإثنين الموافق ١٩ فبراير/شباط ٢٠١٨م بتأييد إغلاق جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، كبرى الجمعيات السياسية المعارضة في البحرين. كما رفضت محكمة التمييز بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٩م الطعن المقدم من جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» على الحكم الصادر سابقاً بحل الجمعية وتصفية أموالها وأيلولتها لخزينة الدولة. واستمرت الجمعيات السياسية الأخرى في العمل تحت ضغط تأثير حل الجمعيتين على سير عملها،

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين والاتحاد الحر لعمال البحرين

يأتي الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين من أهم الفاعلين على المستوى الاجتماعي وعلى الأخص في أوساط العمال إذ لا زال يتمتع بحرية العمل والحركة نسبياً حيث بالرغم من المضايقات التي يتعرض لها من وقت لآخر مثل وقف مسيرته العمالية السنوية ومنع بعض قياديه من السفر من وقت لآخر، إلا أنه لا زالت هناك مساحة لعمله في تنظيم الصفوف العمالية والتنقيف العمالي من خلال اقامة الدورات التدريبية والندوات العمالية واستمرار النقابات التابعة له في القيام بعملها وعلى الأخص المفاوضات الجماعية. كما يتولى الاتحاد تقديم فعاليات تتعلق بالعمالة المهاجرة وأخرها المؤتمر السنوي الذي عقده في بداية العام ٢٠١٩م، وفي اعتقادنا إن استمرار الاتحاد في القيام بدوره الفعال وخاصة بعد العام ٢٠١١ يعود الى ارتباطه بالعديد من المنظمات العمالية الدولية مثل اتحاد العمال العالمي " واتحاد العمال الفيدرالي الأمريكي" حيث تتجنب الحكومة الاصطدام مع هذه المنظمات الدولية لما لها من تأثير على سمعة البحرين وكذلك تأثير الاتحادات العمالية الأمريكية على قرارات الحكومة وخاصة ما يتعلق منها بالضغط من خلال اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا، لذلك يسمح للاتحاد ضمن هذه الخطوط بممارسة عمله. أما فيما يتعلق بدوره في استنهاض الحركة الشعبية المطلبية فهذا غير ممكن بعد العام ٢٠١١م. وفي شهر يونيو من العام ٢٠١٨ منعت الجهات المعنية الأمين العام المساعد من السفر لحضور الاجتماع السنوي لاتحاد العمال الدولي في جنيف، مما استدعى تدخل الاتحاد الدولي ومن ثم تم السماح له بالسفر، كما لازالت الجهات الرسمية ومنذ العام ٢٠١٤ تمنع الاتحاد من تسيير مسيرته العمالية التي كان يقوم بها في اليوم الأول من مايو يوم العمال العالمي. وتجدر الإشارة الى أن الحكومة بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١١م تقدمت بتعديل على قانون النقابات العمالية بحيث أجاز التعديل تأسيس اتحاد عمالي لكل نقابتين أو أكثر وبذلك تم تأسيس الاتحاد الحر لعمال البحرين بدعم من بعض الجهات الرسمية، وجاء هذا كردة فعل للدور الذي لعبه الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في قيادته للنظواهرات والاعتصامات العمالية إبان أحداث العام ٢٠١١م. ومع وجود الاتحادين دخلا في تنافس لاستقطاب العمال وتأسيس أكثر من نقابة في المكان الواحد مما خلق تنافس بدأ يضعف موقف الحركة العمالية تجاه أرباب العمل.

غرفة صناعة وتجارة البحرين

ومن أهم الفاعلين الآخرين في البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البحرين هي مؤسسات المجتمع المدني وعلى

مما حدى بجمعية الإخاء الوطني من اتخاذ قرار بحل نفسها وتصفية أموالها. فيما تراجع أداء الجمعيات الأخرى تحت الضغط السياسي والمالي لهذه الجمعيات.

المنظمات غير الحكومية

أما ما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، والتي يبلغ عددها حسب إحصائية وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لعام ٢٠١٨ عدد ٦٣١ جمعية تعمل في جميع الاختصاصات والمهام ومنها الجمعيات المهنية (الأطباء والمحامين والمحاسبين) وجمعيات النفع العام وجمعيات متخصصة في دعم العوائل المحتاجة والفقيرة (وتسمى الجمعيات الخيرية) وتلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والجمعيات التي تختص بشأن المرأة وجمعيات مهتمة بالشأن الصحي والأمراض المزمنة وجمعيات الشفافية وجمعيات تتعلق بمتابعة شأن الجاليات الأجنبية وجمعيات أخرى تهتم بشؤون العمال الأجانب. ولا تشمل هذه الإحصائية الأندية الثقافية والرياضية التي تقع تحت مسؤولية هيئة الشباب والرياضة أو تحت مسؤولية هيئة الثقافة والإعلام.

لقد تعرضت مؤسسات المجتمع المدني الى العديد ومن مختلف أنواع المضايقات وعلى الأخص منع هذه الجمعيات من الحصول على دعم مادي من منظمات خارج البحرين، وعدم السماح لها بجمع المال من الداخل إلا في أضيق الحدود، حتى تلك الجمعيات الخيرية التي تؤدي دوراً بارزاً في دعم قيام الوزارة بمسؤولياتها تجاه العوائل الفقيرة، لا تحصل بعض هذه الجمعيات على الموافقات اللازمة من الوزارة لجمع المال حتى في شهر رمضان أو قبله. وبالمقابل فإن الدعم الذي تقدمه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من خلال صندوق دعم المنظمات لبعض الجمعيات لتنفيذ مشاريع متفق عليها، لا يغطي الحد الأدنى للمصاريف الإدارية لتشغيل هذه الجمعيات، كما إن ابتعاد العديد من أعضاء الجمعيات وتوقفهم عن تسديد اشتراكاتهم وتوقف بعض الخيريين الذين كانوا يقدمون بعض الدعم لهذه الجمعيات عن القيام بذلك، تسبب ذلك في شبه توقف لتنفيذ الجمعيات لبرامجها التنموية الفاعلة وأقتصر عملها في تقديم بعض الندوات من وقت لآخر أو القيام ببعض الفعاليات العالمية، منها مثلاً ما يتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل أو تلك المتعلقة بالأيام العالمية مثل اليوم العالمي لمكافحة الفساد أو اليوم العالمي لحقوق الإنسان أو الأيام التي تحدها الأمم المتحدة أو غيرها. كما إن الجهات الرسمية بشكل عام لا تدعو مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في الفعاليات المتعلقة بأهدافها وعلى سبيل المثال المشاورات أو الاجتماعات التي تعقدتها الجهات الرسمية مع المنظمات الدولية أو اشراك الجمعيات في إعداد التقارير الدورية مثل تقرير السيداو أو تقرير تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو غيرها من الاجتماعات واللقاءات التي تعقدتها الجهات الرسمية مع الجهات

وبشكل عام يعتبر عمل الجمعيات المتبقية كواجهة إعلامية دعائية فقط وليس لمنح حرية العمل السياسي الحقيقي للمواطنين للمشاركة في إدارة الدولة والمشاركة في التنمية السياسية والاقتصادية للمواطنين، حيث أوقفت الدعم الذي كان يقدم لأغلب الجمعيات السياسية حتى تلك الجمعيات المحسوبة على الحكومة، والتي وقفت معها بالكامل أبان أحداث ٢٠١١ مثل جمعية المنبر الإسلامي (إخوان مسلمين). واستمرت الجمعيات السياسية الأخرى بالحد الأدنى من فعاليتها التي تحولت في أغلبها الى فعاليات ثقافية أو اجتماعية، فيما تحاول الابتعاد عن الفعل السياسي المؤثر وخاصة المواقف المتعلقة بالوضع السياسي المحلي، ويعود ذلك لخوف هذه الجمعيات من نفس المصير الذي وصلت له جمعيتي "الوفاق" و "وعد" وهو الإغلاق أو التجميد. ويرى البعض أن البحرين تمر بمرحلة إعادة هيكلة العمل السياسي المعارض وإدخال تعديلات جوهرية غير مكتوبة لضمان عدم وجود نشاط سياسي معارض إلا في الحدود التي تقبل به الدولة وهذا يتناقض وتلك الأهداف الواردة في المشروع الإصلاحي التي بدأ به جلالة الملك الحكم في العام ٢٠٠٠م. حيث لم يعد لهذه الجمعيات أي دور فعلي في تحريك الشارع أو توجيه الانتقادات السياسية لل أداء الحكومي.

بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩ عقدت ٨ جمعيات سياسية مؤتمراً لها تحت عنوان (واقع ومستقبل العمل السياسي في البحرين)، وجاء في تصريح لرئيس الهيئة الاستشارية لجمعية المنبر الوطني الإسلامي (إخوان مسلمين) إن من أهم مظاهر الضعف في العمل السياسي البحريني هي ضعف التمثيل النيابي والإغلاق الاختياري لبعض الجمعيات والعزوف عن تولي المناصب الإدارية في الكثير من الجمعيات، التي أصبح نشاطها يقتصر على الندوات أو وقفات التضامن، وأكد على أن هناك العديد من الأسباب والعوامل أدت إلى ضعف الجمعيات السياسية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني الأخرى من بينها حالة الإحباط العام التي تسود نشطاء المجتمع المدني من الواقع الذي تعيشه البلاد سياسياً واقتصادياً، وتعقيدات الوضع السياسي والأمني. وأضاف أن حالة الكبت السياسي الذي يسود المنطقة العربية عموماً لما تشهده من أحداث، أدت إلى ضمور العمل السياسي في البحرين حتى على المستوى الفردي وباتت حرية التعبير في أضيق حالاتها . ولا بد من الإشارة هنا الى أن جمعية المنبر الإسلامي، قررت الوقف المؤقت لإصدار مجلتها الشهرية بذريعة إعادة هيكلة هذا المشروع فيما يفسر بعض النشطاء إن هذا التوقف المؤقت ربما

الجانبية وليس الندوات والفعاليات لطبيعة المناسبة وقصر الفترة الزمنية.

من السرد أعلاه يتبين إن هناك ازدواجية في الخطاب فيما يتعلق بحالة مؤسسات المجتمع المدني، لطالما تباهت البحرين على المستوى الدولي بوجود أكثر من ٦٠٠ جمعية أهلية تطوعية تعمل في جميع المجالات وبوجود قوانين تنظم عمل هذه المؤسسات وبأنها تمارس عملها بحرية لكي تشير بذلك لحرية العمل وضمن استمراريتها. فيما الواقع الفعلي لهذه الجمعيات يوحي بأن هذه المؤسسات لا تتمتع بحرية العمل كما يجب، وسنأتي على أهم المعوقات والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات بشيء من التفصيل.

الهيئات وجمعيات حقوق الإنسان

عرفت البحرين مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان منذ بداية الثمانينات عندما تأسست بعض اللجان الحقوقية التابعة لبعض التوجهات السياسية غير الرسمية والتي تعمل من خارج البحرين (سوريا، موسكو، وبيروت) ومن هذه اللجان (لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان، ومنظمة البحرين لحقوق الإنسان) وهذه اللجان في أغلبها تنتمي للتيار اليساري والقومي أو التيار الإسلامي.

وبعد العام ٢٠٠٠م والبدء بتنفيذ المشروع الاصلاحى لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بعد استلامه سدة الحكم، جاء تأسيس بعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان لتلبية حاجة المجتمع وبسبب الانفتاح السياسي الذي بدأ في البحرين. ومن هذه الجمعيات:

الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وهي جمعية أهلية (مستقلة) غير حكومية أنشأت في ٣١ مايو/ أيار العام ٢٠٠١، بعد أن قابل وفد من المؤسسين جلالة الملك وتعمل الجمعية على تعزيز حقوق الإنسان وتهدف إلى نشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان وبالمواثيق الدولية، العمل بالوسائل المشروعة على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات، تنظيم المؤتمرات واللقاءات والمحاضرات والدورات التدريبية، رصد الانتهاكات.

مركز البحرين لحقوق الإنسان وهو منظمة غير ربحية وغير حكومية تم تسجيلها كجمعية لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في يوليو/ تموز في العام ٢٠٠٢ وصدر قرار رسمي في نوفمبر/ تشرين الثاني العام ٢٠٠٤ بإغلاقها. كان رئيسها نبيل رجب المحكوم بالسجن وتتم إدارة المركز ونشاطه حالياً من خارج البحرين.

وفي العام ٢٠٠٥ تقدم عدد من الشباب بطلب تأسيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان إلا أن طلبهم قوبل بالرفض، ومارس المؤسسون أعمال الجمعية بدون تصريح رسمي، وقدم رئيسها للمحاكمة بسبب مخالفته للقانون. ومن ثم توقف عمل الجمعية نهائياً.

وبنفس الوقت تم تأسيس بعض الجمعيات الأخرى في هذا المجال ومنها:

جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان تأسست في العام ٢٠٠٤، وتهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية،

الدولية حيث لا يتم دعوة مؤسسات المجتمع المدني لحضورها. وبالمقابل لا تلبى الجهات الرسمية الدعوات التي تقدم لها من مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في الفعاليات التي تقيمها على الرغم من دعوتها إليها وعلى سبيل المثال الاحتفالات التي تقيمها الجمعيات بمناسبة أيام الأمم المتحدة.

هذا بالإضافة الى اتباع اسلوب التضييق الشخصي على بعض النشطاء والفاعلين في الجمعيات مثل المنع من السفر أو الاستدعاءات المتكررة للتحقيق مع نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي. وعلى سبيل المثال منع نشطاء حقوق الإنسان من السفر (بمبررات أخرى) أثناء انعقاد جلسات مشاركة في جلسات مجلس حقوق الإنسان في محاولة لمنعهم من المشاركة في جلسات مجلس حقوق الإنسان، مما أدى الى إمتناع هؤلاء النشطاء من السفر الى جنيف في أي وقت، وكذلك منع بعض قيادات الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين من السفر أثناء انعقاد مؤتمرات الاتحاد العام العالمي. وفي منتصف شهر نوفمبر تم استدعاء نائب رئيس جمعية «مبادرات» للتحقيق في جهاز الأمن على خلفية انتقادات وجهها لوزارة التربية والتعليم في إحدى الندوات التي شارك فيها بالإضافة الى عدد من التغريدات التي غرد بها على حسابه في التويتر. كما تم استدعاء عدد آخر من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي بسبب توجيههم انتقادات لأداء بعض الجهات الحكومية، مثل هيئة الكهرباء والماء بسبب الإرتفاع المفاجئ في تكلفة استهلاك الكهرباء المنزلي. وبالتالي تبيين هذه الاجراءات للجمعيات والنشطاء عن عدم تقبل الجهات الحكومية لأية انتقادات توجه لأدائها أو لأداء موظفيها.

بعد أن ضاق الفضاء المسموح لمؤسسات المجتمع المدني التحرك فيه، بدأت تنشط في البحرين مجالات اجتماعية أخرى، مثل المجالس العائلية حيث تقدم بعض هذه المجالس المحسوبة على عوائل بحرينية ومقبولة في أغلب الأحيان، وهذه الفعاليات هي عبارة عن ندوات اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو اقتصادية تتحدث مثلاً عن الطفل والمرأة والعمل الخيري وغيرها من المسائل الاجتماعية. وقد سبق لبعض هذه المجالس أن تعرضت لمواضيع سياسية واعتبر هذا الأمر خارج عن نطاق وغرض هذه المجالس، لذلك طلب منها اغلاق المجالس وعدم اقامة فعاليات بها، ولم يسمح لبعضها بإقامة اية فعاليات حتى إعداد هذا التقرير. وقد تتعرض بعض المجالس لإقامة فعاليات تتعلق ببعض المواضيع السياسية فيما إذا كان المتحدث والمجلس وموضوع النقاش مقبولاً بشكل عام على ألا يتم التطرق لأية مواضيع أو مواقف تتعارض والمواقف الرسمية للحكومة. ومن هذه المجالس: مجلس الدوي في المحرق، مجلس الحويحي في المحرق، مجلس الشاعر في المحرق ومجلس سيادي في المحرق، ومجلس د. محمد الكويتي ومجلس بن رجب، ومجالس أخرى أقل نشاطاً. ويلاحظ أن الأغلبية العظمى لهذه المجالس في مدينة المحرق يليها المحافظة الجنوبية. كما يقيم مركز كانو فعاليات ثقافية وتقيم جمعية تاريخ وأثار البحرين في المنامة وتهتم الجمعية بالجوانب التاريخية وقد سبق أن تم إيقاف ندوة لهذه الجمعية، حول تاريخ العلاقات البحرينية البريطانية. ويفسر بعض النشطاء لجوء بعض أفراد المجتمع لتنشيط الفعاليات في المجالس بالمحاولة للتغلب على المضايقات التي تتعرض لها الجمعيات السياسية وجمعيات المجتمع المدني في عقد فعاليات خاصة السياسية. ولا بد من الإشارة هنا الى أنه في شهر رمضان تكثر مثل هذه المجالس وتهتم أساساً بالحوارات

الحقوقية، وعندما تعرض له العديد من النشاطات من مضايقات ومنها الاستدعاءات للتحقيقات المستمر والمنع من السفر وعلى الأخص في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧م. وتعرض البعض للحكم بالسجن مثل نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان وبعض الناشطات الحقوقيات. كما تراجع نشاط الجمعيات المحسوبة على الخط الحكومي بسبب انحسار عمل المنظمات غير الحكومية المستقلة وبالتالي تراجعت الحاجة لهذا النوع من الجمعيات وبقيت صالحة التسجيل بدون أنشطة حقوقية تذكر.

المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان

بعد الأحداث التي مرت بها البحرين في العام ٢٠١١ شكل جلالة الملك لجنة أممية (اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (BICI) كلفت بإعداد تقرير حول أسباب هذه الاحداث (سميت شعبياً باسم لجنة بسيوني نسبة لرئيسها البروفسور محمود بسيوني الخبير الدولي). أصدرت هذه اللجنة تقريراً تفصيلياً عن الأحداث متضمناً مجموعة من التوصيات منها إنشاء مؤسسة وطنية تعنى بشؤون حقوق الانسان وتطويرها وتعتمد مبادئ باريس في تأسيسها وإنجاز عملها، ولجنة للتظلمات ووحدة أخرى للتحقيقات الخاصة.

في العام ٢٠١٢ صدر أمر ملكي بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان والتي اتخذت مبادئ باريس - المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم (١٣٤/٤٨) للعام ١٩٩٣ - مرجعاً قانونياً في إنشائها وتسيير عملها الحقوقي، ولكن يرى نشطاء حقوق الانسان في البحرين أن هذه المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية التامة، كما لا تتبع مبادئ باريس كما كان يفترض لذلك لم تنل هذه المؤسسة منذ التأسيس حتى العام (٢٠١٩) إلا الدرجة (B) حسب تصنيف مؤسسات حقوق الانسان العاملة حسب مبادئ باريس. هذا التقييم يؤشر إلى إن عملها واستقلاليتها لا تتطابق ومبادئ باريس كما يجب، الأمر الذي استدعى ادخال تعديلات على قانون تأسيسها عام ٢٠١٦م، ومع ذلك لا زالت لم تتمكن من تحقيق الاستقلالية المطلوبة في عملها. ومن المهام التي كلفت بها المؤسسة الوطنية حسب قانون إنشائها تلقي الشكاوى ودراستها، وإبداء الرأي في مقترحات القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق الانسان أو التوصية بإصدار تشريعات جديدة، وكذلك المشاركة في المؤتمرات دولياً ومحلياً وإقامتها والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والمحلية، والتعاون والتنسيق مع الأجهزة وتقديم تقارير الظل لمجلس حقوق الانسان والمنظمات الحقوقية الدولية الأخرى، بالإضافة الى إعدادها لتقرير سنوي يسلم لجلالة الملك يتضمن ملخص لكامل نشاطها وما قامت بإنجازه والتوصيات التي ترى لها أهمية لتحسين حالة حقوق الانسان. ومن المناسب الإشارة الى إن بعض أعضاء مجلس أمناء المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان ينتمون لمنظمات مجتمع مدني عاملة على حقوق الانسان.

ومراقبة تطبيق القانون الدولي لحقوق الانسان، ونشر ثقافة حقوق الانسان، وفتحت هذه الجمعية فروع لها في لندن، جنيف وبروكسل.

- جمعية حماية العمال الوافدين، التي تأسست في العام ٢٠٠٤ وهي جمعية انبثقت من مجموعة من الأفراد للدفاع عن العمال الوافدين.
- وفي العام ٢٠٠٥ تأسست جمعية الحقوقيين البحرينية، وحسبما ينص نظامها الأساسي بأنها تسعى إلى تعزيز التزام الجهات الحكومية والأهلية بالقوانين، والسعي إلى ترسيخ إقامة دولة القانون والمؤسسات وحماية حقوقها.
- وفي العام ٢٠١٠ تم تأسيس مرصد البحرين لحقوق الانسان، ويصدر نشرتين باللغتين العربية والإنجليزية ويهتم بالشأن الحقوقي، ومقره خارج البحرين ويعمل رئيسه في السفارة البحرينية في لندن.
- وفي العام ٢٠١١ تم إصدار قرار بترخيص جمعية مبادئ لحقوق الانسان وهي لا تختلف في أهدافها عن السابقين.
- وفي نفس العام تأسست جمعية كرامة لحقوق الانسان.
- وفي العام ٢٠١٢ تم تسجيل مركز المنامة لحقوق الانسان.

كما يجب الإشارة الى انه بعد أحداث ٢٠١١ قام مجموعة من النشطاء بإنشاء مجموعة من جمعيات أو مؤسسات حقوقية تعتبر قريبة من المعارضة وجميعها تم تأسيسها في خارج البحرين ومنها:

- المنظمة البحرينية للتأهيل ومناهضة العنف (برافو) في العاصمة الإيرلندية (دبلن).
- المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الانسان تأسست في العام ٢٠١٢ في العاصمة السويسرية (بيرن).
- منظمة «بحرين ووتش» تأسست في العام ٢٠١٢، وأصدرت تقارير تتعلق بالحد من حرية التعبير وتعقب ومراقبة نشطاء حقوق الانسان والنشطاء الإلكترونيين.
- وفي ٢٠١٢ سعت عدة جهات حقوقية (في البحرين) إلى التعاون فيما بينها وأسست نقطة النقاء أطلق عليها مسمى المرصد البحريني لحقوق الانسان، (وهو يختلف عن مرصد البحرين لحقوق الانسان في لندن).
- جمعية سلام للديمقراطية وحقوق الانسان تأسست في لندن في العام ٢٠١٣، وهي منظمة غير حكومية.
- منتدى البحرين لحقوق الانسان تأسس في بيروت أكتوبر ٢٠١١م. ومقره الرئيسي في سويسرا (جنيف).
- منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان في البحرين (ADHRB) في العام ٢٠٠٨م.

لقد تراجع وربما توقف عمل العديد من الجمعيات الواردة أعلاه، ويعود سبب ذلك إلى التشدد والمتابعة التي واجهتها هذه الجمعيات

الجمعيات العاملة في مجال المناصرة والتنمية

وأهمها الجمعيات النسائية التي يبلغ عددها في البحرين نحو ٢١ جمعية بالإضافة إلى ٦ جمعيات تعنى بالطفولة والناشئة، تأسس أغلبها مع بداية المشروع الاصلاحى بداية العام ٢٠٠٠ فترة الانفتاح السياسي وازدهار الحريات، وبعد ذلك أنشئ المجلس الأعلى للمرأة، كمؤسسة رسمية تعنى بشؤون المرأة^١ ويتركز عمل هذه الجمعيات في المطالبات بتحقيق مواطنة متساوية بين الرجل والمرأة ومنح المرأة نفس الفرص التي يحظى بها الرجل في العمل وفي الحياة الاجتماعية الأخرى مثل حق المرأة في منح جنسيتها لأبنائها وهذا ما عملت عليه الجمعيات النسائية والاتحاد النسائي الذي قاد حملات اجتماعية وإعلامية لتحقيق هذا الهدف. ويعتبر قانون الأحكام الأسرية واحد من أهم المطالب التي عملت عليها الجمعيات النسائية وازدادت هذه المطالب تعمقا وكثافة بعد أن تم إقرار الشق السني من هذا القانون في العام ٢٠٠٩ دون الشق الجعفري الذي واجه معارضة شديدة من رجال الدين الشيعة. أقامت الجمعيات العديد من المؤتمرات الصحفية والندوات والمسيرات والفعاليات من أجل إصدار هذا القانون، حتى تم إدخال التعديل على هذا القانون وصدر قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٧ الخاص بقانون الأسرة وهو القانون الموحد في البحرين ويشمل الطائفتين الكريمتين مع بعض النصوص القانونية التي تعطي للقاضي الحكم بما يتناسب والمذهب الديني الذي يتبعه أطراف الخصومة. ولازال الاتحاد النسائي بدعم من الجمعيات الاعضاء فيه يعمل من أجل إدخال تعديلات على قانون العقوبات وعلى الأخص تغيير المادة (٣٥٣) التي تعفي المغتصب من جريمته إذا ما تزوج ضحيته.

بالإضافة إلى دور الجمعيات النسائية والاتحاد النسائي والمجلس الأعلى للمرأة في المناصرة والتأثير على السياسات المتعلقة بالمرأة والطفل، هناك دور لجمعيات أخرى في المجتمع المدني مثل الجمعية البحرينية للشفافية، جمعية المحامين البحرينية، جمعية الاطباء البحرينية، جمعية الاجتماعيين البحرينية، أسرة الأدباء والكتاب، حيث تشارك هذه الجمعيات مع البرلمان في صياغة القوانين والتعديلات التي تقترحها الحكومة أو البرلمان على القوانين السارية المفعول، ومن هذه القوانين قانون الجمعيات الذي قدم للبرلمان لمناقشته في العام ٢٠١٣ (كما سيتم التطرق إليه لاحقا في هذا التقرير) وقانون المحامين البحرينيين وقانون انشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد وقانون حق الوصول للمعلومات والتي للأسف لازالت بعض هذه القوانين لم يتم الانتهاء منها واصدارها حتى الآن بالرغم من الجهود التي تبذلها هذه الجمعيات من خلال المنتديات والفعاليات الإعلامية وغيرها.

١ مملكة البحرين. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. دليل الجمعيات.

البيئة التشريعية والسياسية

وسياتي لاحقاً ربط للقوانين المختلفة أعلاه بحالة مؤسسات المجتمع المدني في البحرين كلما احتاج البحث ذلك.

قانون الجمعيات

تقدمت وزارة التنمية الاجتماعية بمقترح لقانون جديد للجمعيات الأهلية في عام ٢٠١٣م، يعتبر في نظر نشطاء المجتمع المدني من أسوأ القوانين المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني. ويعتبر القانون الحالي لعام ١٩٨٩ الذي تمت صياغته اثناء سريان قانون التدابير الأمنية (قانون أمن الدولة) أفضل منه ويعطي الجمعيات هامش أفضل للعمل. وبالرغم من توصيات مؤتمر الحوار الوطني الذي أجري بعام ٢٠١١ (سيتم التطرق لها لاحقاً) التي كانت تؤكد على تطوير قانون الجمعيات الساري المفعول إلا إن القانون المقترح جاء أسوأ منه. ومن المناسب الإشارة الى إن وزارة التنمية الاجتماعية آنذاك في العام ٢٠٠٧ أقامت مجموعة من ورش العمل بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني من أجل تطوير وأدخال تعديل على قانون الجمعيات الأهلية المشار اليه رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩. وبعد عدة مشاورات واستشارات مع مؤسسات دولية حول المقترح الذي تقدمت به الوزارة آنذاك أبدت تلك المؤسسات مجموعة من التعديلات على مقترح الوزارة تتناسب في مجموعها مع تطلعات الجمعيات التي شاركت في ورش العمل تلك إلا إن الوزارة للأسف لم تأخذ تلك الملاحظات بعين الاعتبار، سواء المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني الوطنية (المحلية) أو تلك التي استشارتها الوزارة في المقترح الذي أعدته، وتقدمت في العام ٢٠١٣ بمقترح يزيد من التضييق على الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني البحرينية.

بعد عرض القانون على مجلس النواب أرسل رئيس المجلس رسائل للعديد من الجمعيات الأهلية يطلب رأيها في القانون المقترح وتشكلت مجموعتين من الجمعيات الأهلية الأولى سميت (مجموعة الشفافية، نظراً لقيادة الجمعية البحرينية للشفافية لهذه المجموعة) والثانية سميت (المجموعة البيضاء). وقد اجمعت المجموعتين اللتان تزمان ٣٥ جمعية أهلية في ردهما ومقترحاتهما على ان مسودة القانون لا تتناسب والمتطلبات العصرية لقانون متطور يساهم في تطوير العمل التطوعي ولا تتوافق والتوصية الصادرة من الحوار الوطني التي عرضت على جلالة الملك واعتمدها. ومن أهم المآخذ على القانون هي ما يلي:

التشدد في تأسيس الجمعيات وتغليظ العقوبات حيث يتعامل القانون في بعض نصوصه وخاصة تلك الخاصة بوجود مقر وتجهيزات متكاملة قبل الحصول على الموافقات الرسمية بتأسيس الجمعية، حيث يجب تجهيز مقر وتسديد

تنص المادة (٢٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية على أنه: «لكل فرد حق في حرية تكوين جمعيات مع آخرين» ويسمح العهد الدولي بفرض بعض القيود الضيقة على الحق في حرية تكوين الجمعيات «لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحريةهم.» ويشير مصطلح الأمن القومي إلى «تهديد سياسي أو عسكري للأمة بأسرها، أو ما ينشر الدعاية للحرب.» أما «السلامة العامة» فتشير إلى تهديدات لـ أمن الأشخاص، أي تهديد حياتهم أو سلامتهم البدنية أو صحتهم.

كما ينص الدستور البحريني لعام ٢٠٠٢ في مادته رقم ٢٧ على «حرية تكوين الجمعيات والنقابات، على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام. ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها».

وتعتمد البحرين ثلاثة قوانين أساسية لتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني والتعديلات المتعددة التي أجريت عليها وهي كما يلي:

- المرسوم بقانون رقم ٢١ لعام ١٩٨٩ والتعديلات التي أجريت عليه وهو المتعلق بتنظيم عمل الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضية ويقع تحت مظلة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وقد تم ادخال ٦ تعديلات على المرسوم بقانون وهي بأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٣ وتعديلين بعام ٢٠١٨.
- المرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٢ بشأن غرفة تجارة وصناعة البحرين والمتعلق بتنظيم عمل غرفة تجارة وصناعة البحرين، بديلاً عما كان متبع سابقاً منذ تأسيس الغرفة قبل ٨٠ عاماً تقريباً. وأهم ما جاء في هذا القانون الجديد تبعية الغرفة لوزير التجارة والصناعة وهو ما نصت عليه المادة (٣) من القانون «تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين مؤسسة ذات نفع عام قائمة على أسس اقتصادية وطنية، وتمثل قطاعات أصحاب الأعمال وتعتبر عن آرائهم وتحمي مصالحهم، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتخضع لإشراف الوزير» وبهذه المادة تم رهن تبعية الغرفة وصحة قراراتها للوزير بما يخالف معه استقلالية الغرفة التي تمتعت بها منذ تأسيسها حتى صدور هذا القانون.
- قانون رقم ٢٠٠٢/٣٣ والتعديلات التي أجريت عليه في العام ٢٠٠٢ وفي ٢٠١١ وهو ينظم عمل الاتحادات والنقابات العمالية، ويقع تحت مظلة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

- العريق وأهم هذه التوصيات هي:
- تعديل بنود قانون الجمعيات الأهلية
 - سن قانون خاص للجمعيات المهنية
 - سن قانون جديد للجمعيات الأهلية
 - زيادة الدعم المادي للجمعيات وتوزيعه وفق معايير واضحة
 - تنظيم العلاقات الخارجية للجمعيات الأهلية وأن تكون في حدود الأهداف التي أنشئت من أجلها.
 - زيادة الشراكة والتنسيق بين القطاع العام والجمعيات.
 - دعم إنشاء مقر للجمعيات الأهلية.
 - تنظيم التبرعات بالتنسيق مع وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية (آنذاك) وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حالياً.
 - التأكيد على الشراكة المجتمعية
 - التأكيد على وضع آليات لتطبيق المسؤولية الاجتماعية على القطاع الخاص تجاه مؤسسات المجتمع المدني.^٢
- وبعام ٢٠١٣ فوجئت مؤسسات المجتمع المدني بتقديم الوزارة لمقترح قانون لا يتضمن أي من التوصيات التي تم الاتفاق عليها في ورش العمل أو تلك التوصيات التي وردت في نتائج الحوار الوطني، بل أصبح أكثر شدة وتعقيداً لعمل الجمعيات وكثرت فيه عقوبات السجن والغرامة فاشتمل المقترح على ١٢ بند تكون عقوبة مخالفتها السجن. واعتبر المقترح أسوأ من القانون الحالي رقم ١٩٨٩/٢١، وبسبب التعاون بين مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني ورفض الجمعيات لهذا القانون أصدر سمو رئيس مجلس الوزراء توجيهاته وتم سحبه من مجلس النواب، ولم يقدم أي مقترح قانون آخر حتى العام ٢٠١٩.
- الإجراءات لمدة 6 شهور على الأقل بالإضافة الى تزويد المقر بكل التجهيزات اللازمة وهذا يعتبر عبئاً مالياً على المؤسسين. مما يجعل استحالة التقدم بطلب تأسيس جمعيات هو الأمر السائد.
- أعطى القانون سلطة مطلقة للوزارة ولتقديرات موظفيها بإغلاق اي منظمة حتى لو كانت الاسباب لا تستدعي ذلك وتطلب من المتضررين اللجوء للقضاء. ونعتقد أنه من الأفضل أنه إذا توصلت الوزارة لقرار إغلاق الجمعية فيجب أن يتم ذلك بحكم محكمة بعد ان تقدم الوزارة المبررات الكافية لذلك، تماشياً مع روح الدستور والمواثيق الدولية في حرية العمل وتكوين المنظمات وحرية الانضمام لها.
 - اعطى القانون الحق المطلق للوزارة في تفتيش الجمعيات في أي وقت تشاء وحتى بدون وجود ممثل لمجلس إدارة الجمعية وهذا حق مطلق من الصعب التعامل معه. ويمكن للوزارة طلب تفتيش الجمعية بوجود جهات قضائية إذا توافرت أدلة مقنعة على أن الجمعية تمارس أنشطة مخالفة للقانون يستدعي الأمر إغلاقها.
 - حل مجلس الإدارة بقرار إداري من الوزارة وتعيين جهات لإدارة الجمعية أو المنظمة بدون حكم قضائي يعتبر سابقة تؤدي الى تدخل مباشر للوزارة في اعمال الجمعيات والحد من عملها، وربما اغلاقها.
 - الحد من حرية انضمام الجمعيات الأهلية للمنظمات والشبكات المحلية والعربية والدولية إلا بموافقة خطية من الوزارة.
 - تعرض أعضاء مجلس ادارة الجمعيات الأهلية للحبس بسبب ممارستهم أعمالهم فيما إذا وقعت مخالفات تستدعي ذلك حسب نص المادة 87 من مقترح القانون، وقد نص القانون على مخالفات بسيطة تؤدي للسجن مثل دعوة أي شخصية من خارج البحرين لإلقاء محاضرات أو حتى حضور فعاليات كما ينص البند (9) من نفس المادة أعلاه، بدون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير على الشخص والمواضيع التي ستطرح. وهذا النص في تقديرنا سوف يفرغ الجمعيات الأهلية بل والعمل التطوعي برمته من المتطوعين الذين يرون في خدمة المجتمع عبر هذه الجمعيات وسيلة للرفي والحضارة.
- شاركت بعض مؤسسات المجتمع المدني في مجموعة من الورش مع وزارة التنمية آنذاك وتوصل المجتمعون الى العديد من التوصيات التي تم الاتفاق على تضمينها مقترح القانون الجديد. وبعد أحداث ٢٠١١ كان المحور الاجتماعي المحاور الرئيسية لهذا الحوار بالإضافة الى المحور السياسي والاقتصادي، وتم التوصل الى مجموعة من التوصيات العملية لتطوير قانون الجمعيات الأهلية ليصبح قانوناً عصرياً يتناسب وتطور مؤسسات المجتمع المدني البحرينية ذات التاريخ

٢ " التوافق على ٢٥ مرتبة في «المحور السياسي» ... في التقرير

الذي رُفِعَ إلى جلالة الملك أمس: حوار التوافق الوطني يحصد ٢٩١ مرتبة متوافق عليها... و ٨٠ مرتبة غير متوافق عليها. « جريدة الأيام العدد ٨١٤٥، الجمعة ٢٩ يوليو ٢٠١١ الموافق ٢٨ شعبان ١٤٣٢هـ. <http://www.alayam.com-on-com/html/News/97442/NA/line>

الرسمية على طلبات الجمعيات في حال طلب البيانات المتعلقة بعملها. حيث أكد ١١ من أصل ١٤ تم استطلاع رأيهم عدم وجود إطار قانوني يمكن هذه الجمعيات من الوصول للبيانات المطلوبة كما أكد من تم اجراء مقابلة معهم إن التجارب للحصول على البيانات التي يحتاجونها من الجهات الرسمية كانت مخيبة للآمال حيث لم تتم الاجابة على أي من طلبات الجمعيات.

بالنسبة للمعلومات حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، يرى أحد الذين تم استطلاع رأيهم، إن هناك اختلاف في المعلومات المتعلقة بمعدلات البطالة مثلاً في البحرين ويعود ذلك الى الاختلاف في معايير احتساب معدلات البطالة بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وبعض الباحثين والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين. أما بالنسبة للمعلومات التي يحتاج إليها الاتحاد العام في إجراء دراساته فهناك صعوبة في الوصول إليها فمثلاً العمالة غير المنظمة من الصعوبة التعرف على حجمها ومقدار مساهمتها في الوضع الاقتصادي الوطني وكذلك ما يتعلق بالدين العام حجم ونسبة الدين العام من الناتج الوطني، إذ هناك صعوبة في الوصول لهكذا معلومات. وبالمقابل هناك معلومات تفصيلية تنشرها بعض الجهات الرسمية مثل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حيث تنشر البيانات الخاصة بالعمال والمؤمن عليهم سواء البحرينيين أو الأجانب وتحتوي هذه المعلومات على الكثير من التفاصيل المهمة والمناسبة لدراسات توجّهات السوق.

فيما يمنع المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بالنقابات العمالية الاضرابات العمالية في المصانع وتنص المادة ه على « عدم جواز الإضراب في المرافق الحيوية الهامة وهي: الأمن - الدفاع المدني - المطارات - الموانئ - المستشفيات - المواصلات - الاتصالات السلكية واللاسلكية - الكهرباء - الماء». ويرى ٧٩٪ ممن تم استطلاع رأيهم بأن قانون الجمعيات الحالي يحد أو يسمح ضمن قيود شديدة وصارمة من حرية الرأي والتعبير لمؤسسات المجتمع المدني وهذا يعكس الواقع السائد.

فيما يعتقد شخص آخر أن هناك عدم ثقة من الوزارة للجمعيات في كيفية التعامل مع المعلومات والبيانات وتناولها والاستفادة منها، في حين أنه يوجد جهات رسمية (هيئة المعلومات) ولديها جميع المعلومات التي يحتاجها الباحثون والأكاديميون. وكان هذا الجهاز في السابق يصدر التقارير والمعلومات التفصيلية عن كل شيء تقريباً حسب البيانات المتوفرة لديه ولكن في السنوات الأخيرة لم يعد هذا الجهاز يصدر التقارير وينشر المعلومات وهذا انعكاس لانخفاض مستوى الثقة. وأضاف ان المعلومات التي تحتاج إليها لم يعد الحصول عليها بسهولة ويعتقد أن وجود قانون حق الوصول الى المعلومات سيكون مهم للوصول بحكم القانون للمعلومات والبيانات التي تحتاجها الجمعيات وغيرها في اعداد تقاريرها الطوعية عن تنفيذ اهداف التنمية المستدامة أو تقارير الظل أو إعداد التقارير الأخرى.

حرية الرأي والتعبير والتجمع

تتعرض حرية الرأي والتعبير لضغوط شديدة جداً وعلى الأخص بعد عام ٢٠١١ وازدادت في الاعوام اللاحقة. حيث تعرض العديد من نشطاء المجتمع المدني للمضايقات وعلى الأخص بعد العام

التحديات الداخلية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية

استقطاب الشباب

التي خلقتها الجهات الرسمية مع مؤسسات المجتمع المدني. ويقع على عاتق الوزارة المعنية إنهاء هذه الحالة والعمل على تطوير العمل المماس بين الجانبين.

رأى شخص واحد فقط ممن تم استطلاع رأيهم (من أصل ١٤) إن الجهات الحكومية تقوم بالتشاور معها بشكل مخطط له ومنتظم أي متكرر، فيما رأى البقية إن الجهات الرسمية لا تهتم بالتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني على مختلف تخصصاتها المهنية وعلى الأخص فيما يتعلق بالسياسات التنموية العامة، وتراوحت أجوبتهم بين عدم وجود مشاورات أصلاً أو وجود مشاورات من حين لآخر. ومعظم من أجابوا بوجود مشاورات بين المجتمع المدني والحكومة رأوا أن نوعية المشاورات ضعيفة وملاحظات المجتمع المدني لا تؤخذ بعين الاعتبار.

بسبب الوضع الطارد للعمل التطوعي في البحرين لم تتمكن مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام من استقطاب الشباب من الجنسين ويرى بعض النشطاء، إن مؤسسات المجتمع المدني تتحمل جزءاً من المسؤولية بسبب البرامج التي تنفذها بعض الجمعيات والتي تعتبر تقليدية وغير قادرة على استقطاب الشباب وهذا محور رئيسي لاستمرارية عمل الجمعيات حيث الجيل الحالي من قيادات الجمعيات أغلبه كبير في السن.

وقد بدأ بعض الشباب البحريني محاولات لتجمعات شبابية تعمل في عدة مجالات مثل التطوع للعمل في الجمعيات التي تقدم الدعم للأسر الفقيرة أو في مجالات اجتماعية أخرى ويقول أحد الشباب النشطاء وكان طالب يدرس الاقتصاد في بريطانيا، أحد مؤسسي (مبادرة نقاش البحرين) « أنهم اختاروا البقاء «مخالفين» بعدم تسجيل مبادراتهم تجنباً للوقوع تحت طائلة الإجراءات البيروقراطية التي يطلبها الانضواء تحت القانون. وأسست هذه المبادرة موقعاً الكترونياً ونظمت أكثر من منتدى في البحرين ولندن وأيضاً منتديات الكترونية. حيث وجد أن العمل في هذا الإطار صعب إذ يواجه صعوبات التمويل وعزوف المشاركين خوفاً من التعرض لعقوبات المخالفة. ومن تجربة المبادرة التي أنشئت في ٢٠١٢، أي في أعقاب الأحداث السياسية لسنة ٢٠١١، يقول « كلما أصبحت المبادرة المدنية والمجتمعية ذات طابع سياسي، أصبحت أقل إغراء للمجتمع للمشاركة فيها.»^٥

المشاورات والتشبيك

التشبيك بين الجمعيات وبعضها البعض ليس بمستوى الطموح الذي يأمل فيه جميع العاملين في هذا المجال، كما إن المشاورات بين مؤسسات المجتمع المدني والجانب الرسمي ضعيفة جداً بل ربما نستطيع القول إن المشاورات الاستراتيجية غير موجودة وعلى الأخص فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة أو فيما يتعلق بمتطلبات اتفاقيات الأمم المتحدة المختلفة التي صادقت عليها البحرين. وبسبب انعدام التشبيك وضعف المشاورات مع الجانب الرسمي لا يوجد لدينا في البحرين مؤسسات مجتمع مدني قوية يمكن أن يكون لها مؤثر على السياسات. والجهات الرسمية لا تستمع لرأي هذه المؤسسات ولا تشرك الجمعيات في المشاورات أو الاجتماعات التي تعقدها الوزارة أو في المؤتمرات الدولية المتعلقة بأنشطة المؤسسات. ويعود ذلك إلى الهوة العميقة

^٥ الشفيعي، حسن. "تحديات تواجه منظمات المجتمع المدني في البحرين". مرصد البحرين لحقوق الإنسان. <http://www.bahrainmonitor.com/qa-008-01-q/deyah.html>

دعم المؤسسات الإقليمية والدولية للبيئة التمكينية للمجتمع المدني

على المستوى الإقليمي

جامعة الدول العربية

وعلى المستوى المهني تم اختيار البحرين مقراً إقليمياً للجنة العربية للمشروعات التابعة لجامعة الدول العربية وتم اختيار إحدى الشخصيات البحرينية رئيساً لهذه اللجنة. ومن ضمن أعمال هذه اللجنة تأسيس المشروعات التجارية وتطوير العلاقات مع مؤسسات الشباب العربي العاملة في المشروعات التنموية الصغيرة والمتوسطة.^٦

إلا أنه وبشكل عام لا توجد ممارسات داعمة من مجلس أو هيئات جامعة الدول العربية لمؤسسات المجتمع المدني في البحرين، إلا في حالات الدعوات لبعض هذه المؤسسات لحضور فعاليات معينة تقيمها الجامعة ويمكن حضور ممثلي بعض مؤسسات المجتمع المدني ضمن الوفد الرسمي للبحرين.

مجلس التعاون الخليجي

تتمتع مملكة البحرين في مجلس التعاون بعضوية المجلس وتحظى منه على الدعم الكامل. كما تحظى البحرين بدعم مالي واقتصادي مباشر حيث حصلت البحرين على هبات مالية من بعض دول مجلس التعاون الخليجي خاصة بعد أحداث العام ٢٠١١م وفيما بعد بهدف إعادة التوازن المالي الى ميزانيتها. أما على مستوى عمل مؤسسات المجتمع المدني فمن المفيد التذكير بأن بعض الدول الخليجية لا تنتشر فيها مؤسسات مجتمع مدني التي يمكن من خلاله بناء منظومة لهذه المؤسسات تحت رعاية أو دعم مجلس التعاون الخليجي أو على المستوى المدني الشعبي. ويلاحظ اختيار البحرين كمرکز لبعض منظمات المجتمع المدني الخليجية وتتركز أعمال هذه المؤسسات في العمل الخيري أو النسائي أو الشبابي أو المهني مثل: جمعية الاقتصاديين الخليجين وجمعية الاجتماعيين وجمعية علوم وتقنية المياه الخليجية، جمعية جراحي العظام، الجمعية الخليجية للإعاقة، جمعية مصنعي الغاز. ولا بد من الإشارة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني الناشطة محلياً في المجال الحقوقي تتركز في دولتين هما البحرين والكويت باعتبار إن هاتين الدولتين لهما إطار قانوني ينظم هذا النشاط ولهما تاريخ قديم في عمل هذا النوع من الجمعيات. ولا يحظى المجتمع المدني بأي برامج دعم مالية من منظومة مجلس التعاون الخليجي إلا في أضيق الحدود وهي تلك التي تنفذ برامج تتعلق بالأمانة العامة مثل تنظيم حملات تحشيد لحضور مؤتمر أو برنامج تعده وتنفذه الأمانة العامة للمجلس.

على المستوى السياسي تتلقى حكومة البحرين دعم سياسي مباشر من مجلس جامعة الدول العربية، كما دعم المجلس البحرين في عدد من ترشيحاتها لمناصب مختلفة في هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.^٦ وفي العام ٢٠١٤ تبنت البحرين تأسيس المحكمة العربية لحقوق الإنسان وتولت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان البحرينية تسويق هذا المقترح على المستوى العربي بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية وتم خلال «المؤتمر الدولي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان» الذي عقد خلال الفترة ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٤م في البحرين. وناقش ممثلو وممثلات المنظمات المصنفة غير حكومية والعاملة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية والعديد من الخبراء الذين اختارهم مؤسسة حقوق الإنسان البحرينية واللجنة التابعة للجامعة العربية، النظام الأساسي للمحكمة، وصر عن هذا المؤتمر «إعلان البحرين حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان» وبعد فترة من الزمن تعثر الاستمرار في هذا المشروع.^٧

وفي العامين ٢٠١٨ و٢٠١٩ قامت جامعة الدول العربية بدعوة بعض مؤسسات المجتمع المدني البحرينية للمشاركة في جلسات لجنة حقوق الإنسان العربية التابعة للجامعة، أثناء مناقشة تقرير البحرين المتعلق بحالة حقوق الإنسان في البحرين. وتتبع جامعة الدول العربية آلية مشابهة لما يقوم به مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وهناك تعاون بين الهيئات التابعة للجامعة والهيئات الرسمية والجمعيات الشبيهة أو العاملة في نفس المجال ضمن مؤسسات المجتمع المدني البحرينية مثل المجلس الأعلى للمرأة أو الاتحاد النسائي أو بعض الجمعيات النسائية والناشطة في مجال حقوق الإنسان.

^٦ "مجلس الجامعة العربية يقرر دعم جميع ترشيحات البحرين لمناصب الأمم المتحدة." جريدة أخبار الخليج، ٢٠١٨. [http://1136672/article/news/com](http://alkhaleej-akhbar://.http://1136672/article/news/com)

^٧ "المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان يصدر إعلان البحرين." المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - البحرين، ٢٦ مايو ٢٠١٤. <http://www.nihr.org.bh/Activities/26May2014.aspx>

^٨ مملكة البحرين. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. مملكة البحرين مقراً إقليمياً للجنة العربية للمشروعات في جامعة الدول العربية: حميدان يؤكد تسخير السبل الكفيلة للنهوض بالمشروعات العربية التنموية. <http://www.4876/node/bh.gov.mlsd>

على المستوى الدولي

ويستثنى من ذلك الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين الذي يسمح له بالحصول على الدعم من المنظمات الدولية، ويتم ذلك بطريقة تنفيذ المشاريع المشتركة وبأخذ في أغلبها ناحية المؤتمرات أو الفعاليات الاحتفالية. إذ يسمح للاتحاد بالحصول على تمويل من منظمة العمل الدولية أو الاتحاد الدولي للنقل، فالإتحاد العام عضو بهذه الاتحادات ويلتزم بتسديد اشتراكاته لذلك يحصل على تمويل لبرامجه المتعلقة بالتدريب النقابي وإعداد الدراسات. كما يحصل الاتحاد على تمويل لمشاريعه من مؤسسات أخرى مثل فريديش أيبيرت الألمانية. بشكل عام لا توجد معارضة من الحكومة لحصول اتحاد العمال على دعم مالي من جهات أجنبية عمالية لتنفيذ برامجه، إلا إن هذه المنظمات الأجنبية ليس لديها تواصل مباشر مع الحكومة لكي تساهم في فرض أو مناقشة السياسات العامة في مجال العمال مع الحكومة.

ويرى كل ممن تم استفتاؤهم بأن مساهمة المانحين (إن وجدوا) في توفير بيئة تمكينية لمؤسسات المجتمع المدني ضعيفة جداً ويعود ذلك إلى أن الممولين المحدودين لا يطرحون مع الجهات الرسمية معاناة ومشاكل وبيئة عمل مؤسسات المجتمع المدني، أو ان الجهات الرسمية لا تسمح لهم بمناقشة هذا الموضوع معهم، أو إن هذه القضية ليست في أولويات الجهات المانحة والدولية.

على المستوى الدولي، لا تتمتع مؤسسات المجتمع المدني في البحرين بأي فرصة مقبولة للحصول على التمويل أو الدعم المالي أو التعاون مع المنظمات الدولية أو الدول من الخارج، حيث تمنع المادة (٢٠) من المرسوم بقانون رقم ١٩٨٩/٢١ القيام بذلك كما سبق الإشارة إليه أعلاه، حيث تمنع هذه المادة على مؤسسات المجتمع المدني من الحصول على دعم من الخارج إلا بموافقة الوزارة المعنية، وفي أغلب الحالات ترفض الوزارة السماح للجمعيات بالحصول على تمويل من جهات خارجية، وسبق أن رفضت الوزارة منح بعض الجمعيات الموافقة على الحصول على تمويل لتنفيذ برامج تدريب أما لأعضائها أو للجمعيات الأخرى. ويقول أحد الذين تمت مقابلتهم: "فيما يتعلق بالتمويل فهناك صعوبات شديدة في هذا الجانب حيث تمنع الوزارة أي تمويل أجنبي من منظمات أو جهات دولية إلا للجمعيات المحسوبة على الخط الرسمي تقريبا، وفي بعض الحالات تحصل بعض الجمعيات على مبالغ صغيرة جدا من صندوق دعم الجمعيات الأهلية المحلي الذي تديره الوزارة. أدى ذلك الى وضع أغلب الجمعيات النشطة في ظرف مالي صعب جداً بحيث يصعب عليها في بعض الحالات حتى تسديد إيجارات المقرات التي تستأجرها. وفي بعض الحالات يعتمد الحصول على الدعم المقدم من صندوق الجمعيات على قوة العلاقة بين الجمعية أو مسؤوليها وبين المسؤولين في الوزارة". وتطرقت الى ما مر به أحد الاتحادات من أزمة مالية عندما منعه الوزارة من الاستمرار في تنفيذ برنامج تدريبي للجمعيات التابعة له وجمعيات المجتمع المدني الأخرى من أجل تطوير قدرات هذه الجمعيات، حيث جاء وقف الوزارة لهذا البرنامج بعد أن تكلف الاتحاد بدفع بعض الالتزامات المالية لتنفيذ البرنامج. وقد تمكنت إدارة الاتحاد بعد التواصل مع الجهات المعنية من حل أو تسديد جزء من هذه الالتزامات هذا التصرف من الوزارة بوقف البرنامج لا ينم عن تقدير للعمل الذي يتولاه من أجل تنمية الجمعيات المنضوية تحته أو المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وتذكر إحدى المساهمات في الاستبيان عند مراجعة قانون الجمعيات الأهلية لعام ١٩٨٩ ما يلي، " أرى أنه في هذا الجانب الوضع سيئ جداً حيث لا يسمح للجمعيات الأهلية بالحصول على التمويل سواء من الشركات والمؤسسات المحلية أو من المنظمات الدولية، ولكن أرى انه يمكن السماح للجمعيات الأهلية بالحصول على التمويل الذي تحتاجه ويكون ذلك تحت مظلة ومعرفة ورقابة الوزارة والجهات الرسمية المناسبة. وبالمقابل فإن الجمعيات نفسها لا تتمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة والتي لا تمنع فيها الوزارة مثل العمل على إيجاد مصادر دخل جيدة من عمل مشترك بين الجمعيات أو استثمارات مناسبة، الخ. »

هل تمكنت مؤسسات المجتمع المدني في البحرين من العمل في ظل التضيق عليها؟

موحد ولا يتضمن المقاربات الحقوقية وخاصة لتلك الجمعيات التي تعمل في مجال المرأة أو غيرها. وبسبب التدريب والثقافة والخبرة الدولية التي يتمتع بها أغلب قيادات مؤسسات المجتمع المدني أصبحت المقاربة الحقوقية جزءاً من الممارسات الفعلية التي تقوم بها هذه المؤسسات، ويقول أحد الذين تم استطلاع رأيهم في هذا الجانب: "تعمل بعض الجمعيات بشكل متواصل من أجل الحفاظ على مصالح وحقوق الفئات التي تعتبر من أهم أهدافها تقديم الدعم لها، وهذا هو التنفيذ الفعلي لتحقيق هذه المبادئ، وفي الأخص الجوانب الاقتصادية". وبالنسبة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين: «تعتبر حرية العمل وحرية العمال الاقتصادية من المعايير الأساسية للاتحادات الدولية وإذا وجد الاتحاد الدولي إن هناك نقص أو عدم الالتزام بهذه الجوانب لا تقبل العضوية فيه أو يتم تجميد عضوية الاتحادات التي لا تلتزم بالمعايير الحقوقية، وهناك لجنة خاصة في الاتحاد الدولي تراقب الالتزام بهذا الجانب من قبل الاتحادات العمالية العضوة فيه. ويهتم الاتحاد الدولي والاتحادات الوطنية بتسليط الضوء على الحكومات التي تنتهك حقوق العمال والحريات ويتم استدعاء ممثلي الدول التي تنتهك حقوق العمال فيها سنوياً للمساءلة ومناقشتها. وهناك اهتمام شديد بهذا الجانب من قبل الاتحاد الدولي والاتحادات الوطنية وهذا ما ساعد الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في الوصول إلى الاتفاق الثلاثي مع الحكومة الذي على ضوئه تم إعادة ٤,٥٠٠ عامل تم فصلهم من مراكز عملهم أبان أحداث ٢٠١١ في البحرين».

ويرى بعض ممن تم استطلاع رأيهم (٣ أشخاص) أنه لا توجد سياسات واضحة لمقاربات حقوق الإنسان في عمل مؤسسات المجتمع المدني وهذا ما يتوافق مع الواقع العملي. إلا أن الأغلبية (١١ شخص) ترى إن مبادئ حقوق الإنسان يتم الالتزام بها بشكل أو بآخر في عمل هذه المؤسسات بالرغم من كونها غير مؤسسية وغير مكتوبة.

تعتبر معايير الحوكمة مثل المساءلة والشفافية والإفصاح عن المعلومات من أهم معايير تقدم وتطور مؤسسات المجتمع المدني وعلى الأخص تميميتها الإدارية. تشمل المساءلة تقديم مجالس إدارات الجمعية التقارير المتعلقة بأداء الجمعية خلال فترة تولي مجلس الإدارة المسؤولية سواء أكانت تقارير الأداء أو التقارير المالية وعلى الأخص الكشف عن الممولين وتقديمها بالتفصيل لاجتماع الجمعية العمومية لمناقشتها واعتمادها أو التصديق عليها. وتشمل الشفافية عرض هذه التقارير أمام أعضاء الجمعية العمومية ونشر بعضها وعلى الأخص التقارير المالية وتقارير الأداء السنوية على الموقع الإلكتروني للجمعية لجعلها في متناول الجمهور. كما أن اعتماد المعايير الديمقراطية في إدارة أعمال الجمعيات في غاية الأهمية. وتعتبر مدونات السلوك إحدى المعايير التي بدأت تأخذ بها منظمات المجتمع

لم تتمكن مؤسسات المجتمع المدني البحرينية من تجاوز المضايقات التي فرضتها عليها الجهات الرسمية وعلى رأسها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. كما لم تتمكن من تجاوز الأزمة المالية الشديدة التي تتعرض لها إلا في أضيق الحدود لبعض الجمعيات من خلال حث أعضائها على استمرار دعمها ماليا لتحقيق الحد الأدنى لتغطية مصاريفها. ومن ناحية ثانية لم تتمكن هذه الجمعيات من تكوين اتحادات أو شبكات عمل للتواصل وتنسيق المواقف فيما بينها وربما يعود ذلك لسببين رئيسيين، الأول محاصرة الجهات الرسمية العمل المدني وخاصة المستقل، الثاني الانقسام بين هذه الجمعيات الذي حدث لها بعد أحداث ٢٠١١ وهو انعكاس للانقسام الحاد في المجتمع بشكل عام.

فمؤسسات المجتمع المدني وبالرغم من البيئة الطاردة والصعبة التي تعيشها لم تتمكن من توحيد جهودها وخلق بيئة مناسبة يتم من خلالها الحوار بينها للوصول إلى حلول مناسبة. فقد أظهر كل من أبدوا رأيهم من خلال الاستبيان تأسفاً على مثل هذا الوضع الصعب الذي لا يتيح لهذه الجمعيات خلق بيئة مواتية للعمل. ويذكر أحد الذين أجريت معهم المقابلات "إن وضع الحوار بين الجمعيات وبعضها البعض سيئ وحتى في مجال الجمعيات النسائية التي تنضوي تحت مظلة الاتحاد النسائي يحدث فيما بينها تنافس على بعض البرامج أو الفعاليات بينما يفترض أن يكون فيما بينها تعاون من أجل انجاح البرامج وتطويرها".

فيما تعتقد شخصية أخرى إنه لا توجد آلية واضحة للتشاور بين الجمعيات الأهلية نفسها مما يضعف موقفها تجاه الجهات الرسمية وعلى الأخص وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. كما ترى أنه بالرغم من وجود مذكرات تفاهم بين بعض الجمعيات أو الاتحادات وبعض الجهات الرسمية مثل المجلس الأعلى للمرأة فإن المجلس لا يدعوهم لأية مشاورات حتى فيما يتعلق بإعداد التقارير الوطنية التي تقدم لبعض الجهات في الأمم المتحدة بمختلف مؤسساتها. وفي بعض الأحيان يتم استدعاء بعض الجمعيات (المرضى عنها) لاجتماعات ولا يؤخذ رأيها إذا اختلف عما تطرحه الجهات الرسمية.

تجاه هذا الواقع الصعب هناك بصيص من أمل وهو أن تعمل هذه الجمعيات بالتنسيق فيما بينها في الحد الأدنى أثناء طرح أية مشاريع مثل مقترح قانون الجمعيات الذي طرح في العام ٢٠١٣ كما يتم التنسيق في موافقتها أثناء انعقاد أو حضور اجتماعات لجنة حقوق الإنسان التي تدعو لها وزارة الخارجية في البحرين، كما يتم التنسيق فيما بينها في تقديم تقارير الظل الخاصة بمجلس حقوق الإنسان أو تقارير السيداو والتقارير الحقوقية الأخرى.

أما فيما يتعلق بالمقاربات الحقوقية لعمل هذه الجمعيات حيث يعتبر هذا الجانب أحد الانتقادات التي توجهها بعض الجمعيات لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي تفرض على الجمعيات قانون أساسي

المدني الدولية وبدأت تطالب المؤسسات المحلية باعتمادها كسلوك لعمل الجمعيات، ومن المفيد الإشارة الى إن بعض الجمعيات البحرينية بدأت في اعتماد مجموعة من مدونات السلوك التي يوقع عليها من قبل القياديين والفاعلين في الجمعيات بالإضافة الى الأعضاء العاديين. إلا إن المؤسسات البحرينية لازالت بعيدة عن الالتزام بهذه المعايير إذ يرى شخصان ممن تم استطلاع رأيهم أن مؤسساتهم لديها مدونات سلوك، فيما أغلب من تم استطلاع رأيهم (١٢ شخص) يقولون أن منظماتهم ليس لديها مدونات سلوك أو آليات للمسائلة والشفافية والإفصاح. ويرى من تمت مقابلتهم إن معايير الحوكمة ومنها المسائلة والشفافية لا يتم الالتزام بها إلا في أضيق الحدود وهي اثناء انعقاد الجمعية العمومية السنوية وفي أغلب الحالات لا يركز الأعضاء على مناقشات التقارير سواء المالية أو التقارير الإدارية كما لا تنشر أغلب الجمعيات تقاريرها أو حساباتها المالية على المواقع الالكترونية للجمعيات التي هي أيضاً تعاني من ضعف في تحديث بياناتها ويعزى ذلك لعدم توفر موظفين متفرغين لمتابعة هذه الأمور بسبب ضعف الوضع المالي للجمعيات.

إن انتشار المناصرة وتداول الأخبار والمعلومات وكشف بعض المظالم أو الانتهاكات على وسائل التواصل أسندعى تزايد الجهات الرقابية على هذه الوسائل وتزايد حالات استدعاء النشطاء للتحقيقات الجنائية كما سبق ذكره. ونشرت بعض الهيئات الرسمية توجهها لتقديم مشروع قانون يعطيها الحق في مزيد من الرقابة على حسابات التواصل الاجتماعي الشخصية والعامة وتقديم النشطاء للمحاكمات مقابل موافقهم في هذا الجانب، حيث صرح نائب الرئيس التنفيذي للعمليات والحوكمة في هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية إن الحكومة ستقدم مشروع يتعلق بمراقبة البيانات كما ذكر "إن هذا المشروع ويسمى كذلك SIEM او المراقبة الامنية باستخدام الذكاء الاصطناعي، وهو بمثابة نظام يستطيع تجميع كل ما كتب على الشبكة العنكبوتية ويستطيع تحليله واعطاء مؤشرات من شأنها الوصول الى الفاعل او تفادي الخطر او الوصول الى الجاني مما يحمي المجتمع..."^٩

٩ الشيخ سلمان: مشروع انشاء مركز بيانات لرصد جميع المخالفات على الشبكة الانترنت. « ديلمون بوست، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩. <http://delmonpost.com/p?/18471>

من كل ما تم استعراضه كيف لمؤسسات المجتمع المدني أن تنقد نفسها والعمل المدني بشكل عام في البحرين؟

الحصول على تمويل من المنظمات الدولية تحت مرأى ومسمع وإشراف الجهات الرسمية وبموافقتها من أجل القيام بتنفيذ برامجها التنموية.

المزيد من حرية الرأي والتعبير لمؤسسات المجتمع المدني وعلى الأخص نقد الجهات الرسمية وقيام هذه المؤسسات بالتعبئة الجماهيرية من أجل المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما يكون له عائد إيجابي على المجتمع البحريني وتحقيق التنمية المستدامة والمشاركة في إعداد السياسات التنموية.

أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تطوير أدائها لتتحول للعمل المؤسسي الملتزم والمنظم وأن تعمل على استكمال منظومة الحوكمة والمحاسبة والشفافية واعتبار مبادئ حقوق الإنسان والشرعة الدولية جزءاً لا يتجزأ من منظومتها المؤسسية في العمل وأن تعمل على إضافة العناصر المتعلقة بحقوق الإنسان لأنظمتها الأساسية. وفي هذا المجال لا بد من تدريب هذه المؤسسات على اتباع وتنفيذ مبادئ اسطنبول^{١٠} التي تعنى بتطوير مؤسسات المجتمع المدني.

أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني على استقطاب الشباب للمشاركة في أعمال الجمعيات ويمكن أن تتبنى الجمعيات الشباب ضمن برامج يكلفون هم بإعدادها وتنفيذها تحت إشراف أو متابعة من الأعضاء القدامى في الجمعيات مما سيني قدرات الشباب ويقدم لهم فرص تنفيذ البرامج التي يرون انها تتناسب والأفكار الشبابية وأن يشارك الشباب في مجالس ادارات الجمعيات.

يعتبر توفر المعلومات من أجل قيام مؤسسات المجتمع المدني بمهام البحث والدراسات في مجال أهدافها لتطوير أدائها أو لتطوير المجتمع مسألة مهمة، لذلك لا بد من أن يواكب ذلك توفر المعلومات وتوفير الجهات الرسمية هذه المعلومات والبيانات لن يتأتى ذلك إلا بإقرار قانون حق الوصول الى المعلومات وقانون الصحافة على أن يسمح بمزيد من حرية الصحافة والبحث العلمي والأكاديمي.

بدء حملات التوعية والمناصرة على وسائل التواصل الاجتماعي التي أخذت منحى جيداً، حيث فتح العديد من الصحفيين والنشطاء لهم مواقع على وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر انتشاراً في البحرين مثل الانستغرام، تويتر والفيس بوك وقنوات للجمعيات على اليوتيوب.

أن تتوسع الجمعيات في موضوع التحشيد لموضوع معين ضمن وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى، ضمن الإطار المسموح به. وعلى سبيل المثال ما قام به الاتحاد النسائي حيث دشّن حملات مناصرة كان آخرها لإلغاء بعض المواد القانونية التي تساعد على الإفلات من العقاب لجرائم الاغتصاب.

العمل على زيادة التشبيك والتنسيق والتعاون بين مؤسسات

يرى أغلب ممن تمت مقابلاته أو ممن شارك في الاستبيان أن واقع المجتمع المدني في البحرين ليس في أحسن حالاته بل في أسوأها على مدى الزمن الماضي، ويرى العديد من الكتاب والصحفيين من خلال كتاباتهم إن البحرين تستحق أفضل مما هو الآن وإنها بحاجة الى خطوات فعلية وعملية تقدم عليها الحكومة من أجل الحفاظ على مؤسسات المجتمع المدني ودعمها كي تكون أكثر فاعلية باعتبار إن هذه المؤسسات أصبحت مؤشراً لحرية العمل السياسي والاجتماعي والثقافي في البحرين ولواقع حرية الرأي والتعبير. وللحفاظ على هذا الإرث من العمل المدني توصلت الدراسة الى بعض التوصيات وهي:

١. التزام الحكومة بتنفيذ توصيات الحوار الوطني لعام ٢٠١١م المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني وعلى الأخص التوصيات التالية: سن قانون جديد للجمعيات الأهلية، وزيادة الدعم المادي للجمعيات وتوزيعه وفق معايير واضحة، وتنظيم العلاقات الخارجية للجمعيات الأهلية وأن تكون في حدود الأهداف التي أنشئت لها، وزيادة الشراكة والتنسيق بين القطاع العام والجمعيات، وكذلك التزام الحكومة بالتوصية الواردة في المحور الاقتصادي والتي تنص على «زيادة مشاركة رجال الأعمال والاقتصاديين وغرفة تجارة وصناعة البحرين ومؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرارات الاقتصادية، وتمثيلهم في المؤسسات والشركات الحكومية المعنية بالنشاط الاقتصادي».

٢. اصدار قانون عصري حديث يلبي الطموح ويدعم حرية عمل مؤسسات المجتمع المدني ويساهم في تطويرها وتنميتها والأخذ بعين الاعتبار مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صياغة القانون المقترح من البداية على أن يتم الأخذ بتوصيات هذه الجمعيات الحريصة على الوطن والمواطنين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣. لا بد من النظر الى عنصر انعدام الثقة بين الجمعيات والجهات الرسمية وأن تبدأ الوزارة باتخاذ خطوات مناسبة لتعزيز هذا التوجه ومنها تطوير آليات التشاور بين مؤسسات المجتمع المدني وبين الجهات فيما يتعلق بالمشاورات الوطنية والإقليمية والدولية وخاصة في مجال التنمية المستدامة وحقوق الإنسان ومجال الدفاع عن حقوق المرأة وإعداد التقارير، بدلاً من التهميش والاستبعاد. والتخلي عن اسلوب التعامل الفوقي مع الجمعيات الأهلية.

٤. أثبت التنسيق بين الجمعيات والتشبيك فيما بينها نجاحاً جيداً عندما اتحدت ونسقت مواقفها تجاه مقترح القانون الذي قدمته الحكومة نتج عنه أن تم سحبه من التداول في البرلمان، لذلك لا بد من استمرار مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أساليب الحوار فيما بينها والعمل على زيادة التشبيك لتشكيل عنصر قوة وضغط على الجهات الرسمية من أجل تطوير وتحقيق أهداف هذه المؤسسات وفسح المجال وتعزيز بيئة عمل المؤسسات.

٥. حتى اصدار القانون المتوافق عليه بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية يفترض السماح لمؤسسات المجتمع المدني

المجتمع المدني لمواجهة التحديات والتضييق على عملها بما يتناسب وتحقيق أهداف كل جمعية أو قطاع مجتمعي على حده.

١٣. الحث على التواصل مع أعضاء مجلس النواب ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صياغة التعديلات المتوقع إدخالها على قانون الجمعيات الأهلية أو تقديم مقترح قانون جديد. والاستعداد من قبل المؤسسات لاحتتمال تقديم الوزارة قانون جديد بشكل مفاجئ بعيداً عن تطلعات مؤسسات المجتمع المدني البحرينية.

١٤. أهمية التشبيك مع الجهات الرسمية وعلى الأخص وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى للمرأة وغرفة تجارة وصناعة البحرين والجهات الرسمية الأخرى.

مصر : التقرير الوطني



تقديم

المجتمع المدني هو ذلك "المجال الموجود بين الدولة والسوق والفرد" أي الذي يشمل البنى الرسمية وغير الرسمية والجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، والتعاونيات، والمنظمات ذات الطابع الديني، والاتحادات العمالية، وغيرها¹. ونشير هنا إلى أن هذا التعريف الذي يتبناه هذا التقرير، هو التعريف الموسع الشامل للمجتمع المدني والذي يشير إلى مجموعة متنوعة من الفاعلين المنفصلين عن الدولة. سيركز التقرير في الحالة المصرية بالأساس على ثلاث عناصر أساسية تعبر عن التنوعات الموجودة داخل هذا التعريف الواسع، الجمعيات باعتبارها أقرب للمجال الحقوقي والتنموي، الأحزاب باعتبارها الأقرب للمجال السياسي، والنقابات باعتبارها الأقرب للمجال الاقتصادي والاجتماعي. لم تخل فترة مبارك من الانتهاكات في حق منظمات المجتمع المدني، حيث فرضت الكثير من القيود القانونية وخصوصاً مع صدور قانون ٢٠٠٢ والذي أعطي صلاحيات واسعة وتقديرية للجهات الإدارية للدولة وعلى الأخص لوزارة الشؤون الاجتماعية، إذ أن الفلسفة التشريعية للقانون القائم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ تقوم على مبدأ تبعية المجتمع المدني للسلطة التنفيذية من خلال جهاته الإدارية، وهو أمر وثيق الصلة بكل سمات النظام السياسي المصري في ذلك الوقت، فمثلما أفرز هذا النظام التعددية المقيدة في مجال النشاط الحزبي، فقد أفرز في مجال المجتمع المدني الجمعيات المقيدة² وظل العمل تحت كنف هذا القانون حتى بعد قيام ثورة ٢٥ يناير، وشهد المجال العام جدلاً واسعاً حول ضرورة تعديل هذا القانون.

هذه الوضعية ما قبل ٢٠١١ أدت إلى حالة من الالتباس في المجال العام من قبل الدولة ومن قبل منظمات المجتمع المدني نفسها،^٣ فنجد أن الدولة سمحت للمنظمات الأهلية العمل وعدم استخدام القانون في متابعتها إلا حين الرغبة والحاجة من جانب الدولة، فسمحت بالتظاهر في بعض الأحيان ومنعه في أحيان أخرى، كما أن البحث عن مساحات مسموح فيها بالعمل جعلت كثير من منظمات المجتمع المدني تنازل الأحزاب والنقابات في القيام بدورها، فاختلط ما هو سياسي بما هو اجتماعي أو ديني، وهو ما دفع الحركات للتشتت والعمل في أكثر من اتجاه من أجل أحداث التغيير، فشكلت بعض هذه الحركات وجهات سياسية معلنة مثل كفاية و٦ أبريل، والبعض الآخر لم يعلن عن وجهاته السياسية وأكتفى بالإعلان عن مطالب اجتماعية أو مهنية كاستقلال الجامعات أو استقلال القضاء.⁴

١ الورقة المرجعية للمشروع.

٢ للمزيد حول القانون، أحمد عبد الوهاب، دراسة تحليلية لقانون المجتمع المدني رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ قانون المنظمات غير الحكومية، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، www.ZneY/ly.cutt//:https

٣ محمد العجاتي، عن المجتمع المدني والمجال العام في الحالة المصرية، منتدى البعث العربي للدراسات، أكتوبر ٢٠١٠، ص ٧.

٤ المرجع السابق.

عن النقابات والاتحادات المسيطر عليها من جانب الدولة.

مع ٢٠١٤ وبعد الانتهاء من عملية كتابة الدستور الذي حمل أملا كبيرة لمؤسسات المجتمع المدني سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى المواد التي يحتاجها في عمله، عادت الهجمة من جديد على المجتمع المدني سواء قانونيا أو أمنيا وكذلك عبر حملات تشويه إعلامي واسعة، شملت الأحزاب السياسية الجديدة وقيادتها، منظمات المجتمع المدني وناشطيها، والنقابات المستقلة وقادتها.

تحركات القوى المدنية داخل المجتمع

شهد المجتمع المدني في مصر تطورات مهمة بفعل الحراك، إذ تكاملت الأدوار بين مكوناته رغم تداخلها في بعض الأحيان مع الحركات الاجتماعية المطالبة بالتغيير، إذ كان هذا تأثيراً مباشراً للظرف السياسي الذي فرضه سياق الثورات العربية المتزامنة. فبينما كان المجتمع المدني متطوراً ربما أكثر من الأحزاب وتزايد درجة مقبوليته السياسية والمجتمعية عشية الثورة بما شهدته الساحة من تطور في أعداد الجمعيات الأهلية وبروز النقابات المستقلة واحتجاجاتها وبروز العديد من المبادرات والحملات القوية - فإن سلطات ما بعد الثورة ربما رأت في هذا المجتمع المدني خطراً وطرفاً في مؤامرة على الدولة وعلى السلطة وشبكات المصالح المهيمنة، ومن هنا كان السعي لتقييد هذا المجتمع المدني سواء بالقوانين أو بالسلوك السياسي وإحداث فجوة بينه وبين المجتمع تارة باسم الحفاظ على الهوية وأخرى باسم الحفاظ على الوطنية.^{١٥}

على الرغم من القيود التي فرضها السياق السياسي والقانوني والقبضة الأمنية، تعاملت الدولة مع المجتمع المدني ما بعد ٢٠١٤ بسياسة تعاونية قائمة على التبعية للدولة في مجالات بعينها كالتمنية؛ وصراعية في حال النقابات والمنظمات الحقوقية حيث اعتبرتها مراكز معارضة سياسياً. عاد الارتباك في الأدوار من جديد وإذا كان العديد من المراقبين يقولون بأن المنظمات لعبت أدوار الأحزاب في عهد مبارك، فالآن أصبحنا نرى أحزاباً تقوم بمبادرات هي أشبه بعمل المجتمع المدني، خاصة الأحزاب التي تشكلت في لحظات الانفراج ووجدت الهامش قد ضاق عليها فقررت أن تلعب في المساحات الممكنة فبدأت تقدم مبادرات تنموية أو حتى حقوقية ذات سقف منخفض، بدلا من أن تواجه السلطة عبر الآليات الديمقراطية إذ بدا أن لذلك تكلفة عالية.

نتج عن السياق السياسي والقانوني لعمل المجتمع المدني تضيق الأفق والمساحات المسموحة للمنظمات للعمل فيها، فهاجمت الدولة أي عمل حقوقي من قبل المنظمات كما لم

١٥ عمر سمير، تطورات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضييقات القانونية ومحاولات النقاء، منتدى البدائل العربي للدراسات، أعمال مؤتمر: المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك، ٢١ و٢٢ سبتمبر ٢٠١٨، بيروت، طبعة أولى، ٢٠١٩.



إلى جانب ذلك عملت بعض المنظمات على التوعية السياسية ومراقبة الانتخابات فوفقاً لبيانات المجلس القومي لحقوق الإنسان، بلغ عدد منظمات المجتمع المدني التي تقدمت بطلب للحصول على تصاريح لمراقبة الانتخابات البرلمانية ١٢٨ جمعية ومنظمة مدنية.^{١٦} كما أنه في هذه الفترة تميز بعمل المنظمات على توثيق يوميات الثورة، ورصد ومتابعة الانتهاكات التي حدثت ضد الثوار، وتشكيل لجنة قانونية لإدارة الأزمة تتبنى حل مشاكل المتظاهرين وتقديم المساعدات القانونية لهم والتصدي لأي محاولات للاعتداء عليهم، والمطالبة ببعض التعديلات الدستورية التي تخص المجتمع المدني، والمطالبة أيضاً بالإفراج عن معتقلي المتظاهرين من شباب ٢٥ يناير، ومراقبة عمل الحكومة، وكذلك المطالبة بإصدار قانون لتداول المعلومات وتدقيقها، إلى جانب وجود إطار قانوني يسمح للإعلاميين بممارسة عملهم بحرية. وزاد أعداد منظمات المجتمع المدني في تلك الفترة من 30214 جمعية في عام 2010 ثم 47,580 جمعية وفقاً لإحصائيات 2017،¹³ وإلى ٥٠,٣٢٦ عام ٢٠١٩،¹⁴

استطاع المجتمع المدني أن يستفيد من الزخم الثوري والتفاعل والاشتراك في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية فتوسعت مجالات عمل المجتمع المدني ليشمل العمل التنموي والخيري والحقوقى. كما أسس العديد من الشباب الذي شاركوا في الحراك مؤسسات جديدة.

ولعله في هذه الفترة الممتدة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٤، رغم الزخم، بدأت تظهر الخطوط الفاصلة بين دور الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات وبدأ كل طرف التركيز بشكل أكبر على دوره، خاصة مع ظهور مجموعة من الأحزاب الجديدة التي كان لها برامج ورؤى، وتشكل النقابات المستقلة التي لعبت دور في تجميع العاملين في القطاعات المختلفة وبلورة مطالبهم بعيداً

١٢ أيمن عقيل، مرجع السابق.

١٣ أيمن السيد عبد الوهاب، الجمعيات الأهلية في مصر اختلالات الدور، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٣٠/٥/٢٠١٧، <http://eg.org.ahram.acpss://http> <http://www.ahram.org.eg/News.aspx.١٦٣٠٧/News>

١٤ نانجي السيد، التضامن: ٥٠ ألفاً و٣٢٦ عدد الجمعيات الأهلية في مصر، ١٦ يناير ٢٠١٩، <https://trkWaxy/ly.cutt/>

التأثير على الحركات المدنية: البيئة السياسية والقانونية

من هذه المؤسسات بمقترحات تشريعية. كما شهدت هذه الفترة تمثيلاً متنوعاً للأحزاب السياسية بتياراتها المختلفة رغم سيطرة الإسلاميين على أغلبية المقاعد.²⁴ إلا أن هذه الفترة لم تكن مثالية هي الأخرى حيث بدأ الهجوم من التيار الديني على المنظمات التي كانت تطرح أفكار تقدمية خاصة المنظمات النسوية، عملت السلطة على تهميش الأحزاب المدنية لصالح تحالف الإخوان المسلمين مع التيار السلفي. كما بدأت محاولات احتواء للنقابات المستقلة الجديدة ومحاولات للتضييق على تأسيسها.

وبعد سقوط نظام الإخوان توسعت هذه الحالة السلبية وأضيف لها هجمة شرسة على المجتمع المدني باعتباره ظهيراً للإرهاب، وأصبحت السمة السائدة لعلاقة المؤسسات المختلفة مع المجتمع المدني، فقد حلت الحكومة عدداً غير مسبوق من المنظمات غير الحكومية المحلية في عامي 2014 و2015 معظمها بدعوى اشتباه ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين. فطبقاً لوزارة التضامن الاجتماعي، في أثناء عامي 2014-2015 حظرت الوزارة 1047 منظمة غير حكومية لها ارتباطات مزعومة بجماعة الإخوان المسلمين، تم حل 533 منظمة من هذا العدد، ووضعت المنظمات الـ 521 الأخرى تحت المراقبة من لجنة خاصة عُهد إليها بإدارة تمويلات الإخوان المسلمين. كما حلت وزارة التضامن الاجتماعي 872 منظمة غير حكومية إضافية في أثناء هذه الفترة لأسباب غير الارتباطات المزعومة بالإخوان المسلمين، بما في ذلك عدم نشاط المنظمات، وتم حل مجالس إدارات 224 منظمة غير حكومية.²⁵

وبعد ذلك استمرت سلسلة من المداهمات لعدد كبير من المنظمات، ففي 19 من ديسمبر 2013 قامت قوات الأمن بمداهمة مقر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تم إلقاء القبض على ثلاثة من العاملين بالمركز.²⁶ وفي 9 يونيو 2015 قامت السلطات بمداهمة مقر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وطلبوا من العاملين تقديم الوثائق المتعلقة بتسجيل المركز وعقد تأسيسه ولائحته إضافة إلى موازنته وحساباته المالية وعقود تمويله عن الأعوام الأربعة الماضية، وفي الوقت ذاته قامت مجموعة من قوات الأمن بمداهمة مقر المعهد المصري الديمقراطي ومراجعة أنشطته

استخدمت السلطات المصرية حزمة من الإجراءات تراوحت بين حملات إعلامية للتشهير بالمجتمع المدني والعاملين به وبين اقتحام مقرات المنظمات واعتقال بعض العاملين في منظمات المجتمع المدني والنشطاء، وامتدت هذه الإجراءات منذ الثورة وحتى الآن مع اختلاف حدتها من فترة لأخرى.

الإجراءات

في أعقاب الثورة أثيرت العديد من القضايا والإشكاليات الخاصة بالمجتمع المدني من قبل الدولة والتي أثرت على دوره وتواجده بداخل المجتمع بشكل ملحوظ، بدأت مع تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة والحديث عن دور المجتمع المدني في الثورة، ثم الحديث عن قضية مدنية أو عسكرية، ثم حدث تحولاً بالحديث والنقاش حول مدني وديني، فاستخدمت السلطة هذا الاستقطاب لتدعيم شرعيتها باعتبارها المدافع عن الدولة عبر الترويج حول تلقي تمويلات وتدريبات من الخارج.²² بالإضافة إلى ذلك قامت السلطة المصرية بمداهمة مقر عمل بعض منظمات المجتمع المدني المصرية والأجنبية والقبض على العاملين بها ومصادرة بعض مواردها، ففي ديسمبر 2011 قامت قوات الأمن المصرية ومسؤولون من مكتب الادعاء العام مكاتب 17 منظمة من منظمات المجتمع المدني في القاهرة بحثاً عن أدلة عن مصادر تمويل تلك المنظمات، وكان من بين تلك المنظمات المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الوطني الديمقراطي الأمريكية وغيرها من المنظمات، وجاءت هذه المداهمات بعد أن تعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتحقيق في تمويل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وأعلن أنه لن يتسامح مع أي تدخل خارجي في شؤون البلاد.²³ وتفجرت قضية التمويل الأجنبي واتهمت فيها السلطات المصرية 43 ناشطاً حقوقياً من مصر وأميركا وألمانيا والنرويج ولبنان وفلسطين بإنشاء جمعيات أهلية والحصول على تمويل أجنبي دون ترخيص. وانتهت هذه المرحلة من القضية بضغوط سياسية سمح فيها للمتهمين الأجانب بمغادرة البلاد.

وعقب انتخاب البرلمان الأول بعد الثورة، مناهجاً من الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني كان واضحاً في التعامل بين تلك المؤسسات والبرلمان سواء فيما يتعلق بالأوراق البحثية التي كانت ترسل للبرلمان أو حضور العديد من أعضاء البرلمان لجلسات الحوار وندوات تنظمها مؤسسات المجتمع المدني، كم تقدم العديد

٢٤ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بيان صحفي، المبادرة المصرية وجمعية أطباء التحرير تتفقان مع وزير الصحة على تشكيل لجنة من المجتمع المدني وقيادات الوزارة لدراسة الملف الصحي وتطويره، بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١، <https://beQtrC/gd.is/>

٢٥ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٤ و٢٠١٥، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، <https://XQYmJr/gd.is/>

٢٦ محمود عباس، منظمات المجتمع المدني تستنكر مداهمة الأمن لمقر المركز المصري للحقوق، الوطن، ١٩ ديسمبر ٢٠١٣، <https://ZrNJ6oQ/ly.cutt/>

٢٢ اللواء الرويني ٦ إبريل تمول من الخارج وأعضاؤها يتدربون في صربيا، موقع يوتيوب، <https://luhKIN/gd.is/>

٢٣ الأمن المصري يدهم مكاتب بعض منظمات المجتمع المدني، bbc، ٢٩

ديسمبر ٢٠١١، <https://drNJg.z/ly.cutt/>

حتى وصل عددهم في مطلع ٢٠٢٠ (82) متهمًا، من قيادات العديد من الأحزاب.²⁹

رغم المساحات المتوفرة إلا أن المجتمع المدني المصري كان قبل الثورة مكبلًا بقيود السياق السياسي العام الذي أفرز هشاشة في المجال العام السياسي والاجتماعي وهمشت فيه الأحزاب والنقابات والمؤسسات السياسية التقليدية الأمر الذي أتاح قدرا من التأثير لمؤسسات المجتمع المدني والحركات المجتمعية للتأثير على هذا السياق وقدرتها على فرض التغيير وتحريك الشارع والمساهمة في عملية التحول الديمقراطي الذي قاد إلى ثورة يناير لكن بعض مكونات هذا المجتمع المدني كانت تحل محل الدولة وتعمل في إطار المتاح من السياق السياسي وتحاول ترويض بقية مكونات العمل الأهلي والمجتمعي للسير على نهجها كبعض حركات وجماعات الإسلام السياسي.³⁰ وأعطى هذا السياق أملا لدور أكثر فعالية لحركات وتنظيمات المجتمع المدني الحقوقية والبيئية الناشئة وللحراك المرتبط بها فالجمعيات الحقوقية تزايد عددها في العقدين السابقين على الثورة مثلما هو الحال مع ظهور العديد من المؤسسات الحقوقية مثل «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان»، ومركز هشام مبارك و«مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان»، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و«المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» وغيرها من المؤسسات المهمة بالتنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبوضع حقوق الإنسان في مصر والتصدي لانتهاكات الدولة والدفاع عن ضحايا تلك الانتهاكات. أما بالنسبة للسياق السياسي الحالي، منذ عام ٢٠١٣ وتعيش مصر حالة من الضبابية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعد هذه الحالة ناتجة عن التطورات الإقليمية كانتشار الحركات الجهادية وسيطرتها على بعض المدن ودخول الدول العربية حالة حرب ضد الإرهاب وأيضا انتشار الصراعات المسلحة في المنطقة كما هو الحال في اليمن وليبيا، وأيضا سياق داخلي نتج عن حالة الحرب ضد الإرهاب ووضع الدولة. وأدت سياسة محاربة الإرهاب المتبعة من قبل السلطة في مصر إلى تخوين أي أصوات معارضة والتشكيك في وطنيتها وتلاقت هذه الرؤية مع رؤية القوى البرلمانية الجديدة، مما أزم الوضع أمام قوى المعارضة السياسية وضيق أفق المجال العام للعمل. هذا إلى جانب قيام النظام بالقضاء على ظاهرة الاستقطاب الطائفي أو الاجتماعي أو الفكري من أجل الوصول إلى إجماع قومي حول مصالح الوطن أي أن النظام هدف إلى القضاء على التنوع الفكري بداخل المجتمع لطرح برنامج فكري يطرح رؤية واحدة.³¹

ومصادر تمويله، وما إذا كانت ممثلة لقانون الجمعيات المعمول به، وتم منع أربعة من العاملين في المعهد من السفر خارج مصر.^{٢٧} كما استخدمت السلطات المصرية بالتزامن مع المظاهرات لمقرات المنظمات واعتقال عدد من العاملين بها حملة إعلامية موسعة للتشهير بمنظمات المجتمع المدني وتخوينها، فتم استخدام وسائل الاعلام في الكثير من الأحيان بتوزيع تهمة جزافية لكيانات وأشخاص بأسلوب التسريبات الصحفية، بهدف تشويه سمعة منظمات المجتمع المدني بشكل عام والمنظمات الحقوقية بشكل خاص، وإصاق تهمة العمالة لصالح أجناس أجنبية والتأمر على استقرار البلاد.^{٢٨}

منذ عام ٢٠١١ وصارت قضية التمويل الأجنبي أحد أدوات الضغط بيد النظام، يستخدمها وقتما يريد التضييق على عمل المنظمات الحقوقية، فعلى الرغم من فتح القضية في عام ٢٠١١ إلا أنه لم يتم استدعاء أحد من العاملين في المنظمات المصرية الإنسان للتحقيقات حتى عام ٢٠١٥، ثم بدأت السلطات في يونيو 2013 احتجاز بعض النشطاء العاملين في المجال الحقوقي، ومنعت ٢٩ منهم على الأقل من السفر ومنعت عشرة منهم وسبع منظمات حقوقية من التصرف في أموالهم واعتقل بعضهم بعد عودتهم من الخارج. ولم تتحول هذه التحقيقات إلى قضية حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة، وهي استراتيجية من النظام تعتمد على ترك القضية رهن التحقيق تضيف لها من تشاء أولا بأول دون إصدار أي أحكام تعرضها لضغوط خارجية.

لم تسلم الأحزاب خاصة التي ظهرت على الساحة بعد ٢٠١١ من هذا المنهج، فتم استبعادها بأشكال مختلفة بداية من النظام الانتخابي الفردي الذي يغلب القبلي والروابط التقليدية على البرامج الحزبية والتنظيمات السياسية، إلى التضييق على حركتها وأنشطتها، وصولا لاعتقال قيادتها مثل عبد المنعم أبو الفتوح (حزب مصر القوية) حسام مؤنث (حزب الكرامة) خالد داوود (حزب الدستور) عبد الناصر إسماعيل (حزب التحالف الشعبي) وهي أحزاب تعبر عن مختلف الطيف السياسي المصري. ومن أبرز القضايا في هذا المجال القضية رقم 930 لسنة 2019 حصر أمن دولة والمعروفة إعلاميا بقضية تنظيم الأمل، بدأت القضية في ٢٥ يونيو ٢٠١٩ حيث أعلنت وزارة الداخلية إلقاء القبض على سبعة أشخاص على رأسهم زياد العليمي النائب السابق في مجلس الشعب والقيادي بالحزب المصري الديمقراطي، وحسام مؤنث القيادي في حزب تيار الكرامة، والاقتصادي عمر الشنيطي، والناشط النقابي حسن البربري، على خلفية ما سُمي بتنظيم خطة الأمل، والتي تشير مصادر بأن الأمل هو اسم مؤقت لتحالف سياسي كان عدد من المقبوض عليهم وآخرين يرغبون في خوض الانتخابات البرلمانية تحته. وتوالى القبض على نشطاء سياسيين على ذمة ذات القضية

٢٧ مصر . تجدد الحملة القمعية على المنظمات المستقلة، هيومن رايتس ووتش، ١٥ يونيو ٢٠١٥، <https://www.hrw.org/press/2015/06/egypt-0615>

٢٨ الحملة المنظمة ضد منظمات حقوق الإنسان: حقائق غائبة وتضليل متعمد للراي العام، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٥ فبراير ٢٠١٢، <https://www.ccrn.org/press/2012/02/egypt-0212>

٢٩ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، آخرون حول الأمل: تقرير حول انتهاكات تعرض لها ٩ متهمون في القضية ٩٣٠ لسنة ٢٠١٩ أمن دولة، والمعروفة إعلاميا بقضية "تنظيم الأمل"، ٢٥ يوليو ٢٠١٩، orKRcrr/ly.cutt//:https

٣٠ المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بعد ثورات الكرامة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، مارس ٢٠١٥، ص٣-٣٠.

٣١ مجدي علام، تصنيف الوضع السياسي بعد الفترة الأولى لـ«السياسي»، الوطن، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨، [HrnZsuP/ly.cutt//:https](https://www.hrnzsulp/ly.cutt//:https)

الواقع القانوني والتنظيمي

كما يذكر للسلطة الانتقالية أنها وفي عهد الوزير أحمد البرعي طرحت مشروع قانون متميز للجمعيات الأهلية نظر إليه البعض باعتبارها الأفضل إذ قدمته الوزارة بعد استشارة جمعيات أهلية عديدة في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ كما عرضه البرعي على المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ويرى البعض أن هذا القانون كان كفيل بأن يمثل أولى الخطوات في طريق معالجة جيدة وموضوعية لإشكاليات العمل الأهلي في مصر ومخاوف الحكومات منه، لكنه لم يرَ النور ما بين ضغط من أجهزة الدولة وتوجس من منظمات المجتمع المدني، وهو ما أتاح الفرص لاستبداله بمشروع جديد عن طريق عدد من النواب، وصف بالأكثر قمعاً،^{٣٧} وهو قانون 70 لعام ٢٠١٧.³⁸ قانون 2017 مثير للجدل يقيد عمل المجتمع المدني ويقر عقوبات سلبية للحريات على تلقي تمويل أجنبي ويقر غرامات ورسوم عالية على الجمعيات العاملة دون ترخيص وعلى فروع المنظمات الأجنبية.³⁹ وفي ضوء ما شهده الواقع من تدخلات وضغوط محلية ودولية لتعديل هذا القانون الذي قيل إنه سيحطم حرية التنظيم وتكوين الجمعيات فجاءت التعديلات على هيئة القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ والذي صدر دون مناقشة مجتمعية حقيقية. وبظرة على التعديلات ما بين القانونين نجد:

١. غرامات مشددة؛ ألغى القانون عقوبات السجن وفي المقابل زاد من الغرامات المتروكة في يد الدولة لتقديرها والتي قد تصل إلى مليون جنيه في بعض الحالات وهو أمر تعسفي، كما هو الحال على سبيل المثال في المواد ٩٤ و٩٥،⁴⁰
٢. الحصول على تمويل، أعطى القانون للدولة الحق في رفض المنح المقدمة إلى الجمعية وهو ما يقيد عمل الجمعية وفقاً للمادة ٢٧. كما حظر القانون على المنظمات الأجنبية غير الحكومية إرسال أو نقل أو تحويل أي أموال

شهد المجتمع المدني تحدياً كبيراً تمثل في عدم الاستقرار في الإطار القانوني الحاكم لعمله فقد ظل القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ حاكماً لعمل المجتمع المدني حتى ٢٠١٧. ثم جاء المشروع الذي أعدته الحكومة في سياق عام من انتشار خطاب الحرب على الإرهاب وجرى إقراره من البرلمان برقم ٧٠ لسنة 2017.³²

على الرغم من التطور الذي شهده المجتمع المدني، ظل القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ حاكماً لعمل المجتمع المدني حتى وقوع الثورة، إذ شهد المجال العام جدلاً واسعاً حول ضرورة تعديل هذا القانون^{٣٣}، فكان التوجه العام من قبل أعضاء وباحثي المجتمع المدني والمهتمين به هو تعديل هذا القانون وطرح موضوع تعديل هذا القانون على برلمان ٢٠١٢ في عهد المجلس العسكري لكن لجنة حقوق الإنسان رفضت مشروع القانون المقدم من الحكومة، ثم في عهد الرئيس مرسي تجددت النقاشات حول مسودات للقانون ورغم جديتها وأنها كانت محاطة بسياق سياسي تعديدي نوعاً ما إلا أن النص النهائي لمشروع القانون لم يغير كثيراً الفلسفة السائدة بل زاد عليه إقحام لجهات أمنية في شكل لجنة ترأب عمل المجتمع المدني، كما كان بالقانون بعض النصوص التي تمنح جماعة الإخوان المسلمين استثناءات.³⁴ ولم يصدر هذا القانون تحت ضغط منظمات المجتمع المدني والقوى المدنية.

عقب سقوط نظام الإخوان المسلمين تجدد الجدل حول البنود الخاصة بالمجتمع المدني في الدستور، بصفة عامة أصبح وجود المجتمع المدني في مصر معترف به في دستور ٢٠١٤ في إطار المواد ٧٥ و٧٦ و٧٧ من الدستور، مما يمكن المواطنين من تكوين المنظمات غير الحكومية سواء كانت جمعيات ومؤسسات أهلية أو اتحادات ونقابات مهنية وعمالية تتمتع بالحرية والاستقلالية في إدارة شؤونها مع تأكيد هذه المواد على ألا يجوز حل هذه المؤسسات والجمعيات والاتحادات والنقابات إلا بحكم قضائي.³⁵ بالإضافة إلى المواد ٧٥-٧٧، فالدستور أصبح يعترف بالمساهمة الأوسع التي قد يقوم بها المجتمع المدني في الحياة العامة المصرية في عدة مواد تتعلق بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.³⁶

٣٢ عمر سمير، تطورات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضيقات القانونية ومحاولات البقاء، مرجع سابق.

٣٣ محمد العجاتي، تعديل قانون الجمعيات (توصيات للتحويل الديمقراطي في مصر)، منتدى البعث العربي للدراسات، القاهرة، فبراير ٢٠١٢، <https://www.gd.is/9jVp7M/>

٣٤ محمد العجاتي، مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ٢٠١٣. نموذج لقوانين القمع وإعادة إنتاج النظم السلطوية، منتدى البعث العربي للدراسات، القاهرة، فبراير ٢٠١٣، <https://www.gd.is/KPhvJU/>

٣٥ انظر دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، <http://www.consttt.gov.eg/pdf.202014>

٣٦ آدم سيجان ومحمد العجاتي ونوران أحمد، البرلمان المصري وعلاقته مع

منظمات المجتمع المدني: تحديات وحلول بديلة، منتدى البعث العربي، القاهرة، مايو ٢٠١٦، <https://www.gd.is/rBAFU.0/>

٣٧ محمد العجاتي، العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر: إشكالية في الثقافة السياسية أم أزمة بنوية؟، مبادرة الإصلاح العربي، مارس ٢٠١٨، ص ١٧-١٨، <https://www.ausn.ly/2N3AUSn/>

٣٨ لمزيد من المعلومات حول هذا القانون راجع: قانون الجمعيات الأهلية عصف لحرية التنظيم، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ١٧ نوفمبر ٢٠١٦، <https://www.cutt.ly/2Nw1t08X/>

محمد العجاتي، قراءة في قانون الجمعيات الأهلية: إجهاد جديد لمحاولات الإصلاح، مجلة الديمقراطية، عدد ٦٥ مجلد ١٧، يناير ٢٠١٧.

محمد العجاتي، قراءة في مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ٧ نوفمبر ٢٠١٦، <https://www.cutt.ly/vvYi9kK/>

نص قانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧، <https://www.cutt.ly/hw1uvvh/> محمد العجاتي، المجتمع المدني في المنطقة العربية.. نحو إطار تشريعي ديمقراطي، منتدى البعث العربي للدراسات، نوفمبر ٢٠١٣، <https://www.cutt.ly/kw1uvWW/> أيمن عبد الوهاب، قانون الجمعيات الأهلية والرؤية الغائبة، مجلة قضايا برلمانية، العدد ٥٥، ديسمبر ٢٠١٦، ص ٧-١٤.

٣٩ عمر سمير، تطورات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضيقات القانونية ومحاولات البقاء، مرجع سابق.

٤٠ حسام شوري، بعد إلغاء الحبس ما هي عقوبات مخالفة قانون الجمعيات الأهلية الجديد؟، الشروق، ٢٢ أغسطس ٢٠١٩، <https://www.cutt.ly/YeeGXXY/>

- أو تبرعات إلى أي شخص أو كيان إلا بعد موافقة الوزير المختص كما حظرت حصولها على تمويل إلا بعد موافقة الوزير المختص.
٣. المنظمات الأجنبية وعملها في مصر؛ عمل القانون ٢٠١٩ على تحديد نطاق عمل الجمعيات الأجنبية بما يتماشى مع أولويات المجتمع وخطط التنمية وفقا للمادة ٦٨، ومن ٧٠ وحتى ٤١.٧٤
٤. تدخل الجهة الإدارية في عمل الجمعيات، تم التراجع عن فكرة اللجنة التي تشمل كافة أجهزة الدولة الأمنية، لكنه استمر في إعطاء الجهة الإدارية الحق في غلق المقر وفقا للمادة ٤ فمُنحت صلاحيات بحل وغلق مقر أي كيان يمارس عمل الجمعيات الأهلية دون أن يكون مسجلاً كجمعية ومصادرة أموالها لصندوق دعم مشروعات الجمعيات الأهلية، أما المادة ١٥ حظرت على الجمعيات العمل الميداني وهو ما يعد من صميم عمل الجمعيات الأهلية، كما أعطى القانون للدولة الحق في الاعتراض أو استبعاد المرشحين لمجالس إدارات الجمعيات دون تحديد مسببات وفقا للمادة ٣٨، كما أعطى القانون للجهة الإدارية الحق في الاعتراض على قرارات الجمعية وفقا للمادة ٣٤، واختزل القانون أنشطة الجمعيات الأهلية بتنمية المجتمع بموجب المادة ١٤.
٥. تعارض بعض المواد مع الدستور، تحايل القانون على المادة ٧٥ من الدستور والتي تشترط تأسيس الجمعية بمجرد الإخطار؛ فوفقا للمادة ١٠ من القانون حول عملية الإخطار إلى ترخيص من الناحية العملية، كما استثنى القانون الجمعيات بالمناطق الحدودية من شرط الإخطار لتأسيس الجمعية، وجعلها بالترخيص المسبق وفقا للمادة ١٤، ٤٣.
٦. استخدام مصطلحات فضفاضة ومواد مطاطة، كمحظورات على عمل الجمعيات يتيح للحكومة التدخل ووقف أنشطة الجمعية وتسهيل عملية حلها مثل المادة ١٥ والتي حظرت ممارسة أية أنشطة تخل بالنظام العام أو الآداب العامة والوحدة الوطنية والأمن القومي. إلى جانب الإحالات المتكررة لللائحة التنفيذية في تنظيم العديد من الأمور الهامة، ما يفتح الباب على مصراعيه أمام السلطة التنفيذية للتغول على الحق في حرية تكوين الجمعيات وإضافة عراقيل أخرى بخلاف التي أتى بها المشروع.٤٤

لم يتوقف التضييق على القانون المختص بالمجتمع المدني بشكل مباشر بل امتد إلى تشريعات أخرى على سبيل المثال في العام ٢٠١٤ تم تعديل بعض مواد قانون العقوبات الخاصة بمكافحة

٤١ حسام شوري، بعد إقراره رسميا كيف تعامل قانون الجمعيات الأهلية الجديد مع المنظمات الأجنبية؟، الشروق، ٢٢ أغسطس ٢٠١٩، <https://www.uear.gov.eg/ly.cutt/>

٤٢ إعادة تسويق القمع: منظمات حقوقية ترفض مشروع قانون الجمعيات المعروض على البرلمان، أيفكس، ١٥ يوليو ٢٠١٩، <https://www.eer.org/ly.cutt/>

٤٣ المرجع السابق.

٤٤ المرجع السابق.

كبير من الأحزاب تحت التأسيس، وتفاوت هذه الأحزاب في أيديولوجياتها وتوجهاتها من أحزاب إسلامية وليبرالية وأحزاب يسارية وأحزاب قومية،^{٤٧} وزاد عدد الأحزاب ليصبح في مطلع العام ٢٠١٣ حوالي ٨٠ حزبًا، وأصبح الشعب المصري أمام واقع جديد يتسم بوجود الكثير من التيارات السياسية.^{٤٨} فانتعشت الحياة الحزبية إلى حد كبير مقارنة بالحياة الحزبية قبل ثورة ٢٥ يناير، وكان هناك دور فعلي للأحزاب في برلمان ٢٠١٢ كما كان هناك بعض التحركات والتواجد في الشارع المصري وتلامس مع المواطن في العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.^{٤٩}

إلا أنه على مر هذه السنوات ظلت الأحزاب السياسية تعاني من ضعف شديد لأسباب ذاتية تتعلق بالتنظيم والديمقراطية الداخلية والانتماء الحزبي، بالإضافة إلى عوامل موضوعية أهمها يتمثل في استغلال الأنظمة المتتالية لمؤسسات الدولة لإجهاد أي محاولة حقيقية لخلق منافس سياسي يوازها سلطانها وعدم تنافس التنظيمات السياسية على السلطة، كما سبق الإشارة.^{٥٠}

أما فيما يتعلق بالنقابات، فلا بد من إشارة إلى تطور إيجابي جديد جاء تحت ضغط من المنظمات التي مازالت قادرة على ذلك وكذلك الاحتجاجات العمالية التي يحاول الإعلام حجبتها وعدم تسليط الضوء عليها، وكذلك يجب أن نعترف بدور منظمة العمل الدولية في هذا الإطار حيث صدر عام ٢٠١٩ قانون التنظيمات النقابية، الذي رغم التحفظات على بعض موادها إلا أنه سمح بتشكيل النقابات العامة واللجان النقابية، فضلا عن إعداد مشروع جديد لقانون العمل، والذي جرى تقديمه للبرلمان تمهيدا لإقراره من قبل وزارة القوى العاملة، وقانون انتخاب ممثلي العاملين بمجالس إدارة شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام. ويستفيد من هذا القانون النقابات التي أنشئت بناء على قانون النقابات المستقلة الذي صدر بعد الثورة وتم إلغاؤه لاحقا، والتي بلغ عددها ما يقارب ٢٥٠٠ لجنة نقابية عمالية منها أكثر من ١٤٥ لجنة غير تابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، و٢٩ نقابة عامة منها ٥ نقابات عامة لم تكن ضمن النقابات القديمة. أبرز مميزات هذا القانون الذي طرحه الحكومة تتمثل في إطلاق مبدأ الحرية النقابية بعد أن كانت مقيدة منذ عشرات السنين والسماح بتكوين أكثر من منظمة نقابية أو اتحاد نقابي عمالي، وعدم الإشارة إلى اسم اتحاد بعينه دون غيره، كما كان في القانون السابق، وإلغاء هيمنة المنظمة النقابية الأعلى على المنظمة النقابية الأدنى، وضمن للعمال ومنظماتهم حق تشكيل

الإرهاب في أبريل^{٥١} ثم تم تعديل بعض نصوصه التي تستهدف المجتمع المدني مباشرة مثل المادة ٧٨ لنتهي أية آمال للمجتمع المدني في الحصول على تمويل أجنبي إذ تغلظ العقوبة لتصل إلى السجن المؤبد في تهم غامضة الصياغة تشمل تلقي الأموال من الخارج «بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية أو المساس باستقلال البلاد أو وحدتها». وكذلك المادة ٩٨ فقرة ج «كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار في الجمهورية المصرية من غير ترخيص من الحكومة جمعيات أو هيئات أو أنظمة من أي نوع كان ذات صفة دولية أو فروعها لها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه. ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة إذا كان الترخيص بناء على بيانات كاذبة». وكذلك المادة ٩٨ فقرة د: «يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه كل من تسلم أو قبل مباشرة أو بالواسطة بأية طريقة أموالا أو منافع من أي نوع كانت من شخص أو هيئة في خارج الجمهورية أو في داخلها متى كان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٩٨ (أ) و ٩٨ (ب) و ٩٨ (ج) و ١٧٤ من هذا القانون».

إلا أنه على الجانب الآخر كان هناك حكم إيجابي في صالح المنظمات في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨ في الجناية رقم ١١١٢٠ لسنة ٢٠١٢ المعروفة إعلاميا بقضية التمويل الأجنبي للمنظمات الأجنبية، حيث أصدرت المحكمة حكماً قضى ببراءة واحد وأربعين متهم جميعهم من العاملين في المجتمع المدني من تهم «إنشاء وإدارة منظمات ذات صفة دولية دون الحصول على ترخيص وتسلموا وقبلوا أموالاً من مؤسسات وهيئات خارج جمهورية مصر العربية بما يخل بسيادة الدولة المصرية»، ويساعد هذا الحكم كسابقة قضائية في طمأنة المنظمات الراغبة في العمل في مجال حقوق الإنسان في مصر.^{٤٦}

بالنسبة للأحزاب السياسية، بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ظهرت العديد من الأحزاب السياسية الجديدة، في سياق انفتاح المجال العام وحرية تكوين الأحزاب السياسية والتخلص من القيود السابقة التي كانت تخضع عملية إنشاء الأحزاب لمعايير يضعها ويطبّقها الحزب الحاكم، فمع تولي المجلس العسكري حكم البلاد وسعيه لتفعيل النظام الحزبي المصري وإلغاء القيود على إنشاء الأحزاب السياسية مما دفعه لتعديل قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٠، وأصدر مرسوماً بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ الخاص بتكوين الأحزاب السياسية مما جعل إنشاء حزب سياسي أسهل كثيراً من قبل خاصة في ظل تكوين لجنة شؤون الأحزاب من قضاة عوضاً عن خضوعها للحزب الوطني كما كان سائداً، وقد أدى ذلك لمضاعفة عدد الأحزاب حتى شهر ديسمبر ٢٠١١ لتصبح ٤٧ حزباً مصرح لها بالعمل بالإضافة لوجود عدد

٤٥ كانت العديد من هذه التعديلات تمس المجتمع المدني وتضيق على السياق العام لعمله أنظر نص تعديلات قانون العقوبات الخاصة بمكافحة الإرهاب، موقع جريدة المصري اليوم، بتاريخ ٣/٤/٢٠١١، <https://www.egypttoday.com/Article/1/100000/100000>

٤٦ ورقة موقف - حكم التمويل الأجنبي ٢، المجموعة المتحدة للقانون المحامي نجاد البرعي، <https://www.ug-law.com/publication/16391>

٤٧ محمد عبد العاطي، «التكتلات الانتخابية في مصر... المشهد بعد ٢٥ يناير»، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر ٢٠١١، <https://www.jkmpy.ly.cutt//:https>

٤٨ عمر سمير خلف، الأحزاب السياسية نحو دور فاعل في إقرار سياسات وتشريعات أكثر عدالة، منتدى البعثات العربي للدراسات، <https://www.trjb-hr.ly.cutt//:https>

٤٩ محمد تهامي، الأحزاب السياسية في مصر ٢٠١٢، الحوار المتمدن، العدد: ٤٠٦، فبراير ٢٠١٣، <https://www.orkrnwh.ly.cutt//:https>

٥٠ محمد العجاني، العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر: إشكالية في الثقافة السياسية أم أزمة بنوية؟، مبادرة الإصلاح العربي، ٢ مارس ٢٠١٨، <https://www.cutt.ly/qrJpNJA>

المنظمات النقابية والانضمام إليها والانسحاب منها دون عائق، وحظر القانون على جهة الإدارة التدخل في الشأن النقابي، وحظر حل مجالس إدارتها بغير حكم قضائي تنفيذاً لأحكام الدستور.^{٥١}

الحصول على موارد

يعد مدى توافر التمويل وشروطه واحداً من أهم محددات نشاط منظمات المجتمع المدني، ويتوقف نشاط الغالبية من هذه المنظمات على وجود مصادر تمويل ثابتة تضمن بقاءها واستمرارية أنشطتها. ومع ضعف التمويل المحلي سواء الحكومي أو الخاص في مصر فدائماً ما تثير هذه الإشكالية قضية التمويل الأجنبي ومشروطيته.⁵² بعد ٢٠١١ ضاعفت المؤسسات الدولية تمويلها لمنظمات المجتمع المدني المصرية ليصل إلى 200 مليون دولار وذلك بعد أن قرر الاتحاد الأوروبي وهيئة المعونة الأمريكية ضخ مبالغ مالية كبيرة لهذه المنظمات في الفترة ما بعد الثورة وبدأت المؤسسات في إعلان تمويلها لمشروعات لكافة الحركات أيضاً دون أن تشترط الإشهار من قبل وزارة التضامن الاجتماعي وفسر البعض ذلك بأنه يهدف إلى تمويل بعض الحركات الموجودة من قبل الثورة أو تلك التي خلقت من زخم الحراك. ركزت المؤسسات الدولية أنشطتها في التأكيد على المشاركة المدنية ودعم الشباب والاعلام وحرية تداول المعلومات والمشاركة في الحياة السياسية والانتخابات ونشر العدالة الاجتماعية والسياسية وحقوق الإنسان وفي تقرير نشرته صحيفة الشروق يوم ٢٣ (٤) جاء فيه أن المنظمات الأمريكية مثل المعهد القومي الديمقراطي والمعهد الجمهوري الدولي تعمل في مصر على تشجيع الديمقراطية ودعم وتنمية قدرات المجتمع المدني في مصر. وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد ضخت بالفعل 40 مليون دولار في مصر لدعم الديمقراطية منذ 25 يناير بمعدل ملايين الدولارات شهريا وأن هذا المبلغ وضع تحت تصرف المنظمات الأمريكية التي تتولى رعاية وتمويل المنظمات المصرية الناشطة في مجال التحول الديمقراطي. إلا أنه يجب الإشارة إلى أن جزء كبير من هذه التمويلات ذهبت لمنظمات تابعة بشكل أو بآخر للدولة مثل المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية مع المعونة الأمريكية، وهناك ما ذهب لجمعيات رجال الأعمال والصناعات من الاتحاد الأوروبي بناء على بيان دوفيل، كما جاء من الخليج تمويلات كبيرة للجمعيات ذات الطابع الديني والخيري.⁵³ إضافة أن العديد

٥١ أسامة حمدي، حصاد ٢٠١٩ جهود «القوى العاملة» لرفع مصر من القائمة السوداء لـ«العمل الدولية»، أخبار اليوم، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩، <https://www.nrkikku/ty.cutt/>

٥٢ حفيظة شقير، إشكاليات حوكمة حركة حقوق الإنسان في تونس، مبادرة الإصلاح العربي، ديسمبر ٢٠١٧، <https://www.p1VEb0/gi.goo/>

٥٣ فعلى سبيل المثال تأتي قضية التمويل القطري للجمعيات ذات الطابع الإسلامي كأهل السنة المحمدية، والتي صدر بحقها تقرير لتقصي الحقائق في عام ٢٠١٢ والذي أوضح أن مؤسسة الشيخ عبد بن محمد آل ثان القطرية قدمت ١٨١ مليوناً و٧٢٤ ألف جنيه إلى الجمعية المسجلة قانوناً، وهو أكبر مبلغ يرد في صورة تبرع من الخارج لجمعية أهلية في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وبالبحري عن نشاط وانتماءات الجمعية تبين أنها ذات ميول تتصل بالتيار السلفي، وأن الأغراض المعلن عنها لدى وزارة التضامن بشأن هذه الأموال هي مساعدة الفقراء وكفالة الأيتام وترميم وإنشاء المساجد، التي اعتبرها التقرير لا تتفق مع حجم التمويل الوارد إليها، مما يثير الشبهة في نشاطها، خاصة أن الجمعية أنفقت فقط ٣٠ مليون جنيه على كفالة اليتيم ورعاية الفقراء، بينما تم توجيه مبلغ ١٣٣ مليون جنيه للصرف على ما تمت تسميته بـ«قضايا تنموية مختلفة»، وانتهى التحقيق مع مسؤولي جمعية أنصار السنة المحمدية إلى تحويل ٥ منهم إلى محكمة الجنايات بتهمة تلقي أموال من جمعيات أهلية في قطر والكويت،

المجتمع المدني المصري ما بين الحوار والشراكة والمشاورات

من المنظمات الأجنبية جاءت إلى مصر بنفسها لتمارس العمل نيابة عن المنظمات المحلية، وعليه ولم يظل للجمعيات المدنية المستقلة سوى الفتات^{٥٤}.

بعد الربيع العربي بدا أن العلاقات بين النظم العربية والمجتمع المدني في التطور وخصوصاً فيما يخص الإشراف في صنع السياسات بل كذلك في دخول عناصر من هذه المنظمات لبنية النظام والسلطة. وفي هذا الإطار شاركت منظمات المجتمع المدني في صنع الدستور في مصر في عام ٢٠١٢ و 2014، سواء عبر ممثلين مباشرين أو عبر لجان التشاور والاستماع. كما شهدت هذه الفترة تعاون واستشارات من جانب المجتمع المدني للدولة في كثير من القضايا الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم وتقديم عدد من الخبرات في هذه المجالات، ولكن بعد ذلك تغير الوضع ليتم معاملة مؤسسات المجتمع المدني على أنها عدو للدولة^{٥٥}. مازالت عملية رسم السياسات والتخطيط تتم بعيداً عن مشاركة المجتمع المدني أو تكون عملية تشاور شكلية، ما يتسبب بضعف التخطيط الاستراتيجي والتركيز على الجوانب الإجرائية. الحكومات مثلاً لا تقوم بمشاركة المجتمع المدني مسبقاً في إعداد التقارير الحكومية المقدمة إلى لجان الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان^{٥٦}، علماً أن تلك المشاورات المسبقة ملزمة بها الدولة. كما أن البرلمان المصري ورغم حثه وإعلانه على ضرورة وجود تعاون بين الدولة والمجتمع المدني إلا أنه حتى الآن لم تفتح قنوات حوار واتصال مع منظمات المجتمع المدني. ويرجع التراجع في الاستعانة بالمجتمع المدني والتضييق عليه من قبل السلطة إلى السياق السياسي والتطورات الاجتماعية في مصر من الحرب على الإرهاب والتي استخدمت لتخوين الأصوات المعارضة^{٥٧}.

لكن من الملاحظ في الآونة الأخيرة وخصوصاً آخر عامين قيام السلطات المصرية بالتعاون مع بعض المنظمات فيما يخص

٥٦ في أثناء الجلسة العامة لمجلس النواب في ٧ من مارس ٢٠١٦ أعلن رئيس مجلس النواب علي عبد العال عن إنشاء معهد التدريب البرلماني في مقر مجلس النواب والذي يهدف لتدريس الشؤون البرلمانية لكافة النواب في مصر والعالم العربي وأفريقيا، ويأتي هذا في إطار التعاون بين المجلس والاتحاد البرلماني الدولي. ويطلب رئيس المجلس النواب بالاستفادة من معهد التدريب دائماً في التدريب والتعرف على مهارات البرلماني.

للمزيد، «عبدالعال»: إنشاء معهد لتدريب النواب على الشؤون البرلمانية، المصري اليوم، ٧ مارس ٢٠١٦، [TtkSJR/ly.cutt://:https](https://www.ttkSJR.ly.cutt/)
للمزيد حول المعهد وأهدافه ومهامه، محمد مجدي السيسي، تعرف على معهد التدريب البرلماني وأهدافه بعد حديث رئيس البرلمان عنه، اليوم السابع، ١٠ نوفمبر ٢٠١٩، [WtIVwA/ly.cutt://:https](https://www.WtIVwA/ly.cutt://:https)

٥٧ دينا عبد الحافظ، أثر التغييرات في القوانين على الإدارة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني في مصر، منتدى البعثات العربي للدراسات، [Ctfcw/ly.cutt://:https](https://www.Ctfcw/ly.cutt://:https)، ص ٤.

٥٨ محمد العجاتي، فصل تحليلي: المجتمع المدني في المنطقة ما بعد الحراك إشكاليات واحتياجات، مرجع سابق.

وإنفاقها في مصر في مجالات غير معروفة، معتبرة احتفاء تلك الأموال استيلاءً على المال العام. وما أثار الشبهات هو توقيع وزير التضامن على الموافقة على التمويل بتاريخ لاحق لمغادرته الوزارة بعد ثورة يناير ولكن قبل تعيين الحكومة الجديدة أي في فترة تصريف الأعمال. أحمد شلبي، مصادر قضائية: إحالة ٥ مسؤولين بـ«أنصار السنة» للجنايات في «التمويل الأجنبي»، المصري اليوم، ١٣ مارس ٢٠١٢، [ctrbKsK/ly.cutt://:https](https://www.ctrbKsK/ly.cutt://:https)

٥٤ محمد العجاتي، فصل تحليلي: المجتمع المدني في المنطقة ما بعد الحراك إشكاليات واحتياجات، فصل في كتاب المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك، منتدى البعثات العربي للدراسات؛ المعهد السويدي بالإسكندرية، ٢٠١٩.

٥٥ للمزيد حول القضية راجع: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بيان صحفي بعنوان «خلفية عامة عن القضية رقم ١٧٣ المعروفة بقضية «التمويل الأجنبي» خطر وشيك من الملاحقة والإغلاق»، بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٦، [LQMdt/gd.is//:https](https://www.LQMdt/gd.is//:https)

الجانب الاجتماعي فقط والبعد عن الجانب السياسي في العمل، فيثير كثيرون دور المجتمع المدني في أحداث التنمية كشريك للدولة حيث أشادت وزيرة التعاون الدولي بدور المجتمع المدني ووجود خطط للتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كما أشارت وزيرة التضامن الاجتماعي نيفين القباج إلى أن الوزارة تتجه لتوظيف منظمات المجتمع المدني (الجمعيات والمؤسسات الأهلية).⁵⁹ وما يدل على هذه السياسة الجديدة قيام وزارة العدل بالتعاون مع أحد جمعيات التنمية من أجل إنشاء وتجهيز مجمع الشهر العقاري بمدينة ١٠ من رمضان،^{٦٠} وتأكيد وزير التنمية المحلية خلال المنتدى الحضري العالمي بأبوظبي على اهتمام وزارة التنمية المحلية بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في البرامج التنموية المحلية بخاصة الجمعيات الأهلية الرائدة.^{٦١} هذا إلى جانب تقدي أحد نواب البرلمان طلب بإبداء اقتراح برغبة إلى الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والمهندس عاصم الجزار وزير الإسكان والمرافق، ليتم فتح الباب أمام المجتمع المدني للمشاركة في تمويل مشروعات الصرف الصحي المتوقعة في المحافظات.^{٦٢}

أما فيما يخص المنظمات الحقوقية فليس هناك أي بوادر للتعاون من جانب الدولة مع هذه المنظمات، فأثناء وضع قانون المجتمع المدني لم تلتفت الدولة لأراء منظمات المجتمع المدني وعلى الرغم من ذلك قامت المنظمات بعمل حملات للتنديد بالقانون وإصدار بيانات للشجب ورفض القانون والتشبيك معا من أجل التنديد بوضع مثل هذا القانون واقتراح العودة إلى قانون دكتور أحمد البرعي والذي تم وضعه بعد مشاورة مجتمعية موسعة. ومع ذلك قامت الدولة بإصدار قانون المجتمع المدني لعام ٢٠١٧ ومع الحشد الخاص بمنظمات المجتمع المدني خارجيا وداخليا تم الضغط على الدولة وبالفعل تم تعديل بعض المواد التي تركز على المنظمات الأجنبية خاصة وإعادة إصداره برقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ كما سبق التفصيل.

في الظاهر لهذا القانون أنه قبل ظهوره تم عرضه للحوار المجتمعي والمناقشة حوله حيث أعلنت الدولة اجراء حوار مجتمعي مع منظمات المجتمع المدني داخليا والذي أخذ أربعة مسارات من المشاورات المجتمعية التي قاد المجلس القومي لحقوق الإنسان أدها، وقادت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان^{٦٣} مسارا ثانيا، وقادت وزارة التضامن الاجتماعي المصرية مسارا ثالثا، وقاد آخرها اتحاد الجمعيات الأهلية المصري^{٦٤}، بهدف بلورة رؤى موحدة لتعديل القانون بما يعالج أزمة الجمعيات الأهلية ويتفق مع المعايير الدولية والدستورية لحرية الجمعيات. كما قام المجلس القومي لحقوق الإنسان بعقد حوار دولي حول القانون مع المنظمات الدولية أو المحلية على هامش قمة الدورة 40 لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بجنيف.^{٦٥}

٥٩ أسماء زايد، «القباج» تعتمد لائحة المال الدائم لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، جريدة الوطن، ٧ فبراير ٢٠٢٠، <https://grGLPJS/ly.cutt/>

٦٠ إبراهيم قاسم، وزير العدل: منظمات المجتمع المدني شريكا للحكومة في تنمية وتطوير الخدمات، اليوم السابع، ٦ فبراير ٢٠٢٠، <https://WrG1Sd/ly.cutt/>

٦١ علي عبد الرحمن، وزير التنمية المحلية: نهتم بتفعيل دور المجتمع المدني في البرامج التنموية، اليوم السابع، ٩ فبراير ٢٠٢٠، <https://oR1oFf/ly.cutt/>

٦٢ عبد اللطيف صبح، مقترح برلماني يفتح الباب أمام المجتمع المدني لتمويل مشروعات الصرف المتوقعة، اليوم السابع، ٤ فبراير ٢٠٢٠، <https://1rMP1co/ly.cutt/>

٦٣ رئيسها هو عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان وله العديد من المواقف السلبية في رأي منظمات المجتمع المدني بعد ٢٠١٣.

٦٤ اتحادات فرعية تؤسسها الدولة لاحتواء الجمعيات الصغيرة والخيرية في المناطق المختلفة.

٦٥ «القومي لحقوق الإنسان» يناقش قانون الجمعيات الأهلية بمصر في ندوة بـ «مجلس حقوق الإنسان» بجنيف، الأهرام، ١١ مارس ٢٠١٩، <https://hewiWsN/ly.cutt/>

كان الربيع العربي بمثابة الأمل لتلك المؤسسات الدولية، مع ما صاحبه من إشارات برغبة شعبية للتحول الديمقراطي، فسارعت المؤسسات الدولية بإصدار بيانات الترحيب بهذه التحولات وأكدت فيها على تطلعاتها لبناء حياة ديمقراطية في البلاد وهو ما عبرت عنه مؤسسات مثل الأمم المتحدة ومفوضية الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي.⁷³ بدأت المنظمات والمؤسسات الدولية متابعة الوضع في مصر في أعقاب الثورات، وكانت قضايا الحقوق والحريات والتحول الديمقراطي من أهم القضايا ذات الاهتمام⁷⁴.

إلا أن هذا التضامن كان يقابل بمخاوف من قضية الهجرة تجعل العديد من الدول والمنظمات تتراجع عن الضغط على الحكومة المصرية، كما لا يخفي كذلك اعجاب العديد منهم بدور مصر في محاربة الإرهاب من جانب وبالسياسات الاقتصادية التي تنتهجها مصر في الفترة الأخيرة. وكما ظهر من تعديلات قانون المجتمع المدني في ٢٠١٩، انصبت الغالبية العظمى للتعديلات على المواد المتعلقة بالمنظمات الأجنبية وخضوعها لضرائب أو لرقابة. كما أن تراجع العديد من المنظمات عن العمل في مصر، ونقل العديد منها لمقراتها الإقليمية، وتوقيع بعضها لاتفاقيات تجعلها تحت سيطرة الحكومة، وعم تشاورها بجديّة أو بالأحرى الاتفاق مع المنظمات في الداخل بخصوص تحركاتها، إضافة لما سبق الإشارة له بإشكاليات عملها ما بعد الثورة، يعيد طرح الأسئلة حول طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية.

٧٣ تسلسل زمني: الأصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر، بي بي سي عربي، ١١ فبراير ٢٠١١، <https://qpZbaZ/gl.goo/>

٧٤ انتقادات للتضييق على الجمعيات الأهلية بمصر، الجزيرة، ٢٣ مارس ٢٠١٦، <https://erXbmR/ly.cutt/>

كيف تواجه منظمات المجتمع المدني التضيق على الفضاء المدني؟

ويمكن حصر استراتيجيات المجتمع المدني للتحرك الداخلي في المجتمع المصري لمواجهة القيود والسياسات الصعبة في:

التشبيك فيما بينها، ثمة تطورات في علاقات مؤسسات المجتمع المدني ببعضها البعض، إذ مع محدودية الموارد المالية أصبح التشبيك وسيلة رئيسية لتفعيل قدرات المجتمع المدني في بعض القضايا ولعل هذا التشبيك كان ناجحا إلى حد بعيد حول قضايا نوعية تخص المرأة مثل مكافحة التحرش بدا هذا واضحا في كثافة التوعية بقضية التحرش سواء في المواسم والأعياد أو في الحملة التوعوية المرتبطة بخريطة التحرش الجنسي، وكذلك ائتلاف مكافحة التمييز ضد المرأة، وهو ائتلاف للمنظمات النسائية يناصر من أجل المزيد من المساواة بين النوع الاجتماعي والتمثيل. كما ينظم معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان منتدى للمدافعين عن حقوق الإنسان يجمع بين إحدى عشر منظمة حقوقية، هناك أيضا منظمات ينظمها الاتحاد النوعي لمنظمات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية تجمع بين عشرين منظمة مسجلة لكن تظل التحالفات والشبكات محدودة ومرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية.⁷⁹

تغيير طبيعة العمل، لم تعد الجمعيات قادرة على العمل حول مواضيع تمس الحقوق الفردية والاجتماعية والاقتصادية والحريات وعملية التحول الديمقراطي، ما أدى إلى إغلاق الكثير من الجمعيات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والمنظمات النسوية والتي تعمل على دراسات ميدانية بحثية. وبالتالي، لجأت بعض الجمعيات إلى تغيير النشاط الذي تقوم به حتى تضمن استمراريتها والتخلي عن دورها في التركيز على القضايا التنموية التي تمس المواطنين وتعمق مشاركتهم في الحياة العامة واللجوء إلى القيام بأنشطة لها علاقة بتطوير قدرة المواطنين وتهيئتهم لسوق العمل مثل تعلم اللغات واستخدام الحاسوب وريادة الأعمال⁸⁰. كما قامت جمعيات بالعمل على توفير قروض صغيرة ومتوسطة الأجل في بعض الأماكن الريفية حتى تتمكن من العمل على توعية المواطنين بالمشاكل الاقتصادية وكيفية حلها⁸¹. واتجه كثير من الجمعيات إلى العمل الخدمي والخيري والرعايي والمساعدات الاجتماعية مما أضعف قدرتها على تطوير دورها التنموي وتمكينها للعمل في المجتمع.

تحديث الهياكل، قامت بعض الجمعيات بتعيين موظفين جدد

- ٧٩ عمر سمير خلف، تطورات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضييقات القانونية ومحاولات البقاء، مرجع سابق.
- ٨٠ دينا عبد الحافظ، استخدام أدوات المتابعة والتقييم لتحسين التعليم المنظمي والمساءلة في الجمعيات الأهلية المصرية، رسالة ماجستير ٢٠١٧.
- ٨١ دينا عبد الحافظ، المرجع السابق، رسالة ماجستير ٢٠١٧.

عملت منظمات المجتمع المدني في مصر على استمرارية نشاطها على الرغم من التضييقات الأمنية من جانب الدولة والتي اتسمت بقيود تشريعية وتنفيذية وملاحقات قضائية. فاختلقت استراتيجيات التعامل مع الوضع الحالي من جانب المنظمات فهناك من حاول التكيف مع الوضع باستراتيجية العمل بالحدود الدنيا لما هو متاح سواء بالتركيز على موضوعات تبدو بعيدة عن السياسة بشكلها المباشر مثل قضايا الضرائب والحقوق البيئية والاقتصاد والاهتمام بقضايا اجتماعية حتى تضمن الاستمرارية⁷⁵. كما اضطرت بعض الجمعيات إلى تقليص أنشطتها أو إغلاق مكاتبها بالكامل والتخلي عن أنشطتها أو نقل مكاتبها والعمل من خارج مصر سواء في دول عربية أو حتى بعض الدول الأوروبية للحفاظ على هامش تأثير في القضايا المجتمعية والحقوقية الهامة، هذا إلى جانب تغيير الأدوات المستخدمة من استعمال الشارع للضغط إلى استعمال وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات التقاضي المتاحة.^{٧٦}

كما عملت المنظمات على التنديد بالوضع الحالي سواء داخليا أو خارجيا عن طريق البيانات والتقارير التي أفرزت لها مساحات واسعة من عملها، وخصوصا مع التوسع في قضايا الحريات من قبل الدولة فأفردت الكثير من المنظمات مساحة لبروفيل نشطاء تم التعدي على حريتهم في الموقع الرسمي لها تحت مسمى سجين الرأي كما فعلت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان^{٧٧}، أو متابعة قضايا الحريات وإصدار تقارير بها كما تفعل مؤسسة حرية الفكر والتعبير أو مركز القاهرة لحقوق الإنسان، أو إصدار تقرير يومي عن الوضع الحقوقي وخصوصا الخاص بالتحقيقات مع النشطاء والمتهمة في القضايا السياسية كما هو متاح على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان والمفوضية المصرية⁷⁸.

هذا إلى جانب كتابة الأوراق السياسية والبحثية في نقد القوانين والوضع الراهن في مصر عدم مواكبتها للتطورات في الواقع، وتحليل لأهم النقاط التي يجب تعديلها في تلك القوانين عبر المقالات المنشورة في الصحف والمواقع الإلكترونية، مع تقديم مسودات قانون تم إعدادها من قبل المجتمع المدني بالتعاون مع النقابات المستقلة وبعض الخبراء، أو آلية التقاضي الاستراتيجي والضغط الشعبي لتعزيز حصول المجتمع العمالي على حقوقه.

٧٥ عمر سمير، تطورات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضييقات القانونية ومحاولات البقاء، مرجع سابق.

٧٦ عمر سمير، المجتمع المدني المصري تحديات السياق وفرص الأمسة والاحتياجات المجتمعية، منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٩.

٧٧ سجين رأي، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، <https://www.anhri.org/؟cat=٢٠٢>

٧٨ حصاد اليوم الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، <https://ly.cutt/> arKOfzt

ليس لهم أي نشاط سياسي لتفادي إغلاق الجمعية، حيث تم ملاحقة العديد من العاملين في منظمات المجتمع المدني نتيجة لخلفياتهم السياسية واشتراكهم في ثورة ٢٥ يناير، حيث عمل القانون على تدخل الجهة الإدارية في الإدارة الداخلية وهيكله مجلس الإدارة للجمعيات مما أثر على قدرة هذه الجمعيات لبناء كوادر وتراكم خبرات تنظيمية ومهنية، فعلى الجمعية تقديم قائمة بأسماء المرشحين في انتخابات مجلس الإدارة للوزارة قبل إجراء عملية الانتخاب وانتظار موافقة الوزارة على المرشحين حتى يمكن للجمعية الانتخاب وفقاً للمادة ٣٤ ويمكن للوزارة استبعاد من لم تتوفر لديه شروط الترشيح، لذلك قامت بعض الجمعيات بتشكيل الجمعية العمومية ومجلس الإدارة من أعضاء ذوي كفاءة ولكن ليس عليهم خلافات حتى تضمن ألا تعرقل الوزارة سير نشاط الجمعية.^{٨٢} وعملت على الاستعانة بالموظفين الآخرين كمستشارين.^{٨٣} وقام الكثير من العاملين في هذه الجمعيات بتقديم استقالاتهم تفادياً للعقوبات والحبس، وبذلك فقدت الجمعيات كثيراً من الكوادر الكفؤة لأنهم اتجهوا للعمل إما في المنظمات الأجنبية أو القطاع الخاص.

التعاون مع الحكومة، لجأت بعض المنظمات إلى الاهتمام بقضايا اجتماعية في ظل التضييق التي فرضها عليها السياق السياسي والقانوني مما ساعد الحكومة للتشبيك معها حتى تضمن الاستمرارية، مثل قضايا التمييز ضد المرأة والتحرش الجنسي، وقد تفرّج عددٌ من الجمعيات ليشمل قضايا مرتبطة بالاستدامة البيئية والطاقة النظيفة.^{٨٤} وكذلك قامت كثير من الجمعيات بالتعاون مع الجهات المانحة بإقامة تدريبات داخلية هدفها بناء قدرات العاملين لتطبيق مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة واستخدام أدوات المتابعة والتقييم الدوري من خلال ملفات تقدم لكل من الحكومة والجهة المانحة، ويقوم بعض الجمعيات بنشر هذه الملفات على مواقعه الإلكترونية طبقاً للمادة ٢٥ من القانون. في حين أطلقت المنظمات الأجنبية مشاريع بالتعاون مع الوزارات حتى تتمكن من مساندة أعمالها والحصول على موافقة الحكومة لتمويلاتها، وبلورت أنشطتها لتنماشى مع خطة التنمية.

٨٢ دينا عبد الحافظ، كيف يمكن أن تنظم الحكومة عمل الجمعيات الأهلية في مصر دون قيد حريتهم حتى يعملوا بحرية؟ ورقة بحثية مقدمة للجامعة الأمريكية في القاهرة ٢٠١٦، DOI: 10.13140/RG.2.2.19421.67042

٨٣ دينا عبد الحافظ، المرجع السابق، مقال ٢٠١٦

٨٤ عمر سمير، تطورات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضييق القانوني ومحاولات البقاء، مرجع سابق.

خاتمة

الخلافاً أو التنازع في الأدوار بين المنظمات الأهلية والأحزاب والنقابات، فترة انفتاح ٢٠١١ - 2013 أثبتت أن السياق المنفتح كفيلاً بتنظيم تلك الأدوار وعدم تداخلها بل وتكاملها في كثير من الأحيان، حيث تكون المهام واضحة وكثيرة بما يدعو كل طرف للتركيز على دوره والتشبيك مع آخرين فيما يحتاج إنجازهم من مهام تقع خارج أجندته، وأن لحظات التضييق تجعل كل طرف يحاول القيام بما تسمح به المساحة المتاحة، أو اتخاذ شكل يوجد قدر من التسامح أكبر معه ليقوم بدوره من خلاله، وهو ما يؤدي لاختلاط الأدوار وتنازعها. لسنوات عديدة كان التركيز الأكبر على البعد الذاتي للمنظمات، وما حدث في مصر من شأنه أن يعيد الاعتبار بشكل أكبر للبعد الموضوعي واحتياجات التعامل معه.

وعلى الرغم من هذا الوضع إلا أن هناك تطورا في صيغة حملات وفيديوهات لمواجهة الفساد ولنقد الأولويات، وهذه هي الصيغ الجديدة للمبادرات والحملات التي يطلقها نشطاء بشكل فردي أو مجموعات ذات تأثير على السلطة. وإذا ما أغلق الحديث حول السياسة في وجه المجتمع المدني افتتح أحاديث أخرى حول قوانين الطفل والحضانة وسياسات الطاقة والمياه والبيئة وأولويات التنمية والتعذيب والعنف ضد المرأة. صحيح أن هذه القضايا لا يمكن فصلها عن السياسة لكن المجتمع المدني يتطور ويتمحور وفق المتاح وبحول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسة لقضايا قانونية ودستورية يمكن إيجاد منطلق بعيد عن التجاذبات للدفاع عنها.^{٨٥} وللذهاب خطوات أبعد على المجتمع المدني القيام بعدة مهام في هذه المرحلة:

١. محاولة البحث عن بدائل للتمويل الأجنبي المباشر وخصوصا مع القيود الموضوعة على الحصول على تمويل من قبل قانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ الحاكم لعمل مؤسسات المجتمع المدني في مصر.
٢. كسر أسوار العزلة بين مؤسسات المجتمع المدني وبعضها البعض من خلال التركيز على الأهداف المشتركة. وبناء كتل تعمل على تكامل الأدوار بين المؤسسات بأنواعها المختلفة. من خلال التضامن المنظم والتركيز على القضايا المشتركة والتنسيق بين المؤسسات والفاعلين المختلفين لدعم القضايا أو الأشخاص دون تشتت يؤثر بالسلب على القضايا. وكذلك التوسع في العمل إقليمياً لتوفير غطاء إقليمي لعملها.
٣. محاولة العودة إلى المجتمع عن طريق كسب ثقته من جديد من خلال نشر خطاب المجتمع المدني عبر إعادة تقديم Rebranding للمجتمع المدني ودوره وأهدافه، وتقوية العلاقة مع المجتمع من خلال توسيع التواصل معه، ودعم

لا يعمل المجتمع المدني أو يتطور في فراغ وإنما في ظل تطورات الوضع السياسي العام، ويرغم أن المجتمع سابق على الدولة في كثير من حالات الدول الحديثة إلا أن فكرة المجتمع المدني مرتبطة بالدولة وبنظامها السياسي. ولقد كانت فترة انفتاح ما بعد الثورة في مصر فترة نموذجية لنمو المجتمع المدني كميًا ونوعيًا، إذ طور المجتمع آليات جديدة للتعبير عن احتياجاته وحلولا لها. ثم أعقب ذلك فترة من الركود في ظل قيود قانونية وقضائية وسياسية من قبل الدولة والأعلام، ولا يزال المجتمع يطور آلياته للدفاع عن بقائه رغم ظروف الحرب على الإرهاب واستغلال النظام السياسي لها.

إن تحولات السياق المصري تعيد للذهن عدة جدالات متعلقة بالمجتمع المدني، والتي قد يظن البعض أنها حسمت منذ نهاية التسعينات سواء عبر الأدبيات التي تناولت تلك الإشكاليات أو عبر الحوارات التي دارت بين المنظمات ذاتها، إلا أن تغير السياقات في مصر منذ ٢٠١١ عدة مرات وتأثير ذلك على حدود وقدرات المجتمع المدني تعيد طرح إشكالية الديمقراطية أولاً أو أن نضالات المجتمع المدني هي التي تأتي بالديمقراطية. على مدار السنوات من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤ كان يمكن ترجيح أن نضالات المجتمع المدني هي التي تقود إلى الديمقراطية، لكن ما بعد ٢٠١٤ يثبت أنه لا بد من هامش ديمقراطي ولو محدود لتتمكن هذه الحركات والتنظيمات سواء أهلية أو حزبية أو نقابية، من القيام بدورها بشكل مؤثر، وأنه بدون هذا الهامش يتحول معظم جهد وأهداف هذه المنظمات لمحاولة الاستمرار على قيد الحياة. في هذه الحالة، بالتأكيد لا ينتفي دورها ولكنه يتقلص بشدة ويحدد في مجالات بعينها. كما تعيد التغيرات في التشريعات ما بين قوانين ونصوص دستورية التساؤل حول أهمية القانون الخاص بالمجتمع المدني، حيث تثبت الممارسات أن القانون ليس أداة الدولة في التعامل مع المجتمع المدني، وأن ذلك محكوم بالأساس بالسياق السياسي وطبيعة السلطة، وهو ما يشير لأهمية تركيز مؤسسات المجتمع المدني على فتح المجال العام، وأن التشريعات المنفتحة تأتي كاستجابة لسياق منفتح أكثر منها لنضالات قانونية، وأن تنظيم المجتمع المدني بشكل كفاء يتطلب دولة قانون، وليس فقط قانون منفتح للمجتمع المدني.

أما عن دور المنظمات الأجنبية وحدود تأثيرها فتجربة أكثر من خمس سنوات من التضييق في مصر والمواقف والأدوار التي قامت بها العديد من المنظمات الأجنبية تؤكد أن تعويل مؤسسات المجتمع المدني يجب أن يكون بالأساس على الداخل وأن الخارج يأتي كاستجابة للوضع الداخلي. وإلا سنجد الأمور كما حدث، نتجه للتركيز على المنظمات الأجنبية والعاملين بها ولو على حساب قدرات وإمكانيات المؤسسات المحلية. كما أن هناك ملحوظة هامة يجب التوقف عندها في الحالة المصرية وهي المتعلقة حول

٨٥ احتياجات وتحديات المجتمع المدني: المنطقة العربية خبرات وتجارب، منتدى البدائل العربي للدراسات، تحت النشر

التنظيم المجتمعي وصوره وأشكاله المختلفة وهو ما سينعكس بالإيجاب على التنظيمات المجتمعية وعلى منظمات المجتمع المدني.

٤. هذا إلى جانب أهمية توثيق الفترة الحالية من قبل منظمات المجتمع المدني وتوثيق الحركات المجتمعية المختلفة أو توثيق التفاعلات ما بين المجتمع والحكومات وما إلى ذلك. وكذلك الاستعداد للحظة انفتاح قادمة يجب أن يكون المجتمع المدني حاضرًا ومستعدًا لها.

٥. وفيما يخص المؤسسات المانحة والتعاون الإقليمي والدولي على منظمات المجتمع المدني أن تدخل كأطراف في الحملات العالمية على سبيل المثال حملات مواجهة التغير المناخي أو حملات مواجهة الفساد المالي وغياب الشفافية. والتعامل مع الآليات الدولية كوسائل للضغط وليس فقط الفضح (آلية المحقق في البنك الدولي على سبيل المثال). والضغط المنظم حول المشكلات التي تواجه المجتمع المدني في التعامل مع المانحين (مثال: دفعهم لدعم مساندة المؤسسات المحلية بدلا من الحلول كبديل عنها والعمل على الأرض). كما سيكون من المفيد أن تتعاون المنظمات مع مثيلتها الإقليمية في إصدار ميثاق أخلاقي يوجه لهذه الجهات يعبر عن رؤى وقواعد ترها المنظمات العربية واجبة الالتزام من جانب المانحين الدوليين.

العراق : المجتمع المدني والحراك المدني ٢٠١٩-٢٠٢٠



مقدمة

تمت كتابة التقرير في ظرف حساس ومتغير في العراق، بل قد يكون واحداً من الاوقات التي تصنف على انها منعطفات تحولية. ان المجتمع المدني في العراق له جذور تمتد الى نهايات القرن التاسع عشر حسب بعض الكتابات المعنية بالمجتمع المدني الا انه مر بفترة انقطاع كبيرة نسبياً تراجع فيها وجود المجتمع المدني الى حيث يمكن وصفه بالعدم كلياً بسبب الانظمة الشمولية التي حكمت بعد حقبة النظام الملكي الذي انتهى في خمسينيات القرن الماضي، ليعاود انطلاقة بعد سنة ٢٠٠٣ فيما يمكن وصفه بانطلاق نظام ديمقراطي يعتمد مبدأ التداول السلمي والانتخابات وان كان يعتريه -كما في معظم الدول الخارجة من نزاعات- انحرافات منظورة عن النظام الديمقراطي من ضمنها الفساد الاداري والمالي والتحصص الحزبي والفئوية وضعف سلطة القانون.

منهجية التقرير

اعتمد التقرير منهج وصفي تحليلي استعان فيه الكاتب بعدة ادوات منها خمس مقابلات شخصية مع نخب من المجتمع المدني وكذلك ثلاثة لقاءات بؤرية (Focus Group) وعشرة استبيانات لرؤساء منظمات غير حكومية وناشطين مدنيين بالإضافة الى العمل المكتبي والاطلاع على التقارير القليلة التي تنطرق الى مواضيع تخص البيئة التمكينية للمجتمع المدني.

المحور الاول: واقع المجتمع المدني والحركات المدنية

في تراكم ممتد للعمل المدني والاجتماعي، كان عام ٢٠١١ بداية الاحتجاجات السلمية التي تطالب بتصحيح مسار السياسات الحكومية والانحرافات التي تشوب عمل السلطات في العراق التي اعتمدت مبدأ المحاصصة السياسية وكان من أبرز سماته تعاضم الفساد المالي والاداري وامتداده لمعظم مستويات السلطة. هذا الحراك الذي يفتر احيانا ويتصاعد مرة اخرى كما حصل في عام ٢٠١٣ ومرة اخرى في سنتي ٢٠١٥ و٢٠١٦، اعقبته مجموعة من التظاهرات المطالبة لمجموعات من الخريجين على اختلاف تخصصاتهم او من المتعاقدين المطالبين بوظائف دائمة التي تتحول من حين لآخر الى اعتصامات امام مباني الدولة المعنية او في الساحات العامة. الى ان تمت الدعوة بشكل واسع لتظاهرات كبيرة في الاول من اكتوبر /تشرين الاول من سنة ٢٠١٩، جوبهت بقمع من السلطات الامنية أدت الى مقتل العشرات وجرح المئات في اليوم الاول مع استخدام وسائل تفريق الحشود بكثافة غير متناسبة مع الحشود المتظاهرة. وهذا ما أدى لاحقاً الى انتشار رقعة التظاهرات لتعم وسط وجنوب العراق، لتعترف السلطة فيما بعد بخطأ المؤسسة الأمنية بالتعامل مع الإحتجاجات. وفي المقابل تصاعدت حدة التظاهرات وانطلقت بشكل اوسع واقوى في الخامس والعشرين من اكتوبر / تشرين الاول ٢٠١٩، وتخللتها اعمال عنف وعنف مضاد ادت الى مقتل اكثر من ٦٣ وجرح ٢٥٩٢ خلال يومين فقط بحسب المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق. وقد أسفرت سلسلة الاحتجاجات هذه حتى كتابة التقرير الى استشهد أكثر من ٥٠٠ شخص أغلبهم من المتظاهرين وأكثر من ٥٠ عنصر من الأمن، وجرح الآلاف.

تلعب الحركات المدنية والاجتماعية ادوار مهمة في جميع الأنساق السياسية والثقافية والاقتصادية، رغم اختلاف منابع هذه الحركات وطريقة تشكيلها مع الاشارة الى ان المجتمع العراقي هو مجتمع مركب عشائرياً ودينيماً مع فسحة لا بأس بها من الحركات المدنية ذات الصبغة العلمانية. يعزو البعض جذور الحركات الاجتماعية النشطة حالياً الى نشاط بعض النخب الثقافية التي التي جعلت من شارع المتنبي وبنية القشلة ومقاهي ثقافية واجتماعية مقراً لها كتجمعات. وكان الهدف الاول من هذه التجمعات ثقافي وربما جمالي في بعض الاحيان لتتعلق الى جوانب حقوقية تمس حياة الناس والمجتمع وتلامس احتياجاتهم. وهي كانت تقوم على اسس ثقافية ومجموعات من المهتمين بالثقافة وخصوصاً الرواية والقصة والشعر والمسرح والسينما وهذا هو مزاجها العام، بالابتعاد عن الجانب التجاري فيها، وجزء من انتاجها كان مفصلاً عن الأفكار السائدة في المجتمع عامة، وعبارة عن ردة فعل سلبية تجاه ضعف الجانب الثقافي في المجتمع. فعمدت هذه المجموعات الى فصل نفسها في اطر ثقافية معينة، هي في الحقيقة امتداد لنموذج الثقافة اللاشعبوية والتي تعمد الى التمييز والتفوق حتى وان كان شكلياً.

في حين ان هناك من يخالف في نشأة وتطور الاحتجاجات الاخيرة بان هناك شبه انفصال بين الأنساق الثقافية التي ذكرت والجموع المحتجة، حيث يمكن مشاهدة تباين واسع في الطروحات والرؤى والأساليب. فالاحتجاجات الأخيرة يمكن وصفها بالشعبية أكثر منها بالنخبوية، عكس الاحتجاجات السابقة التي كانت تقودها نخب او احزاب معارضة. كما لا يمكن تصنيف قادة لهذه التظاهرات بل العكس هناك رفض شعبي من المحتجين لأي نوع من القيادة وإصرار على ان شعبية الحراك كفيلة بتحقيق الأهداف - حسب نتائج الاستبانات - وربما هذا يعود الى خشية المحتجين من تحول المواقف فيما إذا كان هناك نوع من القيادة او انسياقها الى خيارات منسجمة مع السلطة او احزاب السلطة. لكن هذا الخيار الشعبي لا يتعارض مع نوع من انواع التنظيم كما سنرى.

وتحقق جزء من المطالب للمحتجين حيث قدمت الحكومة استقالتها، الأمر الذي يحصل للمرة الاولى منذ خمسينيات القرن الماضي، ان تستقيل حكومة في العراق تحت تأثير المطالبة الجماهيرية، بالإضافة الى تغيير شبه شامل لمنظومة التشريعات الانتخابية حيث تم تعديل قانون المفوضية العليا للانتخابات فأقبل اعضاء مجلس المفوضين وتم اختيار قضاة بدلا عنهم وأعفي كل المسؤولين فيها من مناصبهم، وكذلك تشريع قانون جديد للانتخابات اعتمد فيه الانتخاب الفردي على مستوى الدوائر الصغيرة بدلا من النظام النسبي المعتمد على نظام سانت ليغو المعدل لتوزيع المقاعد والدوائر على مستوى المحافظات.

أضف الى ذلك ان جمعيات المجتمع المدني في العراق، على الرغم من ضعف مؤسسي عام، إلا أنها نسبياً استطاعت ان تلعب دوراً أفضل من السابق، مظاهره نشاط اوسع وخصوصاً بعد فترة احتلال داعش لعدد من المحافظات، بدأ بمساعدة النازحين داخليا وبناء حركة تضامنية خارج نطاق الدولة. في مرحلة

مكونات الحراك

ان أهم الفاعلين في الحراك المدني هم بشكل عام الشباب والقوى غير المنظمة كما سبق ذكره، إذ يمكن الملاحظة من ظاهر الحراك المدني أن الفاعل الأول والرئيس هو الفئات الشبابية المتطلعة الى مستقبل أفضل والتي تعيش البطالة وانسداد الافق بينما تشاهد كيف تهدر مليارات الدولارات عبر الفساد والمحسوبية. ومن زاوية التباين بين الأجيال، ان جيل الشباب وخاصة من مواليد التسعينات من القرن الماضي والألفية الجديدة والذي لم يستشعر بشكل كبير مساوئ النظام الدكتاتوري السابق، كان هو الأكثر نشاطاً. فقد نشأ هذا الجيل على مشاهدة البلدان المتطورة وكيف تعيش برفاهية، خاصة بعد انتشار وسائل المعرفة الالكترونية، ثم لم يعد قادراً على السكوت ولم تعد تقنعه التبريرات المعتادة والمستهلكة للأنظمة الحالية او التخويف بعودة الدكتاتورية.

فيما يرى ناشطون ان من بين الفاعلين الرئيسيين في الحراك والذين يمكن اعتبارهم الجهة الأكثر تنظيمًا هم المنظمات غير الحكومية او أعضاء هذه المنظمات وناشطوها، بحيث يعتبرها البعض عنصراً مهماً لأنها عملت على محاور عدة منها رفع الوعي وحملات المدافعة. وتختلف دوافعها من منظمة الى أخرى، فيمكن ملاحظة المواقف الخيرية او الفرق التطوعية الخدمية والتي كان عملها هو حملات الاغاثة ودعم النازحين. ويعتبر العمل الانساني واحداً من اهم الدوافع لها، إذ توجهت اثناء فترة الاعتصامات المستمرة لتوفير المياه والمواد الغذائية والطبية وخيم الايواء. بالإضافة إلى الفرق التطوعية الحقوقية والثقافية التي لعبت دوراً كبيراً في العديد من حملات التنظيف وتنظيم المهرجات وغيرها من الانشطة الثقافية والحقوقية والاجتماعية. ومن الممكن تحديد دافعها الرئيسي بالحماس الشبابي لتحقيق اهداف جماعية مجتمعية وتكوين هوية خاصة بهم.

على عكس المعتاد في الاحتجاجات السابقة كانت مشاركة النقابات العمالية والمهنية المدافعة عن حقوق العمال او الشرائح التي تمثلها وتوفير ضمانات لهم في هذه الاحتجاجات واضحة. هذه النقابات قبل ٢٠٠٣ كانت تابعة كلياً للنظام الشمولي السابق، وبعد ٢٠٠٣ تنازعت الاحزاب الكبيرة للهيمنة على هذه النقابات. لذلك، قليلة جداً هي النقابات التي بقيت مستقلة وفي العادة هي النقابات ذات الاستقطاب الضعيف والموارد القليلة، مع العلم ان العراق لا زال يفتقر بشكل رسمي وحدة النقابة للمهنة الواحدة ولا يخرج عن هذا المجال الا بعض النقابات الجديدة غير الرسمية. لم تكن النقابات والاتحادات في بداية الحراك ذات تأثير مهم الا ان بعض افرادها كانوا منخرطين بشكل فردي في الاحتجاج، ثم تعاضم دور النقابات لاحقاً الى ان وصلت الى حد إطلاق سلسلة من الاضرابات شملت قطاعات كبيرة في الدولة كان لها تأثير كبير في تحقيق مطالب الحراك.

ولكن وجهة النظر هذه لا تذهب الى عمق الحراك، الذي وان في ظاهره شعبي وأساليبه مختلفة، الا انه كان متأثراً بمخرجات عمل المجتمع المدني وتأسيسه لبيئة الاحتجاج في السنين الماضية. وأثر التراكم في هذا الجانب واضح جداً حيث يصبح التظاهر امراً مقبولاً به مجتمعياً وله من السوابق القانونية التي تجعل من التظاهر وباقي المظاهر الاحتجاجية امراً قانونياً بحده الأدنى.

الحراك كنتيجة عملية تراكمية

ولقياس كيف تتحرك القوى المدنية والمطلبية داخل المجتمع، وهل يمكن رصد تراكم معين لهذه الحركات؟ فإننا امام تباين اخر حيث تحركت القوى المطلبية بانتهاج شكل العرائض والمطالبات المكتوبة عبر وسائل التواصل الاجتماعية حتى تصل الى حد اغراق المواقع بهذه المطالبة التي عادة ما تكون موحدة وذات شكل واحد، مع انها تعبر عن مطالب محدودة بفئات معينة، بعدها تطورت الى احتجاجات محدودة ومتفرقة يتم التنسيق لها غالباً عبر مجموعات ووسائل التواصل الاجتماعي.

القوى المدنية المتعددة والفاعلين من منظمات غير حكومية ونقابات واتحادات وفرق تطوعية، والتجمعات الشبابية غير المنتظمة بإطار محدد بنقابة او منظمة، وهي الأبرز في الفترة الأخيرة، لا زالت تتحرك عبر المؤتمرات والجلسات الحوارية والمهرجانات بالنسبة للقوى المنظمة، بالإضافة الى مواقع التواصل الاجتماعي والتي اصبحت اهم محطة للتفاعل لدى المجموعات الشبابية المطلبية حيث اصبحت منصة لنشر افكارها وممكن ملاحظة ذلك من خلال التفاعل الكبير لتلك القوى مع الدعوات اللاحقة للاحتجاج. تطورت هذه الاحتجاجات والمطالبات المحدودة الى نقمة متزايدة على مجمل سلوكيات النظام السياسي لعدم تحقق أكثر مطالبهم فتحولت الى تظاهرات عارمة ومتزايدة تكتسب زخمها من سوء ادارة الدولة وتخبطها تطورت فيما بعد الى اعتصامات في معظم محافظات العراق.

فيما يرى اخرون انه لا توجد منهجية حقيقية في تحرك القوى المدنية، بل تعتمد على ردات الفعل، والتغيرات السياسية خصوصاً، وتنميتها الخصومة المتوسعة مثلاً مع حركات الاسلام السياسي خصوصاً في جانب الحريات العامة والخاصة. وساهمت ردات الفعل هذه في خلق مزاج ثوري او رافض للسلطة، ولكن لم يتبلور على شكل حركات فاعلة الا في جنبات ضيقة ولكن مهمة. ويصيب هذا الرأي عندما يتحدث عن منهجية لقطاع واسع غير منظم، ولكن من جانب اخر بالإمكان رصد انساق عامة وآليات تتطور بمرور الوقت ليس فقط في القوى المدنية المنظمة، بل انجرت الى تنظيم داخلي ذاتي لدى القوى المدنية غير المنظمة.

التراكم المرصود ليس فقط في نشاط الاشخاص وتطور اساليبه بل كان واضحاً في البيئة المواتية التي استطاعت ترسيخ مفهوم الاحتجاج بانه حق دستوري وهو تحت سقف القانون وبأنه تعبير حي عن متطلبات واقعية لشعوب تتوق للديمقراطية والعيش الكريم.

والتسقيط بأفراده، بحسب توجهات التمويل، مع الإشارة الى ان معظم الفضائيات هي مملوكة لأحزاب او جهات دينية في ظل غياب لوسائل اعلام مستقلة. إلا أن الاعلام المجتمعي المعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي كان ابلغ اثراً وأسرع استجابة ونقلًا للأحداث بحيث اضطرت السلطات لتقييد الوصول الى وسائل التواصل الاجتماعي ومن ثم ذهبت الى قطع الانترنت تماماً عن كل المحافظات المحتجة بشكل استمر لعدة ايام.

كما ان هناك دور لبعض مخرجات نشاطات المنظمات غير الحكومية كالمخرجين من الدورات الحقوقية في مجال رصد الانتهاكات او المتدربين للدفاعة لتنظيم لوائح المطالبات او تنظيم الخيم او دورات التوعية والتثقيف حول القوانين والآليات الدستورية.

لم يكن في بداية الحراك يوم ١ أكتوبر ٢٠١٩ دور كبير للأحزاب حتى تلك التي عرفت تاريخياً بدورها في الاحتجاجات مثل الحزب الشيوعي بل على العكس وفتت موقفاً متوجساً ولم تدعو اعضائها ومناصريها للنزول للساحات وان كانت في نفس الوقت لم تمنعهم، لكن هذا الموقف تطور تدريجياً ليضعهم في موقف محرج خصوصاً وانهم يدعون التصاقهم بمطالبات الشعب والتعبير عنها، لينضموا بشكل صريح فيما بعد مثل بعض الاحزاب الليبرالية ذات التمثيل المحدود برلمانياً والحزب الشيوعي الذي استقال فيما بعد عضواً من البرلمان العراقي تضامناً مع المحتجين. كما هناك اتهامات بان شباب الاحزاب النافذة دخلوا فيما بعد بصورة مستترة لتوجيه المطالبات نحو اهداف هذه الاحزاب دون أن يتركوا تأثيراً كبيراً خصوصاً في بداية الاحتجاجات.

كان هناك مشاركة واسعة للتقريبين من التيار الصدري، وهو التنظيم السياسي الاكبر عدداً في البرلمان، وكان دائماً ما يعبر عن نفسه خلال هذه الاحتجاجات. ولكن مشاركة أنصاره كانت بشكل فردي وليس تنظيمي، بل على العكس فإن الطبقة السياسية لهذا الحزب نأت بنفسها في بداية الحراك وكانت خجولة في تبني مطالب المتظاهرين، ثم تطور الموقف الى تبني كامل للمطالب. كان الهدف الاساس المعلن من مشاركة جماهير التيار الصدري هو مساندة المحتجين في مطالبتهم بالإصلاح السياسي وحمايتهم من الاعتداء عليهم من الميليشيات المتربصة بالمحتجين لذلك تم تمييز قسم كبير منهم بارتداء القبعات الزرق. أعقب التواجد المستمر للقبعات الزرق والمشاركة المتسمة بالتنظيم والحماية انسحاب متكرر من الاحتجاجات ثم عودة اليها في مواقف وصفها خصومهم بالانتهازية والتفرد بالقرار ومحاولة اعتلاء الحراك لغايات سياسية مصلحة، فيما يفسرها أنصار التيار بأنها عقلنة للحراك ضمن سياق خطة تراعي رغبات الشعب. نتج عن ذلك خلافات واسعة في ساحات الاحتجاج واتهامات متبادلة بالاعتداء البدني بين المحتجين من ذوي التوجه العلماني والقبعات الزرق كانت الغلبة فيه بالتأكيد تميل للقبعات الزرق التي فرضت سطوتها على الساحات الا ما ندر.

من جهة اخرى كانت هناك عدة جهات ساندت الحراك، تتفاوت اهدافها واغراضها مثل المرجعية الدينية الشيعية ذات التأثير الاوسع والتي كانت تنصح السياسيين بانتهاج سبل السلمية وتحقيق رغبات المحتجين المشروعة والتحقيق في عمليات قتل المتظاهرين والطلب من المحتجين استخدام وسائل سلمية.

أما وسائل الاعلام المرئية والمسموعة، فبعضها ساهم في دعم الاحتجاجات والبعض الآخر وقف ضد الحراك وبادر الى تخوينه

المحور الثاني: البيئة السياسية والقانونية

المجتمع المدني ووجهات نظر واتهامات جاهزة ضد المجتمع المدني ومنها ان منظمات المجتمع المدني عبارة عن ادوات غربية تنفذ اجندات ضد الوطن ومدعومة من الخارج لتحقيق اغراض الدول الغربية. لكن بعض المؤسسات الاخرى تتعامل مع المجتمع المدني بطريقة ايجابية ما دام لها مصلحة في ذلك لأنها تعتقد ان باستطاعتها استخدامه كأداة يمكن تحريكها باتجاه مصالحها، أو لكونها مجبرة على التعامل معه استجابة للواقع الاجتماعي لحاجتها اليه. كما أن منظمات المجتمع المدني أشركت المؤسسات الرسمية ضمن حدود معينة في بعض فاعلياتها لتخفيف التوتر وللوصول الى فهم مشترك لكن معظم الاحيان يكون ذلك بوساطة اممية او منظمات دولية.

من جهة اخرى لا يمكن انكار التدخل السياسي في جميع المفاصل الاجتماعية والاقتصادية والدينية، والفضاء المدني ليس ببعيد عن هذا التدخل حيث يعتبر الفضاء المدني حقائق خلفية لبعض الاحزاب وفرصة مهمة للطبقة السياسية في استثمار بعض المساحات التي لا يمكن لها كطبقة سياسية الدخول اليها. ونجد ان الدولة تنظر بعدم ارتياح لكل ما هو خارج المنظومة السياسية، إذ لا يوجد في تاريخنا السياسي دور جذري او حقيقي للمنظمات او الحركات الاجتماعية الا بكونها جزء من منظومة سياسية حتى وان كانت معارضة. أي بمعنى اخر ان الحركات ان كانت من ضد سياسي فيجب قمعها لأنها معادية، وان كانت من شيء موافق للدولة فيجب دعمها.

بعض المؤسسات الرسمية التي تتعاطى مع المجتمع المدني لا تفهم طبيعة منظمات المجتمع المدني وآلية عملها بكونها ميدان خارج نطاق مؤسسات الدولة لكن يتفاعل مع نفس القضايا التي تعمل بها هذه المؤسسات. وأحياناً تلجأ هذه المؤسسات الى التعامل بنصوص قانونية حدية تتباعد عن روح القانون حيث يتم الضغط على بعض المنظمات الصغيرة وتهديدها بالعقوبات وأحياناً بالحل القضائي لعدم تقديم التقارير السنوية المطلوبة منها. مثلاً. ومن الملاحظ كذلك وجود عقلية لدى بعض المؤسسات الرسمية تنادي بتقليل عدد المنظمات من ٣٥٠٠ الى حوالي ألف منظمة لأنها تعتقد بان عددها مبالغ فيه مما يثبت جهل كبير بأصل الحق في انشاء الجمعيات باعتباره من الحقوق المنصوص عليها في الشريعة الدولية والحق بالتجمع وهو ارث سابق للدولة الشمولية قبل ٢٠٠٣ حيث لم يكن هناك مجتمع مدني اiban تلك الحقبة، بالإضافة الى قصور في فهم عمل منظمات المجتمع المدني.

كانت الاجراءات التي اتخذتها الدولة رداً على الاحتجاجات متعددة، فيما يخص الحراك الذي انطلق في ٢٠١٩ وكان ردها متسماً بالقسوة في بداية الحراك حيث بلغ عدد الشهداء الكلي -من المتظاهرين والقوات الامنية- منذ ١ أكتوبر ٢٠١٩ ولغاية ٢٣ يناير ٢٠٢٠، (٥٢١) شهيدا وواقع (٥٠٤) من المتظاهرين و (١٧) عنصر أمني واصابة (٢٣١٢٢) واقع (١٩٢٨٦) متظاهر و(٣٨٦٨) عنصر أمني. اما اعداد الموقوفين من المتظاهرين فقد بلغ (٢٦١٥) موقوف افرج عن (٢٣٢٣) منهم وبقي (٢٩٢) موقوف رهن التحقيق فيما بلغ عدد المختطفين حسب معلومات وشكاوى وردت الى المفوضية (٧٢) ناشط مدني تم اختطافهم على يد مجهولين، اما عدد محاولات الاغتيال فقد بلغت (٥٠) حالة اما الانتهاكات التي ارتكبت بحق الصحفيين فقد بلغت (٥١) انتهاك، اما اجمال الاضرار التي لحقت بالمباني الحكومية ومقرات الاحزاب السياسية والممتلكات العامة فقد بلغت (٣٨٧) ضرر، بحسب المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق.

اما الاجراءات التي تطل بيئة عمل المجتمع المدني فالدولة في العادة تعبر عن رضاها عن نشاطات المجتمع المدني المتعلقة بالإغاثة لأنها تقدم العون وتسد مكامن القصور الحكومي ولكنها في نفس الوقت تضع بعض العراقيل بغية توجيه الإعانة الى مناطق او فئات ترتئها او تفضلها عن غيرها لاعتبارات سياسية او فئوية. اما في مجال السياسات والمدافعة الحقوقية فعادة تكون غير مرحب بها لأنها تطرح وجهات نظر مغايرة لمخططات الحكومة وفي العادة تكشف عن قصور او تقصير الدولة، وأحياناً عن فساد مالي وإداري. إلا أنه تجدر الإشارة الى صعوبة العمل في هذا المجال بسبب قلة المنظمات التي تعمل في هذا المجال وعدم توافر مصادر معلومات او مصادر مالية ولوجستية تتيح لها استدامة عملها.

في نفس الوقت تعمد الدولة الى تعقيد الإجراءات لعمل المنظمات مثلاً، او الإكثار من التشخيصات الامنية والمراقبة فالمنظمات التي تتبع احزاب بعينها تتلقى وضع تفضيلي، عكس المنظمات التي تكون مصنفة انها معادية سياسياً او مستقلة، وقد تتدخل الدولة بصورة غير مباشرة في عمل المنظمات التي تهتم بواقع السجون مثلاً او حملات الفساد بوضع عراقيل ترقى الى درجة المنع. من جهة الواقع السياسي تؤثر البيئة السياسية على الفضاء المدني بشكل سلبي عموماً. ان غالبية المؤسسات الحزبية او الفاعلين الرئيسيين هم ذوو عقلية شمولية ولديهم حساسية في التعامل مع

١ - «التظاهرات في العراق: حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي (تقرير خاص) التقرير الرابع للفترة من ٢٠١٩/١٢/١٨ الى ٢٠٢٠/١/٢٣». المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق.

اما من جهة الواقع القانوني والتنظيمي لحق وحرية التجمع في القانون والممارسة فمن الناحية القانونية لا زال العراق متعثرا في تشريع قوانين تضمن الحق بالتعبير وحرية التجمع رغم أن دستور العراق ٢٠٠٥ نص على ذلك ووجب تشريع قانون لذلك. إلا أن السلطة توجهت نحو تشريع قانع للحريات بدلا من أن يكون ضامناً لها، مما اضطر المجتمع المدني لمناهضة هذا التشريع المطروح في البرلمان من قبل الحكومة منذ سنة ٢٠١١ ومحاولة تعديله التي تصطدم دائما بالتوجهات الراديكالية الحزبية وطغيان المنطق البوليسي. لذلك، لا زال العراق يعمل بموجب امر سلطة الائتلاف منذ عام ٢٠٠٣، وهو ناقص شكلا وموضوعا وعادة لا يتم الالتزام بنصوصه.

وتخضع التظاهرات لمدى قوة الجهة المنظمة او الداعية للتظاهرات

وتقابل بانتقائية من قبل السلطات المسؤولة عن اجازة هذه التظاهرات فالإجراءات تكون صارمة او متهاونة بناء على نوع التحرك والاهداف، إذ توجد انتقائية واستنسابية عالية من هذه الناحية.

ومن زاوية مقارنة بالبيئة الاقليمية يستطيع المجتمع المدني ان يقيم فعالياته واجتماعاته واحتفالاته بدون استحصال إذن مسبق او موافقات امنية وهذا امر ايجابي، لكن اي فعالية عامة في الساحات والشوارع لمناهضة الحكومة خلال الفترة الماضية إذا لم يمارس ضدها القمع، يمارس عليها كل انواع الضغوط.

ولأسف مازال الوضع ضبابياً بما يتعلق بحالة التظاهر السلمي وحرية التعبير من الجانب التشريعي والتنفيذي وحتى الاجتماعي، فالقوانين والقرارات وحتى الاجراءات هي مقيدة لهذه الحريات ولا علاقة لها بتنظيم عملية التظاهر وحرية الرأي. كما ان ممارسات السلطة الحاكمة في العراق قد انتهكت حق التعبير عن الرأي في أكثر من مناسبة وبأساليب اجرامية لا ترتقي لدولة ديمقراطية ضمننت حرية الرأي وحق التظاهر في دستورها المحلي ومعاهداتها الدولية.

لا زالت بعض مؤسسات الدولة المعنية بالإعلام قاصرة في وضع معايير محددة تضبط من خلالها الانتهاكات المزعومة ضد اشخاص او السب والقذف او اثاره التحريض على العنف او الطائفية فهي تمارس الاستنسابية في عملها بإغلاق بعض وسائل الاعلام او تلجأ الى التهديد بذلك.

من ناحية التقدم في حق انشاء الجمعيات وتسجيلها وممارسة

عملها في القانون والممارسة بالحقيقة ليس هناك من تقدم يذكر عدى الزيادة المضطربة في تسجيل المنظمات في اطارها الطبيعي حيث وصل عدد المنظمات المسجلة الى ٤٧٠٠،^٤

عموما حق التجمع يكون متاحا إذا لم يكن يشكل تهديدا للبيئة والنظام، فالسلطة السياسية تعطي انطباع انها تدعم الحريات العامة من خلال دعم تجمعات وتظاهرات ضيقة وغير جذرية، في حين أنها تمارس كافة أشكال القمع من قتل واعتقال واخفاء قسري وتعذيب ضد حركات يمكن أن تشكل تهديدا للمنظومة الحاكمة.^٥

بعد تسع سنوات من اقرار قانون المنظمات غير الحكومية وبعد ١٧ سنة من انطلاق العمل المدني لا زال العراق يعتمد مبدأ الاجازة المسبقة ومع ان القانون يعتبر بشكل عام ملتباً لأغلب المعايير الدولية إلا أن عملية التسجيل تبقى تكثفها صعوبات جمة. ورغم ان الدستور العراقي في مادته ٤٥ اولاً قد ضمن للمنظمات حق التشكيل والتأسيس والعمل بالإضافة الى رعاية الدولة العراقية لهذا الاطار من العمل، الا ان الدولة تخلفت عن جميع التزاماتها ماعدا تسجيل تلك المنظمات، ولكن هذا التسجيل اصبح أيضا عبء على كاهل تلك المنظمات وخاصة الناشئة منها بسبب التعقيدات الفنية والأمنية. نظريا، اجراءات التسجيل هو روتين معتاد في المؤسسات العراقية، ولكن عمليا وبالتجارب فان تسجيل منظمة صغيرة يحتاج الى فترة تمتد من ستة أشهر الى سنة في السياقات الاعتيادية، ومبالغ ليست قليلة ضمن معدلات الدخل العراقية بغرض ايجار المكتب مثلا.

ومن جهة حق وحرية التعبير في القانون والممارسة فلم

تنتج الدولة العراقية منظومة مهنية للتعامل مع مفاهيم الحريات والاعلام والجمعيات المستقلة أو المدافعين عن هذه الحقوق، حيث يعتبر العراق من الدول المتقدمة في اعداد ضحايا الاعتداءات على الصحفيين ونشطاء حرية الرأي، اذ قتل أكثر من ٢٧٧ صحفيا منذ ٢٠٠٣ من ضمنهم ٢٢ صحفيا اجنبيا.^٦ وعلى الرغم من انخفاض نسبة الاعتداءات في سنة ٢٠١٩ الا انها عادت لتتصاعد بعد انطلاق الاحتجاجات، حيث اعلنت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين بتصريحها لوكالة سبوتنيك الروسية

٢ يمكن للمزيد من التفصيل مراجعة: إياد محسن ضم

وأخرون، «حرية التعبير في المنظومة القانونية العراقية». [المركز المدني للدراسات والاصلاح القانوني، ٢٠١٥.](#)

٣ «إحصائية شهداء الصحافة العراقية». [مرصد الحريات الصحفية.](#)

٤ «حصوله شهرين... قتل واختطاف وتهديدات لأكثر من

١٠٠ صحفي عراقي». [سبوتنيك بالعربي، ١٢ ديسمبر ٢٠١٩.](#)

٥ حسب لقاء مع مدير عام دائرة المنظمات غير الحكومية.

وتبعاً للعقلية الشمولية للأحزاب المتنفذة في الدولة، عمدت هذه الأحزاب إلى تشكيل منظمات تابعة لها، وكثيراً ما تلعب هذه المنظمات دوراً في تشويه صورة المجتمع المدني، فيبقى على عاتق المواطن أن يفرز بين المنظمات المستقلة والمنظمات التابعة للأحزاب. ومن جهة أخرى، السياسيون والأشخاص النافذون توجهوا لتأسيس منظمات تابعة لهم، فهي من جهة توفر فرصة لدعم مالي لمشاريعهم وحضوراً اجتماعياً ودولياً ومن جهة أخرى توفر دعماً جماهيرياً لهم.

إن المنح المالية الخارجية تخضع لرقابة البنك المركزي التي تشترط على المصارف ألا تطلق المنحة إلا بتوافر وثائق معينة منها صحة تسجيل المنظمة والعقد الذي على أساسه تم التمويل الخارجي. فالمضايقات من ناحية التمويل الخارجي موجودة، ولكن معظمها يكون بالممارسة، إذ إن القانون اتاح التمويل الخارجي للمنظمات. والكثير من المضايقات أساسه حملات تشويه السمعة من قبل الأحزاب السياسية، بحجة أن التمويل الخارجي الغاية منه تنفيذ اجندات الدول الممولة. وهذا التخوين يمارس بنسبة اقل من قبل الحكومة والبرلمان.

دائماً هناك تعقيدات تصاحب فتح الحساب المصرفي للمنظمات واجراءات مشددة من المصارف لمكافحة عمليات غسل الاموال او تمويل الإرهاب، فيطلب المصرف عادة وثائق العقود التي بموجبها تم تحويل الاموال الى حساب المنظمة.

يصاحب حق الوصول الى المعلومات صعوبات جمة وكبيرة
فالدستور العراقي لم يتطرق صراحة الى هذا الحق بل ذكره ضمناً في المواد التي تحدثت عن حرية التعبير. ولم يشرع لغاية اليوم قانون لحق الحصول على المعلومات على الرغم من طرحه لأكثر من نسخة ولأكثر من مرة في البرلمان العراقي. ومن جهة اخرى العراق انضم في سنة ٢٠٠٧ الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتي من بين بنودها اتاحة المعلومات للعامه تحقيقاً لمبدأ الشفافية، ولكن لغاية الآن لم ينفذ العراق هذا الالتزام، بل حتى لا يوجد تصنيف للمعلومات حتى يكون هناك معيارية لمؤسسات الدولة في اتاحة البيانات والمعلومات.

إن غياب الشفافية بل والحجب المتعمد حتى للمعلومات الاعتيادية والدخول في روتين موافقات طويل وشاق هو النمط الشائع في العراق، بل يمكن منع أي معلومة حتى مع وجود الموافقات اللازمة من قبل موظف صغير بأعدار واهية او بدون اعدار اصلاً، بل إن الجهات الخاصة بالأمن خصوصاً تمتنع عن اعطاء أي معلومة تحت أي مسمى بل تخضع لمزاجيات واوامر بدرجات معينة.

لذلك يمكن اعتبار الحق بالوصول الى المعلومة محدود جداً، حتى إن مؤسسات الدولة المعنية بحقوق الانسان مثل المفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان التي هي جزء من مؤسسات الدولة وتم تأسيسها بقانون وتم اختيار اعضائها من قبل البرلمان ويصرف

هناك مبادرات لمساعدة المنظمات الناشئة في عملية التسجيل والحصول على شهادة السماح بالعمل، ولكن التمييز لا يزال قائماً في عملية تسجيل المنظمات لأن قسماً منها لديه علاقات تسرع بالعملية او توجهاته قريبة من توجهات ادارة الدائرة. ومن ناحية ثانية هناك عدم معرفة لدى الكوادر بالتعامل مع المنظمات غير الحكومية. اما فيما يتعلق بتسجيل المنظمات الاجنبية فانه يأخذ وقت أكثر وتكاليف اعلى، على الرغم من ان الدائرة المعنية تعطي تصاريح عمل مؤقتة ولكن ذلك يخضع لاستثنائية وتقدير الدائرة.

تعاني المنظمات التي تهتم مثلاً بأنشطة حقوقية او بقضايا المرأة خصوصاً الى تشويه سمعة كبير خصوصاً عن طريق تسريب مصادرهم واعمالهم في حالات معينة. وفي مناسبات متعددة تعرضت الناشطات الى تشويه السمعة الممنهج بهدف الابتزاز او التسيق والتشهير.

من حسنات قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٩ ان الحل الاداري غير مسموح فيه وعلى الدائرة المعنية ان تتوجه للقضاء لحل اي منظمة مخالفة للقانون، ولكن من جهة اخرى تستخدم الدائرة اوامر تصدر من اعلى الجهات الحكومية لتقييد التعامل مع المنظمات.

بالنسبة الى حق الوصول الى الموارد، ان السمة الرئيسة للمجتمع المدني هي الطوعية والذي يسير جنباً الى جنب مع الاستقلال المالي ليكونا عماد عمل المنظمات غير الحكومية. والتمويل بطبيعته اما ان يكون داخلياً (ذاتياً) او خارجياً. إلا ان التمويل الذاتي للمنظمات محدود جداً، عدا بعض المنظمات المرتبطة بمؤسسات دينية او حزبية التي تحصل على تمويل داخلي مستمر، على الرغم من ان بعضها يحاول منافسة المنظمات المستقلة في الحصول على التمويل الخارجي. وكذلك قلة من المنظمات حديثة النشوء والفرق التطوعية تستطيع الحصول على تبرعات ودعم داخلي، كبعض المنظمات العاملة في مجال الإغاثة، ولكن من الصعب الاستمرار بوتيرة ثابتة في تحصيل هذا الدعم.

اما التمويل الحكومي فهو شبه معدوم، وإن وجد فهو بسيط وقصير الأمد، بل إن هناك توجه حكومي للاستعانة بالمنظمات مما يعني عملية عكسية من الدعم.

لها موازنة كاملة من الدولة ابدت شكواها على العلن من انها لا تستطيع الوصول الى احصاءات رسمية للجرحى والضحايا في الاحتجاجات الأخيرة.

ويتضح هذا أيضا في المواقع الالكترونية لمؤسسات الدولة التي هي شحيحة المعلومات جدا وتقتصر بالعادة على زيارات ونشاطات المسؤول عنها. ونادرة هي المعلومات التي تتحدث عن بيانات او قرارات وغيرها تمس حياة المواطن او المجتمع. كما تجدر الإشارة الى ان هناك بعض المواد القانونية في عدة قوانين تعاقب الموظف الذي يظهر بعض المعلومات تحت داعي سرية الوثائق الرسمية مع ان بعضها يبيث في وسائل اعلام قريبة للأحزاب.

الحوار والشراكة والمشاورات مع المجتمع المدني في وضع الاستراتيجيات والاولويات والسياسات الوطنية المنظمات غير الحكومية
استطاعت مد جسور مع مؤسسات الحكومية، ورغم اظهار الحكومة عدم استعدادها لتقبل الرأي الناقد لها والمختلف عنها، إلا أن الحال يتغير عندما يكون الحوار برعاية منظمات اممية او دولية او ان المشاركين بالحوار هم من اتجاهات قريبة للتوجه للدولة. وفي حال حصول هذا الحوار، فإنه يتم سماع الآراء حتى لو كانت مختلفة ولكن يتم الاخذ بها بحدود قليلة، خاصة عند صناعة القرار النهائي حيث يتم استبعاد المجتمع المدني.

إن، عند الحديث عن الشراكة، من الصعب وجود حالات يتم البناء عليها ومعرفة النتائج المحققة لأنها نادرة جدا وعادة ما تكون مشاركة المنظمات او الناشطين صورية، ويتم انتقاء المشاركين من منظمات تابعة للسياسيين او نشاطهم التوجهات. فعلى سبيل المثال يطلب صندوق الامم المتحدة للسكان اشراك ممثلين عن المجتمع المدني في لجان عليا تتعاون مع وزارة التخطيط، فيتم ترشيح منظمات غير مختصة او غير ناشطة لهذه اللجان -حسب رأي بعض من تمت مقابلتهم- وذلك لقرب توجهاتهم من دوائر صنع القرار في المؤسسات الحكومية.

وإذا كانت الدولة ترسخ لضغط المجتمع المدني في التشاور والحوار معه، فهذا يكون عادة في نطاق الحقوق والحريات فقط مع انها حالات نادرة في الواقع، ولكنها تكاد تكون معدومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ويعتقد كثيرون ممن تم مقابلتهم ان الدولة ومن ثم الحكومة لا تأخذ المجتمع المدني على محمل الجد، بل تعتقد انه شكل من اشكال الرفاه او وسيلة لتحسين الصورة العامة للبلد. لذلك، لم يصل هذا الحوار الى المستوى المطلوب بسبب عدم وجود رؤية للخطط الوطنية لدور المجتمع المدني بالإضافة الى قلة وجود منظمات متخصصة قادرة على فرض نمطها على الحكومة او المشرع العراقي واصحاب العلاقة.

ولذلك، يشير بعض من تمت مقابلتهم ان تجاهل الحكومة للآراء الصادرة عن المجتمع المدني والتحذيرات التي يطلقها هي من الاسباب التي أدت الى انفجار الاحتجاجات الأخيرة. فهذا الواقع هو مؤشر على غياب مبدأ التشاركية من الحكم وعلى رفض لمبدئي المساءلة والشفافية.

المحور الثالث: دعم المؤسسات الدولية والاقليمية للبينة التمكينية للمجتمع المدني

بالتحويل وتغيير بعض مسارات المانحين في هذا النطاق. وهذا النظام المحدود من المشاورة لتحديد اولويات العمل المدني في العراق عمل عليه الاتحاد الاوروبي في حين بعض المانحين الرئيسيين ومن ضمنهم جزء من وكالات ومنظمات الامم المتحدة لم يعملوا عليه وبالتالي نجد كثير من المشاريع التي نفذت في العراق لا يكون له علاقة بالواقع وبعيدة عن اولويات المجتمع العراقي لانه لم يتم بالتشاور مع المنظمات المحلية.

عندما نطلق من مدى إشراك منظمات المجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التعاون التنموي من قبل الشركاء التنمويين: نجد ان هناك عدة منظمات من المؤسسات الدولية المستقلة والمعنية بالحقوق مثل منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية لها مصلحة بالمشاركة مع المجتمع المحلي، مثلاً في أخذ آرائه وتضمينها في تقاريرها.

ويشكل موضوع الاستدامة في العلاقة مع المنظمات المانحة مشكلة للمنظمات المحلية، وذلك بسبب محدودية الدعم لتطوير الأداء الداخلي ومحدودية الموارد الإدارية، بل ان الموارد الإدارية تستأثر بها عادة المنظمات الكبرى والمنظمات الدولية. فحسب توجيهات الاتحاد الأوروبي مثلاً، في حين أن ٧٠٪ من المشروع يقع تنفيذه على عاتق الشريك المحلي، فهو يمتلك مصاريف إدارية بمقدار ٧٪ من المنح للمنظمة الدولية. لذلك، فإن هذه المنظمات الدولية لا تتحمل استدامة المنظمات المحلية العاملة معها، ولا تأخذ في حساباتها هذه المصاريف الإدارية، مما يؤثر على ديمومة المجتمع المدني المحلي.

اما منظمات الامم المتحدة، فكل منها لها توجهاتها الخاصة. يتشارك بعضها مع المجتمع المدني وبأخذ بآرائه بناءً على تصورات لديها عن مصداقية من تتعامل معه، وقسم آخر من منظمات الامم المتحدة يعمد الى استشارة الدولة بترشيح منظمات محلية لها، لا تكون بالضرورة كفوة ولكنها ترشح حسب قربها للجهة الحكومية المعنية. ومن الممكن ملاحظة ان قسم من المنظمات الدولية لديها علاقات مشبوهة مع عدد من المنظمات المحلية يدور حولها شك بالكفاءة والمصداقية والنزاهة ومثال عليه ما حصل مع (UNHCR) مع منظمات محلية بالعراق الذي كشف عن فساد كبير لا يمكن تفسيره بحسن نية.

وتجدر الإشارة الى انه في خطوة لافتة قدمت بعثة الامم المتحدة في العراق عدة احاطات حول الوضع في العراق اثناء الاحتجاجات وتطرق الى جانب التضييق على الاعلام والمجتمع المدني وانتهاك حق التجمع السلمي مما يعده البعض مؤشراً على خروج الامم المتحدة من نطاق السلبية التي كانت تتعامل بها مع هذه الملفات في حين وصفها سياسيون بأنه خروج عن التفويض الممنوح لها لمزاولة عملها في العراق.

اما مدى الاهتمام بقضايا البينة التمكينية للمجتمع المدني في الحوارات والبرامج مع الحكومة من قبل المانحين والمنظمات الدولية، يدرك المانحون ان هناك صعوبات تصل حد الاعاقة لعمل منظمات المجتمع المدني، ولكنهم يصرون على تنفيذ رؤيتهم وتضع هذا على كاهل المنظمات المحلية والتي بدورها سيكون عملها منقوصاً او غير واقعي ويستهدف الحالات غير المزعجة للسلطة.

قد كانت توجد مبادرات قليلة بالفترة السابقة قامت بها بعض وكالات الامم المتحدة مثل (UNDP) أو (UNOPS) ولكن حالياً لا توجد مبادرات تستحق الذكر. وحتى عندما تكون هناك اجتماعات محددة للنقاش مع الحكومة والجهات الدولية فهي تتطرق الى مشاكلها الخاصة وليس الى مشاكل المجتمع المدني بشكل عام. من الواضح -كما يرى ناشطون- ان اي برامج لتمكين المجتمع المدني العراقي غير مدرجة في المشاريع الدولية ولذلك يرون ان المجتمع المدني المحلي يستخدم كأداة وليس كشريك ويعتبر المانحون أنفسهم غير مسؤولين عن تحسين البينة الداخلية وغير معنيين بالتمكين الداخلي للمنظمة.

التمويل الذي يشجع على استدامة منظمات المجتمع المدني عادة غير موجود في العراق ففي حالات محدودة جداً تلتقي المنظمات المحلية او تحاول ان تلتقي مع مانحين رئيسيين للتأثير على اولوياتهم

المحور الرابع: كيف تواجه منظمات المجتمع المدني التضيق على الفضاء المدني؟

المعتمدة على العمل التطوعي البعيدة عن التمويل الخارجي. بالنسبة للشبكات التي تعمل على التأثير بالسياسات والقادرة على الاستمرار كان لديها اتفاق فكري مبدئي. أما الشبكات المدعومة كلياً منها تنتهي بانتهاج التمويل الخارجي، بينما المنصات في العراق قليلة عموماً وهي أكثر قدرة على الاستمرارية بحكم عدم تكلفتها الكبيرة، فظهرت عدة منصات شبابية خاصة في مجال حوار صنع السلام وتمكين الشباب وكذلك للتطوير الرقمي وغيرها.

في العادة تعمل المنظمات على التشبيك بالحد الأدنى من الاتفاق، ولكن يبقى استراتيجية ورؤية كل منظمة عامل يؤثر أحياناً على فاعلية التشبيك خصوصاً بين منظمات إقليم كردستان وعلاقتها بمنظمات الوسط والجنوب. في حين يرى البعض أن العامل السياسي سيكون محددًا لفاعلية هذه الشبكات والمنصات التي ستكون في الحد الأدنى المقبول من التواصل والدعم.

هناك مقارنة حقوقية مهمة وواضحة بل وأحياناً صارمة بالإطار العام، ولكن أغلب المنظمات تكون مقارباتها نابعة من نوع عملها واهتماماتها، فضعف الثقافة الحقوقية سيكون واضحاً إذا كان هناك قياس لمفهوم الحقوق بشكل عام وليس تخصص معين. فمنظمات المجتمع المدني وخاصة الحقوقية منها تستند إلى مقارنة حقوقية بشكل كبير في عملها، ويظهر ذلك بوضوح مدافعتها عن القضايا التي تخصها مثل تشريع قانون المنظمات غير الحكومية أو قانون حرية التعبير. هذه المقاربة تشكل حجر الأساس في عمل المنظمات الحقوقية وتشكل رافعة أساسية لبقية المنظمات لذلك تجد أن خطاب المجتمع المدني لا يخلو تقريباً من ذكر المقاربة الحقوقية وأن بصيغ مختلفة.

لكن بشكل عام المنظمات تختلف في مقاييسها الحقوقية لأن مفهوم حقوق الإنسان يفسر لدى البعض بأن توجه سياسي ويعتبر أحياناً بأنه تدخل سياسي فتتحول إلى قضايا اغاثية وتنمية. منظمات المجتمع المدني بشكل عام تحتاج إلى تطوير كبير جداً على معايير حقوق الإنسان وسياسات التحرش وسياسات الاعتداء والتواصل الإيجابي على أساس المقاربة الحقوقية. إن تراكم السلطة الدكتاتورية والثقافة السائدة في العراق سبب إضافي لضرورة إقرار مدونة سلوك داخلية وهي ضرورة للمنظمات خاصة الحقوقية منها.

بالنسبة للمساءلة والشفافية في عمل المجتمع المدني، من الملاحظ أن هناك سياق عام بعدم الشفافية في العراق، فلا وجود لها على نطاق المؤسسات الحكومية كما بينا في المحور الثاني،

بالإضافة إلى التظاهرات والاحتجاجات التي امتد نطاقها إلى مختلف محافظات العراق، لازالت المنظمات غير الحكومية تعتمد على أساليب الحوار مع المؤسسات الرسمية وخاصة بالذهاب إلى مقار الحكومة والبرلمان واستطاعت إيقاف بعض القوانين والإجراءات عن الصدور ومنها قانون حرية التعبير عن الرأي والتجمع السلمي وقانون الأحوال الشخصية الذي يمس بحقوق النساء وخصوصاً الصغيرات.

إن استخدام استراتيجية الإعلام والأعلام المجتمعي بحكم علاقة الناشطين والمنظمات مع وسائل الإعلام الجيدة ووسائل التواصل الاجتماعي كانت تقنية ناجحة يمكن البناء عليها مستقبلاً وحققت نجاحات في عدة مواقف فهي إن لم تستطع إيقاف بعض القوانين أو الإجراءات بشكل كامل فإنها استطاعت تغيير بعض المواقف المتشددة.

كما إن تنسيق المواقف بين عدة منظمات ونقابات لإصدار بيانات وانتاج حراك مناهض كان إحدى تقنيات العمل المستخدمة وإن كانت على نطاق محدود. كذلك عمدت منظمات أخرى إلى توسيع التشبيك مع المنظمات الأخرى بهدف صنع رأي عام ووحدة صلبة، ولكن لا زال من المبكر تسميتها بجماعات ضغط فاعلة. وكان من الملاحظ التوجه إلى تشكيل أطر غير رسمية مثل الفرق التطوعية التي تمتلك حرية الحركة ومرونة الفعل والليل من البيروقراطية في بادرة تطور لدى المجتمع المدني، وأحياناً تستفيد المنظمات من هذه الفرق التطوعية لتستطيع إنجاز أهداف يصعب على بنيتها الثقيلة إنجازه، فتقوم بالمساهمة في إنشائها.

التشبيك في مجال الحراك الاجتماعي كان أكثر حيوية منه في المنظمات غير الحكومية وباقي أطر المجتمع المدني وإن كان ليس بالأطر المعتادة في التشبيك ولكن بصيغ أكثر عمومية وأكثر سلاسة وسرعة فاتحد في ساحات التظاهر عدة فاعلين. فانطلاقاً من الشباب غير المنظم الذي هو نواة الاحتجاج، نجد أن التشبيك والتعاون حصل مباشرة مع ثلاث جهات أخرى هي المنظمات غير الحكومية والموكب والفرق التطوعية الخدمية والنقابات والاتحادات فأسهمت بتوزيع المسؤوليات: فقسم اختصاص بالدعم اللوجستي واستدامة فعاليات التظاهر وقسم بتنسيق المواقف وإصدار البيانات وإيصال الرسائل وقسم آخر أخذ على عاتقه التصعيد المباشر وغير المباشر للاحتجاج مثل التظاهرات المؤيدة أو الاضرابات وصولاً إلى محاورين للدفاع عن مطالب الاحتجاج. إلا أن الشبكات والتشبيك هي قليلة أساساً في المجتمع المدني والمستمرة منها أقل أيضاً. كما إن الأعداد في داخلها ترتفع وتتخفف ومساهماتها ليست على وتيرة واحدة وخاصة الشبكات

حتى وكالات الامم المتحدة ومنظماتها والمنظمات الدولية غير شفافة في كثير من جوانبها وخصوصا في مشاريعها وعلى المعايير التي انطلقت منها. اما المسائل المالية وموازنتها فتبقى سر من اسرار المنظمات، وهذا ينعكس بالنتيجة على المنظمات المحلية والنقابات وباقي اطر المجتمع المدني حتى على مستوى المصارحة في النطاق الداخلي للهيئات العامة.

من الممكن ان يوصف هذا الموضوع بانه من الجوانب السيئة الموجودة لدى المنظمات فعدا عن عدد قليل منها، لا يتم الافصاح بشكل عام عن موازنة المنظمات وعن انشطتها وعدد العاملين وحقوقهم وواجباتهم وأحيانا يتم التضليل عمدا مما يولد سمعة سيئة لعموم المجتمع المدني، وهذا الموضوع يتعاطم في مجال النقابات والاتحادات حيث يوجد صراع كبير داخلها سببه الاساس عدم وجود شفافية مع وجود اموال هائلة وضعف مساءلة الهيئات العامة او تغييبها قسرا.

وقليلة هي المنظمات التي لديها سياسات داخلية او استراتيجيات مثل منع التمييز او منع التحرش او اليات الشكوى او تضارب المصالح وليس هناك وضوح لآلية الشكوى داخل المنظمات. ومع ان هناك دعوات لتعزيز الشفافية الداخلية فانه ليس هناك من مبادرات واضحة المعالم لهذا الامر، هذه الدعوات انطلقت ردا على حملات تخوين منطلقة من شبهة التمويل الخارجي او الفساد الاداري للمنظمات. فيما يرى البعض ان الشفافية قد تشكل خطورة على المنظمات نفسها باستخدامها ادوات ضغط عليها او ورقة للابتزاز الا ان عدم الشفافية تبقى البوابة الكبيرة التي تمرر فيها عمليات الفساد الداخلية.

خلاصة

ويطوروها ويحققوا استدامتها الذاتية
ان نطاق جديد من التواصل الاجتماعي يجب الانتباه له من خلال التواصل الاجتماعي او من خلال الالعاب الالكترونية التي قد تكون فاعلة في المستقبل ومن الممكن الاستفادة منها كتقنيات تحقق النتائج المرجوة بشكل أسرع وأفضل من الطرق التقليدية

يحتاج المجتمع المدني العراقي الى التعلم والاحتكاك والى تطوير اليات الدعم الذاتي والمحلي والى اكتساب مهارات الدفاعة

ضرورة الاستمرار بالتعريف بالمجتمع المدني ودوره وتحدياته فلا زال كثير من المجتمع واحيانا من المنخرطين في المجتمع المدني يجهلون الادوار التي يقوم بها المجتمع المدني او قيمه او الاساليب الفضلى في ابراز دور المجتمع المدني ان عملية التراكم في الاحتجاج الاجتماعي ضرورة لتحقيق الوعي والاستمرار بالتدافع مع السلطة قد ينتج نظاما مراعى لحقوق الانسان.

ايجاد مدونات سلوك او معايير او علامات تؤثر منها المنظمات لشفافيتها واصدار تقارير واسعة ومشاركة ونشر للتقارير المالية والإدارية مما يولد رأي عام لصالح المجتمع المدني ويعزز من شفافيته ويطور من اساليب المسألة كشف لنا البحث الفقر الكبير في المكتبة العربية للدراسات والتقارير التخصصية في مجال المجتمع المدني المحلي ونرى ضرورة الاستمرار بإنتاج ونشر التقارير المختصة في هذا المجال والتعاون والتشبيك الواسع لإيجاد منظومة معرفية متخصصة بالمجتمع المدني المحلي والعربي

ان المجتمع المدني في العراق خلال سنة من التقرير السابق^٧ لم يشهد تطورا كميًا ونوعيًا عموماً الا في نطاق حالة الحراك الاجتماعي مع محدودية مدخلة المنظمات غير الحكومية. لذا يمكننا القول ان المجتمع المدني الذي هو الاطار الأشمل والأوسع قد تطور على صعيد المطالبات وانجز بعض الاستحقاقات ولكن على صعيد البنى والهيكل والتطور الداخلي فلم يكن هناك ما يشير الى تقدم ملموس، الا في سياق المراهنة على التراكم بالعمل المدني الذي هو بطيء في ذاته ومنتج على المدى البعيد وليس القريب، وهو في اطار تأسيس ثقافة مجتمع مدني. وهذه مهمة ليست باليسيرة، خاصة في ظل مناخ سياسي ضاغط وتشاحن اقليمي وأيدولوجيات متصارعة، العراق يكون دائماً في عين العاصفة ومحمل بأثقال تركة نظام دكتاتوري لم يستطع على مدى سبعة عشر عام من التخلص منه.

مما تم عرضه، ان أبرز الدروس المستفادة التي يمكن استخلاصها والاعتماد عليها لاحقاً، في آليات عمل المجتمع المدني وبناء الحركات الاجتماعية هي:

- التركيز على الحراك الشبابي باعتباره رافعة للمستقبل ودعم الاطر الجديدة لاستيعاب طموحاتهم وكذلك العمل على تشييب المنظمات غير الحكومية والنقابات والاتحادات وتمكين الشباب من الوصول الى قيادة هذه الاطر
- لا زالت الحركات السياسية في العراق تلعب دورا ضعيفا في تنشئة المجتمع مدنيا ولا تساهم في عملية التنمية، ولا زالت تتعامل بمبدأ السلطة الغنيمية، وعليها تغيير منهجيتها لمواكبة التطور في الساحة العراقية
- يحتاج المجتمع المدني لتكون البيئة مواتية للعمل الى الكثير من التشريعات خصوصا مجال حق الحصول على المعلومة وحق التعبير عن الرأي وحماية المدافعين عن حقوق الانسان وحرية الاعلام
- يحتاج المجتمع المدني الى تطبيق حقيقي وجاد للتشريعات وتطويرها خاصة تلك التي تمس وجوده وحياته مثل قانون المنظمات غير الحكومية وتسهيل الاجراءات المصرفية
- ضرورة اعادة التفكير من قبل المنظمات الدولية بمشاركة حقيقية للمجتمع المدني المحلي والبحث عن طرق لاستدامة المجتمع المدني المحلي ومن ضمنها العدالة في موضوع المصاريف الادارية
- ايجاد مساحة ايجابية للتفكير ولحرية التعبير وللمبادرة وعلى المجتمع المدني البحث عن المخالف وليس عن الموافق وتوسيع مدركات المجتمع المدني وتطوير افاقه نحو مجالات تأثير اوسع
- ضرورة مقاومة التشويه الذي ينتج عن محاولة شيطنة الحراك او المجتمع المدني والذي احيانا ينتج من جلد الذات من قبل المجتمع المدني نفسه باتجاه تعزيز مكانة ودور المجتمع المدني باعتباره مساهما حقيقيا في تنمية البلدان ومدافعا حقيقيا عن قيم المجتمع وحقوق الانسان
- يحتاج المجتمع المدني ان يثق بالشباب وبالحراك المجتمعي وبطروحاتهم مهما كانت خارجة عن المألوف مما يعزز استقلاليتهم وايمانهم بقدرتهم على التغيير الايجابي وتحسين البيئة التمكينية ويجعل منهم عنصرا فاعلا في المجتمع ويمنحهم المسؤولية وقيادة أنفسهم والمحاسبة على هذه المسؤولية مما ينتج قيادات جديدة شابة واعية
- وضوح الدور النسائي والمشاركة القوية والواسعة للنساء في الحراك يعزز من ادوارهن المجتمعية في المستقبل ويمنحهن العزيمة والدافع لإبراز هذا الدور بشكل أكبر
- ابراز روح الملكية للمشاريع الشبابية حتى يدافعوا عنها

٧ انظر/ي: عباس الشريفي. «واقع البيئة التمكينية للمجتمع المدني في العراق». «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية»

لبنان : مظاهرات اكتوبر ٢٠١٩ بين الخلاف وإعادة الانتاج



المقدمة

أدى النظام التوافقي لتفاسم السلطة في لبنان إلى خلق دورات احتجاجية متكررة بشكل هيكلي: تحركات طلابية وحركات نقابية وعمالية وتجمعات يسارية، بالإضافة إلى قطاع جمعيات أكثر روتينية. على مدى فترة زمنية طويلة، وبالنظر إلى هذه الحركات من خلال مقاربة طويلة، تبدو التغييرات التي تسعى إليها هامشية أو محدودة للغاية، مما قد يؤدي إلى ملاحظة أن الحركات الاحتجاجية تلعب ببساطة دور منفذٍ للإغاثة داخل النظام التي تتحداها، وبالتالي تساهم في ديمومة الهياكل الاجتماعية والسياسية التي تتحداها.

شهد العام الماضي ظهور دورة تعبئة في لبنان تظهر استمرارية في أشكال التنظيم السابقة، على الرغم من أنها لم يسبق لها مثيل من حيث انتشارها الجغرافي على الأراضي اللبنانية كافة.

لفهم كيفية ظهور دورة الاحتجاج الحالية وديناميكياتها وحدودها، نقترح التفكير في كيفية «تحرك» الجهات الاجتماعية الفاعلة في ساحة متنازع عليها وتنافسية ومتغيرة باستمرار ومتطورة، بدلاً من ساحة متجانسة. نحن نعتمد على نهج مفاهيمي ثلاثي يركز على تحليل التفاعلات والديناميكيات بين الجهات الفاعلة، والاستراتيجيات التي يستخدمونها: الإقناع والإكراه والمكافأة.

سلالة الحركة الاجتماعية المعاصرة: نظرة طويلة الى مظاهرات أكتوبر

وقد ساهمت سبل التنظيم والنشاط المختلفة هذه في فترة من «الحيوية» في أواخر التسعينيات في البلاد (ابي ياغي، ٢٠١٣) وظهر وتبلور التجمعات اليسارية «الجديدة». حشدت هذه الأخيرة، كونها تجمعات أكثر اتساماً بالطابع السياسي، من أجل القضايا الجدلية في لبنان، ولكن أيضاً للقضايا العالمية، على غرار الحركات الدولية ضد العولمة النيوليبرالية. شهدت هذه الفترة ظهور جبهة تتكون من مجموعات مختلفة، مثل الجماعات اليسارية المستقلة (طلاب شيوعيون)؛ مجموعة وسائل الإعلام البديلة مثل إنديميديا والتجمع الشيوعي الثوري والتجمع اليساري من أجل التغيير والخط المباشر والجمعية اللبنانية من أجل عولمة بديلة واتاك لبيانون وغيرها.

تصدرت الحركة الطلابية الحركات الاجتماعية في السبعينات وخصوصاً حول الجامعة اللبنانية (فافييه، ٢٠٠٤). ومع ذلك، تفككت خلال الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠). شهدت نهاية الصراع الأهلي إحياء الحرم الجامعي كمساحة احتجاجية، مع إنشاء المجموعات اليسارية المستقلة في التسعينات مثل بلا حدود في الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB)، «بابلو نيرودا» في الجامعة اللبنانية الأمريكية (LAU)، «العمل المباشر» في جامعة البلمند، «طانيوس شاهين» في جامعة القديس يوسف (أبي ياغي، ٢٠١٣). وضعت هذه التجمعات نفسها في المشهد السياسي في لبنان ما بعد الحرب على أنها تعارض المحورين السياسيين المهيمنين الرئيسيين اللذين يتألفان من نهج أمني مدعوم من قبل الاحتلال السوري من جهة، ومن ناحية أخرى، السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي دافع عنها رفيق الحريري. ضمن هذه التجمعات نشأ جيل من الناشطين والناشطات على النشاط السياسي والاجتماعي (أبي ياغي، ٢٠١٣).

كان قطاع المجتمع المدني مساحة أخرى احتضنت أجيال من الناشطين والناشطات. شهد هذا القطاع الذي يعود إلى عصر النهضة (كرم، ٢٠٠٦) والذي يضم مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة إعادة توجيه مهمته نحو الإغاثة والخدمات خلال الحرب الأهلية. في حين شهدت حقبة ما بعد الحرب الأهلية ظهور منظمات غير حكومية متخصصة ومعنية بالتوعية والمناصرة، فإن تحديد دورها كمزودة خدمات أو مزودة خبرات للجهات الحكومية أدى إلى التقليل من أهمية موقعها ودورها المستمر التي يمكن أن تلعبه (ماك-آدم دو، تارو سيدني، تيلي شارلز، ٢٠٠١، ص ٥، أبي ياغي ٢٠١٠، ص ٧١-٧٥). يُعتقد أن المجتمع المدني في لبنان يعمل في جو ليبرالي إلى حد ما مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة إذا أخذنا بعين الاعتبار الإطار القانوني المتساهل الذي ينظم إنشاء المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، لا يأخذ ذلك في الحسبان القيود المختلفة التي يمكن مواجهتها عملياً، سواء في الحصول على نماذج الموافقة على التسجيل، والتدقيق في عمل المنظمات غير الحكومية من قبل هيئات الدولة والبنوك، والقيود المفروضة على المنظمات المحلية العاملة في الاقتصاد العالمي للمعونة^١. على الرغم من العمل في «قالب» محصورة (أبي ياغي، يمين، وجاغارتاشينغ، ٢٠١٩)، لا يزال القطاع النقابي يساهم في رعاية مساحة لاختلاط الأفراد وتعريفهم بأنماط العمل الحركية.

١ معرفة المزيد عن الأنظمة القانونية والسياسية التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني والفضاء المدني في لبنان، يرجى قراءة «المجتمع المدني في لبنان: فح التنفيذ»



وضعت هذه الجماعات نفسها على خطوط متعارضة مع الهياكل التقليدية والحزبية التابعة للنظام. في حين شرع بعضهم في رحلة لإنشاء هيكل حزبي يساري بديل (حزب اليسار الديمقراطي - حركة اليسار الديمقراطي)، شهدت هذه العملية أيضًا خطوطًا جديدة من الخلاف بين الناشطين والناشطات (أولئك الأقرب إلى الشباب الشيوعي - طلاب شيوعيون) وتجمعات أخرى).

كان عام ٢٠٠٥ فعليًا لحظة محورية في تاريخ لبنان الحديث، حيث أدى اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في ١٤ فبراير إلى حشد الجماهير في محورين رئيسيين، سميا تيمنا بتاريخ الاحتجاجات الضخمة لكل منهما:

- ١٤ آذار، ثمرة المجموعات الحزبية اليمينية واليسارية ضد الاحتلال السوري ابتداءً من عام ١٩٩٠ والتي جمعت تيار المستقبل والتيار الوطني الحر وحزب الكتائب والقوات اللبنانية وحزب اليسار الديمقراطي ومجموعات أخرى ذات اتجاه يساري؛
 - و ٨ آذار، التي تمحورت حول خطوط معارضة وأعربت عن دعمها لسوريا، وشملت بشكل رئيسي حركة أمل وحزب الله، والحزب الشيوعي اللبناني.
- وشهد المحوران فيما بعد تمزقات وإصلاحات، لكنهما يقومان حتى يومنا هذا بتشكيل المشهد السياسي.

في موازاة ذلك، يمكننا أيضًا أن ننظر إلى حقوق المرأة والحركات النسوية التي بدأت في أوائل القرن الماضي واتخذت شكلًا أوضح في السبعينيات والثمانينيات، بالتزامن مع النقاش العالمي والمؤتمرات الدولية حول حقوق الإنسان وحقوق المرأة. حتى منتصف التسعينات، حاربت هذه الحركات من أجل حقوق سياسية موسعة، على الرغم من أنها كانت لا تزال متوافقة مع إيديولوجيات الأحزاب السياسية التقليدية. وهكذا، فشلت المنظمات النسائية في ترجمة القيم التي دافعت عنها في خطابها الخاص الذي كان لا يزال مهيكلاً وفقاً لنظام طائفي^٢. بعد التسعينات، كان الاتجاه العام هو إلى المأسسة فيما أصبح يعرف باسم «الانجزة» (التحول نحو نمط المنظمات غير الحكومية). وقد أثر ذلك على هيكلها وعلى محتوى خطاباتها، التي تبنت جانبًا أكثر عالمية وأكثر تماشيًا مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المانحة. ومع ذلك، أدى هذا الأمر إلى الاعتماد المستمر على تمويل الجهات المانحة، وأثر على شكل أهداف وأولويات الفاعلين المحليين (متري، ٢٠١٥)، وهو اتجاه واضح مع جميع منظمات المجتمع المدني ولا يقتصر فقط على قطاع الجندر. منذ عام ٢٠٠٠، وبالتوازي مع التطور المستمر للمنظمات غير الحكومية، نشأت التجمعات الناشطة حول الحقوق الجسدية والجنسية، وميزت نفسها عن الناشطين والناشطات السابقين/السابقات من خلال اعتماد خطاب سياسي واضح، وشددت على التقاطعية وسياسات الهوية. من هذا المنظور، تم إشراك جيل من الناشطين والناشطات

بحثاً عن إطار اعتراض «محلّي»

وأظهر البحث حول العمل الجماعي في التسعينات كيف حشدت المجموعات والناشطين والناشطات حول ثلاث قضايا رئيسية: معارضة النيوليبرالية (التي تبلورت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في مواقف بديلة أو مناهضة للعلومة)، ومكافحة الإمبريالية، ومناهضة المحاصصة الطائفية (أبي ياغي، ٢٠١٣). كان الاصطفاف ضمن هذا الإطار سائد بين هذه الجماعات والتجمعات الناشطة خلال العقدين الماضيين، ولا يزال سائد إلى حد ما اليوم.

وقد ظهرت هذه القضايا بشكل ملحوظ في التعبئة ضد الحرب الأهلية اللبنانية لدعم أسر ضحايا الإخفاء القسري، وكذلك رفض فقدان الذاكرة المفروض بعد الحرب (حملة «تذكّرت ما تنعادت» عام ١٩٩٧ على سبيل المثال)، والحرب على العراق في عام ٢٠٠٣ («لا للحرب لا للديكتاتوريات»)، وفي عام ٢٠٠٦ أثناء وبعد ٣٣ يوماً من الحرب الإسرائيلية على لبنان.

من الحملات والضغط إلى تنسيق الإغاثة، ولا سيما خلال نزاع نهر البارد في عام ٢٠٠٧ الذي شهد حشداً محدوداً، إلا أنه كرّس تحولاً آخر في أنماط أعمال الناشطين والناشطات نحو دور تنسيق المساعدات وتوفير الإغاثة.

هزت موجة أخرى من الاحتجاجات شوارع بيروت في عام ٢٠١٥. وكانت قد بدأت بحشد السكان المحليين وعدد قليل من الناشطين/الناشطات البيئيين/البيئيات الذين/اللواتي هم/هن جزء من حركات «ليس في عقر داري (Not In My Backyard)» ولا سيما في منطقة برجا في قضاء الشوف، بالقرب من مكب الناعمة اعتباراً من عام ٢٠١٤. نمت هذه الحركة أولاً على مواقع التواصل الاجتماعي ثم في شوارع العاصمة. في حين كانت القضية البيئية هي المطلب الرئيسي، حرضت الحركة وحشدت الناس وراء مطالب المساءلة ومكافحة الفساد، ونددت بممارسات التواطؤ بين الشركات الخاصة والحكومة والقادة والشخصيات السياسية (بكداش ٢٠١٥؛ دو-بويلار ٢٠١٥).

في الواقع، حشد الناشطون والناشطات لتقديم حلول تقنية لإدارة النفايات، مع تأطير مطالبهم من خلال التنديد بالفساد وصلاته بنظام المحاصصة الطائفية في مجموعات مثل «طلعت ريجتكم» الجماعية (التي شكلها بشكل أساسي ناشطون وناشطات مستقلون/مستقلات وناشطون/ناشطات من المجتمع المدني أو مجموعة «بنا نحاسب» ذات الميول اليسارية التي تضمنت أحزاباً سياسية مثل «اتحاد الشباب الديمقراطي» التابع للحزب الشيوعي اللبناني، حركة الشعب، الحزب السوري القومي الاجتماعي (SSNP) وحزب البعث. ظهرت مجموعات أصغر أخرى مثل «عالمشارع» (التي جمعت نشطاء من حركة اليسار الديمقراطي المتحضرة) و«ثورة ٢٢ أب»، مجموعة من الناشطين/الناشطات اليساريين/اليساريات المستقلين/المستقلات و«البلوك النسوي»، والذي شملت المجموعة النسوية «صوت النسوة» و«الشعب يريد» الذي

أظهر البحث حول العمل الجماعي في التسعينات كيف حشدت المجموعات والناشطين والناشطات حول ثلاث قضايا رئيسية: معارضة النيوليبرالية (التي تبلورت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في مواقف بديلة أو مناهضة للعلومة)، ومكافحة الإمبريالية، ومناهضة المحاصصة الطائفية (أبي ياغي، ٢٠١٣). كان الاصطفاف ضمن هذا الإطار سائد بين هذه الجماعات والتجمعات الناشطة خلال العقدين الماضيين، ولا يزال سائد إلى حد ما اليوم.

وقد ظهرت هذه القضايا بشكل ملحوظ في التعبئة ضد الحرب الأهلية اللبنانية لدعم أسر ضحايا الإخفاء القسري، وكذلك رفض فقدان الذاكرة المفروض بعد الحرب (حملة «تذكّرت ما تنعادت» عام ١٩٩٧ على سبيل المثال)، والحرب على العراق في عام ٢٠٠٣ («لا للحرب لا للديكتاتوريات»)، وفي عام ٢٠٠٦ أثناء وبعد ٣٣ يوماً من الحرب الإسرائيلية على لبنان.

من الحملات والضغط إلى تنسيق الإغاثة، ولا سيما خلال نزاع نهر البارد في عام ٢٠٠٧ الذي شهد حشداً محدوداً، إلا أنه كرّس تحولاً آخر في أنماط أعمال الناشطين والناشطات نحو دور تنسيق المساعدات وتوفير الإغاثة.

في موازاة ذلك، كان التنافس على النظام الاقتصادي سائداً أيضاً في دورات التعبئة المختلفة، حيث ندد الناشطون والناشطات بخصخصة الخدمات العامة، على سبيل المثال حملة «لبنان مش للبيع» في ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وحملة «دولة أو اشتراك» في إشارة إلى الكهرباء التي تؤمنها الدولة ومولدات الكهرباء الخاصة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأخيراً، كان استنكار نظام المحاصصة الطائفية متقاطعاً في دورات التحركات السابقة، مثل لايك برايد (مسيرة العلمانيين) في ٢٠٠٩-٢٠١٠، والحركة اللاحقة التي تطالب بإسقاط النظام الطائفي في عام ٢٠١١ في ظل الثورات العربية.

قامت الحركة بحشد مختلف التجمعات والأحزاب السياسية على مدى بضعة أسابيع خلال شتاء وربيع ٢٠١١ (الأحزاب والمجموعات اليسارية مثل المنتدى الاشتراكي واتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني وقطاع الشباب في الحزب الشيوعي اللبناني والتجمع الديمقراطي الذي يتألف بشكل أساسي من ناشطين

٣ كرسّت هذه الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ دور التنظيم المحلي والشعبي، داخل مجموعات مثل صامدون، خارج الهياكل التقليدية للمساعدة والإغاثة، في ضمان استعداد البلاد واستجابتها للأزمات (لميا مغنية، ٢٠١٥، أ). بنيت هذه الاستجابات والإجراءات على التجارب السابقة ومشاركة البيانات الروتينية وتنسيق المعلومات من أجل تمكين توفير المساعدة بشكل أكثر فعالية للمجموعات المتضررة (لميا مغنية، ٢٠١٥، ب)

يشمل الحركات والتجمعات الجذرية كالمندى الاشتراكي، وهو حزب تروتسكي.

ركزت بعض هذه التجمعات والمجموعات على الجوانب التقنية والإيكولوجية لأزمة النفايات، بينما ربط البعض الآخر تواطؤ المصالح الخاصة مع الحكومة اللبنانية وأحزاب السلطة. على الرغم من أن الحركة اكتسبت زخمًا معيّنًا في جميع أنحاء البلاد، مما سمح بتطبيق نوعا من اللامركزية للحشد، إلا أن أبطالها وراسميتها الرئيسيين ظلوا خبراء وخبيرات وناشطين وناشطات في بيروت لديهم/لديهنّ خبرة تنظيم سابقة. على الرغم من أن الحركة جمعت ميول أيديولوجية متنوعة وحشدت حول القاسم المشترك للخطاب المعادي للطائفية، إلا أنها تعثرت بسرعة بـ «الشبح الطائفي» الذي يتجلى في تأطير الحركة الذي يوضح الميول السياسية والطائفية للمتظاهرين أنفسهم (أبي ياغي، كاتوس، ويونس، ٢٠١٧). ويتجلى ذلك بشكل واضح في شعار «كلن يعني كلن» (الجميع يعني الجميع)، والذي يتضمن ضمناً «باستثناء زعمي»، مما ساهم في نهاية المطاف في تفكك الحركة.

علاقتها غير المنسجمة في كثير من الأحيان مع أحزاب السلطة السياسية. على سبيل المثال ومن المثير للاهتمام انه تم اعتماد شعار «كلن يعني كلن» منذ بداية احتجاجات ٢٠١٩، وبينما يبدو أنه أقل إثارة للجدل ولكن لا يزال العديد من المتظاهرين/ المتظاهرات يشعرون/تشعرن بأن زعيمهم/زعيمة منهن. ولكن، أدى المسار الذي بدأ عام ٢٠١٥ والحركات السابقة إلى موجة حشد كرسستها احتجاجات ١٧ أكتوبر ٢٠١٩.



مع تجاوز احتجاجات عام ٢٠١٥ موضوع إدارة النفايات وتأطير المطالب حول الفساد وسوء الإدارة، أدت الحركة إلى المشاركة في الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٦، لا سيما مع تشكيل مجموعة بيروت مدينتي التي قدمت نفسها على أنها مستقلة وغير تابعة سياسيا وتعنى بالمسائل البيئية والاجتماعية الاقتصادية وجودة الحياة اليومية في العاصمة. على الرغم من عدم نجاحها في الانتخابات، فقد كان للتجربة صدقاً في مناطق أخرى مع ظهور مجموعات مماثلة والمشاركة في عمليات التمثيل الرسمي، مثل «بعلبك مدينتي» على سبيل المثال.

قبيل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨، نظم المرشحون قوائم «جديدة» جمعت أفراد من حركات «المجتمع المدني» السابقة. ومع ذلك، فشلت هذه القوائم في كسب ثقة المواطنين وتقديم بديل قابل للتطبيق، وفازت الجهات الفاعلة المستقلة في المجتمع المدني بمقعد واحد فقط في بيروت الأولى (تافانا وباريرا، ٢٠١٩).

تظهر موجتا الاحتجاجات الأخيرتان بعض الاختلافات: حركة عام ٢٠١٥ أكثر «تقنية»، تركز على القضايا البيئية بالإضافة إلى إدانة سوء الإدارة والفساد، بينما كانت احتجاجات ٢٠١٩ سياسية منذ البداية. ربطت الخطابات والشعارات ومطالب المحتجين بشكل واضح بين النظام الطائفي التوافقي والتواطؤ الواسع للمصالح الخاصة والعامة والمحسوبية المتفشية. وبهذا المعنى، فإن شكاواهم أمنت للحركة موقفاً سياسياً وتأطيراً للحركة.

ومع ذلك، تحمل كلتا الموجتين أوجه تشابه، وتظهر استمرارية بين بعضها البعض، وكذلك موجات الاحتجاجات السابقة. ومن المثير للاهتمام أنه تم تبني شعار «كلن يعني كلن» منذ بداية احتجاجات ٢٠١٩. تعثرت هذه الموجات لأسباب مختلفة ولا سيما بسبب

حركة ١٧ أكتوبر كبلورة لساحة متعددة التنظيمات

متعددة، وأحياناً متضاربة. وهذا يفسح المجال للتعاون المحتمل العابر للمجموعات، ولكن يمكن أن يؤدي أيضاً إلى الخلافات والصراعات حيث سيكون للجهات الفاعلة المختلفة أجنادات وأنماط عمل واستراتيجيات مختلفة، من بين الأمور الخلافية المتعددة. من هذا المنظور، اننا نعتبر الجهات الفاعلة المشاركة في السياسة معارضة غير ثابتة ومتقلبة. بدلاً من النظر إلى «الدولة»، نشير إلى الجهات التابعة للدولة على سبيل المثال، كشبكة من الجهات المتشابكة التي تتفاعل بشكل رسمي وغير رسمي وتؤدي وظيفة الدولة. وبالمثل، لا يمكن اعتبار الجهات الفاعلة في الحركة الاجتماعية ثابتة ودائمة في وضع احتجاجي تجاه «الدولة» فعلى سبيل المثال قد يتم استدعاء بعض الجهات المعارضة للتعاون مع الدولة والمؤسسات العامة، أو حتى شغل بعض الوظائف العامة.

وبالتالي فإن إيجاد «منظور استراتيجي» من خلال تسليط الضوء على من يفعل ماذا، يجبرنا على التساؤل عما إذا كانت كل من الحركات «و»الدول» ليست مجرد وهم، مما يعني أن وحدة كل كيان غير موجودة على أرض الواقع (ماك-آدم وآخرون ٢٠٠١؛ دوفيندك وجاسبر، ٢٠١٥).

التعاريف والخطوط والأدوار والوظائف لمختلف الجهات الفاعلة في الدولة مليئة بالثغرات ومتغيرة باستمرار.

لفهم الاستراتيجيات المختلفة التي اعتمدها الناشطون والناشطات، وكذلك كيفية مساهمة هذه الاستراتيجيات نفسها في عرقلة الحركة، نقترح إطاراً مفاهيمياً ثلاثياً: الإقناع والإكراه والمكافأة (دوفيندك وجاسبر، ٢٠١٥).

يسمح هذا الإطار للفاعلين بفهم تفاعلاتهم مع الدولة، وكذلك تفاعلاتهم مع بعضهم البعض ومع الجهات الفاعلة الأخرى. كما أنها أداة تسمح لنا بإدراك كيف يقوم الفاعلون، بناءً على هذه التفاعلات، باختيارات استراتيجية (مقصودة أو غير مقصودة). يمكننا بالتالي «تحقيق صورة ديناميكية للسياسة في الخطط والمبادرات وردود الفعل والتدابير المضادة والتحركات والجهود الرمزية وتبديل الميادين والتحركات الأخرى التي يقوم بها الفاعلون» (جاسبر وآخرون، في ديلا بورتا ودياني، ٢٠١٥). في المقابل، يعطي هذا النهج أيضاً أفكاراً حول كيفية تأثر الجهات الفاعلة وقراراتها وأفعالها بالآخرين، بالإضافة إلى استراتيجياتها المعتمدة. يحدد الإطار المفاهيمي الاستراتيجيات الثلاث للإقناع والإكراه والمكافأة التي يمكن أن يستخدمها جميع الفاعلين المعنيين، بما في ذلك على سبيل المثال الدول وسياساتها التي يمكن أن تمارس القمع أو الإكراه تجاه الحركات الاجتماعية، أو يمكن للحركات الاجتماعية نفسها استخدام الإكراه أو المكافأة على سبيل المثال.

٧ يراقب جاسبر ثلاث أنواع أساسية من الوسائل

الاستراتيجية: الدفع للآخرين لفعل ما تريد وإقناعهم وإكراههم.

بالنظر إلى هياكل الحشد التي وثقت في مسح دعم لبنان للحركات الجماعية، والرسوم البيانية التفاعلية في السنوات الأخيرة، يبدو أن مجموعات العمال والمجموعات المتضررة (بما في ذلك ليس في عقر داري NIMBY) هم من بين الأكثر نشاطاً في الواقع، بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، كان نصف الحركات الجماعية التي تم مسحها بقيادة إحدى المجموعتين، تليها المجموعات غير الرسمية والتجمعات التي شكلت ٢٠.١٪ من إجمالي الحركات الجماعية التي تم مسحها. في السياق اللبناني، حيث تم إضعاف الحركات والنقابات العمالية من قبل الدولة وأحزابها بمحاولات الاستقطاب (ليسا أبو خاطر، ٢٠١٩)، من الجدير بالذكر أن العمال يحاولون دائماً التحرك. تشمل فئة مجموعات العمال المستخدمة، بالإضافة إلى الهياكل التقليدية مثل النقابات، والموظفين خارج هذه الهياكل، وآخرين/أخريات يحشدون/تحشدن حول العمل والأمور العمالية بشكل غير رسمي، مما يشير إلى انتشار القضايا العمالية في مشهد الحركات الجماعية. ومع ذلك، شهد عام ٢٠١٩ بروزاً كبيراً وشبه أغلبية من التحركات التي تقودها المجموعات والتجمعات غير الرسمية (٨٦٪ من إجمالي التحركات الجماعية التي تم رصدها في عام ٢٠١٩)، حيث شهد هذا العام بروز العديد من التجمعات والمجموعات الجديدة في بيروت والمناطق كجزء من احتجاجات أكتوبر.

في ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، اندلعت الاحتجاجات بشكل عضوي في بيروت، ونمت في الحجم وتوسعت في الأيام التالية. تُعرف الحركة الاجتماعية التي تلت ذلك الآن باسم «احتجاجات أكتوبر». في حين أن الدافع المحدد للتحرك قد يكون قراراً بفرض ضريبة على بروتوكولات الصوت عبر الإنترنت (مثل Whatsapp)، رفضت الاحتجاجات تدابير النقش والضرائب التنزلية وارتفاع الدين العام والتضخم المتزايد وتدهور ظروف المعيشة، وهي قضايا كانت في صميم قلب التحركات في لبنان منذ عام ٢٠١٥. على الأقل. تؤكد هذه الحركة الاجتماعية على أزمة الشرعية السياسية والثقة، وينبغي النظر إليها في سياق التضيق المتزايد للمساحة الديمقراطية والمدنية.

في حين بدا أن احتجاجات أكتوبر كانت تقودها مجموعات «غير معروفة»، إلا أنها لا تزال تشمل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والناشطون والناشطات، وما إلى ذلك في ساحات

٤ متاحة عبر: https://civilsociety-centre.org/cap/collective_action

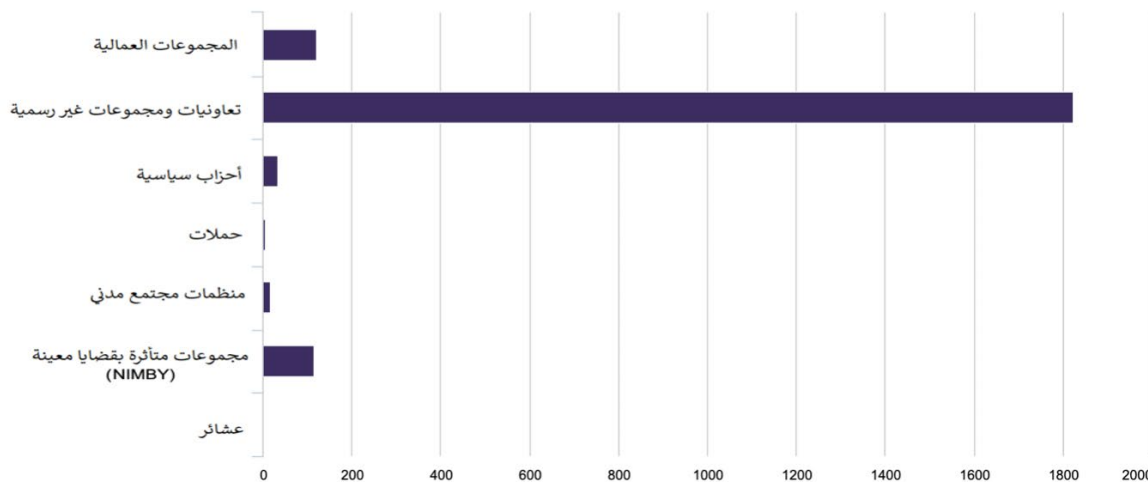
٥ متاحة عبر: https://civilsociety-centre.org/cap/collective_action/charts

٦ اقرأ المزيد في ملخص العمل الجماعي لدعم لبنان، ٢٢

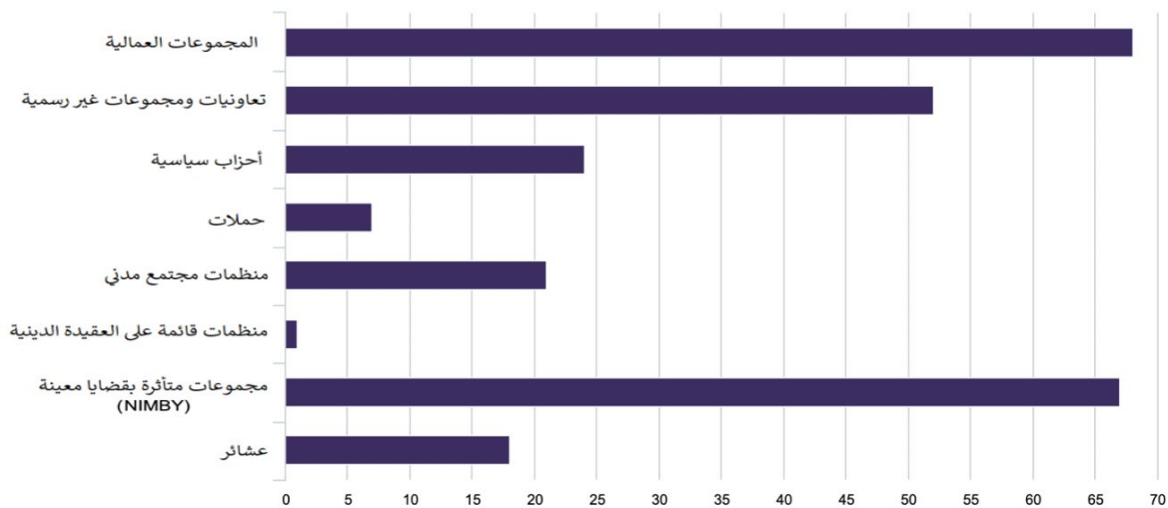
أكتوبر ٢٠١٩: <https://civilsociety-centre.org/digest/>

٢٠١٩-october-٢٢-collective-action-digest

تاريخ الحركات الجماعية من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠



تاريخ الحركات الجماعية من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨



* الإقناع

كدعوات للتحرك، على سبيل المثال أعاد هاشتاغ «القوة للناس» الدعوات لأنظمة سياسية بديلة تضع الناس واحتياجاتهم كأولوية واستعادة الفاعلية الشعبية في صنع القرار، على عكس نظام المحاصصة التوافقي الذي فرض مفهوم عقيم للديمقراطية.

شهدت الحركة الاحتجاجية أيضاً محاولات التنظيم البديل مع المجموعات التي تتبنى هيكليات أفقية وغير هرمية، على الرغم من أن المحاولات السابقة من قبل مجموعات مماثلة بشكل خاص في أوائل الـ ٢٠٠٠ أظهرت محدودية هذا النوع من الهيكل التنظيمي على النحو المبين في ابي ياغي، ٢٠١٣. في الواقع، عادة ما يمهد «استبداد» انعدام الهياكل (قريمان، ١٩٧٠) الطريق لظهور قادة غير رسميين. أدى تبني الهياكل المسطحة إلى غياب قيادة «رسمية» مركزية تتحدث أو تمثل الحركة بأكملها. ومع ذلك، يوضح البحث السابق كيف عادة ما يظهر القادة غير الرسميين وغير النظاميين (وغير الديمقراطيين في الغالب) في هذه الأنواع من الهياكل غير الهرمية.

الإقناع هو أحد الأدوات الرئيسية التي يستخدمها الفاعلون والفاعلات بشكل عام للوصول إلى أهدافهم. يمكن للمرء (اعتماداً على وجهة نظره) أن يشير إليها على أنها «أيديولوجية» أو «قوة ناعمة» أو «تثقيف» أو «توعية».

تعتمد حركة الاحتجاجات في أكتوبر ٢٠١٩ على غرار غيرها بشكل كبير على الإقناع كاستراتيجية رئيسية للعمل والتعبئة والترويج. تدعو الحركة إلى طرق خلاقية ومبتكرة لخلق الوعي حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية وإدانة الفساد ونشر الدعوات إلى الاحتجاجات والتحركات المخطط لها. استخدم الناشطون والناشطات والمجموعات أدوات بصرية (صور ورسوم بيانية وفيديو) على منصات التواصل الاجتماعي، وفي حين كانت الرسائل مشتركة لكنها عكست أنماطاً بصرية مختلفة لأن كل مجموعة اعتمدت على طرقها الخاصة لإنتاج هذه الصور بدلاً من الاعتماد على «إنتاج» احترافي. اعتمد الناشطون والناشطات أيضاً على تطبيقات المراسلة مثل Signal وWhatsapp للتواصل والتخطيط ووضع الاستراتيجيات. تم نشر الهاشتاغات Hashtags



* الإكراه

يمكن أن يشير الإكراه أيضًا إلى استخدام العنف. قوبلت الحركة الاجتماعية باستخدام غير مسبوق للقوة والقمع من قبل الدولة - بما في ذلك الاستخدام المكثف للغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي (غالبًا بشكل مباشر وعلى المدى القصير) ومدافع المياه والاعتقالات^٨ - مما أدى إلى إنشاء مساحة مدنية متقلصة سلفاً تشهد التوقيفات والاعتقال وزيادة الرقابة على المجتمع المدني. يوضح الرسم البياني أدناه من قبل دعم لبنان احتجاز الناشطين/الناشطات والمدونين/المدونات على مدى بضعة أشهر في عام ٢٠١٨.

تتجسد هذه المساحة المتقلصة أيضًا في القيود المفروضة في القوانين، فعلى سبيل المثال، تم إعاقة قانون الوصول إلى المعلومات التي يمكن للناشطين/الناشطات الاعتماد عليه للمطالبة بمزيد من الشفافية في عام ٢٠١٩، وذلك بعد مرور أكثر من عامين على سريان القانون لم يتم إنشاء الهيئة المشرفة على تنفيذه، ولا تزال العديد من الإدارات العامة تفتقر إلى البنية التحتية والموارد للاستجابة لطلبات المعلومات^٩.

الإكراه أداة يستخدمها الفاعلون/الفاعلات الذين/اللواتي يستخدمون/تستخدمن العنف سواء كان رمزياً أو جسدياً.

في حين أن العنف «الثوري» فرض نوعاً من الحتمية الماركسية للتنظيم، وأحياناً في محاكاة للعمليات الثورية الأخرى في تونس أو السودان، فقد أدى ذلك إلى حد ما إلى إنشاء هياكل تنظيمية فارغة شكلية أكثر من كونها ديمقراطية وتشاركية، مما يبين محدودية التنظيم كاستراتيجية إقناع، ولكن أيضاً النزعات الكامنة لإعادة إنتاج النظام نفسه الذي تم انتقاده.

من هذا المنظور، يمكن للقيادات غير الرسمية / غير الديمقراطية أن تمارس الإكراه تجاه أعضاء المجموعات والتجمعات، وعادة ما يكون القادة غير الرسميين في الهياكل المسطحة رجالاً ذوي رأس مال اجتماعي وثقافي مهم.

لم يتم ممارسة الإكراه على الفاعلين في الحركة الاجتماعية فقط؛ لكنها كانت تمارس ضمن نفس ساحة الحركة الاجتماعية. هذه الأخيرة، وكما ذكرنا سابقاً، لا يمكن اعتبارها ثابتة أو متجانسة. الأشكال المتباينة للجهات الفاعلة في التنظيم والأيدولوجيات والشكاوى والخلفيات الاجتماعية الاقتصادية والطائفية وطرق التحرك واضحة داخل الحركة. إن حملات تصنيف فئات من المتظاهرين بأنهم «مندسين»، من خلال التشديد على انتمائهم الديني أو الحزبي الأساسي، أو خلفيتهم الاجتماعية (المعدمة في كثير من الأحيان) يعيد إنتاج روح الفصل العنصري للنظام السياسي التي يقوم هؤلاء الفاعلون والفاعلات بالتحرك ضده (كما هو موضح من قبل أبي ياغي، يونس وكاتوس في ٢٠١٧). وعلى نفس المنوال، فإن خطوط التقسيم القائمة على أنماط العمل التي تتبناها المجموعات توضح الديناميكيات الخلافية داخل الحركة. إن الخطابات وطرق الاعتراض بين ما يُعتبر أنماط عمل واحتجاجات «عنيفة» أو «سلمية»، مع التصنيفات الكامنة للناشطين والناشطات على أسس اجتماعية واقتصادية وطائفية، تؤدي إلى تعزيز الوضع الراهن والنظام.

من ناحية أخرى، حاولت الدولة التفاوض مع الحراك الاجتماعي، من خلال محاولتها أو لاً تعيين قيادة لها حتى تتمكن من تحديد الحركة واحتواءها. تمت دعوة ممثلي الحركة الاجتماعية مراراً وتكراراً لإجراء نقاشات، مع الإعلان عن البعض تلقائياً أو اختيارهم من قبل الدولة. ومع ذلك، رفض المتظاهرون والمتظاهرات الاعتراف بأي جماعة أو أشخاص كممثلين للحركة العامة متمسكين بشعار «لا قيادة». في حين كانت هذه الاستراتيجية في صالح الحراك الاجتماعي في البداية، ولكن مع استمرار الأزمة وتفاقمها مع أزمة اقتصادية فقد ثبت أن لها تأثيراً مضاداً وأنها تحد من تأثير التحركات الاجتماعية على المدى الطويل.

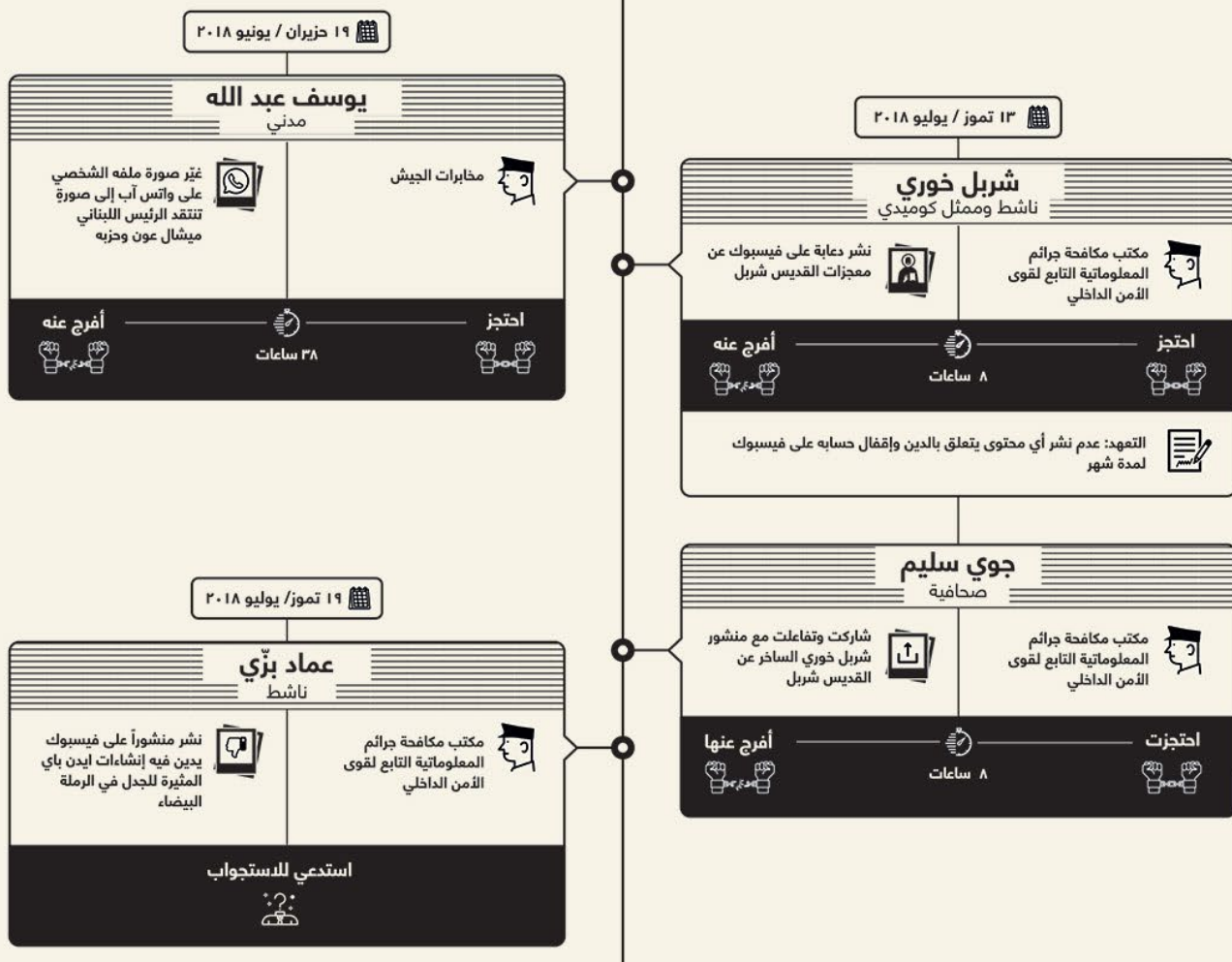
^٨ للمزيد انظر موقع هيومن رايتس ووتش على الإنترنت بشأن الاحتجاجات وتوثيق الانتهاكات: <https://www.hrw.org/blog-feed/lebanon-protests>
^٩ <https://www.hrw.org/news/2019/09/27/lebanon-access-information-law-stalled> انظر إلى عمل مبادرة غريبال و

السلطات اللبنانية تقمع وسائل التواصل الاجتماعي

أثناء عام ٢٠١٨، جرى استدعاء أو استجواب أو احتجاز العديد من الأشخاص على خلفية نشرهم محتوى على وسائل ومنصات التواصل الاجتماعي. استهدف هذا القمع الذي مارسته أجهزة الدولة اللبنانية منشورات عن شخصياتٍ سياسية و/ أو دينية. يعرض الرسم البياني أدناه بالتفصيل هذه الحالات من انتهاك حرية التعبير



السلطات اللبنانية تعزز الرقابة على الإنترنت الاجتماعي



استدعي للاستجواب



٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١٨

محمد عواد
صحافي

نشر منشورات متعددة على وسائل التواصل الاجتماعي ينتقد فيها شخصيات سياسية ودينية



الأمن العام



احتجز



استدعي للاستجواب



التعهد: عدم نشر منشورات تتعلق بالزعماء السياسيين والدينيين



٢٤ تموز/ يوليو ٢٠١٨

خالد عبوشي
مدني

نشر منشوراً على فيسبوك يدين فيه إنشاءات ايدن باي المثيرة للجدل في الرملة البيضاء



مخابرات الجيش



أفرج عنه



٤٨ ساعات

احتجز



التعهد: عدم انتقاد الرئيس اللبناني ميشال عون أو جبران باسيل مجدداً



تحرك

حملة ضد القمع



"ضد القمع" حملة أطلقها عدد من الناشطين والمنظمات غير حكومية رداً على قمع السلطات اللبنانية لوسائل التواصل الاجتماعي

٢ آب/ أغسطس ٢٠١٨

رشيد جنبلاط
مدني

انتقد جبران باسيل رئيس التيار الوطني الحر



أمن الدولة



أفرج عنه



٢٤ ساعات

احتجز



١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٨

وديع الأسمر

رئيس المركز اللبناني لحقوق الإنسان

انتقد جبران باسيل، رئيس التيار الوطني الحر



مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية التابع لقوى الأمن الداخلي



استدعي للاستجواب



٣١ آب / أغسطس ٢٠١٨

تحرك
اشطون ومنظمات غير حكومية

ناشطون يحتجون على انتهاك حرية التعبير

١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠١٨

وليد رضوان
مدني

نشر صورة ومنشوراً على فيسبوك يظهر فيه مصطفى بدر الدين، أحد قادة حزب الله وأحد المشتبهين بهم بحادثة اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق، رفيق الحريري، من قبل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في لدهاي

فرع المعلومات التابع لقوى الأمن الداخلي

أفرج عنه أسبوعين احتجز

١٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨

هشام حداد
مقدم برامج تلفزيونية وممثل كوميدي

عرض فقرة ضمن برنامجه "لهون وبس" زعم أنها تنال من هبة المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود

قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان

استدعي للاستجواب

٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٨

عبد الحفيظ الحولاني
صحافي

نشر مقالة ينتقد فيها كيفية استجاب السلطات اللبنانية لقضايا اللاجئين السوريين

أمن الدولة

أفرج عنه ٢٤ ساعات احتجز

١٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٨

حازم الأمين
صحافي

داهمت قوة من الشرطة المسلحة مكاتب الصحيفة الإلكترونية درج، وأوقعت حازم الأمين، أحد مؤسسيها ورئيس تحريرها، لاستجوابه بشأن مقالة نشرها في وقت سابق

قوى الأمن الداخلي

أفرج عنه ساعة ونصف احتجز

* المكافأة

اقتصاد المعونات هذا في معالجة الأسباب الجذرية والهيكلية للمشاكل التي يسعى إلى معالجتها، والتي غالباً ما تعتمد على العمليات التشاركية والاستشارية الشكلية، والتي ينخرط فيها القطاع النقابي والناشطون/الناشطات «مقابل اجر». ومع ذلك، تساهم الديناميكيات الجدلية من الشيطنة المتبادلة (أو الانبهار)، واعتماد احتواء الخطاب (لا سيما من قبل الدولة وأحزاب السلطة السياسية ووسائل الإعلام التقليدية الرئيسية، وما إلى ذلك)، بشكل مباشر في استنساخ النظام/الأنظمة التي يسعى تسعى الناشطون/الناشطات الذين/اللواتي يتلقون/تتلقين أجر أو غير مدفوع الأجر إلى تحديه، ويغذي الشيطنة السائدة لكلتا المجموعتين من الناشطين/الناشطات: الناشطين/الناشطات على مستوى القاعدة الذين/اللواتي يعتبرون/تعتبرن غير منظمين/منظمات و عرضة للعنف ويفتقرون/تفتقرن إلى القيادة من جهة، والجمعيات الموصوفة على أنها تتبع أجندات خارجية والمنخرطة في إساءة استخدام وتبيد الأموال العامة من ناحية أخرى. لذا فإن الروايات والممارسات الثنائية داخل الأوساط الناشطة والأكاديمية تبدو غير مجدية وتؤدي إلى نتائج عكسية حيث أن كلا من أشكال المشاركة «المهنية» و «الشعبية» تؤدي وظائف اجتماعية متميزة ومتكاملة.

يشير الجزء الثالث من الإطار إلى المكاسب وإرضاء الجهات الفاعلة والناشطين/الناشطات، سواء كانت مادية أو رمزية، وكيف تؤثر تلك المكاسب على قراراتهم وأفعالهم.

تُظهر نظرة طويلة إلى الجهات الفاعلة المشاركة في الحركات الاجتماعية، فضلاً عن المنظمات ذات الطابع المؤسسي في مجال المجتمع المدني، التعددية في المواقف التي تعرضها. قد تتكون هذه المواقف المتعددة من الأدوار المتتالية أو المصاحبة التي يلعبونها و / أو الوظائف التي يشغلونها طوال مسارهم أو «تاريخهم الناشط». وبالتالي، يجد العديد من الفاعلين/الفاعلات أنفسهم/انفسهن عند تقاطع الأدوار المهنية داخل منظمات المجتمع المدني، ولكنهم أيضاً يقودون التحركات والنشاط على الأرض. هذه المواضع المتعددة قد تسهل الترابط داخل الساحة المدنية الشاملة متعددة المنظمات، مع حدوث تبادل بين المنظمات المهنية والمزيد من المنظمات الجذرية بشكل عضوي. ومع ذلك، غالباً ما توضح سرديات الفاعلين/الفاعلات وممارستهم ديناميكية متوترة بين الدورين: باختصار، بين أشكال المشاركة «الاختصاصية» أو «المدفوعة» والأشكال «التطوعية».

ومع ذلك، فإن هذا التكامل يظهر محدودية تعددية التموضع لبعض الفاعلين/الفاعلات الذين/اللواتي يتنقلون/تنتقلن في نفس الوقت بين موقع الناشط الشعبي/الناشطة الشعبية والمواقع الاستشارية لسلطات الدولة أو المؤسسات الدولية، مما يوضح حدود دورهم في المعارضة (يتعارض مع القول عن عض اليد التي تطعم)، في حين يبدو أن موقعهم كخبراء/خبيرات يستفيد من مكانتهم/مكانتهن كناشطين/ناشطات. من الجدير بالذكر هنا أن جميع أنواع «النشاط القاعدي» لا تبدو متساوية، مع استمرار تهميش بعض أنواع الالتزامات الإيديولوجية والسياسية حتى في أوساط الناشطين/الناشطات.

وقد أظهر بحث سابق كيف أنه بالنسبة للناشطين/الناشطات، كان يعتبر العمل في القطاعات النقابية ويُنظر إليه كشكل من أشكال الخدمة العامة (أبي ياغي، ٢٠١٣). يمكن أن يصاحب ذلك أيضاً متعة رمزية تتكون من إسقاط الإيثار والرضا الفردي الناتج عن المشاركة «من أجل المصلحة العامة». بشكل أكثر واقعية، يمكن أن تتكون هذه المتعة أيضاً من بناء صورة عامة (عبر الخطب العامة والظهور الإعلامي على سبيل المثال) أو السيرة الذاتية المهنية. إن التوتر الحالي بين الأدوار والوظائف التي يبدو أن نفس مجموعة الناشطين/الناشطات يعبرون/يعبرن عنها يوضح أكثر من معارضة ثنائية أو مصطنعة بين الانخراط في الجمعيات والحركات الشعبية. إنه يظهر مسافة وهمية من الأشكال «مدفوعة» من المشاركة في قطاع سقط في «فخ التنفيذ» تجاه أجندات الجهات المانحة (أبي ياغي، يمين، وجاغاناثسينغ، ٢٠١٩) من خلال تشويه العمل في القطاع النقابي.

يمكن أن ينتج هذا التوتر عن زيادة شيطنة القطاع النقابي في الخطاب العام السائد، مع تزايد اتهامات الفساد من قبل الجهات المانحة وسلطات الدولة والجمهور العام. وقد ينتج أيضاً عن تصور أن الناشطين/الناشطات المحترفين/المحترفات قد «ينتقلون من قضية إلى أخرى، حاملين مهاراتهم المتخصصة معهم مقابل ثمن» (جاسبر وآخرون، في ديلا بورتا ودياني، ٢٠١٥، ص ٨). في الواقع، يمكن اعتبار التعاون في مجال المساعدة والشراكات الدولية من أجل التنمية، في أشكال المساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل القطاع النقابي أو المبادرات الخيرية للفئات الأكثر حرماناً، بمثابة أداة لاستنساخ الوضع الراهن - للنظام السياسي والمعايير المجتمعية والطبقات الاجتماعية على سبيل المثال. يفشل

الخلاصة

تسمح سلالة الحركات بتسليط الضوء على العمليات التي دفعت إليها والتي أدت إلى أحدث موجة احتجاج في البلاد، أي احتجاجات أكتوبر ٢٠١٩. لفهم هذه التعبئة الاجتماعية وديناميكياتها وحدودها بشكل أفضل، اعتمدنا على إطار يدور حول ثلاث استراتيجيات مستخدمة: الإقناع والإكراه والمكافأة. تم استخدام هذه لتحليل التفاعلات بين هؤلاء الفاعلين والفاعلات أنفسهم/أنفسهن، وكذلك الديناميات والتفاعلات مع الجهات الفاعلة الأخرى والدولة. من خلال فهم ما سبق، يمكننا أن نفهم الخيارات الاستراتيجية التي يتخذها الفاعلون/الفاعلات وكيف يشكل ذلك تحركاتهم/تحركاتهن.

ضمن النظام اللبناني التوافقي وتقاسم السلطة، ان إلقاء نظرة طويلة على التحركات والحركات الاجتماعية عبر الزمن يسلط الضوء على استمرارية وتطور المطالب. قد يبدو أن هذه الموجات تؤدي دور منفذ للشكوى، بدلاً من تحدي الهياكل الاجتماعية والسياسية في البلاد. في سياق الحيز المدني المتقلص بسبب العوامل والممارسات الهيكلية (من قبل الدولة وأحزاب السلطة ووسائل الإعلام، والمانحين الدوليين والمجتمع، إلخ)، من الجدير بالذكر أنه ليس فقط النظام الذي يعيق التعبئة، ولكن أيضاً وفي كثير من الأحيان، الخيارات الاستراتيجية التي اعتمدها الجهات الفاعلة أنفسها تعيق التعبئة أيضاً، فينتهي بهم الأمر بالمساهمة في تقلص المساحة وإعادة استنساخ الوضع الراهن بالتزامن مع التعبئة ضده. في هذا المنظور الطولي وبدلاً من استخلاص الاستنتاجات بعد كل موجة احتجاج، نناقش دراسة التحركات على المستوى الجزئي، وكيف تتراكم في فترة زمنية طويلة وتغذي موجات الحركات المتتالية، بدلاً من تقييمها من حيث نجاحات أو إخفاقات.

المراجع

1. AbiYaghi, Marie-Noëlle. "Civil Mobilization and Peace in Lebanon", in Picard, Elisabeth and Ramsbotham, Alexander (eds). Reconciliation, reform and resilience. Positive Peace for Lebanon, Issue 24. London: Accord Publications. July 2012.
2. AbiYaghi, Marie-Noëlle. L'altermondialisme au Liban : un militantisme de passage. Logiques d'engagement et reconfiguration de l'espace militant (de gauche) au Liban, Doctorat de science politique. Paris: Université de Paris1-La Sorbonne. 2013.
3. AbiYaghi, Marie-Noëlle, Catusse, Myriam, and Younes, Miriam. "From isqat an-nizam at-ta'ifi to the Garbage Crisis Movement: Political Identities and Antisectarian Movements." In di Peri, Rosita and Meier, Daniel (eds.). Lebanon facing the Arab Uprisings. Constraints and Adaptation. London: Palgrave. 2017.
4. AbiYaghi, Marie-Noëlle, Yammine, Léa, and Jagarnathsingh, Amreasha. Civil Society in Lebanon: the Implementation Trap. Beirut: Lebanon Support, 2019. <https://civilsociety-centre.org/paper/civil-society-lebanon-implementation-trap>
5. Duyvendak, Jan Willem and Jasper, Jim (eds). Players and Arenas, The Interactive Dynamics of Protest. Amsterdam: Amsterdam University Press. 2015.
6. Favier, Agnès. Logiques de l'engagement et modes de contestation au Liban. Genèse et éclatement d'une génération de militants intellectuels (1958-1975), thèse de doctorat en science politique. Marseille: Aix-Marseille III, Université Paul-Cézanne. 2004.
7. Jasper, Jim et. al. "Strategy." In Della Porta, Donatella and Diani, Mario (eds). The Oxford Handbook of Social Movements. Oxford: Oxford University Press. 2015.
8. Karam, Karam. Le Mouvement Civil Au Liban, Revendications, Protestations et Mobilisations Associatives Dans L'Après-Guerre. France: Editions Karthala - Iremam. 2006.
9. McAdam, Doug, Tarrow, Sidney, & Tilly, Charles. Dynamics of Contention. Cambridge: Cambridge University Press. 2001.
10. Mitri, Dalya. "From Public Space to Office Space: the professionalization/NGOization of the feminist movement associations in Lebanon and its impact on mobilization and achieving social change." In Marie-Noëlle AbiYaghi, Bassem Chit, and Léa Yammine (eds). "Revisiting Inequalities in Lebanon, The case of the "Syrian refugee crisis" and gender dynamics," The Civil Society Review, Issue 1. Beirut: Lebanon Support. 2015.
11. Moghniye, Lamia. Local expertise and global packages of aid: The transformative role of volunteerism and locally engaged expertise of aid during the 2006 July war in Lebanon. Beirut: Lebanon Support. 2015, a. <https://civilsociety-centre.org/paper/local-expertise-and-global-packages-aid-transformative-role-volunteerism-and-locally-engaged>
12. Moghniye, Lamia. Local forms of relief during the July war in 2006 and international humanitarian interventions: Implications on community preparedness for war and conflict. Beirut: Lebanon Support. 2015, b. <https://civilsociety-centre.org/paper/local-forms-relief-during-july-war-2006-and-international-humanitarian-interventions>
13. Lebanon Support. "Collective Action digest, 22 October 2019." Civil Society knowledge Centre. <https://civilsociety-centre.org/digest/collective-action-digest-22-october-2019> (Last accessed on 8 April 2020).

14. Lebanon Support. “Crackdown on Social Media by Lebanese Authorities. (Infographic)” Civil Society knowledge Centre. <https://civilsociety-centre.org/content/crackdown-social-media-lebanese-authorities-en-ar> (Last accessed on 8 April 2020).
- 15.
16. Lebanon Support. “Women’s Movements in Lebanon.” Civil Society knowledge Centre. https://civilsociety-centre.org/gen/women-movements-timeline/4938#event-_1920s-womens-union-established-in-lebanon-and-syria. (Last accessed on 27 March 2020).
17. Lebanon Support. “Map of Collective Actions in Lebanon” Civil Society knowledge Centre. https://civilsociety-centre.org/cap/collective_action. (Last accessed on 8 March 2020).
18. Lebanon Support. “Map of Collective Actions in Lebanon” Civil Society knowledge Centre. https://civilsociety-centre.org/cap/collective_action/charts. (Last accessed on 8 March 2020).
19. Tavana, Daniel and Parreira, Christiana. Lebanon’s 2018 Election: New Measures And The Resilience Of The Status Quo. Beirut: Lebanon Support. 2019.

موريتانيا : التقرير الوطني حول الحركات الاجتماعية والفضاء المدني



اعداد فريق العمل:
 • السيدة ام كلثوم حامدينو • السيد محمد المحبوبي • السيد سيدينا العتيق • السيد محمد ازنaki

تقديم

المجتمع المدني ابن بيئته وهو الذي يفرض بنفسه وجوده، وتقع على السلطات مسؤولية تشريعه وخلق الجو المناسب لتمكينه لمساهمته الفعلية والفاعلة في الحراك التنموي المستدام، عكس النكوص وعدم فهم الدور المنوط به ومقاصده كمجتمع مدني مفيد. إن مساهمة المجتمع المدني الحيوية والأساسية في محاربة الفقر والعوز وفي تعبئة وتحسيس الرأي العام أضحت مع مرور الوقت حجرة الزاوية في أي حراك تنموي جدير بهذا الاسم.

من هنا وإدراكا منا في الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي بادرنا مع شركائنا في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالإسهام ولو بشكل محدود في استيضاح وتبيان الوضعية العامة للمجتمع المدني الموريتاني والذي، على علته، يمثل ربما حالة لا نقول إنها فريدة ولكنها من بين أفضل الحالات في الوطن العربي من حيث الحركة والمشاركة والإشراك وإثراء للنقاش وسدا للفراغ وإنارة للرأي العام المدني، إضافة إلى أنه يسمح للمواطنين بأن يصبحوا مشاركين فاعلين في المجتمع. ومع انطلاقة الحراك العربي والربيع العربي، منذ ٢٠١١، صارت منظمات المجتمع المدني تلعب دورا محوريا يعين على التعبئة والتنظيم والتعبير عن الآراء وعن المصالح المشروعة للشعب بشكل أكثر فاعلية وشمولية.

إن هذه المشاركة التي بين أيديكم رغم نواقصها والحيز الزماني والمكاني الذي أعدت فيه حاولت رغم كل ذلك تقديم صورة فوتوغرافية للوضعية المرجعية للمجتمع المدني الموريتاني من حيث: (أ) المجال المتاح لإجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول سياسات التنمية الوطنية؛ (ب) الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني: المساءلة والشفافية؛ (ج) دعم مقدمي التعاون التنموي للبيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني؛ (د) البيئة القانونية والتنظيمية. وذلك في إطار إعداد التقرير الوطني الموريتاني الراصد للفضاء المدني الموريتاني وقد تم إعداده من طرف فريق عمل متخصص ومجرب للعمل المدني الميداني وخبير به مكون من:

الدكتورة أم كلثوم حامدينو، المحور الأول
 السيد سيدينا العتيق، المحور الثاني
 السيد محمد المحبوبي، المحور الثالث
 السيد محمد ازنaki، المحور الرابع

وذلك بصفة مقتضبة الملخص التنفيذي لهذا التقرير.

الحركات الاحتجاجية في موريتانيا

يمكن تقسيم الحراك المدني في موريتانيا إلى قسمين: حركات سابقة على الربيع العربي وأخرى ولدت وترعرعت بهذه المناسبة.

وقد تواصلت المطالب متجهة صوب التسريع بانتشال ضحايا الرق من الواقع المزري الذي يعيشون فيه، حيث يعاني أغلبهم الفقر والامية والتهميش. وقد أنشأت الدولة مفوضية بررت استحداثها - أيام برامج التقييم الاقتصادي - بمحاربة الفقر والدمج وصيانة حقوق الإنسان. إلا أن حصيلة هذه المؤسسة لم تكن كافية لإخراج هؤلاء من الواقع المذكور أعلاه.

وقد انقسم مؤسسو حركة الحر بين الموالات والمعارضة وأسوا أحزابا ونقابات ومنظمات عدة يرجع لها الفضل - رغم التفرق - في التعريف بمعاناة الأرقاء السابقين، ما جعل الجميع يقتنع بأهمية القضاء على مخالفات الرق (بما فيها تحرير الأرقاء، إن وجدوا) وضرورة العمل على تنمية شاملة يستفيد من ثمارها كل الموريتانيين.

وفي عهد الرئيس سيد ولد الشيخ عبد الله تم في ٢٠٠٧ سن قانون تجريم الرق. وإثر التفاعل مع توصيات الأمم المتحدة تم إنجاز خارطة طريق لمحاربة الرق، تم ضمنها إنشاء محاكم متخصصة في محاكمة المتهمين بالعبودية وسمح للمنظمات الحقوقية بتحريك الدعوى أمامها. كما استحدثت وكالة وطنية لمحاربة آثار الرق، ركزت على توفير الخدمات الأساسية من مدارس ومراكز صحية وشبكات مياه في المناطق التي يقطنها الأرقاء السابقون.

وفي سنة ٢٠١٤ اعتبر قانون جديد الاستعباد جريمة في حق الإنسانية؛ لا تتقادم بمرور الزمن. وفي نفس السنة تم تأسيس ميثاق الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحراطين ونظم الميثاق، يوم ٢٩ ابريل من نفس العام، أول مسيرة حاشدة ضمت مختلف أطراف المجتمع المدني.

حراك «المعلمين» (الصناع التقليديون): مكنت مهارة هؤلاء الصناع من توفير كل مقتنيات البيت (وكذا الخيمة) الموريتانية. فابدعوا في إنتاج تحف نادرة. ورغم ذلك لم يؤهلهم هذا الإبداع إلى المكانة الرمزية التي تناسب تلك العبقريّة. كان العمل اليدوي غير مقدر في المخيلة الجمعية لدى مجتمعنا منذ بعض الوقت. كان التقدير شبه محصور في السيف (العرب المقاتلين) والزوايا (سدنة اللوح والقلم). ولم يكتف المجتمع - للأسف - بعدم تثمين إنجازات صناعه التقليديين، بل ونسج حولهم الكثير من الأساطير السلبية، التي أثرت على الصورة النمطية لهذه المجموعة المجددة.

ولا تزال الصورة النمطية أعلاه تلقي بظلالها؛ من خلال الحد

الحركات الاحتجاجية السابقة على الربيع العربي

تضم هذه المجموعة حركات عدة:

حركة الحر: تاريخيا تعزز انتشار العبودية في غرب إفريقيا بسبب اتخاذها سوقا نشطة لتجارة الرقيق نحو أوربا ومنها إلى الأمريكتين. كانت جزيرة كوري بالسنغال نقطة التجميع الأساسية للعبيد قبل نقلهم في «رحلة اللاعودة». وقد عمل الفرنسيون على تغيير طرق التجارة القديمة موجهين إياها إلى الموانئ. وهو ما سمح لهم بمزيد من الأمان وتسريع الحركة؛ عبر استخدام السفن الحديثة. ورغم أن الاستعمار رفع شعار تحرير العبيد عبر تشجيع هجرتهم إلى التجمعات الحضرية التي يديرها ممثلوه سواء في السنغال (عاصمة إفريقيا الغربية) أو في موريتانيا، غير أن الأمر لم يدفع إلى وقف ممارسة العبودية خارج العواصم الكبرى، حيث كانت الأرياف تضم غالبية سكان البلاد. إلا أن موجات الجفاف المتلاحقة، خصوصا مع نهاية ستينات القرن العشرين تسببت في نفوق المواشي ووقف الزراعة؛ ما أدى إلى نزوح جماعي لأغلب سكان البلد: يتساوى في ذلك العبيد والأسايد.

وفي مختلف عواصم الوطن (خصوصا انواكشوط وناواذيبو) عانى العبيد السابقون الأمرين. ورغم أن هؤلاء هم السواعد التي تحملت أصعب المشاق في أعمال الزراعة والرعي والخدمة المنزلية إلا أنه لم يكن لدى أغلبهم رأس مال لممارسة التجارة ولا مهارات مهنية تمكنه من كسب قوته ولا مؤازرة اجتماعية من طرف الأقارب.

كانت هناك مجموعة من الشباب منحدر من الأرقاء السابقين ألمها واقع هؤلاء وكان البعض من أفرادها قد عرف العبودية عن قرب، فبادروا - تحت رئاسة المناضل التاريخي، مسعود ولد بلخير، بتأسيس حركة الحر يوم ٠٥ مارس ١٩٧٨ وكان هدفها الرئيس: تحرير العبيد من نير العبودية.

كان على هؤلاء أن يواجهوا - ككل المناضلين - السجن والتنكيل والتعذيب. في ١٩٨٠ تعرض بعضهم لأول محاكمة لأعضاء حركة الحر بروسو (عاصمة اترارزة، محاذية للسنغال)، وكان من بين المعتقلين سيدتان.

وقد دفع نضال حركة الحر العسكريين الحاكمين إلى سن قانون ١٩٨١ المجرم للرق. إلا أن تأثير هذا القانون كان محدودا في واقع

من التمازج الاجتماعي بين مختلف المكونات الاجتماعية - رغم أن هذه الحرفة لا علاقة لها بالأصل الاجتماعي للصانع ورغم أن الشرع أقيم للفضل معيارا مغايرا: هو التقوى، وليس النسب. هذه الصورة السلبية لم تفت على هؤلاء فبادرت مجموعات منهم بحركات، كان أبرزها سنة ٢٠٠٩. ولا زال هذا الحراك يتفاعل من خلال مختلف أشكال الاحتجاج في سبيل تغيير الصورة السلبية للصانع بإيفائه حقه الكامل.

حركة المشعل الإفريقي / افلام: تأسست هذه الحركة سنة ١٩٨٦، هدفها «رفع الظلم الواقع على الزوج الموريتانيين». وقد جاء ظهورها في سياق الأحداث التي وقعت إثر ما وصفه نظام الرئيس السابق معاوية ولد سيد احمد ولد الطابع بمحاولة انقلاب عسكري قاده مجموعة من الضباط الزوج. وقد تعقد الأمر بعد الأحداث المأساوية التي وقعت سنة ١٩٨٩ في موريتانيا والسنغال، والتي - للأسف - تضرر منها رعايا البلدين، بشكل كبير.

وعلى إثرها تم تهجير آلاف الموريتانيين الزوج إلى السنغال. وخلال سنوات متتالية تمت محاولات لحلحلة الملف، بعضها في أثناء حكم الرئيس معاوية ولد الطابع. كما عمل الرئيس سيد ولد الشيخ عبد الله على حل الموضوع تحت رعاية دولية، حيث تم فتح المجال أمام جميع الراغبين في العودة إلى الوطن. وتم تنظيم رحلات عبور إلى الجانب الموريتاني من الحدود مع الجارة السنغال.

ورغم ذلك فإن هناك بعض التنظيمات التي تعتبر أن الحكومات المتعاقبة لم تف بكامل تعهداتها في مجال استعادة الممتلكات المفقودة ودمج الموظفين العائدين. ومنذ ٢٠١٣ بدأت حركة افلام تتجه صوب ترخيص حزب سياسي ومواصلة نضالها بشكل سلمي داخل الوطن. وقد رفضت الحكومة حينئذ الترخيص للحزب بسبب تركيبته التي لا تضم إلا مكونا اجتماعيا واحدا. وهو ما تحرمه القوانين والأنظمة المعمول بها في موريتانيا.

حراك إيكاون: إيكاون هي فئة الفنانين والمطربين وهي مهنة يتوارثها المعنيون أبا عن جد. وقد كان لهذه المجموعة مكانة كبيرة في صدارة المجالس والتغني بالأمجاد والطرب. إلا أن منتسبيها الآن يشكون ضعف اهتمام المجتمع بهم ومنافستهم من غير المنحدرين من وسط فني أصيل.

حراك الربيع العربي بموريتانيا

الأمن بكل ما أوتيت من «قوة» لمنع تمركز الحركة في نقطة واحدة، ذات موقع استراتيجي: بين الأسواق والبنوك والوزارات وغير بعيد من كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء.

كانت التعبئة تتم أساسا عبر وسائل التواصل الاجتماعي. تقوم منسقية الحركة بتحديد موعد اللقاء وتطلب من المشاركين نشر البلاغ بين مجموعات الأصدقاء والنوادي والجمعيات والمنظمات. ونظرا لتوفر تغطية انترنت مقبولة فإن الحشد كان يجري بسرعة. كان للاحتجاج شعارات موحدة، عبر الانترنت والملصقات واللافتات. ومع الوقت أخذت الحركة تنتشعب إلى حركات عدة: مثل «مان شاري كزوال» (أي أمتنع عن شراء الكزوال) وكذا المجموعات ذات الطابع الشرائحي والإثني: الصناع التقليديون، الفنانون (إيكاون) «ولا تمس جنسيتي» (روادها من المكونات الزنجية).

بالإضافة إلى النجاح في منع احتلال الساحة المركزية من طرف المحتجين استطاعت الحكومة التواصل مع كثير من الشباب الناشطين في قيادة الحراك. وقد أثر الأمر في شل الخيط الناظم للحركة. وفي هذا السياق قامت الحكومة ببعض من التعيينات بين صفوف من استجابوا لمحاولاتها المغربية. تمكنت السلطة حينئذ من إغراء واستمالة عدة ناشطين وكان لحدثها عهد السلطة بالحكم دور رمزي مهم، فوجود نظام مر عليه بالكاد أربع سنوات ساعد في حلحلة الوضع لصالح السلطة الحاكمة إذ حد من قوة الاحتجاج - خلافا لما عليه حال الدول العربية الأخرى، التي تحكمها سلط مر عليها في الحكم عشرات السنين. وساعد في ذلك كون الحكم الجديد يعتبر نفسه جادا في سبيل تحقيق نفس الشعارات التي يرفعها المحتجون: من قبيل محاربة الفساد وإنصاف المهمشين وتحسين الأوضاع المعيشية للفقراء وتشغيل اليد العاملة، إلخ.

* التشبيك:

تعتبر حركة ٢٥ فبراير منصة كبيرة انصهرت فيها مختلف الحركات والتيارات والتنظيمات المدنية السابقة. وهذا هو ما أعطاها زخما كبيرا وقدرة فائقة على التعبئة والاكنتاب. إلا أن ضعف الروابط الموجودة بين مختلف الاتجاهات وتعدد المطالب وعدم التطابق بينها، أحيانا، وكون المنتسبين لم يجدوا الوقت الكافي لبلورة أطروحات ناضجة ومقتعة وموحدة، وغيرها من العوامل، جعلت هذه الحركة تجد صعوبة في سوس وقيادة مركب يسير في أمواج متلاطمة. ورغم ذلك نجحت الحركة في إيقاد جذوة الاحتجاج والذي سيأخذ بعد ذلك مراكب عديدة؛ لا تزال ترفع شعارات جوهرية وقوية لدرجة أن كل سلطة جديدة تمتطي - خلال الحملة الانتخابية - نفس المطالب؛ للحصول على شرعية وتزكية الناخبين.

انضمت مختلف المجموعات المطلوبة في حراك عرف باسم شباب ٢٥ فبراير. ومن أهم المجموعات المنضوية تحت هذا الحراك:

- شباب يريد الإصلاح
- موريتانيون لطرد العسكر
- ساكت لاش؟
- ديكاج عزيز
- معا لإسقاط عزيز

لم تختلف مطالب هذا الحراك عن نظرائه في بقية دول الوطن العربي؛ حيث رفع شعارات الإصلاح ومحاربة الفساد والمساواة ودعم الفئات المهمشة والمحرومة وضمان مختلف الحقوق والتنمية المستدامة وإصلاح العدالة. وإذا كان الحراك المدني في موريتانيا (خصوصا مع الربيع العربي) الحديث قد طبعته الحركات الشبابية الاحتجاجية العنوية - على غرار بقية الدول العربية، فإن هذه الحركات قد تميزت حينها بقدرة كبيرة على الحشد وخفة في الحركة: حيث استعملت مختلف منصات التواصل الاجتماعي المتوفرة (فيسبوك وتويتر والواتساب...).

لم يكن لهذه الحركات في الأصل تنظيمات ولا مقرات. إلا أن طبيعة المشاركين فيها: الشباب في مقتبل العمر وحملة الشهادات وأيضا فعالية الوسائل التي بين أيديهم (شبكات التواصل)، جعلت حركتهم ذات قدرة هائلة على التأثير وعلى الانتشار. أما منظمات المجتمع المدني التقليدية، سواء كانت جمعيات أو شبكات فقد حاولت المشاركة مستفيدة في بعض الأحيان من دعم الأذرع الشبابية لأحزاب المعارضة الفاعلة (تكتل القوى الديمقراطية، التجمع الوطني للإصلاح والتنمية، اتحاد قوى التقدم...).

كما ساهمت نقابات العمال في الحراك المذكور محاولة تحقيق مطالبها التقليدية، التي تملأ لافتات فاتح مايو كل عام: التشغيل، رفع الأجور، التغطية الصحية، إلخ. أما الأحزاب السياسية فقد كان همها الأساس دعم الحركات الشبابية، عبر تفعيل دور الهيئات الشبابية التابعة لكل حزب، بالإضافة إلى محاولة توجيه واستغلال الحراك؛ من خلال تقديم الإرشاد والإسناد، بشكل عام.

* ديناميات الاحتجاج والتفاعل مع السلطة

زاوجت هذه الحركة بين المسيرة والمهرجان واستخدمت في الترويج لخطابها النثر والشعر، بصنفيه: الشعبي والفصيح. وحاول المحتجون في البداية احتلال الساحة الواقعة وسط العاصمة (بلوكات). وكان لهذه الساحة رمزية كبيرة عند المحتجين. فهي قد أخلت إثر تحطيم المباني القديمة التي احتضنتها مع قيام الدولة الموريتانية الحديثة، أيام الاستقلال (٢٨ نوفمبر ١٩٦٠). حُطمت المباني المذكورة لإخلاء الأراضي لصالح «مستثمرين» يُتهمون بأن لديهم صلات ما بالرئيس السابق: محمد ولد عبد العزيز. وقد ذكر حينها أن هذه الصفقات شابها الكثير من الفساد وعدم الشفافية. ونظرا لتنامي الحراك وكثرة الشباب المشاركين فقد عملت قوى

لمحة تاريخية عن المجتمع المدني في موريتانيا ودوره

الأقل ظاهريا، خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات خاصة لدى النساء، فمعظم مكونات المجتمع المدني كانت عبارة عن تعاونيات نسوية تعمل في الزراعة والصناعة التقليدية والحرف النسوية دون إن تلامس واقع الحياة أو أن ترتمي في أحضان وزارة الداخلية التي هي وحدها من يملك سلطة الترخيص لهذه الجمعيات. أما التعاونيات فكانت أقل درجة وتحصل على تراخيصها من وزارة التنمية الريفية أو التجارة والصناعة التقليدية أو المرأة ولا تتعدى أنشطتها زراعة الخضروات والنسيج والمساهمة في الحملات والورشات والمعارض المحلية والجهوية. لقد مثلت تلك المرحلة نوعا من التكوين والتدريب لهذه التعاونيات مكنتها من تغيير عقليات أصحابها وانتقلت من طور التعاونيات إلى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والصحافة وحرية التعبير النسبية خلال فترة ما بعد مؤتمر لابلول سنة ١٩٩٠.

ثم شهدت البلاد فترة من الانفتاح الديمقراطي الذي أسس له دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١. إلا أن ذلك لم يكن تعبيراً عن إرادة السلطة الحاكمة ولم يأت نتيجة لنضالات سياسية، وإنما كان نتيجة الضغوط الخارجية التي تعرض لها النظام آنذاك بعد أحداث ٨٩، وجعلته يقدم على إصدار دستور جديد، يؤسس لنظام ديمقراطي تعددي، ويضمن الحريات الفردية والجماعية ويؤمن الحقوق الأساسية للمواطنين. ولتلك الأسباب ظل المشهد، بصفة عامة، ضبابيا وكان التحسن على مستوى البيئة السياسية للمجتمع المدني مرتبكا وضعيفا. ومع ذلك بدأ ظهور بعض التنظيمات التي شكلت فيما بعد نواة لمنظمات المجتمع المدني مثل: النوادي الثقافية والتعاونيات النسوية التي تعمل في بعض المجالات الحرفية، ولا تتعدى أنشطتها زراعة الخضروات والنسيج وبعض الصناعات التقليدية، والمساهمة في الحملات والورشات والمعارض المحلية والجهوية.

تحصل هذه النوادي والتعاونيات على تراخيصها من وزارات الثقافة والتنمية الريفية والتجارة والصناعة التقليدية ووزارة المرأة آنذاك. وقد مثلت تلك المرحلة نوعا من التكوين والتدريب لهذه التعاونيات مكن من تغيير عقليات أصحابها، لتنتقل من طور التعاونيات إلى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، التي أسس لها قانون الجمعيات الموريتاني الصادر ١٩٦٤. وعرفت هذه الفترة تضيقا كبيرا على أصحاب المطالب الحقوقية وصلت في بعض الأحيان إلى المطاردة والاستجواب لبعض مناضليها - مثل حركتي نجدة العبيد وجبهة تحرير الأفارقة.

وبعد مصادقة الدولة الموريتانية على اتفاقية كوتونو سنة ٢٠٠٠

عرفت موريتانيا خلال العقود الثلاثة الماضية نموا كبيرا ومتسارعا للمجتمع المدني بجميع أصنافه، من منظمات غير حكومية، ونقابات، وتعاونيات واتحادات عمالية ورابطات قطاعية ومراكز بحثية، إلى غير ذلك من التنظيمات الجموعية، وذلك إثر الانفتاح الديمقراطي والانتقالية المتعلقة بالحريات العامة والفردية التي كفلها دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١.

إن هذه الضمانة من الدولة للحريات العامة والفردية لم تكن وحدها هي الدافع وراء هذه الطفرة الجديدة للمجتمع المدني، وإن كانت قد شكلت له الإطار القانوني أو الانطلاقة الفعلية، وإنما هناك عوامل أخرى من بينها الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي نتج عنها التطبيع الهيكلي الذي قلص من دور الدولة كأداة للتنمية، وساهم في خصخصة المؤسسات العمومية وتقليص فرص التوظيف ليصبح قطاع المجتمع المدني قطبا للتشغيل، أو سببا للحصول على أموال من جهة حكومية، إضافة إلى التحولات الكبيرة التي عرفها العالم بعد تسعينيات القرن الماضي، وخاصة إفريقيا التي عرفت مسارا جديدا بعد مؤتمر لابلول سنة ١٩٩٠. أضف إلى ذلك تأثير الممولين وشركاء الدولة في التنمية، الذين أصبحت التنمية التشاركية مطلبا استراتيجيا لديهم، وقد حاولوا، بأشكال متعددة، إشراك المجتمع المدني في برامج التعاون.

أدى هذا الانفتاح السياسي والحريات الجديدة إلى كشف المستور في المجتمع وإطلاق العنان للمطالب الشرائحية والطبقية والفئوية في المجتمع، كحراك لحراطين وحراك لمعلمين وغير ذلك من المطالب، كأصحاب المطالب الحقوقية الأخرى لمن ظلموا أو تضرروا جراء أفعال حكم بعينه، أضف إلى ذلك الحراك الذي عرفته فئتا الشباب والنساء والمدفوع بفعل البطالة والفقر.

وأمام هذا الواقع الجديد، ظلت مساحة الحريات المتاحة للمجتمع المدني على امتداد العقود الثلاثة تتسع وتضيق حسب طبيعة النظام الحاكم، مع تحسنها بالمقارنة مع أوضاع المجتمع المدني في الفترة ما قبل دستور ٢٠ يوليو.

يمكننا أن نميز ثلاث فترات مر بها المجتمع المدني خلال هذا القعود الثلاثة: الأولى ما بين صدور دستور ٢٠ يوليو إلى غاية ٢٠٠٥ والثانية ٢٠٠٥-٢٠٠٨ والوضع الحالي للمجتمع المدني ٢٠٠٩-٢٠١٩.

الفترة الأولى: ١٩٩١-٢٠٠٥

مثل الحراك المجتمعي المتمثل في المجتمع المدني بمختلف مكوناته فرصة تاريخية لملء الفراغ ووسيلة لمحاربة البطالة، على

الفترة الثانية: ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨

إن إطلاق المسار الوطني لمحاربة الفقر كان سبيلا إلى بروز ديناميكية جديدة للتشاور بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وكان أول إشراف فعلي للمجتمع المدني في وضع الاستراتيجيات التنموية. جاءت هذه الخطوة مدعومة بأخرى لا تقل عنها أهمية وهي مصادقة الدولة على اتفاقية كوتونو التي عززت مشاركة الفاعلين غير الحكوميين في التنمية، بل كرست منهجية المشاركة كمبدأ أساسي للتنمية وجلب الأموال^٢. إلا أن هذه الاتفاقية لا تضع آليات محددة لتنظيم الشراكة وإنما تنص على مبادئ عامة مخولة لكل دولة حرية اتخاذ الإجراءات المناسبة لها والقادرة على تطبيقها، إلا أنه بعد توقيعها يكون الإطار العام لمشاركة هذه المنظمات قد اكتمل.

بفضل هذه الاتفاقية وجدت منظمات المجتمع المدني الاعتراف لها بالمشاركة في جميع سياسات الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر، وكأحد العناصر الأساسية في تنفيذ ومتابعة وتقييم هذا الإطار. وبما أن هذا المسار هو أول نشاط وطني يمثل المحاولة الأولى للحكومة من أجل إشراك المجتمع المدني بصفة منسقة في المسار التنموي للدولة، فإنه كذلك قد أتاح لها عدة فرص، تمثلت في بروز برامج ومشاريع جديدة يساهم تنفيذها في مكافحة الفقر، على سبيل المثال البرنامج الوطني لمحاربة السيدا وغيره من البرامج في مجال الصحة بصفة خاصة. حيث تم التشاور مع المجتمع المدني في إعداد استراتيجياتها. ظل الطابع النظري لهذا التشاور هو السائد، واقتصرت تدخلات المجتمع المدني على تنظيم أنشطة تكوينية وتحسيسية، قيم بها من طرف بعض المنظمات، كما كانت العلاقات خاصة وزبائنية؛ في ما يتعلق بترشيح المنظمات التي تسند إليها بعض المهام.

ظلت تلك الأمور على حالها حتى جاء انقلاب ٢٠٠٥، وأعلن المجلس العسكري الحاكم عن بدء ما سمي بالفترة الانتقالية وفتح آفاق جديدة من الحريات، ليشهد المجتمع المدني دورا جديدا ومشاركة فعلية حيث شارك في الملتقى المنظم حول الحكم الرشيد، الذي من بين أهدافه صياغة جدول أولويات المرحلة الانتقالية وإعادة تأسيس الحكم الرشيد من منظور المجتمع المدني والشروع في حوار مع القيادات السياسية حول أولويات الحكم والاستراتيجيات الضرورية لتطبيقها، وكذلك تحديد آليات المتابعة التي تسمح بإشراك المجتمع المدني في مسار إعادة تأسيس الحكم الرشيد في موريتانيا واعتماد إطار قانوني يسمح للمجتمع المدني بالمشاركة السياسية وترقية مساحات الحوار والتشاور الفعال بين الدولة والمجتمع المدني حول قضايا التنمية والحكم الرشيد وذلك على المستويين المركزي والجهوي.

ميلادية، وإصدار القانون رقم ٢٠٠١-٠٢ بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠١، والمرسوم رقم ٢٠٠١-٠٣٧ بتاريخ ٠٣ فبراير ٢٠٠١، تم إدراج مكونة جديدة لدعم إصلاح المجتمع المدني وتعزيز قدراته، في برنامج الإرشاد الوطني (PIN) ٢٠٠٧-٢٠٠١ لموريتانيا في إطار التعاون مع اللجنة الأوروبية، بهدف توطيد الديمقراطية وسيادة القانون ومساعدة المجتمع المدني ليصبح شريكا فعالا في الحياة الوطنية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد. تزامن إصدار القوانين المذكورة والمصادقة على اتفاقية كوتونو مع إطلاق الحكومة لمسار إعداد استراتيجية تنموية أطلق عليها (الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر)، دعيت للمشاركة فيها إلى جانب الإدارة المجموعات المحلية وممثلو المنظمات الاجتماعية المهنية (أرباب العمل والنقابات) ومنظمات المجتمع المدني وجامعيون وعدد كبير من الشخصيات المصادر الأخرى^١.

مكّنت الإجراءات الأخيرة موريتانيا من مواكبة النهج العالمي الساعي لإعادة الاعتبار للمجتمع المدني كشريك في صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية: توطيد الاستقرار، محاربة الفقر، تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد، تعزيز حقوق الإنسان. فكان لذلك بعض الأثر الإيجابي على المجتمع المدني، من حيث التزايد في الأعداد والتنوع، فيما ظلت المشاركة والتشاور في مستوى ضعيف، وفي أغلب الأحيان شكلية ولا تتعدى الحضور، وذكرها في وسائل الإعلام الرسمية، دون أن ترقى إلى ما يتطلع إليه المجتمع المدني من شراكة فعلية وفعالة، كما صاحب هذا الانفتاح والحصول على التراخيص كثير من التساهل واكتتفه الغموض. ذلك أن كل الأسر والقبائل والولايات والأعراق والفئات الاجتماعية والمهنية حصلت على نصيبها من الرخص التي تمثل سندات اعتراف من شأنها تسهيل النفاذ إلى الامتيازات لاسيما ما كان منها ذا طابع مادي أو معنوي.

وعلى كل حال أصبحت موريتانيا تتوفر على مجتمعها المدني على غرار ما هو موجود في غيرها من البلدان، وهذا المجتمع المدني متنوع ومتعدد يضم في أكنافه منظمات وشبكات فاعلة في مجال التنمية، استطاعت أن تجد موطأ قدم وتكسب صيتا كبيرا وتعمل على إعداد برامج عمل وربط علاقات شراكة مع الممولين والقيام بنشاطات في مجالات متعددة، وهناك منظمات لا تزال دون ذلك بكثير وتمثل السواد الأعظم من منظمات المجتمع المدني. ومن أبرز التنظيمات في تلك الفترة، منتدى منظمات المجتمع المدني الذي أنشئ عام ١٩٩٩ وألحق بوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية آنذاك عن طريق إدارة التنمية الاجتماعية وكان ذلك بعد انطلاق مبادرة (انترنت في دول إفريقيا وشبكة التنمية المستدامة) من طرف برنامج الأمم المتحدة.

٢ المواد ٣ و ٧ من الاتفاقية الموقعة بونيو سنة ٢٠٠٥ بين الاتحاد الأوروبي و ٧٧ دولة من إفريقيا والكاربيبي والهادي للاعتراف بالدور الأساسي للفاعلين غير الحكوميين في التنمية بجانب الحكومة وتكريس وتطوير الديمقراطية

١ مدخل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر المنشورة في الرابط التالي:

<http://www.mauritania.mr/index.php>

على كل مراجعة نقدية للنموذج الثلاثي للتنمية الذي تشكله الدولة والمجتمع المدني والسوق: هل سيكون المجتمع المدني الناشئ - وهو أحد مرتكزات هذا النموذج في بلادنا - قادراً، في المستقبل القريب، على رفع التحديات الكبرى التي تواجهه، حتى يصبح شريكاً إيجابياً في إطار عملية شاملة للانتقال نحو الديمقراطية والتنمية المستدامة يتم التشاور حولها بين مختلف الفاعلين في الساحة الوطنية؟

يمر المجتمع المدني بمرحلة حساسة في تاريخ تطوره، تجعله يقف على مفترق طرق حاسم. فبقدر ما يتيح له التحولات السياسية الجارية في البلاد وفي المنطقة والعالم (مثل مقاربات الشراكة الجديدة في مجال نشر الديمقراطية والحكم الرشيد وتفعيل التنمية التشاركية) فرصاً مواتية قد تسمح بإشراكه في اتخاذ القرارات لصياغة وتنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد، بقدر ما تطرح عليه الكثير من التحديات.

ولا تزال الجمعيات في موريتانيا ينظمها القانون رقم ٠٩٨ - ٦٤ الصادر بتاريخ ٩ يونيو ١٩٦٤ المتعلق بالجمعيات والمعدل بالقانون رقم ٠٠٧ - ٧٣ بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٧٣. الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٦٤، ص ١٦٣. غير أن هذا القانون قد أصبح متجاوزاً - في نظر البعض - في ظل توقيع موريتانيا على اتفاقية كوتونو التي أدخلت مفاهيم جديدة مثل الفاعلين غير الحكوميين مما سيوسع مفهوم المجتمع المدني. الأمر الذي يحتم تأهيل البيئة التشريعية والمؤسسية للعمل الجمعي بموريتانيا ليتلاءم مع مقتضيات الدستورية والالتزامات الدولية التي وقعت عليها موريتانيا (المزيد حول الاطار القانوني لعمل منظمات المجتمع المدني في القسم التالي).

مجالات وطبيعة تدخلات المجتمع المدني اليوم

ورغم عدم المصادقة على مشروع القانون الجديد فان العمل الجمعي ظل يحتل مكانة هامة في المجتمع. وتعرف مجالات تدخل الجمعيات توسعا يوما بعد يوم، حيث أصبح الفاعلون الجمعيون يضطلعون بمسؤوليات أساسية، كانت إلى وقت قريب حكرا على الدولة. فدور الجمعيات لم يعد كما كان في الماضي، مقتصرًا على ملء الفراغ والتنشيط، وإنما أصبحت الجمعيات أداة التغيير الاجتماعي والتنمية ومؤسسات للتأسيس والتوعية بل فضاء للتربية على المواطنة، وحقوق الإنسان ومدرسة للديمقراطية، ومجالاً للتضامن والتكافل.

وإذا كانت التنمية في الماضي تعتبر من مسؤولية الدولة، فإنها اليوم تتطلب جميع أشكال التنظيم الاجتماعي، التي تمكن السكان من تحديد حاجياتهم وهيكلتها نشاطهم قصد تلبية الحاجيات، مما يتطلب وجود هيكل ومؤسسات للقيام بدور التنمية، التي تعرف اليوم باعتبارها «سلسلة شاملة، يشمل ما هو اقتصادي

أسست الفترة الانتقالية لبعض القضايا الهامة والتي انطلقت بعد انتخاب أول رئيس للدولة ينتخب بصفة ديمقراطية وشفافة، حيث قام المجتمع المدني بمراقبتها. ومن بين تلك الأمور استحداث قطاع حكومي مكلف بالمجتمع المدني (وزارة مكلفة بالعلاقات مع البرلمان وبالمجتمع المدني)، وإدارة خاصة تعنى بالعلاقات مع المجتمع المدني، وكذلك إنشاء برامج ومشاريع لدعم المجتمع المدني مثل: صندوق دعم مهنية منظمات المجتمع المدني (FAPONG)، وبرنامج دعم المجتمع المدني والحكم الرشيد الممول من طرف الاتحاد الأوروبي. فيما بادرت الوزارة الجديدة التي أنتجتها إعادة تنظيم الدولة بعد الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٧ بتنظيم أيام تشاورية حول المجتمع المدني (٢٥-٢٦-٢٧/١٢/٢٠٠٧) في قصر المؤتمرات لتدارس الدور الذي يجب أن يقوم به هذا الأخير. وقد كان من أهم مخرجاتها مسودة قانون للمجتمع المدني واستحداث إطار يضم كل الفاعلين غير الحكوميين (المنتدى الوطني للفاعلين غير الحكوميين).

لم تعمر الإصلاحات المذكورة طويلاً، ويأتي انقلاب ٨ اغشت/ اغسطس ٢٠٠٨، ليضع حدا لهذه التطورات الكبيرة وليعيد الأمور إلى سابق عهدها، بشكل تطبعه الارتجالية والمحسوبة والعلاقات الخاصة وغيرها، وليس أدل على ذلك من تنظيم انتخابات منتدى الفاعلين غير الحكوميين قبل المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالجمعيات، الذي قدم من طرف الوزارة نفسها ووافقت عليه المنظمات بعد التعديلات التي اقترحت من طرف ممثلي المجتمع المدني في الأيام التشاورية. وما زال مشروع القانون - حتى الآن - لم ير النور.

واقع المجتمع المدني اليوم (الفترة الحالية)

يشير مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات العامة إلى كيان مستقل عن الدولة (منظمات غير حكومية) من جهة، وعن السوق (منظمات لا تهدف للربح)، من جهة أخرى؛ بمعنى أنه يشكل فضاء يسعى للنهوض بالتنمية، وتأمين بعض الخدمات، وتلبية بعض الحاجات، والمساهمة في تطوير الاستجابات للمشاكل الاجتماعية المطروحة على المجتمعات الحديثة، مما جعله منبرا فعالا لمواجهة التحديات، وشريكا حقيقيا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتغيير والإصلاح المتمثلة حاليا في إنجاح التحول نحو الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتأمين المستقبل. والمجتمع المدني ليس خصما أو بديلا عن الدولة ومؤسساتها الحكومية؛ بل يمكن ان يكون شريك لها، وأداة مرنة مساعدة وفعالة في تلبية الحاجات التي تعجز الحكومات عن إشباعها.

غير أن المجتمع المدني، بهذا المعنى، ما زال حديث التجربة في موريتانيا؛ وخير تعبير عن ذلك، أنه بمناسبة انعقاد الأيام التشاورية الوطنية حول إصلاحه، بناوكشوط، أيام ٢٥ - ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧، كان السؤال الجوهرى الذي طرح نفسه آنذاك

اجتماعي، وثقافي وسياسي، يهدف إلى التحسين المطرد لرفاهية جميع الأفراد، على أساس مشاركتهم النشطة والحررة والدالة في التنمية وفي التوزيع العادل للمنافع التي تنجم عنها.^٣ وبهذا أصبحت الجمعيات شريكا لا غنى عنه في سيرورة التنمية، وذلك لكونها قادرة على الوصول إلى السكان عبر برامج فعالة وملائمة لواقعهم الثقافي والاجتماعي.

ومفهوم التنمية الذي تتبناه الجمعيات اليوم، لا يتعامل مع الإنسان كوسيلة وأداة لتحقيق التنمية، بل كغاية مستهدفة من التنمية، لأن التنمية لم تعد تحصر في مجموع وصفات تقنية تهدف إلى تحقيق أرقام اقتصادية ومالية قياسية، بل إن البعد الاستراتيجي للتنمية ينبغي أن يذهب في اتجاه تدعيم قدرات الأفراد في مجال اتخاذ القرار المتعلق بالشأنين العام والخاص.

ورغم ما شهدته العمل الجمعي في موريتانيا خلال السنوات الأخيرة من حركية وتطور ملحوظين على المستوى الكمي والنوعي، لكن ذلك لم يمنع الجمعيات من التعرض للعديد من المشاكل، التي تؤثر على إنجاز أهدافها وتنظيم أنشطتها والتنسيق مع الفاعلين الآخرين في التنمية وتمثل هذه المشاكل في:

- ضعف التجربة والنقص في الخبرات وغياب خطط تدخل واضحة.
- تشتت الأهداف وعدم تحديد المهام بصفة دقيقة.
- اختصار العمل على الحصول على تمويل ذاتي
- الافتقار في التكوين والتخصص في مجالات التدخل.
- غياب التنسيق والتشاور بين الجمعيات والأحزاب السياسية، وضعف التنسيق مع الجماعات والإدارات المحلية.

ورغم هذه المعوقات فإن لعمل الجمعيات في موريتانيا انعكاسات إيجابية على تنمية المجتمع المحلي، حيث ساهمت الجمعيات في التعبئة والتوعية حول العديد من المشاكل والموضوعات الحساسة والمؤثرة في حياة المجتمع، وفي تطور عقليته، بالإضافة إلى التحسيس حول دور المرأة في المجتمع ودعم مساهمتها في التنمية وتمكينها من اقتحام مجال الشغل والإنتاج.

كما استفاد المجتمع من خدمات الجمعيات في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية ومحو الأمية ومحاربة الفقر. وقد عملت الجمعيات على تطوير روح العمل التطوعي وترسيخ قيم التضامن والتآزر بين فئات المجتمع. وتعزز دورها في المساهمة في تنفيذ البرامج التنموية الوطنية ومساندة العمل الحكومي من خلال الأفاق التي فتحتها الدولة لإشراك المجتمع المدني في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية إثر المصادقة على دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١ الذي أقر الحرية الفردية والتجمعية والتعددية الحزبية. وقد عمدت جمعيات المجتمع المدني على تقديم العديد من الخدمات يمكن تصنيفها كالتالي:

٣ خليفة عادل الكواري، تنمية الضياع أم ضياع لفرص التنمية؟، محصلة التغييرات المصاحبة للنقط في بلدان مجلس التعاون، مركز دراسات الوحدة العربية. ١٦ / بيروت ١٩٩٦م. ص: ٢١.

الخدمات الاجتماعية: وتتضمن خدمات رعاية وإحاطة لفائدة كل فئات المجتمع، مع إعطاء الأسرة والطفولة والشباب والمعوقين أولوية خاصة وتشمل هذه الخدمات:

- خدمات الأسرة.
- خدمات الطفولة والشباب.
- خدمات المعوقين.
- كفالة الأيتام.

خدمات الرعاية الصحية: وهي خدمات تقدم في المجال الصحي تتعلق بالصحة العامة والوقاية من الأمراض.

خدمات تموية: اعتبارا بالدور الذي يهدف له المجتمع المدني فقد عملت الجمعيات على تقديم خدمات تموية موجهة للمجتمع المحلي ككل وللئات الاجتماعية الأكثر هشاشة

خدمات بينية: تمشيا مع المفاهيم الجديدة التي برزت على الساحة العالمية والتي تحتل فيها الأنشطة البيئية مكانة هامة فقد عملت الجمعيات على تقديم برامج متعلقة بالمحافظة على البيئة وحماية المحيط ومكافحة التصحر وزحف الرمال، إضافة إلى حملات النظافة والتوعية.

الدفاع عن الرأي والتأثير على السياسات: في هذا الإطار اهتمت منظمات المجتمع المدني وخاصة المراكز البحثية بالدفاع عن حقوق الإنسان وترقية الوعي المدني بهذه الحقوق عن طريق برامج التوعية القانونية والسياسية.

ويمكن للمجتمع المدني أن يعزز دوره في العمل على تنمية المجتمع والمساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال تدخله في ثلاث مستويات:

- تدخل المجتمع المدني كقوة اقتراحية تقوم باقتراح الأفكار والمشاريع على الفاعلين الآخرين بحكم أنها على اتصال مباشر بالئات المستهدفة وعلى علم باحتياجاتهم وتوقعاتهم.
- تدخل المجتمع المدني كقوة للتعبئة الاجتماعية، تعبئة الفاعلين الاجتماعيين لمناصرة القضايا الاجتماعية بصفة عامة والدفاع عن حقوق المواطنين.
- تدخل المجتمع المدني كقوة ضغط وتأثير على السياسات العامة الموجهة للمجتمع لأجل تحقيق التنمية في أبعادها المتعددة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وستكون لهذه التدخلات انعكاسات إيجابية على التنمية الاجتماعية في موريتانيا من خلال برامج التعبئة والتوعية حول العديد من القضايا المؤثرة في حياة المجتمع وهذا هو الدور الأساسي الذي ينبغي للمجتمع المدني أن يلعبه من أجل المساهمة في تطوير وتنمية المجتمع.

البيئة القانونية

من قانون عام ١٩٦٤). وتعكف الحكومة، بالتعاون مع صندوق الأمم للتنمية على مراجعة وتحديث القانون المذكور.

بعد صدور دستور ٢٠ يوليو فتح الباب للتسجيل مع بعض الصعوبات أحيانا لبعض المنظمات، فشككت تراخيص المجتمع المدني قفزة كبيرة. فيما يلاحظ أن الكثير من هذه التنظيمات الجديدة قادها نساء أو أفراد من طبقة لحراطين والأرقاء السابقين، أو الزوج الأفارقة، إضافة إلى ظهور روابط واتحادات للحرفيين، ما يعني استفادة الفئات التي كانت مغيبة من المشهد العام. وحسب مصادر وزارة الداخلية واللامركزية ٢٠١٦ بلغ تعداد المنظمات المسجلة لدى وزارة الداخلية ٨٩٧٥ منظمة مسجلة لديها ترخيص من الوزارة، سجل منها ١٠٢٤ في سنة ٢٠٠٨ ليبدأ العد بالإنخفاض بعد انقلاب أعثت ٢٠٠٨ الذي أطاح بالرئيس المنتخب، ويشير تقرير الخبير اسلم ولد عبد القادر إلى التناقص الذي حصل في التراخيص بعد انقلاب ٢٠٠٨،^٦

سنة التسجيل	عدد المنظمات المسجلة
٢٠٠٨	١١٠٦
٢٠٠٩	٤٤٩
٢٠١٠	٤٦٢
٢٠١١	٣٧١
٢٠١٢	٤١٥
٢٠١٣	٢٤٨
٢٠١٤	١٨٣
٢٠١٥	٢٣٦

رغم هذه التراخيص والانفتاح على المجتمع المدني والتنوع الكبير الذي عرفه وهامش الحريات الذي يتمتع به، لم يخل الفضاء المدني من مضايقات وفرض بعض القيود على نشاط بعض الجمعيات المرخصة أصلا والحركات الاجتماعية غير المرخصة في الأصل. يتم ذلك باسئراط الإذن من حاكم الجهة كشرط لإقامة النشاط، ووضع بعض العراقيل كتقديم برنامج النشاط وحتى عن أسماء المتدخلين والمدعويين، فعندما يظهر أن هذه المنظمات تعبر عن وجهات نظر معارضة للحكومة، مثلا في مجال تكريس حقوق الإنسان والديمقراطية وشفافية الانتخابات والحكم الرشيد^٥ لا توجد إحصائيات موثقة قبل ٢٠٠٨، لدى وزارة الداخلية، وهي الجهة التي تصدر التراخيص.

http://eeas.europa.eu/archives/delegations/mauritania/documents/eu_cartographie-sc_ar.pdf-٢٠١٦٠٩١٥/mauritania

رغم التحسن هذا الذي طرأ على البيئة القانونية للفضاء المدني بعد دستور ٢٠ يوليو والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الدولة الموريتانية في هذا الإطار، وإصدار جملة من المراسيم والقوانين المتعلقة بالتعاون والبعض المتضمن للنظام الخاص للجمعيات التنموية والأخر المتعلق بالتجمعات ذات النفع العام، كل هذه القوانين والتشريعات على المستوى الوطني كان لها الأثر الإيجابي في تطوير وتنمية ثقافة المجتمع المدني، وهذا ما مكن المجتمع المدني الموريتاني من فتح آفاق جديدة وطرح الإشكاليات لمناقشتها مع الدولة والفاعلين الاجتماعيين. إلا أن الأمور تسير ببطء كبير وتصطدم في بعض الأوقات بمطبات كبيرة، عرقلت سيرها وفي بعض الأحيان أوقفتها مما حال دون إيجاد بيئة حقيقية للشراكة الفعلية بين الأطراف الفاعلة في مجال التنمية. لذلك تسعى منظمات المجتمع المدني إلى سن قانون جديد للمجتمع المدني يتضمن قواعد تعترف باستقلاليتها وبالذور الذي تقوم به في المجتمع وتمكينها من العمل بقدر أكبر من النجاعة وبقواعد مرنة وشفافة. هذه هي البيئة القانونية التمكينية التي يسعى المجتمع المدني إلى تحقيقها لتضمن قيامه بمجموعة واسعة من الأدوار والمهام بما في ذلك الدخول في شراكة مع الحكومة في تصور ومتابعة وتنفيذ السياسة العمومية؛ من أجل السير على درب التغيير الاجتماعي.

حرية تكوين الجمعيات وعملها

كفل دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية في بابه الأول، مجموعة من الحريات من بينها الحق في إنشاء الجمعيات، المادة العاشرة (حرية إنشاء الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة سياسية ونقابية يختارونها، حرية الرأي، حرية التفكير، حرية التعبير، حرية الاجتماع، حرية الإبداع الفكري والفني والعلمي)،^٤ إلا أن قانون الجمعيات ظل جامدا ولم يواكب الدور الذي أصبح المجتمع المدني يلعبه والتحويلات الكبيرة التي طرأت على المجتمع، فلا يزال قانون ٠٩٨/٦٤ الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٧/٩، هو القانون الناظم للجمعيات، رغم تقادمه بفعل الزمن وتطور الأحداث.

وينتقد هذا القانون بسبب سماحه لوزير الداخلية والجمعيات برفض إعطاء تصريح للجمعيات للعمل بشكل قانوني وذلك لأسباب غير واضحة قد تندرج تحت حجة «المساس بوحدة التراب الوطني» أو إمكانية حلها في حال «القيام دعائية معادية للوطن» أو ان كانت «تتال من مصادقية الدولة» (المادتان ٣ و ٤

٤ الفقرات ٣، ٤، ٥، ٦، ٨ من المادة ١٠، دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية

فإنها تتعرض إلى قيود وتضييقات أكثر ويتم في بعض الأحيان توقيف أنشطتها، على عكس المنظمات التي تركز على العمل الخيري وأنشطة الرعاية الاجتماعية.

علاقة المجتمع المدني بالدولة

يشهد المجتمع المدني تواملا مع بعض المؤسسات في الدولة إلا أنه من الملاحظ أن هذا التواصل لا يزال دون المطلوب وبدون تفاعل، في حين لا تزال أبواب إدارات أخرى موصدة أمام المجتمع المدني نتيجة لغياب قانون ينظم تلك العلاقة، لتظل خاضعة لمزاج المسؤول عن هذه الدائرة أو تلك ونظراته للمجتمع المدني. ولا زال من بين المسؤولين من يزعجه وجود المجتمع المدني، رغم كونه من أهم داعمي سياسات التنمية الوطنية في الوقت الراهن، ومن الأمثلة على ذلك «استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك» التي تشاورت الحكومة مع بعض منظمات المجتمع المدني في رسمها، وأشركتها في لجان متابعة تنفيذها.

ويعتبر تمثيل المجتمع المدني في مختلف الهيئات العمومية أمرا مستحدثا محكما في جله بعوامل أهمها العلاقات الشخصية والعلاقة مع السلطة، ثم الحضور الدائم، التخصص، العلاقة بمنظمات الأمم المتحدة، العلاقات بالمولين، الحصول على المعلومات والنفاد لها، الخ.

الولوج إلى المعلومات

لم تسن الحكومة الموريتانية حتى الآن قانونا متعلقا بحق الوصول إلى المعلومات. إلا أنه توجد مواقع حكومية تمكن منظمات المجتمع المدني من الحصول على المعلومات، خصوصا فيما يتعلق بالصفقات العمومية والصناعات الاستخراجية.

فعالية منظمات المجتمع المدني

للجمعيات، بحيث تصبح مؤسسة مهنية فاعلة، قادرة على إدارة مشاريعها بفعالية وبكلفة قليلة، مع الحرص على تفعيل المشاركة مع المستفيدين.

المجال الثالث: يتعلق بتطوير وتنمية الموارد البشرية العاملة والمتنوعة في هذا القطاع وهذه الكفاءة المؤسسية تستدعي العمل على:

١. ترسيخ مفهوم العمل الجماعي وبناء آليات لمشاركة المستفيدين والأعضاء، والعاملين في صنع القرار وتوفير التدريب المستمر لهم.
٢. الديمقراطية في التمثيل والانتخاب، والمداورة في الحكم وفي وجود نظام داخلي متطور.
٣. تبني الديمقراطية في جميع أعمال الجمعية، والمحافظة على التوازن بين مهنية عمل الجمعية، والإبقاء على العنصر التطوعي وروحته.

رابعاً: التمويل الذاتي: إن مسألة التمويل المستدام من أهم المشاكل التي تعاني منها الجمعيات، والتي تطرح تحدياً مستمراً، إن اعتمادها شبه المطلق على التمويل الخارجي يجعلها رهينة هذا التمويل ويهدد بالطبع استمرارها وبقائها. فالجهات المانحة تقدم مساعدات سخية للمنظمات المحلية، ولكنها في الغالب بشروط مجحفة. على سبيل المثال، لا يستفيد من عون الاتحاد الأوروبي إلا المنظمات ذات الخبرة العالية أو التجارب الطويلة. لذا يلزم المنظمات المحلية أن تدخل في شراكات مع منظمات أجنبية متمرسية في المجال. ورغم أن هناك بنود تحكم الشراكة بين الجهات المانحة والحكومة من شأنها خلق بيئة مواتية لاستفادة منظمات المجتمع المدني من المساعدات الضرورية. لكن المشكلة تكمن في المشاركة في التصور والتنفيذ والمتابعة.

لذلك يتطلب تعزيز قدرة الجمعيات على التمويل الذاتي جهداً كبيراً، ويستدعي بالطبع تعزيز وتطوير العلاقة مع المجتمعات المحلية، لتعزيز المساهمة المحلية في البرامج والأنشطة. وهنا تطرح أهمية بلورة نماذج متعددة للتعاون ما بين الأجهزة الحكومية والقطاع غير الحكومي مستندة إلى مبدأ «الشراكة الكاملة»، أي العمل على أن تنظر الأجهزة الحكومية إلى الجمعيات غير الحكومية كشريك تنموي كامل له الحق في المشاركة في تحديد الاحتياجات ووضع الأهداف والسياسات وآليات التنفيذ كما يستدعي أيضاً النظر في علاقة شراكة جادة مع القطاع الخاص باعتباره شريكاً أساسياً في التنمية.

خامساً: مسألة المشاركة في الشأن العام والعمل على ترقية المواطنة والحس المدني: من التحديات التي تواجه الجمعيات غير الحكومية، العمل على تفعيل المواطنة والحس المدني لدى

إن عملية التنمية الفعلية والمستدامة تتطلب مشاركة الناس والمجتمعات في هذه العملية وتحتاج هذه المشاركة إلى أطر وتنظيمات وآليات، الأمر الذي يعزز أهمية وجود جمعيات، فاعلة ونشطة يقوم الناس من خلالها بتنظيم أنفسهم طوعاً بغية المساهمة في تطوير مجتمعهم وطرح أفكارهم، والمطالبة بالمشاريع التي تناسبهم. ولكي تنجح الجمعيات بالقيام بالأدوار الأساسية المطلوبة منها ولكي تطور فاعلية تدخلاتها التنموية، لا بد أن تواجه التحديات العديدة التي تعترضها، ومنها:

أولاً: مسألة شرعية القطاع: إن شرعية تواجد أي جمعية أو منظمة غير حكومية يرتبط بدون شك باعتراف الحكومة بها، وبحرية تأسيسها، مما يستدعي وجود إطار قانوني ملائم يحمي استقلالها ويدعم جهودها. إلا أن الشرعية الأساسية يجب أن ترتبط بمدى فاعلية هذه الجمعية أو تلك داخل المجتمع المحلي التي تعمل من أجله وله. وشرعية هذه الجمعيات قائمة ومستندة من الناس الذين تمثلهم، وبالتالي فالشرعية الشعبية هي الأساس، ولا شك أن الشرعية الشعبية تشكل حافزاً يولد بدوره تعاوناً من المجتمع يسهل من إنجازات الجمعيات.

ثانياً: مسألة استقلالية الجمعيات غير الحكومية: هذه الاستقلالية تتعلق بمستويين أساسيين:

- المستوى الأول: يتعلق باستقلالية رسالة الجمعية ورؤيتها وأهدافها، المستندة أساساً إلى حق القطاع غير الحكومي في تحديد أهدافه ورؤيته بناء على مصالح المجتمعات واحتياجاتهم دون تدخل السلطات أو الممول.
- المستوى الثاني: يتعلق باستقلالية الجمعية الإدارية والتنظيمية، أي عدم تدخل الأجهزة الحكومية، أو المؤسسات الممولة في آليات صنع القرار في هذه الجمعية.

ثالثاً: الكفاءات المؤسسية والإدارة الفعالة: من المشاكل التي تعاني منها العديد من الجمعيات غير الحكومية هي قصر النظر في الرؤية والأهداف والارتجال في تنفيذ البرامج والضعف في الإدارة، مما يضعها أمام تحدٍّ كبير وهو تطوير البناء المؤسسي في ثلاثة مجالات أساسية ومتراصة.

المجال الأول: يتعلق بمسائل الحكم الرشيد وخاصة ضمان وجود رؤية واضحة للجمعية متفق عليها، إضافة إلى آليات شفافة وواضحة لصنع القرار وللرقابة والمحاسبة لأن إرساء مبدأ الديمقراطية، ومبدأ سيادة الحق والقانون ضروريان وحاسمان لأي تطور جدي للجمعيات.

المجال الثاني: يتعلق بتطوير تحسين الكفاءة الإدارية والفنية

الأعضاء والمتطوعين والمستفيدين والعمل على تجاوز الولاءات الضيقة، والدخول إلى المجال العام بالارتكاز إلى القيم والمصالح المشتركة لدى المجتمع. إن تفعيل الرأسمال الاجتماعي، أي قدرة الناس على التعاون مع بعضهم البعض، والعلاقة التفاعلية مع المجتمع، قضايا أساسية في حياة المجتمع المدني، وفعالية تعتمد بالدرجة الأولى على درجة الوعي والالتزام ونوعية المشاركة ومدى تحمل المسؤولية لدى الأعضاء والمتطوعين والمستفيدين. فالمطلوب هو إرساء ثقافة الحوار والتداول بين المواطنين المنخرطين في عمل هذه الجمعيات مما ينعكس على سلوكهم ومواقفهم في الحياة العامة.

سادسا: مسألة المشاركة في رسم السياسات العامة: من الأدوار الجديدة المنتظرة من الجمعيات غير الحكومية، دور فعال في التأثير على رسم السياسات العامة، وهذا يتطلب العمل على تعزيز وتمكين العديد من القدرات، خصوصا القدرة على تشخيص المشاكل، وتحديد الاحتياجات، وابتكار الحلول والعمل على إيصال هذه القضايا إلى مواقع صنع القرار عبر المنتخبين لإدراجها في السياسات الحكومية.

سابعا: تعزيز وتفعيل التنسيق والتعاون بين الجمعيات: يقودنا ما سبق إلى التأكيد على أن أي استراتيجية مستقبلية ينبغي أن يكون أحد أركانها تطوير أسس التشبيك والتنسيق وتبادل الخبرات في ما بين الجمعيات غير الحكومية. فالعالم يتجه نحو صيغ تنظيمية تعكس التعاون المشترك بما يحقق المصالح والمنفعة الجماعية، والمنهج الفردي في العمل لن يحقق فعالية لهذه التنظيمات.

إن هناك صيغا مطروحة للتنسيق والتعاون المشترك بين الجمعيات غير الحكومية، لعل أكثرها فاعلية هو أسلوب الشبكات الذي يجمع منظمات نوعية أو منظمات إقليمية (تنشط في منطقة محددة أو مجال معين)، ومن خلال هذا الأسلوب تتحقق منافع مشتركة لمختلف الأطراف ويتم تبني مشروعات مشتركة يساهم فيها كل طرف (تمويل، خبرة فنية، الخ...). وهناك صيغة أخرى للتعاون والتنسيق تم من خلال تأسيس جمعية «أم» مساندة لكل الجمعيات التي تنطوي في عضويتها. فالمطلوب اليوم هو تنسيق فاعل مستند إلى رؤية واضحة لمسألة التشبيك، إلى قواعد ممارسة مشتركة ومقبولة من الجميع. وانطلاقا من هكذا تنسيق وتفاعل، يمكن للجمعيات أن تلعب دور الشريك القوي للحكومات للمساهمة فعليا في رسم السياسات التنموية والمشاركة في تنفيذها وتقييمها.

دعم المؤسسات الدولية والإقليمية للبيئة التمكينية للمجتمع المدني

المصالح الوطنية الموريتانية والمجتمع المدني. ومن بين أهم الممولين نستطيع أن نذكر (الممولين الأوروبيين، الآسيويين، الأمريكان، الممولين الموضوعاتيين، الممولين البنين، ببرامج الأمم المتحدة، المنصات العالمية، إضافة إلى منصات التمويل الدينية والأيدولوجية).

أنواع التمويل: وتتنوع وتعدد التمويلات حسب الفرص وحسب الأولويات العالمية المتجددة والتي تتعلق في جزء كبير منها بمسطرة التطور العالمي المتغير - أهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة - كما ترتبط ارتباطا وثيقا بأولويات الدول والبرامج والمنصات وحتى الأولويات والأجندات السياسية لكل هيئة ومنظمة ودولة، لذلك نذكر بعضها وبصفة غير حصرية على سبيل المثال: (تمويلات مفتوحة أمام الشبكات وأخرى أمام المنظمات، تمويلات موجهة، تمويلات مشروطة، تمويلات سياسية، تمويلات بحثية تمويلات البيئة، الخ.

موضوعات التمويل وأهدافه: على غرار المجتمع المدني العربي يستفيد المجتمع المدني الموريتاني من العديد من فرص التمويل الرسمي والاعتيادي ومن الدعم السنوي المتعلق بتعزيز القدرات والتمثيل في مختلف الأنشطة. ثم ان هنالك التمويلات المختلطة والموضوعاتية التي تتعلق أساسا بتمويلات مختلطة تشمل تمكين المجتمع المدني وتعزيز القدرات والتحرر والديمقراطية بحقوق الإنسان، أهداف التنمية المستدامة، الصحة والتعليم والتشغيل، تمويلات محاربة الفساد والرشوة، تمويلات محاربة المخدرات، تمويلات التغييرات المناخية، تمويلات تمكين ومأسسة المجتمع المدني الخ.

عموما يمكننا القول ان الآليات والضمانات المتاحة لتأمين تمويل عمومي مخصص للمجتمع المدني يضمن من خلاله حضورا فاعلا في الساحة التنموية وتحقيق أهداف أجندة ٢٠٣٠ وتمكين المجتمع المدني الموريتاني لا يزال بعيد المنال من حيث البيئة المؤسسية والتشريعية والشفافية، إذ لا توجد تمويلات مخصصة لتمكين المجتمع المدني. فإدارة المجتمع المدني لا تتوفر على وسائل مالية كافية تمكينها من فرض استراتيجيات تمويلية واضحة تمكنها من رصد المجتمع المدني الموريتاني ومتابعته بصفة دقيقة، الخ.

كما أن مساهمات المجتمع المدني على اختلافها تبقى رهينة بالتجاذبات البيئية والاختلافات والاختلالات البنوية وتدخلات الحكومة. فالحكامة المدنية للمجتمع المدني تبقى رهينة بالبيئة التي تحتضنها وبطبيعتها وبالظروف السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى السوسيوثقافية والتي تمر بها موريتانيا.

من نافلة القول التذكير بالدور المحوري الذي لعبته وتلعبه المؤسسات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية في تمكين المجتمع المدني على شتى الصعد فهي شريك مركزي لا غنى عنه في مجال تعزيز القدرات وتمتين وتنمية واستدامة التعاون التنموي، تماما مثلما إن تلك المؤسسات تلعب دورا مزدوجا؛ فمن اللازم تقديم وجهة نظرها حول المجتمع المدني ومحاولة تتبع وتقييم مواقفها المعلنة والمخفية.

وبداية يجب لفت انتباه القارئ الكريم إلى أننا في الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي حاولنا جهدنا التواصل مع مختلف الفاعلين (على الأقل الأساسيين منهم) من خلال توجيه مراسلات إلى كافة الممولين بغية الإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بالدراسة إلا أن أيا منهم لم يتجاوب معنا لأسباب نجهلها، مما حجب عنا الكثير من المعلومات وجعلنا ملزمين بتقديم المتاح على شحه.

إن تنوع مقدمي الدعم التنموي للمنظمات والمجتمع المدني يختلفون باختلاف أجنداتهم وخلفيات حكوماتهم وهامش الحرية المتاح لهم في بلدانهم ومدى المساءلة والشفافية في الأموال المرصودة للدعم كما إن طبيعة تلك المنظمات وهيئات المجتمع المدني في بلدنا تبقى حاسمة من حيث الحصول على تلك الموارد من حيث النفاذ إلى المعلومات واكتساب وتوفير الخبرة اللازمة للاستجابة للشروط المصاحبة للتمويلات واحترام المعايير سواء كانت شمالية أو جنوبية (الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، التعاون البنيني لدول الجنوب، ألمانيا واليابان والصين والصناديق العربية والدول الخليجية، الخ).

وهنا من اللازم الحديث قليلا عن التمويل وعن الممولين فسنحاول تقديم رؤية لخارطة هؤلاء الممولين وقد قمنا باقتراح هذه الخارطة -اعتمادا على بعض المعطيات الموضوعية نذكر منها على سبيل المثال (وجهة نظر بعض مكونات المجتمع المدني الموريتاني، خارطة التدخل والمتدخلين في موريتانيا حسب المنطقة والجهة والتمويل وموضوع الاهتمام، رأي بعض الشخصيات المرجعية في مجال تمويلات المجتمع المدني الخ) - حسب الحيز الجغرافي والموضوعاتي للممول حسب جنسيته أو أولوياته أو إقليمه:

• أنواع الممولين: يتعدد الممولون بتعدد القرارات وتنوع العلاقات الدبلوماسية التي تربط موريتانيا بشركائها التنمويين وبالعلاقات المالية والنائية وتعدد الاهتمامات والتقابل وتعارض وتقاطع المصالح السياسية للدول مع

هذه الحقيقة تجعلنا أمام طرح نحاول من خلاله تبيان مستويات التدخل المختلفة الموجودة التي نوردتها فيما يلي:

(أ) المستوى الرسمي المؤسسي: حسب الخطاب الرسمي لمختلف الفاعلين الدوليين فإن المجتمع المدني بمختلف مؤسساته ومواضيعات تشكل أولوية ومركز اهتمام مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية التي تعلن صراحة ضرورة تمكينه ومساعدته وتأييده وتمويله وإشراكه لضمان الشفافية وضمان إشراك المستفيدين وكشف وفضح المستور (الإتحاد الأوروبي، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية ومجموعة الساحل ومجموعة دول غرب إفريقيا وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية، الخ.)

* أولويات التمويل:

إن أجنداث المجتمع المدني وأولوياته نادرا ما تتفق أو تتوافق مع أجنداث وأولويات الممولين، فما يحدد الأولويات مختلف في الجانبين. الأولويات صارت تتحدد حسب اهتمامات الممولين، إلا أن سلوك هذه المؤسسات ظل سلوكا مطبوعا بالمنفعة من خلال التمويل المشروط، فالقدرة على الاستجابة لشروط الممول التي غالبا ما تكون غير موضوعية ومحفة وتفتقد للشفافية والإنصاف وتعجزية لم تتوفر بعد في مجتمع مدني موريتاني مازال في طور التشكل.

ومن هنا صرنا أمام نوعيات متعددة من المجتمع المدني فكل ما يجمعه هو طريقة الترخيص أو القانون الناظم، فلا المشاغل واحدة ولا الاهتمامات؛ فهناك منظمات بيئية متخصصة في المصادقة على الآثار البيئية للمشاريع الضارة بما فيه كل ما يتعلق بالشركات متعددة الجنسيات التي تستنزف المقدرات. وما يصدق على هذه المنظمات نجده على مستوى الصحة والتعليم وحقوق الإنسان. فالبعض صار يتخذها سلما للعود السياسي أو للتخندق أو لتحقيق بعض المنافع المالية أو السياسية.

* اشراك المجتمع المدني:

جل الممولين والشركاء التنميين يشركون المجتمع المدني من خلال إشراك الحكومة له. وعلى العموم فالمجتمع المدني الموريتاني اليوم مشرّك على المستوى الرسمي في جل إن لم نقل كل الاستراتيجيات والخطط التنموية، ولو بصفة شكلية. إلا انه يبقى إشراكا رسميا فالمجتمع المدني عضو لا غنى عنه في مختلف السياسات على سبيل المثال: استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، اللجنة الوطنية للصناعات الإستخراجية، السياسة الوطنية للطفولة، السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية، لجان الصفقات العمومية، السلطة العليا للسمعيات البصرية، الإستراتيجية الوطنية للبيئة، استراتيجية التنمية المستدامة، لجنة حقوق الإنسان، الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، الخطة الوطنية لمحاربة المخدرات، الخ.

أما على مستوى الممولين فهو مشرّك على مستوى التعاون الفرنسي ودول الساحل ومنصات الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبي وكافة وكالات التعاون الحاضرة في موريتانيا حتى أن المجتمع المدني الموريتاني استطاع الشراكة مع منصات غير موجودة أصلا في موريتانيا.

إن المجتمع المدني عندنا يتمتع بهامش كبير من الحرية يمكنه من القيام بالعديد من الأنشطة والفعاليات. أما عندما يتعلق الأمر بالبيئة

(ب) المستوى العملي الواقعي: هناك نوع من المنفعة او النفعية او البراكمانية الممارساتية التي تحاول من خلالها المؤسسات الدولية التأقلم مع مختلف الوضعيات حسب مزاج الحكومات المتقلب، تارة والثابت تارة أخرى. وهنا تحاول تلك المؤسسات التمسك بشعرة معاوية والخلط بين المفيد والضروري مرضية الحكومة تارة من خلال التنازل لها أو مسايرتها في بعض الأمور على حساب المجتمع المدني (مواقف سياسية، تمويلات، المصادقة على سياسات بعينها، وإدخال جرعة من الإصلاحات الديمقراطية، الخ.) ومحاوله إرضاء المجتمع المدني تارة أخرى من خلال تشبيك أو دعوة أو توكين أو تمويل مؤقت لبعض منظماته، خاصة منها تلك التي تتوفر على التجربة التراكمية وعلى العلاقات الدولية التي تتجاوز الحيز الوطني، وكما أنها غالبا ما تتوفر على دعم مؤسستي وعلى امتدادات إقليمية تستطيع من خلالها استقطاب الممولين.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن هناك مؤسسات دولية غالبا ما تتيح الفرصة للمجتمع المدني للحصول على تمويلات تتسم بالموضوعية والمرونة مثل (برنامج الفجر الممول من التعاون الفرنسي FAJR وبرنامج التعاون الالمانى ومشروع شراكة الهولندي وصندوق دعم المبادرات المحلية الكندي FCIL ومشاريع وكالة التعاون اليابانية الدولية JICA وتمويلات وكالة التعاون الدولية الإسبانية وبرنامج المعهد الأمريكي للديمقراطية ووكالة المساعدة الأمريكية USAID وتمويلات الإتحاد الأوروبي من جانب، وهناك التمويلات العربية الإسلامية من دول الخليج وتركيا ودول جوار المتوسط والشراكة الجنوبية الشمالية من جاني آخر.

وبالمختصر المفيد فقد مر المجتمع المدني الموريتاني بمراحل متعددة جعلت منه مدرسة غنية بالتجارب حيث نجح البعض في استقطاب التمويلات وفي خلق شراكات نوعية مع العديد من الممولين في حين أصيب البعض الآخر بالصدمات وبانتكاسات ونوع من الإحباط. إلا انه من المحتمل أن يكون السبب الأساسي والرئيس يعود إلى أن معظم المنظمات غير ربحية وغير سياسية وتعتمد التطوع.

التمكينية فقليلون هم المهتمون سواء تعلق الأمر بالمسؤولين أو بالمولين الذين نادرا ما يكثرثون للبيئة التمكينية للمجتمع المدني. فالدولة لم تدخر جهدا في مهنة منظمات المجتمع المدني وتكوينها وتعزيز قدراتها إلا أن العدد الكبير لهذه المنظمات والشبكات وتداخل المصالح وتناقضها في بعض الحالات إضافة إلى تعدد التخصصات لدى المنظمة الواحدة يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل في الوضعية الراهنة تمكين مجتمع مدني بهذه الخصائص وهذا الحجم^٧. إلا أنه وحسب الظاهر يتبادر إلينا كمجتمع مدني أن الممولين الغربيين أكثر اهتماما بالمجتمع المدني من الممولين المشاركة.

* توفر مناخ التمويل القاعدية:

ومن الوضعية الراهنة يمكننا القول إن مناخ التمويلات المؤسسية أو القاعدية الأساسية غير متوفر وغير متاح نظرا لانعدام البيئة التمكينية وفقدان الاستقلالية وعدم تملك معظم هيئات المجتمع المدني لقرارها لا ماليا ولا مؤسسيا. وبالمختصر فهذا النوع من التمويل غير موجود في موريتانيا (core funding and/or institutional funding). من أهم الممولين المهتمين بتمكين المجتمع المدني في موريتانيا نجد الإتحاد الأوروبي، ومنذ بعض الوقت نجد منحا متوسطة من السفارة الأمريكية ومن المعهد الأمريكي للديمقراطية كما أن هناك تمويلات رمزية لا تزال خجولة من جمهورية ألمانيا وبلجيكا وهولندا.

إن مؤسسات التمويل الدولية المتواجدة في موريتانيا مهتمة بعض الشيء بقضايا المجتمع المدني ولكن غالبا ما يكون ذلك الاهتمام مقرونا بمرجعيات الممول وبخلفياته الإيديولوجية وحتى الدينية والاقتصادية كما هي الحال لدى معظم المانحين الغربيين خاصة المانحين غير المؤسسيين^٨.

إلا إن منصات التمويل التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية ولالإتحاد الأوروبي وأخيرا لصندوق النقد الدولي^٩ بدأت تولي اهتماما بالمجتمع المدني وبضرورة إشراكه فطريا مما يذكر وتبقى الشركات متعددة الجنسيات التي تستغل الذهب والحديد (BP, SHELL, TASIASET Kinross, MCM - ETC) الغائب الأكبر عن تمكين ودعم المجتمع المدني ألا أنها تعين على فك بعض الرموز المستعصية على المجتمع المدني من خلال دعم ومناصرة قضية بعينها في بعض الأحيان مثل المصادقة على الدراسات المتعلقة بالأثر البيئي وكذا مجالات التحرر وقانون العمل، مثلا.

إن حراك المجتمع المدني الموريتاني ظل مطبوعا بالمحددات التالية وهي: السلطة والاقتصاد والبعد الثقافي المجتمعي والبعد الإعلامي وأخيرا البعد الدولي والإقليمي. يفرض المجتمع المدني

٧ إدارة المجتمع المدني

٨ مقابلة مع السيدة عائشة احمد، رئيسة منظمة غير حكومية نشطة في مجال الصحة.

٩ مقابلة مع السيد محمد عبد الله بليل، المرصد الوطني

لمحاربة الرشوة، نوفمبر ٢٠١٩.

الدروس المستفادة والخلاصة

أما حول الدروس المستفادة في مجال الفضاء المدني في موريتانيا فيمكن أن نلخصها في ما يلي:

- أهمية إقامة نقاش شفاف وعميق بين مختلف المكونات المدنية لتوحيد الأطروحات والرؤى
- إقامة شبكات مدنية فعالة، حسب التخصص
- رفع الوعي المدني خصوصا من خلال التبشير بمقاربة حقوق الإنسان
- إسهام منظمات المجتمع المدني في الدعوة للتعليم (التمدرس) ومحو الأمية
- اتباع الشفافية في تسيير المنظمات غير الحكومية وإعداد تقارير دورية عن مواردها وكيفية تسييرها
- المناصرة لإلزام الحكومة بسن قانون النفاذ إلى المعلومات
- الضغط لإكمال الترساة القانونية في مجال الشفافية
- المساهمة الفاعلة في الورشات المنتظر تنظيمها حول قانون المجتمع المدني الجديد؛ كي لا يكون وسيلة لتضييق الفضاء المدني الحالي.

المغرب : التقرير الوطني



منهجية إعداد التقرير

اعتمدت في التقرير خطوتان منهجيتان:

الخطوة الأولى تمثلت في استجابات فردية لمجموعة من الجمعيات ممثلة في شخص أحد أعضائها الذين تيسر الحديث إليهم في شروط إعداد هذه الوثيقة. وقد تم اختيارهم على أساس تجاربهم الطويلة في القطاع الذي ينشطون به وكذلك أهمية موقعهم في الساحة المدنية المغربية وجاهزيتهم. وخلاصة النتائج التي تم التوصل إليها تم تقديمها في الصفحة الأولى وفي الجدول الملحق.

في المرحلة الثانية، تم اعتماد هذه الخلاصة في نقاشات مع ١٢ فاعلا وفاعلة بعضهم ساهم في الإجابة على الاستبيان. هذه الحوارات تمت بشكل فردي لأنها كانت أيسر من المجموعات البؤرية بالنسبة لمعد هذا التقرير، وتناولت ثلاث محاور:

- علاقة الحركات المدنية (الجموعية بالنظر الى الخصوصية المغربية) والحركات الاجتماعية والاحتجاجية خلال سنة ٢٠١٩

- واقع الحركات الاجتماعية وآفاق العلاقة بين الحركتين واولويات تطويرها

تقييم للفضاء المدني بناء على الخلاصة التي تم التوصل إليها من خلال الاستبيان

واستثمرت هذه المحاور كل الأسئلة الجزئية الموجهة في وثيقة العناصر المرجعية. ولم تتم الإحالة الى الشهادات والافكار باسم أصحابها في نص التقرير، وتم الاكتفاء بتجميعها في خلاصات مع احترام التباين او الاختلاف في وجهات النظر. وبالتالي، فالآراء المعبر عنها تم الاستئناس بها في صياغة فقرات التقرير أو لتسليط الضوء على بعض النقاط التي تطلبت ذلك.

تقديم

لم يعرف الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلد تغيرا يذكر منذ عام ٢٠١١. ولا تزال الأرقام الرئيسية للتنمية البشرية والفقر والفساد سيئة للغاية إذ احتل المغرب المرتبة ١٢١ في ترتيب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩. كما أن الحالة المعيشية غير مستقرة في البلد، خصوصا في المناطق الحضرية المهمشة والمناطق شبه الحضرية المتسارعة النمو مما يعوق العملية التنموية. وعرف الاقتصاد المغربي سنة ٢٠١٩ تباطؤا للسنة الثانية على التوالي، منذ سنة ٢٠٠٧، بعد تلك المسجلة سنة ٢٠١٦، حيث قدرت نسبة نموه بـ ٢,٣٪ عوضاً عن ٣٪ سنة ٢٠١٨.

ويعزى هذا التراجع إلى تأثير الموسم الفلاحي ٢٠١٨-٢٠١٩ بضعف التساقطات المطرية وتراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بـ ٤,٥٪ سنة ٢٠١٩ عوض ارتفاع بـ ٤٪ وبالتالي سجل القطاع الأولي إجمالا انخفاضا بـ ٣,٤٪ عوض زيادة بـ ٢,٧٪ خلال السنة الماضية، ترتبت عنه مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي قدرت بـ ٠,٥ نقطة سنة ٢٠١٩ عوض مساهمة موجبة بـ ٠,٣ نقطة سنة ٢٠١٨.

وفي ظل هذا التباطؤ الاقتصادي، الذي لا زال يجتري تداعيات الازمة المالية والاقتصادية العالمية، كان طبيعيا أن يتأثر الوضع الاجتماعي، فبلغ معدل البطالة الإجمالي الرسمي الذي أعلنته المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب ٩,٥٪ في ٢٠١٨، بانخفاض طفيف قدره ٠,٧٪ مقارنة بالعام السابق ثم انخفاض بسيط سنة ٢٠١٩ ليصل إلى ٩,٢٪. كما انخفضت البطالة بين النساء بشكل طفيف، من ١٤,٧٪ في عام ٢٠١٧ إلى ١٤,٢٪ في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يكون المعدل غير الرسمي أعلى بكثير. وكما الشأن بالنسبة للمنطقة العربية فهناك زيادة مستمرة في بطالة الشباب كخاصية تكاد أن تكون مشتركة، فمع وجود حوالي ٣٤,٤ مليون نسمة، كانت البطالة بين الشباب رسمياً ٢٦,٥٪ في عام ٢٠١٧ وانخفضت بشكل طفيف إلى ٢٦٪ في عام ٢٠١٨. علماً أن إحصاءات البطالة الرسمية تأخذ في الاعتبار القطاع غير الرسمي (الباعة الجوالون وتجار التجزئة وبائعو السجائر ومنظفات الأحذية وحتى العاطلين عن العمل الذين يعملون يوماً واحداً في الأسبوع) كناشطين وفقاً لإحصاءات البطالة. وتقدر المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب أن حصة النشاط غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي كانت ١١,٥٪ في ٢٠١٨.

وعرفت الأنشطة الثانوية، دون احتساب قطاع الطاقة، تراجعاً دورها في وتيرة نموها، لتنتقل من ٢,٨٪ سنة ٢٠١٨ إلى ٢,٣٪ سنة ٢٠١٩، حيث انحصرت نمو أنشطة الصناعات التحويلية في ٢,٤٪ سنة ٢٠١٩ عوض ٣,٥٪ سنة ٢٠١٨، وتباطأت أنشطته في قطاع المعادن لتستقر في ٣٪ سنة ٢٠١٩ عوض ٤,٧٪ المسجلة خلال السنة الماضية. أما أنشطة قطاع البناء والأشغال العمومية فعرفت انتعاشاً طفيفاً بـ ١,٤٪ سنة ٢٠١٩ عوض نمو شبه منعدم سنة ٢٠١٨، مستفيداً من تعزيز الاستثمار العمومي ومواصلة إنجاز المشاريع الكبرى للبنية التحتية. وقدر انتعاش قطاع الطاقة بـ ١٦,٤٪ سنة ٢٠١٩ عوض ٣,٥٪ سنة ٢٠١٨. كما تم توقع تعزيز قطاع الكهرباء بفضل تحسن إنتاج الطاقات المتجددة، نتيجة انطلاق العمل بمحطة الطاقة الحرارية بأسفي، مصحوبة بارتفاع الصادرات من الكهرباء نحو إسبانيا.

وأما القطاع الثالث، فقدت نسبة تواصل أنشطته، المرتبطة أساساً بالسوق الداخلي، بـ ٣,٢٪ سنة ٢٠١٩ عوض ٢,٧٪ خلال السنة الماضية. كما أن القطاع السياحي لم يتأثر كثيراً بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وقدت قيمته المضافة بزيادة ٤,٥٪ سنة ٢٠١٩. وبخصوص تطور الأسعار الداخلية فقد ارتفعها في حدود ٠,٨٪ عوض ١,١٪ سنة ٢٠١٨.

وبعد تعثر وتوقف الحوار الاجتماعي لسنوات، قامت الحكومة، في ٢٥ أبريل ٢٠١٩، واتحاد العمال المغربي (UMT)، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM) والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أكبر ثلاثة اتحادات نقابية إضافة إلى الكونفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب (جمعية أرباب العمل) بالتوقيع على اتفاقية مدتها ثلاث سنوات (٢٠١٩-٢٠٢١) للقطاعين العام والخاص، بعد عدد كبير من الاجتماعات. ويحتوي الاتفاق على سلسلة من التدابير التي تهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز الضمان الاجتماعي، وتحسين الحقوق والحريات النقابية، وإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الاجتماعي، وتعزيز ميثاق التماسك والسلم الاجتماعيين ورفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية والعاملين المقدمية. إلا أنه لم يتم التوصل إلى هذا الاتفاق إلا بعد مناشدة الملك ووساطة وزير الداخلية. وانسحبت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT) خلال الحوار لعدم اتفاقها على مبلغ الزيادات في الرواتب.

وعلى إيقاع هذين التطورين المتعثرين اقتصادياً واجتماعياً، عاشت الحركة المدنية والاجتماعية وعاش المغرب بشكل عام سنة ٢٠١٩ على مخلفات السنة الماضية وفي امتداد لأهم ما طبعها من تأرجح بين خطاب يؤكد أو يسعى

وأمم الصعوبات التي عرفتها المالية العمومية تم دعم المداخل من خلال عمليات الخصخصة التي قدرت بـ ٤,٤ مليار درهم، واللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي ليرتفع الدين الإجمالي للخزينة إلى حوالي ٦٦,٢٪ من الناتج الداخلي الإجمالي عوض

وأمم الصعوبات التي عرفتها المالية العمومية تم دعم المداخل من خلال عمليات الخصخصة التي قدرت بـ ٤,٤ مليار درهم، واللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي ليرتفع الدين الإجمالي للخزينة إلى حوالي ٦٦,٢٪ من الناتج الداخلي الإجمالي عوض

وأمم الصعوبات التي عرفتها المالية العمومية تم دعم المداخل من خلال عمليات الخصخصة التي قدرت بـ ٤,٤ مليار درهم، واللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي ليرتفع الدين الإجمالي للخزينة إلى حوالي ٦٦,٢٪ من الناتج الداخلي الإجمالي عوض

وأمم الصعوبات التي عرفتها المالية العمومية تم دعم المداخل من خلال عمليات الخصخصة التي قدرت بـ ٤,٤ مليار درهم، واللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي ليرتفع الدين الإجمالي للخزينة إلى حوالي ٦٦,٢٪ من الناتج الداخلي الإجمالي عوض

وأمم الصعوبات التي عرفتها المالية العمومية تم دعم المداخل من خلال عمليات الخصخصة التي قدرت بـ ٤,٤ مليار درهم، واللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي ليرتفع الدين الإجمالي للخزينة إلى حوالي ٦٦,٢٪ من الناتج الداخلي الإجمالي عوض

أو جمعوية من خلال تعريضها للقمع واستقطاب الدولة للعديد من أطرها مما يربكها داخليا ويعطي عنها صورة سلبية في محيطها وتجاه المتعاطفين معها، دون أن يعفيها هذا من مسؤوليتها في عدم قدرتها على التجدد والانفتاح والتجاوب مع أصوات صاعدة كانت تعتبر في اعتقادها غير قادرة على الفعل السياسي خصوصا بين النساء والشباب.

مزيد من مركزة السلطة السياسية والاقتصادية والمالية في يد السلطة الحاكمة، وسيادة اقتصاد الربيع المتحكم في كل القرارات بما فيها الأمني.

يضاف الى كل هذه العناصر سياق إقليمي غير مستقر، سواء بفعل أطماع القوى في التحكم في مصير المنطقة، استمرارا للسياسات الاستعمارية السابقة أو للتحكم واستغلال مقدراتها الاقتصادية والبشرية أو بسبب الانتفاضات والثورات العربية في نسخيتها ٢٠١١ و ٢٠١٨ مع تنامي المد «الإسلامي» ووصوله الى السلطة أو الى ابوابها وما نشأ عن ذلك من إضعاف للقوى التقدمية الديمقراطية وتقزيم لدورها التفاوضي.

كما أن السياق الدولي لم يكن أقل تأثيرا بفعل صراع الزعامة على المستوى الدولي. فمن زاوية، توصل دولة الولايات المتحدة الأمريكية نهج سياسة الامر الواقع، في تحد صارخ لمنظومة الأمم المتحدة وفي أكثر من قضية ذات أثر بليغ على القضايا الاستراتيجية للمنطقة (السلم والهجرة واللجوء، التحولات المناخية والقضية الفلسطينية). ومن زاوية ثانية صعود قوى منافسة لأمريكا تزيد من حدة الصراع حول المنطقة والتسابق من أجل كسب رهان بسط النفوذ عليها. ومن الواضح أن هذا التوجه يتغذى من ضغط الازمات الكبرى المرتبطة بالتحولات المناخية، والسباق حول التسليح التقليدي والنووي، وصعود اليمين المتطرف في أكثر من نقطة، وتزايد انتهاك الحقوق الجماعية والفردية، وضعف الحكامة الدولية للهجرة واللجوء، وعودة إملاءات المؤسسات المالية الدولية بقوة وغيرها من القضايا التي كان لها تأثير في السياسات العمومية الوطنية، بنسب متباينة، لكنها كلها حاضرة لفهم الصورة التي يعيشها المغرب اليوم.

وبتعبير أكثر تكثيفا لكل هذا الذي جرى سنة ٢٠١٩ ويستمر إلى حدود صياغة هذا التقرير، هو ما وصفه بعض الفاعلين المدنيين البارزين « بعدم الوضوح » في سلوك الدولة في علاقتها بالحركات الاجتماعية والمدنية. وهو نفس المعنى الذي جاء في تصنيف المغرب ضمن « الأنظمة الهجينة » حسب المؤشر العالمي للديمقراطية لسنة ٢٠١٩ . حيث احتل المركز ٩٦ عالميا من بين ١٦٧ دولة، فالنظام السياسي المغربي حسب منهجية التقرير يعتمد إجراء انتخابات كأحد مظاهر الديمقراطية، لكن مع استمرار ممارسات سلطوية. وجاء المغرب في المرتبة الثانية على المستوى العربي، خلف تونس صاحبة المركز ٥٣ عالميا. وحسب التقرير فإن «التدهور الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كان أكثر تواضعا، لكنه اتبع اتجاها لانحدار مطرد منذ عام ٢٠١٢ حينما بدأت تتآكل مكاسب الربيع العربي.»

للتأكيد على اختيار بناء دولة الحق والقانون انطلاقا من دستور ٢٠١١ من جهة، وبين ممارسة تتنافى مع هذا الخطاب جزئيا أو كليا من جهة ثانية، مما أدى إلى احتقان على أكثر من مستوى. وإذا أصبح من المعلوم والمصرح به علنا لدى كل مكونات الدولة والمجتمع أن النهج التنموي في كل ابعاده قد عرف فشلا وصار ضروريا التعجيل بإعادة النظر في سبل استشراف نموذج جديد ، فإن المفارقة التي تستحيل على الحجب هي بين الإقرار من جهة بالفشل وبين التضييق والتنكيل والقمع لكل صوت يطالب بالحق بسبب نفس الفشل من جهة ثانية.

وتبدو أن السمة البارزة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وبتكثيف قوي خلال ٢٠١٩، هو الرجوع الى لحظة ما بعد الإعلان الرسمي عن وجود المغرب في وضع السكتة القلبية في أواسط تسعينات القرن الماضي، أي قرابة ٢٥ سنة قبل اليوم. فإذا كانت تلك المرحلة قد عرفت اختناقا على كل المستويات ومنها الحقوقي الذي اعتبرته الحركة الحقوقية ملفا استراتيجيا ومفصليا في الذهاب الى الديمقراطية، فقد عرفت كذلك بداية انفتاح على المعارضة وإشراكها في تدبير الحكم، تلاه طي صفحة الماضي عبر إطلاق مسلسل المصالحة.

لكن ما أن فترت حركة ٢٠ فبراير واسترجعت الدولة أنفسها من خلال تبنٍ واسع لدستور ٢٠١١، حتى دخل المغرب في فصل من الغموض بخصوص تصوره لمغرب اليوم. هذا الأخير يشبه في كثير من سماته نفس اللحظة السابقة الذكر: إقرار بفشل النموذج التنموي خلال العقدين الأخيرين، الإقرار بضعف الفعاليات الحزبية، العودة الى القمع والاعتقال، التشدد السلطوي وبدون مبررات مقنعة حتى لأصحاب القرار، حيث تدخل الملك في حالات متنوعة لإصدار عفو على إثر أحكام أو تضييقات أثارت استنكارا واسعا من داخل وخارج المغرب.

في ظل هذا الوضع، صار طبيعيا ان تعود الحركة المدنية الواسعة والحقوقية بشكل خاص إلى مرحلة المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية بعدما انخرطت في السعي الى تفعيل مضامين الدستور المعدل من أجل البناء الديمقراطي، بالرغم من انتقاد بعضها له، والتركيز على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بسبب الخصائص المهول الناتج عن السياسات العمومية المطبقة.

إذا كانت اللحظتان متقاربتان إلى حد ما، إلا ان السياق الحالي تميز بثلاثة معطيات أساسية هي:

تزايد الاحتجاج عبر التظاهر في الشارع وداخل المؤسسات العمومية؛

اللجوء بشكل متواتر لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي وفعاليتها قوية من حيث الحشد والاشعاع والتحميس؛

وصول تيارات نيو ليبرالية أو أصولية إسلامية الى مراكز القرار الحكومي.

هذا الى جانب تجذر عنصرين آخرين وهما:

تراجع أداء التنظيمات التقليدية بمختلف أشكالها حزبية أو نقابية

حراك الريف: حدث بارز في الحياة السياسية والحقوقية منذ دستور ٢٠١١

صحية قريبة من المواطنين، وهشاشة المساكن، وفقير ساكنتها. ومع بدء الحراك، سجلت المنطقة أكبر نسبة في البطالة خلال هذه الفترة تراوحت ما بين ٢٢ و ٢٣٪.

٤. أما ثقافيا، فلغة المنطقة هي الريفية، إحدى فروع اللغة الامازيغية، وهي عنصر مميز وموحد لساكنتها. وهو عامل هوياتي اثني يعزز من الإحساس بالإقصاء في ظل اعتراف دستوري بالامازيغية وعدم تفعيل هذا الاعتراف على أرض الواقع.

بعد زلزال الحسيمة (سنة ٢٠٠٤) وخصوصا بعد تقرير هيئة الانصاف والمصالحة (٢٠٠٥)، الذي اعتبر المنطقة مجالا خضع لانتهاكات جسيمة في سنوات الرصاص، وأوصى بجبر الضرر الذي لحق بها ضمن جهات أخرى، لوحظت مبادرات للمصالحة عبر أشكال رمزية كزيارات الملك وإقامته الصيفية بمدينة الحسيمة واللقاء بأهاليها بشكل عفوي. وتفعيلا لمقتضيات المصالحة مع منطقة الريف، برمجت الدولة إعادة تصحيح مسار التنمية في المنطقة لتدارك الخصائص المهول الذي تعرفه، خاصة قطاعات التعليم والصحة والبنيات التحتية، عبر مشروعين كبيرين كنوع من تدارك ما يسطح عليه «بالدين التاريخي» للريف على الدولة:

١. الطريق الدائرية المتوسطة الرابطة بين جهتي طنجة والسعيدية وبرنامج التنمية المجالية «الحسيمة-منارة المتوسط»
٢. برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية الذي يتوزع على قطاعات الصحة والتعليم والشغل والبنية التحتية بمختلف مناطق الإقليم.

إلا أن أغلب هذه المشاريع عرفت تعثرا واختلالات في تدبيرها أدت إلى فتح تحقيق بشأنها ما ترتب عنه بالخصوص إعفاء بعض الوزراء من مهامهم.

إن تباطؤ الدولة والحكومة في التعاطي بالجدية المطلوبة مع مطالب واستنكارات المحتجين زاد من تعميق الاحتجاج، خصوصا بعد توجيه اتهامات الخيانة الوطنية للمحتجين ونعتهم بالانفصاليين وبخدمتهم لأجندات أجنبية، الشيء الذي ثمنه البلاغ المشترك لأحزاب الأغلبية الحكومية، وأجج من جهة أخرى الرفض المتصاعد لكل أشكال الوساطة، فتم رفض استقبال وزير الداخلية وكل المحاولات المماثلة، إضافة الى التشكيك في كل المبادرات الحزبية خصوصا والمدنية، والتي من منظور نشطاء المحتجين بمثابة دكاكين سياسية لا تخدم مصلحتها، والتركيز فقط على مطلب تجاوب الملك مباشرة مع مطالب المحتجين.

انطلقت شرارة حراك الريف ليلة ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦ بمدينة الحسيمة على إثر مقتل الشاب محسن فكري السباط الذي حاول استرجاع بضاعته المسلوقة من شاحنة للقمامة، قبل أن يتم ضغطه بداخلها. بشاعة هذه الحادثة بكل أبعادها أوجبت الإحساس «بالحكرة».

هذه الواقعة التي كانت قد تدخل في عداد الاخبار المتنوعة (إذا ما قيست بعدد الحالات من الأشخاص الذين اضرمو النار في جسمهم تعبيراً عن عدم الرضا بسلوك الإدارة أو السلطة أو حتى من تعرضوا للتعذيب في المخافر أو التعنيف في الشارع العام أو حتى القتل في مخافر الشرطة، وكلها قضايا يتم البت فيها قضائيا أو حيبيا أو بالنسيان دون ان تتحول الى رأي عام واحتجاج واسع) أثارت موجة عارمة من الغضب داخل منطقة الريف وخصوصاً بمدينة الحسيمة، التي عرفت حراكاً سمي بـ«حراك الريف»، وامتدت لكل مناطق المغرب تضامنا واستنكارا.

وفي محاولة فهم استدامة الحراك لأزيد من سنة وتساعد وتيرته وتنظيمه وإشعاعه دوليا، ميز الباحثون والمراقبون بين مستويات عدة من الحيثيات تظافرت فيما بينها لتخلق الشروط الموضوعية والذاتية لقيام واستمرار الحراك. هكذا استمد الحراك، الذي دام لمدة ستة أشهر دون أن تتحرك الدولة للاستجابة للمطالب التي تشكلت عبر مرور الأيام، شرعيته وقوة استمراره من خلال أربع مستويات:

١. تاريخيا، وبالإضافة الى وقوع المنطقة تحت الاستعمار الاسباني بشكل كبير والفرنسي كذلك، فقد دخلت في صراع مع الدولة مركزيا منذ البدايات الأولى للاستقلال، تميزت بهجومات عليها عسكرية وقمعية من أبرزها تلك التي تمت في سنتي ١٩٥٨ و ١٩٨٤، وظلت بذلك منطقة لا تحظى بأولوية السياسات العمومية وتهيمش ساكنتها، مما حدى بالكثير من شبابها الى الهجرة الى أوروبا في وقت مبكر.
٢. على المستوى الاقتصادي، فإن العزل الذي عرفته المنطقة جعلها تستثمر امكانياتها الداخلية من تحويلات المهاجرين في استثمارات معاشية (المأكل، التطيب والدراسة وبنسبة أقل السكن) والاشتغال في انتاج المخدرات كنشاط محظور يتم في شبكات مغلقة والتهريب خصوصا عبر المدينتين المحتلتين من طرف الاسبان، سبنة ومليلية، وكلها أنشطة تزيد في عزلة المنطقة خصوصا ان مساهمة أبنائها المقيمين بالخارج تتوجه الى المركز ولا تستثمر لفائدة أهاليها.

٣. فكانت لكل هذه الهشاشة الاقتصادية انعكاسات اجتماعية قوية سبق وان تعرت بعد زلزال الحسيمة سنة ٢٠٠٤، حيث لوحظ بشكل جلي ضعف البنيات التحتية من نقل بين القرى ومراكز الاستشفاء وصعوبة الولوج اليها، وغياب وحدات

ماذا عمّا بعد حراك الريف؟

أهم ما سجل سنة ٢٠١٩ وبداية ٢٠٢٠ هو إصدار تقريرين عن مؤسستين: الأول عن الوزارة المنتدبة المكلفة بحقوق الانسان والثاني عن المجلس الوطني لحقوق الانسان ، واللذان يذهبان معا في اتجاه الرواية الرسمية لوزارة الداخلية والنيابة العامة كما جاء على لسان الحقوقيين الذين انتقدوا بشدة التقريرين . وأهم ما ميزهما هو عدم اعتبار وجود معتقلين سياسيين على خلفية حراك الريف، فجاء تصريح لرئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان أنه «ليس هناك معتقلون سياسيون في المغرب، بل سجناء اعتقلوا بسبب المشاركة في مظاهرات أو أحداث عنيفة خلال التظاهرات. لم يعتقلوا بسبب آراءهم، بل بسبب تأثير وتداعيات المظاهرات أو التعبيرات العنيفة»، وبخصوص حرية التعبير أوضحت متسائلة «هل حرية الرأي والتعبير مضمونة مائة بالمائة؟ لا، لأن هناك أحيانا رقابة ذاتية. لكن منذ خمس سنوات لم يمنع ولا موقع إلكتروني واحد ولا حساب على فيسبوك.»

ويرى المستجوبون لفائدة هذا التقرير ان حراك الريف من حيث الشكل والحجم اللذين أخذهما يتجه في منحى تنازلي، والتركيز سيكون الان على نوع من التعافي وتضميد جراح العائلات وإطلاق سراح المعتقلين، الذي بلغ في تقدير الجمعية المغربية لحقوق الانسان ال ٥٠٠ معتقل سنة ٢٠١٩ ، أهم منجز إذا تحقق خصوصا في ظل جائحة كورونا التي يمر بها العالم والتي سيكون لها أثر بليغ على وضع المعتقلين في السجون ويزيد العائلات حرقه نظرا للحد من حركتها والاتصال بأبنائها. هذا ما جعل الكثير من الأصوات ترتفع مطالبة بإطلاق سراحهم كنوع من الانفراج السياسي في ظل الأزمة الحالية.

استمر الحراك عمليا سنة كاملة، الأشهر الست الأولى له كانت سلمية ولم يسجل اي اصطدام، لكن تصاعد الاحتجاج وتنويع أشكاله، كالاحتجاج ليلا، قرع الطناجر، وحادثة توقيف الزفافي لإمام المسجد أثناء خطبة صلاة الجمعة، ولاحقا اعتقاله وبناء الخيام في الساحة العمومية والعنف الممارس من السلطات في مواجهة الاحتجاج المتصاعد ولجوء بعض المحتجين بدورهم الى العنف، كلها سنتشعل فتيل المواجهة بين السلطات والتي امتدت الى المدن المجاورة والقرى. ونتج عن ذلك صدامات وجرحى من الطرفين أفضت إلى شن السلطات حملة اعتقالات واسعة في حق الناشطاء. انطلقت بعدها محاكمة ماثونية، تم من خلالها توجيه تهم ثقيلة للنشطاء ثم إصدار أحكام بمنات السنوات سجنا لمجموع المتابعين.

أدى حراك الريف والذي يتفرد بخصوصياته السالفة الذكر الى تضامن واسع من طرف العديد من المدن المغربية. وظل التضامن مستمرا الى حدود كتابة هذا التقرير ولكن بالتركيز أساسا على الشق الحقوقي المرتبط بظروف الاعتقال وممارسة التعذيب والعنف، غياب شروط المحاكمة العادلة، والاحكام الجائرة والتشبه بمطلب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين. بل إن تحسين شروط الاعتقال أصبحت هي المطلب المستعجل باعتبار الوضع الذي يعيشه الناشطاء في السجون والإضرابات على الطعام المتوالية لتحقيق شروط سجنية أفضل، خصوصا بعد تفريقهم ووضعهم في سجون بعيدة عن مقر سكن عائلاتهم، أو منعهم أحيانا من الزيارة أو إدخال بعض الحاجيات أو التطبيب وغيرها من الأوضاع التي أصبحت موضوع المطالب الحقوقية في علاقة بحراك الريف.

خفت الحراك مع تطور الزمن وتركز خلال سنة ٢٠١٩ في شقه الحقوقي داخل السجون، وظل المطلب الوحيد هو إطلاق سراح المعتقلين. وفي الميدان تعمل الدولة على مواصلة الأوراش التي تخلفت والتي يقدر أن تأخرها تسبب في اندلاع الاحتجاجات، واعتمدت الدولة كذلك على حالة الريف كدرس ونموذج بالنسبة للسلطات من أجل التعاطي الفعال مع حراك جريدة، من خلال سرعة التدخل وفتح الحوار بين القطاعات الوزارية والنشطاء وتطويق العنف المرتكب بسرعة وبدء تنزيل برنامج لسد الحاجيات الاجتماعية.

شكل الحراك امتحانا حقيقيا لما سمي بطي صفحة الماضي أو سنوات الرصاص بالمغرب والتي عرفت انتهاكات جسيمة، إذ يرى بعض الناشطاء الحقوقيين أنها عادت، بأشكال أقل، لكنها لا تطمئن من أجل المضي قدما في بناء دولة الحق والقانون، كما ان المقاربة المعتمدة في التعاطي مع الحراك شابها التردد، وعدم تحمل المسؤولية والتقصير في الكثير من محطاتها، جعل الحراك يتصاعد ودون أجندة محددة بل مفتوحة، لكن هذا الوضع في حد ذاته اعتبر تضيقا واستهانة بمطالب المحتجين.

التأثير على الحركات المدنية: البيئة السياسية والقانونية

لا يختلف أحد، سواء من خلال اتجاه الاستبيان العام أو الحوارات الفردية، عن كون الدولة تقع ما بين السلطوية وممارسات تنتسب للانتقال الديمقراطي، وهو ما يمكن التعبير عنه «بالانتقال الديمقراطي المستدام» الذي يراوح المكان، لكن الجزر فيه خلال سنة ٢٠١٩ كان أقوى وملفتا للانتباه، ذُكر البعض بممارسات تنتسب لسنوات الرصاص مع أن البعض الآخر لا يرى فيها هذه الدرجة من الردة. وتنتهج الدولة لتصرف ذلك مقاربة ثيوقراطية /أمنية ودهاء في التعامل مع المجتمع المدني في سياق يتميز بنوع من الاستقرار، مقارنة بالوضع في المنطقة، قد يبدو هشاً لكنه يتوفر على مقومات تقويته، حسب أحد النشطاء.

خصوصية الحركة النسائية المغربية وخصوصية بنيتها التمكينية

يمكن تسجيل حضور تشاوري متواصل مع الحركة النسائية، على الأقل منذ سنة ٢٠٠٤ بعد اعتماد مدونه الاحوال الشخصية وما بعد الأحداث الإرهابية ل ١٦ ماي ٢٠٠٣ (تفجيرات الدار البيضاء). إلا ان هذا التشاور زاد من يسره اتساع عدد الجمعيات العاملة في القطاع بخلفيات أيولوجية مختلفة، ودرجة التناقض بين جمعيات الحركة النسائية الديمقراطية وجمعيات مرتبطة بالحكومة وبمرجعية الإسلام السياسي.

كما تتمتع هذه الحركة بتوفر المعلومات ويُسر الولوج إليها بفضل عمل المؤسسات الوطنية كالمندوبية السامية للتخطيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمرصد الوطني للتنمية البشرية والمرصد الخاصة بالعنف الموجه ضد النساء. وهو نفس التوجه في تونس مع فارق أن هامشا كبيرا متروك للدولة للعب دور الحكم.

ومن بين المشاورات التي لم تبلغ مداها، نجد حالة قانون العنف لسنة ٢٠١٨، حيث تقدم ربيع الكرامة، وهو ائتلاف للجمعيات النسائية الديمقراطية، بمذكرة في الموضوع تم اخذها بعين الاعتبار، لكن القانون الصادر على إثر ذلك لم يحترم المعايير الأربعة المعتمدة دوليا في المجال وذلك بالرغم من الدعم الذي تلقاه هذا المشروع من طرف هيئة الأمم المتحدة للمرأة. نفس الشيء ينطبق على زواج القاصرات والحق في الاجهاض وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وكلها عرفت إما تشاورا لكنها وصلت الى الباب المسدود او لم تتبعها اشكال قانونية ومؤسسية، أو انها وصلت الى التنصيص على آلية كما هو الشأن بالنسبة لهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. هذه الأخيرة تم التنصيص عليها منذ الإصلاح الدستوري لسنة ٢٠١١ والتي تقدم بخصوصها المجلس الوطني لحقوق الانسان بمشروع وأحدثت لجنة بشأنها ترأسها الجامعية رحمة بورقية للبحث في نتائج المشاورات واخراج الآلية، الا ان الصيغة القانونية لها لم تحترم مبادئ باريس وتم حصرها في مجرد الية استشارية من دون سلطة «شبه قضائية».

وعلى عكس باقي مكونات الحركة المدنية والاجتماعية، فإن الحركة النسائية لم تتعرض في السنة الماضية الى تضيق يذكر، ويرجع هذا الامر في تقدير الفاعلين المدنيين والاجتماعيين الى ثلاثة اعتبارات:

١. التزامات المغرب على المستوى الدولي مع ضرورة الوفاء بالحد الأدنى لها؛
٢. كون القضايا النسائية تسمح بتقييم الوجه الحداثي للمغرب في الممارسة علما أنها في تناقض في الكثير من القضايا مع منطلق الدستور والقوانين خصوصا فيما يتعلق بالمساواة والحريات الفردية
٣. قوة الحركة النسائية في المغرب والتي أمنت لنفسها استقلالية مبكرة عن الفاعل الحزبي وعن الدولة، واعتمادها على مقاربة براغماتية في تحقيق المكاسب والمنافع للنساء ثم لسعيها دائما لترتيب الأولويات وفق السياق الداخلي والمحيط بها مع إيمانها بأن التحكيم على أعلى مستوى في الدولة يحقق مكاسب يصعب بلوغها عبر المواجهة المستمرة خصوصا مع التيارات المحافظة والاصولية.

إن اللجوء لدور الدولة للتحكيم، مع الميل تارة إلى استثمار رصيدها الليبرالي وتارة إلى التمسك بالمرجع الديني كأحد الثوابت الدستورية للمغرب (وهذا ما ينطبق على مجموع علاقاتها بالحركة الديمقراطية والتقدمية بتنظيماتها السياسية والجموعية والنقابية) يجعل التحكيم عملية غير مكسبة دائما، أو لنقل ليس فيها اتجاه محسوم لصالح مطلب المساواة بين الجنسين، وبالتالي تسعى إلى الحفاظ على التوازنات الاجتماعية والسياسية لصالح الدولة حسب موازين القوى من فتره لأخرى. وبالتالي فالقضايا «الطابوهات» في المجتمع تظل المعلومات بشأنها غير متاحة رغم توفرها.

وعلى العكس مما تعرفه منظمات المجتمع المدني عامة والحقوقية بشكل خاص، من تضيق جراء انتقادها للسياسات العمومية، فإن المنظمات النسائية وقضاياها متروك امر مواجهتها والحد من اتساعها واكتسابها للشعبية للمجتمع وأطراف داخله معادية لقضايا المساواة والمناصفة ودخول المرأة الى فضاءات كانت ولا تزال حكرا على الرجال.

وبخصوص الحق في التجمع والتظاهر المرتبط بقضايا حقوق النساء، لم تشهد الحركة النسائية تضيقا أو منعاً، وقد يستدعي ذلك مزيدا من التمحيص لاحقا لمعرفة مدى الأثر الايجابي لهذه المساحة المتاحة على واقع النساء وحقوقهن.

وتستفيد المنظمات النسائية بدعم المانحين في شكل مشاريع ما بين الصغيرة والطويلة الامد، وهناك منظمات أقرت عدم اللجوء للتمويل الوطني حفاظا على استقلاليتها، بينما علاقتها بالمانحين لا تخضع إلا لأولوياتها الخاصة مع ضرورة انسجامهم مع الاستراتيجية الخاصة لهذه الجمعيات، وتتوجه اغلب التمويلات الى تقوية القدرات والتواصل ووضع الآليات.

حق حرية التعبير في القانون والممارسة

اتجاه تنازلي في عام ٢٠١٨، والذي وصل إلى الحد المتوسط المتمثل في ٦٠,٤ من أصل ١٠٠، ضمن المؤشر العام لسمعة الدول، بسبب الحركات الاجتماعية في الريف وجرادة وراكورة، وهو ما أثر بشكل سلبي على السمعة الخارجية للبلد، ليحافظ على الرتبة ٣٥ من أصل ٧٤ دولة شملها التقرير الجديد. هذا الترتيب يفسره التقرير بانخفاض مستوى التنمية بالبلد، لاسيما نظام التعليم والابتكار والقدرة التكنولوجية والاستخدام الفعال للموارد وعدم معرفة العلامات التجارية والشركات المغربية، والبيئة المؤسسية والسياسية، في غياب ملحوظ للشفافية والرعاية الاجتماعية. وقدم التقرير ثلاث خلاصات:

١. كون انخفاض سمعة المغرب داخليا، يعكس حجم التدهور الملحوظ على مستوى علاقات الثقة المؤسسية في البلد، خاصة مع المنظمات ذات الطبيعة التمثيلية، أي المنتخبة؛
٢. أهمية قيام المغرب بإصلاحات بعيدة المدى في مجالات التعليم والابتكار والتكنولوجيا ورأس المال العلامات التجارية وجودة المنتجات والخدمات التي تقدمها البلاد، مشيرا إلى أنه بات من الملح تعزيز الجهود المبذولة في هذه المجالات باعتبارها الوحيدة التي يمكن أن تعزز مكانة المغرب الدولية وترفع سمعته الداخلية.
٣. حاجة المغرب إلى بناء علامة تجارية مغربية دائمة وقوية، مشيرا إلى أن عمل المغرب في الترويج لصورته على المستوى الدولي يجب أن يستند إلى رسالة قوية وفريدة من نوعها، تبرز التقدم الذي أحرزته المملكة في مختلف المجالات.

والتقرير بهذه الصيغة وهذه الخلاصات، يمكن قراءته بمثابة وجود تشويش على سمعة المغرب بسبب الاحتجاجات وأن العلاج، من منظوره، مرتبط فقط بجودة المنتج التجاري الموجه للسوق والتصدير وضمنه العلامة التجارية، مع التسطير على مسألة عدم الثقة في المؤسسات. هذا الامر الأخير، الذي لا يخلو من الصحة وسبق لتقارير أخرى الوقوف عليه بل حتى ان الملك في خطاباته توجه بشكل مباشر للمنتخبين والأحزاب السياسية بعدم قدرتها للعب دورها، فإن التقرير في نفس الوقت لم يشر الى خلاصة حول، أسباب هذا الضعف، بل هو بذلك يغفل أن غياب مؤسسات التأطير والوساطة، في إطار منظومة ديمقراطية هو الحل الأصيل لاحتواء الاحتجاج بشكل إيجابي.

٤. التقرير الخامس، لسنة ٢٠١٩، أنجز بشراكة مع مؤسسة Reputation Institute وأشار إلى أن المغربية، يعتبرون أن مواطن القوة في بلدهم موجودة في سمات «الناس الودية والودودة»، فضلا عن «البيئة الطبيعية» «والأمن»، وهي من «ركائز السمعة» في أي بلد حول العالم إلا أنهم يرونها غير كافية لصياغة أسس سمعة قوية للمغرب خاصة على المستوى الخارجي والدولي. للإطلاع على التقرير:

https://www.ires.ma/documents_reviews/la-reputation-du-maroc-dans-le-monde

أما بخصوص حرية التعبير، فالملاحظ أن الإطار القانوني لا يمنع التجمعات السلمية في القانون، بينما هناك تباين في التقديرات بخصوص الممارسة لكون بعض القضايا والمجموعات تكون خاضعة لاتخاذ قرارات تمييزية من هذه التعبيرات تحت سيطرة الحكومة، وهو ما يقلص من مساحة التعبيرات المدنية والتي تبلور أشكالا تواصلية بديلة لكنها بدورها لا تمنع التضيق على النشطاء والصحفيين. ويشمل هذا التضيق المدونين والمتابعين بالقانون الجنائي عوض قانون الصحافة؛ ذلك أنه على الرغم من كون «قانون الصحافة والنشر»، الذي اعتمده البرلمان في يوليوز ٢٠١٦، ألغى عقوبة السجن بسبب جرائم تتعلق بالتعبير، فإن القانون الجنائي يُحافظ على عقوبة السجن لمجموعة من جرائم التعبير السلمي.

وصرح وزير الدولة لحقوق الإنسان^١ أن إلزامية القيام بإجراءات التصريح المسبق للحصول على إذن بالتظاهر لا يلتزم بها جزء كبير من مقدمي المظاهرات أو المسيرات على الطريق العام ومع ذلك، فعلا ما يستفيدون من تسامح السلطات التي تمتنع عن التدخل لتفريق المتظاهرين.

ويرى الفاعل المدني أ.ب بأن التضييقات لم تعد مباشرة ولكنها تتم بالمناولة عبر أصوات ومواقع وجمعيات معادية.

وحسب المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية^٢ فإن سمعة المغرب الداخلية^٣ عرفت سنة ٢٠١٩ انخفاضا مماثلا لما كانت عليه عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، بعد أن تحسنت سنة ٢٠١٧، لتعود مباشرة في

١. نظم مجلس المستشارين بالشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) يوما دراسيا حول حقوق تكوين الجمعيات والتجمع، بمناسبة الذكرى الستين لقيام إصدار ظهير ١٥ نوفمبر ١٩٥٨ بشأن الحريات العامة والاحتفال بالذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتسليط الضوء على التحديات التي يواجهونها في الواقع، في ضوء الأحكام الدستورية، ولا سيما المادة ٢٩ من دستور ٢٠١١.

٢. المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية مؤسس بظهير ملكي ويقوم بالاستشراف الاستراتيجي، وبتقييم المخاطر المحتملة المحدقة بالمغرب.

٣. تتكون السمعة الداخلية من جميع التصورات التي لدى المواطنين عن بلدهم، على عكس السمعة الخارجية، والتي تتكون من جميع التصورات التي لدى مواطني الدول الأخرى تجاه دولة معينة. وتقاس من خلال ١٧ صفة يتم تجميعها في ثلاثة عوامل أطلق عليها «معهد السمعة» أبعاد سمعة الدولة: جودة الحياة، ومستوى التنمية، والجودة المؤسسية. الصفات الـ ١٧ هي: البيئة الطبيعية، الترفيه والتسليية، نمط الحياة، السكان الودودون، البيئة الاقتصادية، البيئة المؤسسية / السياسية، الرفاهية الاجتماعية، الاحترام الدولي، الأمن، الاستخدام الفعال للموارد، الأخلاقيات والشفافية، جودة المنتجات والخدمات، العلامات التجارية والشركات المعترف بها، الثقافة، التكنولوجيا / الابتكار، السكان المتعلمون والمثقفون، نظام التعليم.

وفي مارس ٢٠٢٠ أعلن خَلْفُه المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، بان عدد الجمعيات المسجلة قانونيا بالمغرب تجاوز ٢٠٠,٠٠٠ جمعية.

ولغاية فبراير ٢٠٢٠، بلغ عدد المنظمات التي تحمل صفة المنفعة العامة ٢٣٢ جمعية، ١٠ من بينها استفادت من هذه الصفة ابان الحماية ما بين ١٩١٨ و ١٩٥٤ وأكثر من نصف مجموع الجمعيات حازتها ما بين ١٩٩٩ و ٢٠١٩.

وإذا كانت نفس البيئة القانونية تحيط بحركة الأشخاص في وضعية إعاقة، فنشطاؤها يلاحظون أن حركتهم تتعرض لتضييق غير مباشرة وغير قابلة للرصد، كالضغط على وسائل النقل بعدم تيسير حركتهم وتنقلاتهم من أجل الاحتجاج. لذلك، إن أنشطتهم تتعرض لتضييق مضاعف بالقياس لباقي الحركات الاجتماعية والمدنية. أما مبدأ تيسير تأسيس الجمعيات في مجال الإعاقة الذي توصي به الاتفاقية الدولية، فهو غير محترم. كما يلاحظ غياب اقتناع كامل من طرف الحقوقيين أنفسهم بقضية هذه الحركة.

وحسب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإنه يرى ضرورة تعزيز التشريع الذي يحكم القطاع التطوعي، الذي شهد تطوراً غير مسبوق من حيث العدد، من أجل السماح له بلعب دوره بالكامل خصوصاً في مجال الوساطة الاجتماعية من أجل تخفيف الحركات الاحتجاجية. كما أشار نفس المسؤول إلى أنه على الرغم من سياسة الانفتاح التي يدعو إليها المغرب وتحسين الوصول إلى الحقوق الاجتماعية، فمن الواضح أن العمل الاجتماعي تعترضه، في بعض الحالات، الممارسات التي تتسم بالاستخدام غير الصحيح للسلطة، من قبل موظفي إنفاذ القانون، حيث يمكن رصد ممارسات غير قانونية، لا تحترم المساطر والمراجع المعمول بها، يتم تصويرها كأنها أخطاء مهنية غير مقصودة، وخاصة عند إنشاء الجمعيات أو تجديدها أو النية لتشغيل قاعات عامة لغرض تنظيم الأنشطة النقابية مثلاً.

حق الوصول الى الموارد

يسترشد تفعيل الحق في الوصول إلى الموارد بالبرنامج الحكومي ٢٠٢١-٢٠١٧ الذي «حدد مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها الرفع من أداء الجمعيات وتحسين مستوى الأدوار الحيوية التي تضطلع بها في مختلف مناحي الحياة العامة».

وبالتالي ليس هناك إطار قانوني يرسخ هذه الممارسة الخاضعة أساساً الى توصيات وتوجيهات، الاخذ بها بعين الاعتبار ليس الزامي ولكن معنوي، وقد تكون له مبررات أخرى سياسية أو وظيفية من قبيل دعم عمل المانح الحكومي في الميدان.

حق انشاء الجمعيات وتسجيلها وممارسة عملها في القانون والممارسة

لازالت المطالبة بإصلاح شامل لقانون الحريات العامة الذي يشمل حرية تكوين الجمعيات والتجمعات العامة مطروحة على الساحة. فلا تزال هذه الحريات محكومة بظهير ١٩٥٧-١٩٥٨، حيث أدت تعديلات ١٩٧٣ إلى تخفيض ضمان الممارسة بشكل كبير، رغم أنه في عام ٢٠٠٢، تم إجراء تعديلات بمعنى إزالة بعض القيود على النص، تلبية لمطالب المعارضة ومختلف الجمعيات غير الحكومية إلا أنه صار بدوره متجاوزاً.

فإذا كان تسجيل الجمعيات عند التأسيس أو تجديد مكاتبها إلزامي وبشكل دوري ووفق إجراءات ليست بالضرورة بالصعبة أو الطويلة، لكن العملية بكاملها تظل تميزه خاصة بالنسبة لجمعيات المناصرة، كما تتعرض المنظمات في هذا الحقل (المناصرة) الى درجة أكبر من التضييق وهو ما لوحظ في حالة بعض المكاتب النقابية وكذلك الجمعيات التنموية ذات التوجهات السياسية المختلفة او المعارضة. وهو بذلك غير مطابق للقانون وفيه رجوع عمليا إلى نظام الترخيص عوض نظام الأشعار.

تطور عدد الجمعيات المغربية بشكل كبير حيث تجاوز الـ ٤٠,٠٠٠ جمعية التي اعلنتها وزارة الداخلية في أواسط تسعينيات القرن الماضي، لتصل الى أكثر من ٢٠,٠٠٠ سنة ٢٠٢٠. فبناء على بحث ميداني أجرته المندوبية السامية للتخطيط، بلغ عدد المؤسسات غير الربحية النشطة فعليا سنة ٢٠٠٧، ٤٤,٦١٤ جمعية. وبعد إضافة الجمعيات ذات المنفعة العامة، التي خضعت كلها للبحث، يصبح العدد الإجمالي هو ٤٤,٧٧١ جمعية، اي بمعدل ١٤٥ جمعية لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة. من حيث تاريخ تأسيس هذه الجمعيات، ٨ من أصل ١٠ انشئت ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٧، و ٤ من أصل ١٠ تأسست منذ إعلان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة ٢٠٠٥، وفي سنة ٢٠١٨، أعلن مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة، ان عدد الجمعيات بالمغرب تجاوز ١٦٠ ألف جمعية^٥.

٥ «الإحصاء الوطني للمؤسسات التي لا تتوخى الربح.»

المملكة المغربية المندوبية السامية للتخطيط، ٤ أكتوبر ٢٠١٢.

https://www.hcp.ma/downloads/Enquete-nationale-aupres-des-institutions-sans-but.html.lucratif_t13862

٦ «قائمة جمعيات المنفعة العامة المعترف

بها.» المملكة المغربية الأمانة العامة للحكومة، ٢ يوليو

٢٠١٩. [http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/association_pdf/liste_Associations_RUP.association_pdf/liste_Associations_RUP.pdf?ver=093-132218-02-07-2019](http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/association_pdf/liste_Associations_RUP.association_pdf/liste_Associations_RUP.association_pdf/liste_Associations_RUP.pdf?ver=093-132218-02-07-2019)

٧ كريم، سناء. «الخلفي: من بين ١٦٠ ألف جمعية.. ١٥ في المائة فقط قادرة على الترافع بفائدة المجتمع المدني.» اليوم

٢٤، ٧ ديسمبر ٢٠١٨. <https://www.alyaoum.com>

html.1182999/com

الجمعيات. وترى بعض المنظمات المشتغلة في حقل المناصرة عدم اللجوء الى التمويل العمومي الوطني حفاظا على استقلاليتها.

حق الوصول الى المعلومات

وعلى الرغم من توفر قانون يسمح بعملية الوصول للمعلومات فإن الولوج إليها ليس بالهين كما أن الموضوعات ذات الحساسية المفرطة لا يمكن أن يتم الولوج الى المعلومات المرتبطة بها. كالولوج على سبيل المثال الى قاعدة معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمعرفة تطور المصريح بهم، فإن هناك فرق كبير ما بين المعطيات المقدمة في التقرير الرسمي للصندوق وبين ما هو متوفر على بوابة الصندوق.

أما بخصوص الأخذ بعين الاعتبار لملاحظات ومساهمات منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة، فما يسترعي الاهتمام هو كون الملاحظات او التعليقات المقدمة من طرف منظمات المجتمع المدني تؤخذ بعين الاعتبار تحت ضغط الشارع، فعلى سبيل المثال في كل القضايا المرتبطة بالمساواة والنوع الاجتماعي وتوسيع الهامش الحقوقي لم يتحقق الا من خلال الاحتجاجات والضغط غير المهيكل او غير الرسمي.

الحوار والشراكة والمشاورة مع الحركات الاجتماعية والمدنية

يرى جل الفاعلين المدنيين أن بعض المشاورات تقام من حين لآخر، إلا أنها في اغلبها نادرة وبين ضعيفة ومتوسطة. فمن حيث القانون، التشاور منصوص عليه لكن الممارسات فيها الكثير من الاختلالات كمنع المواطنين من الحضور في اجتماعات بعض المجالس المحلية كما ان هذه المشاورات غير مُمأسسة وشكلية. وفي بعض البنيات المؤسساتية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي او المجلس الوطني لحقوق الانسان، فتمثيل المجتمع المدني كما باقي الاعضاء يتم عبر التعيين. وفي حالة قطاع الإعاقة، وبعد ان تم احترام شروط التمثيل بكامله سنة ٢٠١١، وفتح باب الترشيحات الوطنية والجهوية، ثم تراجع سنة ٢٠١٩، عند تجديد تشكيلة المجلس، بعدم تمثيل هذه الحركة. ويعلق فاعل نقابي بكون المشاورات تتم تحت ضغط العوامل الخارجية والتوترات الاجتماعية، وهذه المشاورات ونتائجها محدودة.

هذا الاتجاه هو نفسه المعبر عنه في التقرير السابق سنة ٢٠١٨ لرصد الفضاء المدني بالمغرب، ضمن مرصد الشبكة العربية^{١٠}، بل تعمق دور الوسيط الذي تقوم به وزارة الداخلية بدلا عن القطاعات الحكومية المعنية، وهو ما تجلى بوضوح

«فلتيسير إسهامات جمعيات المجتمع المدني في تنزيل «السياسات العمومية» في مختلف مظاهرها، تعمل الدولة على دعم جزء مهم من مشاريع وبرامج تلك الجمعيات وأنشطتها، من خلال تخصيص جزء من اعتماداتها المالية السنوية لفائدة تمويل تلك المشاريع والبرامج، سواء من خلال الميزانيات المرصودة للقطاعات الوزارية، أو المؤسسات والمقاولات العمومية، أو الجماعات الترابية، فضلا عن الحسابات المرصودة لأمر خصوصية والتكاليف المشتركة والمؤسسات المسيرة بصورة مستقلة»^٨ غير أن تحديد المبالغ المرصودة لهذا الدعم وآلية توزيعه تظلان شأنًا خاصا بكل قطاع أو مؤسسة أو هيئة منتخبة أو مقاوله عمومية أو غيرها من المانحين. كما أن المساهمة في التقرير السنوي للشراكة الذي تعده وزارة العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني لا يغطي كل المانحين، إذ تتم المساهمة فيه بشكل طوعي من طرف المانحين من داخل المغرب الذين يزودون الوزارة بالمعطيات عن المخصصات السنوية التي يقدمونها لدعم الجمعيات.

ووضعت بعض الجهات المانحة على مواقعها صفحة للإعلان عن تقديم عروض من أجل الدعم المالي، وعينت لجانا مشتركة ومستقلة عن طالبي الدعم للبت في الطلبات وإعلان الجمعيات المستفيدة للعموم وفي ندوات صحفية بالنسبة لبعضها^٩. وبالتالي فالشفافية المطلوبة تظل ضعيفة جدا وتزيد حدة كلما انتقلنا من المركزي إلى المحلي، حيث يتوفر الدعم والتوجه الاحساني والبرامج العابرة «في شكل مسكنات»، حيث يزيد غياب الشفافية وتصبح المزاجية وقرب الجمعيات من ألوان سياسية بعينها أو من السلطة، محددات أساسية في الاستفادة وخارج اعتماد الآليات الحكامة.

وإذا كان التوجه العام في مجالات الدعم هو تفعيل السياسات العمومية، وبالتالي هو نوع من المناولة حيث يسجل خصائص من جهة المؤسسة الوصية على قطاع ما في إنجاز مهامها أو لتوفير الخبرة أكثر لدى الفاعل الاجتماعي والمدني، فإن ذلك يعزز المنظمات الخدمائية على حساب الجمعيات التي تشتغل بالمناصرة وعلى السياسات العمومية في مختلف محطات إنجازها وصولا الى المساءلة.

وانطلاقا من هذا التوصيف، تمت الإشارة الى أن التمويل الموجه لدعم الجمعيات لا يتطابق مع عطاء الجمعية وينشأ عن ذلك «ربع جمعي»، أما المساءلة والمحاسبة بخصوص هذه التمويلات فهي خاضعة لدرجة ضغط الجهة المانحة ودرجة المحاباة حسب لون

٨ الصفحة ٩، «التقرير السنوي حول وضعية الشراكة

بين الدولة والجمعيات برسم سنة ٢٠١٧»، المملكة المغربية:

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

والمجتمع المدني. <http://www.charaka-association.ma/>

٢٠١٧_Contenu/Docs/Rapport_Annuel_Charaka

pdf

٩ ينطبق هذا على وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان

والعلاقات مع البرلمان.

١٠ الحسناوي، أناس، «بيئة عمل منظمات المجتمع المدني

في المغرب: الانخراط والمساهمة في عملية التنمية.» شبكة

المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ديسمبر ٢٠١٨. <http://>

pdf.٦/civicspace.annd.org/data/country/pdf

وبأثر قوي، ومن الصعب التحكم فيه إلا من خلال منع مطلق، وهو الأمر الذي لم يمارس إلى حدود الآن، كما حدث مع حملة المقاطعة لمنتجات ثلاث شركات تأثرت بمبيعاتها بشكل كبير من تجاوب المواطنين مع هذه الدعوة.

بينما يرى رئيس مجلس المستشارين^{١١} أن تزايد استعمال وسائل التواصل الاجتماعي في أوساط الشباب على الخصوص يستدعي مراقبة ما يتم نشره لأنه قد يروج لأخبار مغلوطة كما ويعزز خطابا شعبويا يكون خلف الدعوة للتظاهر.

هذا النقاش الذي طرح هو تأكيد على الجو المشحون الذي عرفته السنوات الثلاثة الأخيرة وبدأت تداعياته تطرق أبواب كثير من الجهات بوصول سنة ٢٠١٩، حيث شهد المغرب خلالها «حملة اعتقالات ومتابعات لحقت ١٧ ناشطا بسبب تعبيرهم عن آرائهم في الفضاء الرقمي، كما وسُجل ارتفاع وتيرة المتابعات القضائية في حق الصحفيين والمدونين والنشطاء الحقوقيين باستعمال مقتضيات القانون الجنائي، أو المقتضيات الجزرية الواردة في قوانين خاصة، اعتبره الحقوقيون، استهدافا لهم من طرف السلطة، واجهازا على الحق في التعبير، معتبرين أن الفضاء الرقمي "ظل منفلتا نسبيا عن التضييق والحصار إلى حدود بدء هذه الحملة القمعية قبل شهر».

وفي نفس الاتجاه الذي عبرت عنه بعض المنظمات الحقوقية المغربية، ترى هيومان رايتس ووتش بعد أن سجلت انه لا يزال في المغرب بعض المجال لانقصاد الحكومة شريطة تفادي أي انتقادات لاذعة للملكية وغيرها من «الخطوط الحمراء»، أن السلطات واصلت «استهدافها الانتقائي للمنتقدين، ومقاضاتهم، وسجنهم، ومضايقتهم، وفرض العديد من القوانين القمعية، لا سيما المتعلقة بالحريات الفردية»^{١٢}.

وبعد أن أيد القضاء المغربي السنة الماضية الأحكام الابتدائية الصادرة في حق معتقلي حراك الريف بإدانتهم بالسجن لمدة قد تصل إلى ٢٠ عاما، وتأكيد محكمة الاستئناف في الدار البيضاء حل جمعية «جذور»، وهي جمعية ثقافية، بعد أربعة أشهر من صدور حكم المحكمة الابتدائية. وإعاقة السلطات بشكل متكرر للأنشطة التي تنظمها الفروع المحلية لـ «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان» عبر منعها دخول الأماكن التي ستقام فيها الأنشطة، يمكن الحديث عن تحالف بين جهازي الداخلية والعدل في التضييق على الحركة المدنية كما يؤكد أحد الفاعلين المدنيين الذين تم استجوابهم.

١١ نظم مجلس المستشارين بالشراكة مع المجلس الوطني

لحقوق الإنسان (CNDH) يوما دراسيا حول حقوق تكوين الجمعيات والتجمع، بمناسبة الذكرى الستين لقيام إصدار ظهير ١٥ نوفمبر ١٩٥٨ بشأن الحريات العامة والاحتفال بالذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتسليط الضوء على التحديات التي يواجهون في الواقع، في ضوء الأحكام الدستورية، ولا سيما المادة ٢٩ من دستور ٢٠١١.

١٢ «المغرب/الصحراء الغربية: أحداث عام ٢٠١٩».

هيومان رايتس ووتش. <https://www.hrw.org/ar/world->

٣٣٦٧١١/country-chapters/٢٠٢٠/report

في إيجاد مخرج لتعثر الحوار الاجتماعي بين أطرافه الثلاثة، حيث لعبت وزارة الداخلية دور المخاطب الحكومي في التريب بين وجهات النظر والعودة إلى طاولة التفاوض. أما الحوار مع أصحاب المصلحة المتعددين حول سياسات التنمية الوطنية فيفضل غائبا بسبب غلبة الجانب الخدماتي في اهتمامات الفاعل الجمعي الذي يركز على فرص الفعل في الميدان والبحث عن شروط مريحة للاشتغال داخل دائرة المتاح. ولا زالت العلاقة مع منظمات المجتمع المدني غير منتظمة، ومتقلبة حسب المزاج العام، وتمييزية حسب نوع الجمعيات المتعامل معها وغير مأسسة لتيسير المشاركة وتوسيعها.

أما بخصوص المكتسب الدستوري المتعلق بإقرار الديمقراطية التشاركية، فقد ظل يراوح المكان من حيث التطبيق. فعلى المستوى المحلي تعثرت في الكثير من الحالات مأسسة آليات الشراكة المنصوص عليها، من مرحلة التشكيل حتى الإشراف الحقيقي والفعال. وبخصوص العرائض، فقد تعرضت بدورها إلى إبطال مفعولها من خلال الشروط التعجيزية لبلورتها وغياب مسطرة تصريفها. وعلى الرغم من وجود قانون ينظم الحق في الوصول إلى المعلومات، إلا أنه مقيد على مستوى التنفيذ، وتعاني منظمات المجتمع المدني من الوصول إلى المعلومات الضرورية لأداء مهامها، الشيء الذي يقلص هامش المشاركة في المشاورات والتهيؤ لها. وفي حالة المشاركة، فوجهات النظر المعبر عنها تؤخذ في الاعتبار من حين لآخر لكنها تمس قضايا يمكن تصنيفها بالبدئية. فعلى سبيل المثال تحكي فاعلة نسائية أن الحكومة وضعت للنقاش برنامج مراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف في لقاء تشاوري مع الجمعيات النسائية علما أنه أمر محسوم ومفعل من طرف الجمعيات منذ مدة خلت ومدرج سلفا في السياسة العمومية المعتمدة.

ويرى أحد النشطاء المدنيين أن التضييق على الفضاء المدني الممارس خلال سنة ٢٠١٩ زاد في التصعيد وتغيب حوله المعطيات الرسمية التي سبق لوزارة الداخلية أن قدمتها بالنسبة لسنة ٢٠١٧. فالتحكم فيها إلى حدود الآن هو منهج لتدبير لما بعد الحركات الاجتماعية المتعددة في الشهور الأخيرة عبر ما اصطلح عليه بـ «استرجاع هيبة الدولة». وتسعى الدولة عبر مختلف مؤسساتها استرجاع زمام الأمر دون التوفر على خارطة طريق - لنقل على الأقل معلومة أو قابلة للقراءة. فعلى سبيل المثال، نجد أن تعاطي السلطات مع تظاهرات الشارع الثقافية المنظمة من طرف مجموعات الشباب (موسيقى، غناء، رقص، قراءة جماعية للكتب) تتعرض تارة للمنع وتارة لغض البصر، وهذا التردد هو ما يطبع سلوك الدولة بشكل عام والذي يتصف بالغموض وأحيانا بتوجيه الضربات لذاتها، مما يفقدها مقصد بناء الهيبة الذي تسعى إليه. فالدولة لا تصل في ممارستها إلى المنع المطلق ويمكنها أن تتباهى بكونها أقل تضييقا بالقياس لما يحدث في بلدان أخرى، عندما تسمح لأقليات من اشعاع صوتها عبر وسائل التواصل الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي دون أن تتعرض للمنع.

إلا ان الملاحظ هو أن اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي أصبح في حد ذاته ينتج احتجاجا غير معلوم الهوية والمصدر

دعم المؤسسات الدولية والاقليمية للبيئة التمكينية للمجتمع المدني

النقابات الوطنية ولا تفرض أولويات حيث لا يتم اللجوء الى المانحين الحكوميين الاجانب ولكن للأطر النقابية.

إن سياسة إضعاف دور الوساطة الذي تقوم به الدولة تجاه الحركة المدنية، كما أسلفنا الذكر، قد يكون لمصلحتها، لكنه بكل تأكيد يخدم مصلحة المانحين الذين يعرضون برامجهم وأولوياتهم للمؤسسات بعدما كانت المبادرة تأتي من الحركة المدنية، خصوصا مع تراجع نوع من القرب الايجابي والمنتج من الدولة كما كان في السابق، والذي لم تعد شروطه متوفرة في المرحلة الحالية. وهذا ما أضعف الى حد كبير أداء الحركة الاجتماعية المدنية وجعل الكثير من اطرها ونشطاءها في نوع من الانتظارية.

علاوة على هذا الأمر، فإن توفير البيئة المواتية، مرتبط كذلك بالجمعيات نفسها وقدرتها على التقاط الفرص المتاحة من العلاقة الثلاثية (مانح/مستفيد/منظمات المجتمع المدني)، أي توفر الكفاءات المدنية لتمثيل المجتمع المدني والدفاع عن قضاياها والتمكن من المشاركة النوعية في مجموع مسار السياسات العمومية التي تعتمد على التعاون التنموي.

في علاقة بالمانحين، لا شيء يذكر من حيث الدعم للمجتمع المدني خلال ٢٠١٩. فأجندة الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال لم تعد فيها حقوق الإنسان ذات أولوية كما في السابق. فالاهتمام مركز أكثر على الأمن والارهاب والهجرة والتمويلات غير المشروعة او الموجهة إلى ما يسمى بالجهاد الانساني، يضاف الى ذلك التفاوض مع المغرب من خلال موقفه الثابت من قضية الصحراء.

على غرار ٢٠١٨ لم يسجل تغيير في منهجية إشراك منظمات المجتمع المدني من طرف المانحين حيث يقتصر على مناقشة موازية للنقاش الرسمي مع الحكومة كمناسبة لتوفير المعطيات وليس لحمل أصوات منظمات المجتمع المدني فبالأحرى أخذها بعين الاعتبار في الحوار مع الحكومة.

ولم تسجل أية دعوة من المانحين لإشراك منظمات المجتمع المدني بخصوص نقاش توفير بيئة مواتية لعملها والذي يظل محتشما ولا يتجاوز جمع المعطيات أو مشروطا بالخطوط الحمراء التي تضعها الحكومة، وحيث أن الجهات المانحة لا ترى مصلحة في طرح قضايا البيئة التمكينية، مقارنة بأولويات أمن حدودها ضد الإرهاب والهجرة وتدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة.

يضاف إلى ذلك نوع من التعامل التمييزي مع منظمات المجتمع المدني-ليس من نفس المنطلقات التي أسست للعلاقة سابقا على أساس حقوق الإنسان والديمقراطية-مع التوجه إلى منظمات بعينها، من اختيار مقدم المساعدة، أو عبر التنفيذ المباشر لبرامجه كما هو الحال مثلا مع الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج مشاركة مواطنة لسنة ٢٠١٩، والذي تم تطبيقه في أربع مناطق داخل المغرب وفي مجالات حددها سلفا. وتعيش حركة الأشخاص المعاقين نفس التمييز، إذ على الرغم من توفر التمويلات في القطاع فإن مسطرة الاستفادة تعتمد معيارين: أولويات المانح في شكل محاور يحددها واختيار المخاطب بشكل غير معلوم.

وقد يكون موضوع بيئة عمل المجتمع المدني حاضرة على أجندة حوار الاتحاد الأوروبي مع المغرب وتستهمل كورقة ضاغطة لكنها دون أثر إيجابي على المنظمات المدنية.

ويرى فاعل نقابي ان قضايا البيئة التمكينية تعرض على المستوى الاقليمي من خلال المنبر الاقليمي لاتحاد النقابات في علاقته بالاتحاد الاوروبي، ولم يلاحظ اي دعم للنقابات من طرف المانحين فيما يتعلق بدعم عمل النقابات التي لا ترى من زاويتها على المستوى الوطني اي اشتغال في هذا الاتجاه.

غير ان الملاحظ، ان النقابات الوطنية لها علاقات شراكة مع المركزيات النقابية الأجنبية او الخارجية، وهذه الأخيرة تدعم عمل

مواجهة الحركات المدنية والاجتماعية للتضييق على الفضاء المدني

هذه العلاقة لم تستقر تاريخيا على حال منذ استقلال المغرب وتُطرح دائما بحدّة كلما حصل تعارض بين الأهداف الأنية للفاعل السياسي والأهداف الاستراتيجية للفاعل المدني والحقوقى. ولو حظ، امام غياب استقلالية بعض الأطر الحقوقية أو قربها من أحزاب سياسية أو من دوائر الدولة استنكافها عن التعبير عن الخروقات أو تأجيلها لتقديرها ان المرحلة تستدعي ترتيبا آخر للأولويات كالتركيز على الحقوق البيئية والاقتصادية والاجتماعية وعدم إيلاء الحقوق المدنية والسياسية أهمية باعتبار أن ما تم إنجازه سابقا متقدم وكاف. لكن هذا التقدير الأخير فندته الوقائع التي سجلت سنة ٢٠١٩ والتي أحدثت اختلافات حتى داخل نفس الإطار السياسي أو التحالف السياسي في تقديرهم للوضع الحقوقى.

كما تطرح استراتيجيات العمل طبيعة العلاقة بين الأجيال ومبدأ التداول على قيادة الأطر المدنية والاجتماعية حيث أشارت إحدى المستجوبات إلى أن استدامة وتطوير أداء هذه الحركات رهين بانخراط مناضلين ذوي تجربة، مع انسحابهم التدريجي والحفاظ على أدوار تحفيزية من خارج الأطر التنظيمية. فالملحوظ اليوم هو عجز في القدرة على تدبير الاختلاف داخل الحركة الاجتماعية والمدنية لاعتبارات أيديولوجية وأخرى سياسية وتطويفه في ظل حد أدنى للمطالب المشتركة، ومن ثم، إعطاء القضايا نفسا وتعبيرا سياسيين؛ ولن يتأتى ذلك بمحض إرادة الشباب كقائدات بالحركات الاجتماعية لوحدهم ولا باستفراد المنظمات التقليدية الموجودة لوحدها، ولكن عبر عملية تفاعل بين الاثنين من خلال رسملة التجارب والخبرات والانخراط والحضور الفعلي للشباب.

وفي نفس سياق دعم هذه الحركات وتطوير أدائها يرى فاعل مدني آخر أن إحدى الأجوبة المقترحة، بالإضافة إلى الاشكال التنظيمية السابقة، سواء المنتديات الاجتماعية أو الائتلافات الحقوقية التي جاءت بعلاقة مع ديناميكيات دولية (حقوق الانسان، البيئة، الهجرة)، والتي انتهت بانتهاك المنتديات التي ترافق معها، هي التفكير في جبهة وطنية واسعة كما تم إعلانه سنة ٢٠١٩.

هذا المنحى هو ما سارت اليه ديناميات مختلفة ومتصاعدة تصب في مواجهة التضييق على حق تأسيس الجمعيات وحرية الرأي والتعبير والتي تواصلت منذ سنوات الثلاثة الأخيرة نتيجة اعتقالات ومحاكمات لصحفيين كانت لهم آراء ومواقف منقّدة للسلطة على مستويات مختلفة.^{١٤}

فردا على التوجه التضييقي المتصاعد، أعلنت جمعيات حقوقية

١٤ من بين هؤلاء الصحافيين انوزلا، بوعشرين، المهراوي، الريسوني، الراضي، الخ.

اعتمدت الحركة المدنية -الاجتماعية بالمغرب استراتيجيات تروم أساسا وقف الزحف المتصاعد لضرب الحريات والتضييق على النشاط وربط ذلك بالأوضاع الاجتماعية المتردية في القطاعات الأكثر حيوية كالصحة والتعليم إضافة الى توفير العمل اللائق.

ويحظى التشبيك ضمن الاستراتيجيات المعتمدة بمكانة مميزة في أداء الفاعلين المدنيين والاجتماعيين مع ما قد يعرفه من بعض الاختلالات. ففي حالة المغرب، ومنذ عقود، توجد العديد من تجارب التنسيق وبأشكال متنوعة في شكل شبكات وتحالفات أو ائتلافات أو أقطاب أو لجان وهي ما بين محدودة في الزمن بأجندة تنتهي بتحقيق أهدافها أو المدة المحددة سلفا لعملها وإما في شكل شبكات مهيكلة ومستدامة^{١٣}. إلا ان الحركة المدنية لا تتوفر على منصة واحدة تمثيلية وشاملة ومنبثقة عن المجتمع المدني نفسه.

فبعض المبادرات حاولت ان تكون إلى حد ما شاملة لكنها ظلت أقل من هذا السقف، ونسوق في هذا السياق « نداء الرباط» أو «المنتدى الاجتماعي المغربي»، كما ان المؤسسة الدستورية «مجلس المجتمع المدني والشباب» الذي تم إصدار القانون المنظم له لم يتم تفعيله إلى حدود اليوم وبالتالي كل النقاش الذي أفرزه خصوصا داخل أوساط الجمعيات والشباب لم يعرف الطريق إلى التجسيد. وتميزت السنوات الأخيرة وعلى وجه الخصوص سنتا ٢٠١٨ و٢٠١٩ بتنظيم الحركات الاجتماعية والمدنية في شكل تنسيقيات قطاعية وفئوية وطنية ومحليا وأحيانا في قرى صغيرة أو بعلاقة مع مطلب اجتماعي. وإذا كانت التنسيقيات كشكل لتنظيم بعض الاحتجاجات في السابق حول حقوق اقتصادية واجتماعية من إبداع الحركة المدنية كـ «التنسيقيات المحلية ضد غلاء المعيشة»، فالتنسيقيات الجديدة والتي تكاثرت بعد حركة ٢٠ فبراير يرى فيها الفاعلون والمهتمون انتقادا ورفضا للأشكال التنظيمية التقليدية (أحزاب وجمعيات ونقابات) التي لم تعد قادرة على الإنصات لمطالبهم والتعبير عنها وهذا رأي لا يخلو من السداد، كما يمكن أن يكون محاولة مقصودة لإضعاف وإفراغ الحركة المدنية والاجتماعية من قدرتها على التعبئة والتدبير. هذا المنحى الأخير هو ما قد تؤكد منهجية الدولة في التجاوب ايجابيا مع بعض مطالب التنسيقيات، الشيء الذي يحسس هذه الأخيرة بفعالية مقاربتها عوض ربط ملفاتها المطالبية بإطارات وسيطة.

ويرى أحد الفاعلين، من حيث مسار تطور الحركات الاجتماعية المدنية، ان تحولها من الشخصي الى التنظيمي، مع دخول الفاعل السياسي الحزبي، يجعلها تفقد بشكل ما فعاليتها ويطرح هذا الامر جدلية الحقوقى والسياسي وكيفية تدبير العلاقة ما بينهما.

١٣ اتحاد منظمات الشباب (منظمات الطفولة والشباب)،

الائتلاف المغربي لحقوق الانسان (١٨ منظمة حقوقية)، ربيع الكرامة (المنظمات النسائية الديمقراطية)، الائتلاف المغربي لحماية المال العام (جمعيات من قطاعات مختلفة).

مع «حراك الريف».

وهددت الشخصيات الموقعة بالتزايد المخيف لأعداد المتابعين ومعتقلي الرأي، المنتشرين في كل من الحسيمة، اجلموس، الدار البيضاء، الرباط، مكناس، طاطا، أولاد تايمه، العيون، تطوان. وهي دعوة للترافع من أجل إطلاق سراح جميع معتقلي الرأي، ووقف المتابعات ومذكرات البحث بسبب الرأي، والتعريف بكل الحالات التي تعرضت أو تتعرض لأي شكل من أشكال التضييق لنفس السبب. مع ضرورة التنسيق مع الأطارات الحقوقية الوطنية والدولية لخلق دينامية ضاغطة في هذا الاتجاه، بما فيها اللجوء للآليات الأممية.

وتهدف المبادرة إلى تعديل القانون الجنائي ومدونة الصحافة والنشر بما ينسجم مع المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وبما يقطع مع «النصوص الفضفاضة» التي يتم تأويلها للتضييق على حرية الرأي والتعبير.

وأمام ترابط القضايا السياسية والاجتماعية والحقوقية وتردي التعامل الحكومي معها، برزت صيغة «الجهة» كشكل تنظيمي شبكي، لكن ببرنامج عمل واهداف محددة زمنيا، في هذا السياق أعلنت مجموعة من ثلاثين منظمة حقوقية وسياسية ونقابية، إطلاق دينامية جديدة للترافع عن الحقوق والحريات، معلنين بدء التأسيس الرسمي للجهة الاجتماعية المغربية للدفاع عن الحقوق والحريات. فحسب اللجنة التحضيرية، فإن أهداف الجهة تتمثل في الدفاع عن الحقوق والحريات لأوسع شرائح الجماهير الشعبية، وفي عمقها القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وذلك بالمبادرة، والانخراط، ودعم كل الحركات النضالية، التي تصب في مصلحة المطالب الحيوية للمغاربة.

كما نظمت جمعيات وشبكات وديناميات وفعاليات جمعوية، اللقاء الوطني الأول في إطار «المناظرة الثانية للمجتمع المدني» وذلك بمساهمة ازيد من ١٥٠ جمعية تمثل مختلف مناطق المغرب، تحت شعار: « في اتجاه بناء جبهة شاملة من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان».

حيث تدارس المشاركون «تداعيات الازمة التي تعرفها العملية السياسية ببلادنا والتي كان من تجلياتها غياب الجراة في تفعيل كل مخرجات هيئة الانصاف والمصالحة وكذا تعطيل المقترضات الدستورية ذات الصلة بالحقوق والحريات، وسد قنوات الحوار أمام المجتمع المدني بشكل يقلص من دوره في الوساطة وتديبر الازمات»

كما تدارسوا «ضرورة رد شمولي وسياسي قوي ومنخرط في الاستمرارية، بناء على مخرجات إعلان الرباط، ومتجدد في المناطق والجهات، ينطلق من حرصنا كمجتمع مدني على تقييم وتجويد ممارستنا، من أجل الانخراط في مسار تأسيس جبهة تكون واجهة للمساءلة والمرافعة والاحتجاج المدني السلمي، وتنهل من مرجعية الدولة المدنية الديمقراطية، وتمنح إمكانيات أوسع لجعل الفعل المدني ينخرط بشكل أكبر وأدق في قضايا النقاش السياسي والحقوق ببلادنا».

وطنية وفروع جمعيات حقوقية دولية، المكونة «للمبادرة الوطنية للدفاع عن الحق في التنظيم» تحت شعار «لا للتعليمات نعم لسيادة القانون» استنكارها وشجبها لـ «إصرار مصالح ولاية الرباط العاصمة الإدارية للبلاد، على خرق مقتضيات الفصل الخامس من القانون المنظم لحق تأسيس الجمعيات، وما دأبت عليه مصلحة الجمعيات المعنية من تصريحات متكررة بعدم اعترافها بمضمون القانون واشتغالها وفق التعليمات.» وطالبت، كل من وزير الداخلية ورئيس الحكومة ووزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان «بضرورة التدخل العاجل لحماية سيادة القانون، وإيقاف نزيف هذه التجاوزات، في التعامل مع بعض مسؤولي الجمعيات الحقوقية»^{١٥}.

وأعلنت عزمها مراسلة المسؤولين الحكوميين المعنيين بالملف، وتوجيه الدعوة إلى عقد لقاءات مع رؤساء الفرق البرلمانية في إطار دورهم الرقابي بخصوص هذه الخروقات المتكررة للقانون. وأكدت المبادرة، على استمرارها في الترافع من أجل فضح هذه الخروقات السافرة للقانون، وتسطير برنامج نضالي سيعلن عنه لاحقا.

وامتدادا لهذه المبادرات عقد اجتماع يوم الاربعاء ٢٩ يناير ٢٠٢٠ جمع وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان وبعض مساعديه من جهة وفدا يضم ممثلات وممثلين عن الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الانسان والمبادرة الوطنية للدفاع عن الحق في التنظيم من جهة ثانية نوقشت خلاله بعض اشكالات الوضع الحقوقي الراهن بالمغرب، منصبا حول التضييق على الحق في التنظيم خاصة ما يتعلق بتسليم وصولات الایداع المؤقتة والنهائية.

«وأكد وزير الدولة على الحق الثابت للجمعيات في الحصول على وصولات الإيداع طبقا لما ينص عليه القانون، معتبرا انه ليس من حق أحد خرق هذا الحق الدستوري، معلنا في الأن نفسه عن التزامه ببذل المساعي الضرورية مع من يجب لتسوية هذا الموضوع، كما التزم في الأخير بتنظيم لقاء مطول لمناقشة الأوضاع العامة لحقوق الإنسان في جميع أبعدها.»

نفس الامر انطبق على المطالبة بالإفراج عن معتقلي الرأي، فمع بداية سنة ٢٠٢٠، أطلق مجموعة من النشطاء الحقوقيين، مبادرة للتوقيع على وثيقة للمطالبة، بالإفراج عن معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين، تحت عنوان «٢٠٢٠ مغرب بدون اعتقال سياسي ومعتقي الرأي»، وذلك تزامنا مع احتفال المغرب بالذكرى الـ ٧٦ لتقديم وثيقة الاستقلال، الموافقة ليوم السبت ١ يناير.

ويأتي إطلاق هذه المبادرة، حسب نشطاء حقوقيين بالتزامن مع التراجعات الحقوقية الكبيرة التي يشهدها المغرب، وارتفاع أعداد المعتقلين والمدانين لأسباب سياسية أو لتعبيرهم عن الرأي، في غياب تام لضمنات المحاكمة العادلة، بالإضافة لمذكرات التوقيف الوطنية الصادرة في حق عدد من مغاربة العالم، بسبب تضامنهم

١٥ «جمعيات حقوقية ترأس العثماني والفتيت احتجاجا ضد

الحرمان من وصولات الإيداع المؤقتة والنهائية.» [لو ديسك، ٢٦ يناير](#)

٢٠٢٠.

ضد الحضور الاسرائيلي في المعرض. أما الحركة الأمازيغية فلم يتوقف احتجاجها من اجل تفعيل الاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة رسمية من خلال المراسيم التطبيقية.

وتظل الحركة البيئية، ورغم انشطتها المتنوعة، في بداياتها الاولى، ولم تعرف الى حدود الان مبادرات ترافعية واسعة النطاق لطغيان البعد التحسيسى والتوعوي، كما أن الربط بين الأبعاد الثلاثة الحقوقي والاقتصادي والبيئي ومن خلالها السياسات العمومية المعنية غير واضح بما فيه الكفاية، او على الاقل غير موضوع ضمن رؤية مقروءة. وقد أصدرت إحدى الشبكات في المجال مذكرتين نهاية ٢٠١٩ تطالب بإدماج البعد البيئي على التوالي في موازنة سنة ٢٠٢٠ وفي النموذج التنموي الجديد المعروض للنقاش حالياً.

وأخذت الحريات الفردية وحرية التعبير حيزاً هاماً في اهتمامات الرأي العام والمجتمع المدني، فتميزت تحركات هذا الأخير بتصعيد المطالبة بوقف الاتجاه المتصاعد لضرب الحريات والتراجع على التقدم الذي سجل بعد سنة ٢٠٠٥ وعاد نسيباً مع حركة ٢٠ فبراير لكنه سرعان ما حصل تراجع مطرد تمثل في تكرار اللجوء إلى أسلوب المتابعات والاعتقالات وتقديم النشطاء في قضايا مرتبطة بالحريات الشخصية (الفساد بمعناه الأخلاقي)، بهدف الردع بسبب المواقف المنتقدة أو المزعجة. فأصبحت قضية الحريات الفردية وضمنها العلاقات الرضائية بين الراشدين والحياة الشخصية في صلب مطالب الحركة الاجتماعية المدنية المطالبة بتوسيعها والحد من التأويلات الممارسة في المجتمع والتي تتنافى مع منطوق القانون. هكذا تم إطلاق بيان «الخارجين عن القانون» بمبادرة من ليلي سليمانى وسونيا تراب في أعقاب قضية هاجر الريسوني، بما لا يقل عن ١٠,٠٠٠ توقيع لإلغاء المادة ٤٩٠ من القانون الجنائي. هذه الحركة التي انطلقت في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩ لدعم الصحفية هاجر الريسوني المحكوم عليها بالسجن لمدة عام بتهمة «الإجهاض» و«الجنس خارج إطار الزواج»، هي استنكار «لقوانين التحرر» من قانون العقوبات والشروع في «نقاش وطني حول الحريات الفردية». وبعد ٢٠ يوماً، انتقل عدد الموقعين على البيان «نحن جميعنا خارجون عن القانون ٤٩٠» إلى ١٠,٠٠٠ موقّع^{١٦}، ودعت الحركة النيابة العامة إلى اتباع «سياسة جزائية أكثر تمشياً مع روح الدستور المغربي والميثاق الدولي لحقوق الإنسان عن طريق تعليق التطبيق فوراً لهذه القوانين التحررية والتعسفية، والتخلي عن الملاحقة القضائية وتنفيذ الأحكام المتعلقة بالعلاقات الجنسية الرضائية، بين البالغين خارج الزواج، والإجهاض والزنا».

وفي نفس الاتجاه ولكن بأسلوب آخر ومن جهة أخرى هذه المرة وهي جمهور مشجعي فريق الرجاء البيضاوي، التي أعلنت على «تويتتر»، مشاركتها في حملة المطالبة بحرية الناشط والصحافي عمر الراضي وشددت في تغريدتها، على «دعمها لمعتقلي الرأي الذين ارتكبوا «جريمة» التعبير بحرية في المغرب، هذه الدولة التي وقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، الذي تضمن مادته ١٩ حرية التعبير»

وانطلقت هذه المبادرة في تنظيم لقاءات جهوية من أجل التفكير في مكوناتها ووضع خطة عملها، واسلوب اشتغالها، وأساليب اتخاذ قراراتها والتفكير في تحديد حلفاءها، وبلورة المرجعية والقيم والاستراتيجيات الخاصة بها.

كما «يعتبرون رد الملف الحقوقي إلى سكتة الطبيعية أمراً مستعجلاً، كما يدكرون الدولة بالتزاماتها المعتمدة لإعادة هيكلة ذاتها كبدل عن دولة مغرب سنوات الرصاص، انطلاقاً من رد الاعتبار لجدوى المشروع الديمقراطي الحداثي الذي أقل الحديث عنه منذ تشريعات ما بعد دستور ٢٠١١ «وما رافقها من توتر مع المقاربة الحقوقية، وذلك وفق منظومة مندمجة يوظفها احترام معايير حقوق الإنسان كما كرسها الدستور وقيم المساواة والعدالة والحريات»، مع التأكيد على «إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، واستحضار التراكمات المنجزة (إعلان الرباط-الميثاق الوطني لحقوق الإنسان-توصيات ندوة مراكش حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان...» وكذا الانخراط والدعم الكامل لمختلف المبادرات المحلية والجهوية والوطنية للجمعيات الديمقراطية...» يعبرون عن استعدادهم لاتخاذ كل الإجراءات من أجل النهوض بالعمل الوحدوي بين المنظمات المدنية لأنه السبيل الوحيد لوقف التراجعات وتحقيق تقدم على مستوى الحقوق والحريات.»

وعرف المغرب كذلك، خلال سنة ٢٠١٩، مجموعة من المبادرات المدنية التي تصب بشكل أو بآخر في قضايا تنموية وحقوقية، اعترضتها اما تضييقات مباشرة عبر المنع الى حدود اعتقال النشطاء أو غير مباشرة بعدم توفر الشرط الميسر للقيام بالتحرك حسب خطة تنظيمية. ولم يسجل أي ترابط بين هذه الفعاليات المفردة والحراك الاجتماعي عموماً أو حراك الريف بشكل خاص، وهو ما يجعلها في بعض الحالات امثلة للفتور الذي عرفه هذا الحراك بعد الاعتقالات الواسعة في صفوفه والتضييق القوي على ما تبقى من النشطاء المرتبطين به، وبعض الحالات الأخرى دليلاً على عدم اعتباره يدخل في أولوياتها.

ومن بين المبادرات القطاعية نجد نشاط حركة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، هذه الأخيرة تتميز بأهمية وحجم محترمين منذ على الأقل اعتماد الاتفاقية الدولية حول الأشخاص في وضعية إعاقة. وكانت لها مبادرات جادة خلال سنة ٢٠١٩، إلا أنها لا تحظى بدرجة عالية من الاهتمام لا إعلامياً ولا مجتمعياً بنفس الحضور. ومع ذلك فقد عرفت هذه الحركة المدنية في مجال الإعاقة تطوراً وتراكماً في أدائها، كتبنيها للمقاربة الحقوقية في وثائقها وانفتاحها على تنظيمات أخرى يجمعها بها المنطلق الحقوقي مع تنوع تنظيمي وموضوعاتي. كما أن الحركة أصبحت قادرة على التأثير في المؤسسات التنفيذية والتشريعية، بفضل توفرها على خبرات وموارد بشرية على محدوديتها، وبقدرتها على الترافع إقليمياً ودولياً في المحافل المتخصصة في القضايا التي تعنيها. وقد كان لأدائها بعض الأثر سنة ٢٠١٩ من خلال تحقيق مطلب التنبؤ المؤسساتي لموضوع الإعاقة في قطاع التربية والتكوين، تمثل في خلق قسم داخل الوزارة المعنية يعنى بالموضوع.

ومن جهتها واصلت حركة مناهضة التطبيع مع إسرائيل نشاطها والذي تميز هذه السنة باعتقال رئيسها والحكم عليه بشهر نافذ هو والمجموعة التي كانت تحتج سلمياً بالمعرض السنوي للتمور

١٦ أنظر/ي: «الحب ماشي جريمة». ائتلاف خارجة

عن القانون، ٥ ديسمبر ٢٠١٩. ٤٩٠.com/collectif

blog/٢٠١٩/١٢/٠٥/ob-machi-jarima/١٧

الملاحق

ملحق رقم ١: الآراء المعبر عنها بخصوص البيئة التمكينية من طرف بعض قطاعات المجمع المدني

المحور	السؤال	القطاعات	قطاع الإعاقة	مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية طنجة	حرية الاعلام منظمة حاتم	القطاع النقابي	التنمية المحلية	القطاع النسائي	الشباب الديمقراطية وحقوق الانسان	القطاع الحقوقي	الشباب الديمقراطية وحقوق الانسان	تقييم
		المستجوبين	أ.ب.	ع.ج.	م.ا.	ح.ب.	ا.ب.	ع.ت.	أ.بو.	ا.بل.	ج.ف.	
المجال المتاح	إلى أي مدى تتشاور الحكومة مع منظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ ومتابعة سياسات التنمية الوطنية؟											٠
مشاركة المجتمع المدني في صناعة السياسات	إلى أي مدى تتمتع منظمات المجتمع المدني بالقانون وفي الممارسة العملية في الوصول إلى المعلومات الحكومية ذات الصلة للمشاركة الفعالة في المشاورات مع الحكومة؟											٨
												١
												١
												٠
												٥
												٤
												٠
												٠
												٦
												٣
												٠
												٢
												٧
												٠

١							١				إلى أي مدى يتيح الإطار القانوني والمنظومات المجتمعية المدني الحق بالتجمع في القانون والممارسة؟	الإطار القانوني والسياسي
٠												
٧	١	١	١			١	١			١	١	
١						١						
١						١						
٦	١	١					١	١		١	١	
١						١						
١						١						
٤	١					١	١				١	
٤						١		١			١	
٢								١				
١						١						
٣						١						
٥	١					١				١	١	
١								١				
٠												
٣	١							١	١			
٦						١	١				١	١
٠												
٠												
٤								١	١			
٣	١										١	١
٠												
١						١						

١			١								إلى أي مدى تشارك منظمات المجتمع المدني في مبادرات وأليات تنسيق تقودها منظمات المجتمع المدني (شبكات ومنصات)، بما يتيح مشاركة منظمات المجتمع المدني في حوارات السياسات والتعاون فيما بينها على المستوى الوطني أو القطاعي؟	الأداء الداخلي لمنظمات المجتمع المدني
٢						١		١			إلى أي مدى تمارس منظمات المجتمع المدني عملها انطلاقا من مقارنة حقوقية ومن مبادئ حقوق الانسان؟	
٦	١	١		١	١				١	١	إلى أي مدى تلتزم منظمات المجتمع المدني بأليات مساءلة تقودها منظمات المجتمع المدني لتعزيز المساءلة المتبادلة والشفافية؟	
٠												
٢	١					١						
٦		١	١	١	١				١	١		
١								١				
١				١								
٥	١	١	١						١	١		
٢					١			١				
١								١				
٠												

ملحق رقم ٢: خلاصة الاتجاه العام للآراء والانتباعات حول الفضاء المدني بالمغرب بناء على الإستجابات والنقاشات

لمرة واحدة، والشراكات الطويلة الأجل الى حد ما. لكنها تقوم الى حد كبير على المشاريع، وتحددها عموما المنظمات المانحة انطلاقا من أولوياتها واهتماماتها الخاصة بها. ويرى البعض من خلال تجاربه أن موضوع البيئة التمكينية غير متضمن في حوارات المانحين مع الحكومة بينما يرى البعض أن ذلك يتم من حين لآخر، خاصة كاستجابة لضغط المجتمع المدني. وبالتالي فالتمويل يركز عادة على تنفيذ أولويات الجهات المانحة مع تباين في درجة شفافية المسطرة والاليات المرتبطة ما بين عشوائية وغامضة من جهة وواضحة ومعلنة للعموم من جهة ثانية، حسب نوعية المانحين.

بخصوص المجال المتاح لمشاركة المجتمع المدني في صناعة السياسات، هنالك مشاورات من حين لآخر ذات نوعية ما بين المتوسطة والضعيفة، بسبب طبيعتها الشكلية أو هاجس إضفاء الشرعية على السياسات والاختيارات الجاهزة قبلا. هذا ويجمع الفاعلات والفاعلون، بخصوص التزود بالمعطيات للمساهمة في المشاورات أن هنالك قانون يوطر الوصول الى المعلومات ولكن تعثره قيود كبيرة نصا وفي التنفيذ، فهو بذلك يعيق توفر المعلومات المطلوبة لممارسة عمل المنظمات، وعندما يتحقق ذلك، فهنالك من يرى أنه لا يتم في الوقت المناسب. وبينما يعتبر هؤلاء أن المشورة والأدلة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني من خلال المشاورات تؤخذ في الاعتبار من حين لآخر فأنهم يعطفون رأيهم بكون هذه الآراء المدمجة لا تعدو تعليقات بسيطة جدا أو بديهية في مضمونها تعكس شكلية المشاورات نفسها أحيانا.

وفي تقديم آرائهم على الأداء الداخلي لمنظمات المجتمع المدني، أقر الفاعلون المدنيون والاجتماعيون بوجود آليات تنسيق لمنظمات المجتمع المدني في عدد من القطاعات ومبادرات وآليات تنسيق متعددة على المستوى الوطني والمحلي كذلك. ولا تتلقى اطارات التنسيق الفعالة والمستقلة منها، وهي الأكثر نشاطا، أي دعم من أية جهة حكومية. ولا تتوفر الحركة المدنية على منصة واحدة تمثيلية وشاملة لمنظمات المجتمع المدني كما أن الضعف المسجل من منظور الفاعلين، مصدره فشل بعض التجارب التنسيقية أساسا. والشيء المتفق حوله بشكل قوي ومثير في أداء منظمات المجتمع المدني، حتى تلك التي تشتغل في المجال الحقوقي، من زاوية نظر الفاعلين، هو غياب سياسات وبرامج صريحة تتوافق مع المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، بحيث توجه مناهجها التنموية وممارساتها الداخلية. ويفسره البعض باستيطان الفاعل الجمعي لمنظمتهم معتقدا أن اقتناعه واسترشاده الذهني بهذه المعايير ينطبق بالضرورة على منظمتهم. وفي نفس الاتجاه تقريبا، لا توجد مدونة سلوك أو آلية مساءلة على المستوى الوطني، ولا حتى قيد المناقشة. وتحافظ منظمات المجتمع المدني على المساءلة والشفافية بحددها الأدنى من خلال جهودها الخاصة ومن خلال الروابط مع شبكات منظمات المجتمع المدني العالمية ومدونات وآليات المنظمات غير الحكومية الدولية.

وفيما يتعلق بالإطار القانوني والسياسي، فإذا كان القانون والممارسة تسمحان بمعظم التجمعات السلمية من خلال مجرد الاخبار، فإن هذا لا يمنع من التدخل في اخر لحظة دون مبرر واضح أو مقنع خصوصا تجاه قضايا أو مجموعات يتم إخضاعها لقرارات تمييزية. وعلى مستوى حرية التعبير وممارستها من طرف منظمات المجتمع المدني وأعضائها، فهنالك سيطرة واضحة للحكومة بشكل كبير وهي متصاعدة وتأخذ أشكال متعددة كاحتكار الاعلام العمومي ووجود إعلام القطاع الخاص الذي يقوي في كثير منه القطاع الرسمي. بالمقابل، فوسائل الاعلام البديلة أخذت في التطور، لكن تحت المراقبة اللصيقة للسلطات الشيء الذي أدى أحيانا لاعتقالات تعسفية والعنف والتهديد ضد الناشطين غير الحكوميين، وأحيانا أخرى كانت ذريعة لتصفية حسابات بعلاقة مع مواقف غير مقبولة للنشطاء. علما أنه في رأي البعض أن بعض تعبيرات النشطاء لا تدخل كلها في حرية التعبير، لكن المتابعة بالقانون الجنائي تعرض أصحابها لعقوبات لا تعزز بناء الثقة بين الدولة والنشطاء والاطمئنان لوجود قانون يحمي هذه الحرية. وفي باب حرية تأسيس الجمعيات، فالتسجيل إلزامي ودوري واجراءاته من السهل أن يتم تخفيفها، تدل على ذلك الطفرة الرقمية للجمعيات الحديثة النشأة. لكن القانون والممارسة قد يعيقان تسجيل وتجديد التسجيل وتنظيم الجموع العامة وباقي نشاطات منظمات المناصرة، خصوصا المستقلة منها والمعتمدة على دعم المانحين، ولكن بدرجة أقل المنظمات التنموية والخدمية غير المنقذة للسياسات العمومية.

أما موضوع العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة فمعظمها يتراوح ما بين المشاريع الصغيرة الأمد، وغالبا

ملحق رقم ٣: بلاغ - ٢١ و ٢٢ يونيو ٢٠١٩ ببوزنيقة

• المدخل السياسي، المؤسساتي والقانوني...

المدخل الفكري والقيم والثقافة والتربية

المدخل الاقتصادي

المدخل الحقوقي والاجتماعي

البعد الدولي والمؤسسات الدولية

العمل على البعد الترابي والمحلي،

العمل على إدماج الشباب ومشاكلهم

إعطاء الأولوية لتقوية وضعية الجمعيات

إعطاء أهمية خاصة للحركات الاحتجاجية الاجتماعية

- استجابة للقرار الذي افرزه اللقاء التشاوري المنظم يوم ١١ يونيو ٢٠١٩ بالرباط، بين الجمعيات والشبكات والديناميات والفعاليات الجموعية العاملة في مجالات التنمية الديمقراطية وحقوق الانسان والحكمة، على الصعيدين الوطني والجهوي، والذي تدارس التراجعات التي يعرفها مجال الحريات العامة بالمغرب وكذا الوقوف على وضعية الانحباس والانحسار السياسي الذي تعرفه بلادنا، ولتدارس ما الت اليه الأوضاع من تضيق على الحريات العامة والتقليص الممنهج من دور المجتمع المدني، نظمت هذه الجمعيات والشبكات والديناميات والفعاليات الجموعية، اللقاء الوطني الأول في إطار «المناظرة الثانية للمجتمع المدني» بمركب بوزنيقة وذلك بمساهمة ازيد من ١٥٠ جمعية تمثل مختلف مناطق المغرب، تحت شعار: «في اتجاه بناء جبهة شاملة من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان».

من هذا المنطلق، فإن المشاركات والمشاركين:

يعتبرون رد الملف الحقوقي إلى سكتة الطبيعية أمرا مستعجلا، كما يدكرون الدولة بالتزاماتها المعتمدة لإعادة هيكلة ذاتها كبدل عن دولة مغرب سنوات الرصاص، انطلاقا من رد الاعتبار لجدوى المشروع الديمقراطي الحداثي الذي أقل الحديث عنه منذ تشريعات ما بعد دستور ٢٠١١ وما رافقها من توتر مع المقاربة الحقوقية، وذلك وفق منظومة مندمجة يوظرها احترام معايير حقوق الانسان كما كرسها الدستور وقيم المساواة والعدالة والحريات،

يؤكدون على الضرورة القصوى للعمل من اجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين،

يستحضرون التراكمات المنجزة (إعلان الرباط-الميثاق الوطني لحقوق الإنسان-توصيات ندوة مراكش حول الانتهاكات الجسمية لحقوق الانسان...) وكذا الانخراط والدعم الكامل لمختلف المبادرات المحلية والجهوية والوطنية للجمعيات الديمقراطية،

يعبرون عن استعدادهم لاتخاذ كل الإجراءات من أجل النهوض بالعمل الوحدوي بين المنظمات المدنية لأنه السبيل الوحيد لوقف التراجعات وتحقيق تقدم على مستوى الحقوق والحريات.

وعلى إثر هذا اللقاء، تدارس المشاركون والمشاركات تداعيات الازمة التي تعرفها العملية السياسية ببلادنا والتي كان من تجلياتها غياب الجرأة في تفعيل كل مخرجات هيئة الانصاف والمصالحة وكذا تعطيل المقترضات الدستورية ذات الصلة بالحقوق والحريات، وسد قنوات الحوار أمام المجتمع المدني بشكل يقلص من دوره في الوساطة وتديير الازمات،

كما تمكن المشاركون والمشاركات من تدارس تداعيات هذه الوضعية من خلال مجموعة من الورشات، تناولت المواضيع التالية:

- الديمقراطية ودولة القانون
- الديمقراطية التشاركية
- الحريات العامة
- الحركات الاجتماعية والحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافة والبيئة

حيث تدارسوا ضرورة رد شمولي وسياسي قوي ومنخرط في الاستمرارية، بناء على مخرجات إعلان الرباط، ومتجدد في المناطق والجهات، ينطلق من حرصنا كمجتمع مدني على تقييم وتجويد ممارستنا، من أجل الانخراط في مسار تأسيس جبهة تكون واجهة للمساءلة والمرافعة والاحتجاج المدني السلمي، وتتهل من مرجعية الدولة المدنية الديمقراطية، وتمنح إمكانيات أوسع لجعل الفعل المدني ينخرط بشكل أكبر وأدق في قضايا النقاش السياسي والحقوق ببلادنا.

لذا فإن المشاركات والمشاركين اتفقوا على تنظيم لقاءات جهوية من أجل التفكير في مكونات هذه المبادرة ووضع خطة عملها، واسلوب اشتغالها، وأساليب اتخاذ قراراتها والتفكير في تحديد حلفاءها، وبلورة المرجعية والقيم والاستراتيجيات الخاصة بها، وذلك على اساس المنطلقات والمداخل التالية:

ملحق رقم ٤ : ٢٠٢٠ : مغرب بدون اعتقال سياسي ومعتقلي رأي

وثيقة الأيانية 2020

2020: مغرب بدون اعتقال سياسي و معتقلي رأي

في فضل ما يعرفه الوطن من أجواء الاحتفال الاجتماعي والانسداد السياسي، تجاه العودة لمغاربة أمة صرفة لم تصل معهم مناضلي الحركات الاجتماعية ثبات الخلفية الاجتماعية، بل شملت الاحتفالات والاحتفالات ومذكرات الحق المواهبين الذين يعبرون عن رأيهم في مواقع التواصل الاجتماعي، إن هذه الاحتفالات، والاحتفالات، ومذكرات الحق والتوفيق، ونسوية المعارضين عبر الإذاعات وعدم احترام الحياة الخاصة، تعتبر جميعها استهدافاً صريحاً للعزل الأول من حقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية)، مما يعنى ريادة حقوقية واضحة من جهة، ومن جهة أخرى نكل على معنى العودة لشتر مناح من التضييق والترهيب.

والميم هناك حالات كالمادة من المناضلين الذين حكمتهم لانتداب سياسة أو تعبيريهم عن الرأي في مجال تام لضمانات المحكمة العادلة، وهناك من أدرجت محاكمتهم جارية، سواء كانوا متابعين في حالة اعتقال أو سراح مؤقت، كما توجد حالات لمواهبين من مغاربة العالم صدرت في حقهم مذكرات توقيف وضعية بسبب تضامهم مع حراك الربيع، كون أن نتمس من تعرضوا للضراء من الكمالاتهم بسبب مشاركتهم في حركات اجتماعية.

هذه الحالات تنوع على جغرافية الوطن ككل : الحسيمة، الجلمون، الخار البيضاء، الرباط، مكناس، ضاحا، أولاد تايمة، العيون، تضاون، وطن وقرى أخرى،

إن الموظفين أصيلة إذ يرفضون هذه المتابعات جملة وتخصيات، و يعتبرونها مسا خطيراً بالمخبراي والعقوق، بل يكون لتأسيس آلية حقوقية وضعية للتسقيق من أجل تشييط المباركات ولجلب الخصائص الضمنية والوضعية، تحت شعار يومه الصمغ هو: 2020 مغرب بدون اعتقال سياسي و معتقلي رأي.

هذه الآلية تعرض أن تشغل بمغاربة حقوقية صرفة، تتألف من:

- **أولاد :** التسقيق بين المباركات العالمية المعروفة.
- **ثانياً :** التراجع من أجل إضلال سراح جميع معتقلي الرأي، وفيها المتابعات ومذكرات الحق بسبب الرأي.
- **ثالثاً :** التعريب بكل الحالات التي تعرضت أو تعرض لأي شكل من أشكال التضييق بسبب الرأي.
- **رابعاً :** التسقيق مع الإضرابات الحقوقية والوضعية والدولية لمخلق عينانية ضاحكة في هذا الاتجاه. بما فيها التفتت للآليات الأهمية.
- **خامساً :** الضغط من أجل تعديل القوانين الجنائي ومكونة الصحافة والنشر بما يتسهم مع المواهب والتعاونات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وما يوضع مع نصري فضفاضة بعم تاروتها للتضييق على حرية الرأي والتعبير.

وتتمثل لاحقاً منبعا لتنام اللغة التأسيسية الكلة سيكون مقديما أمام كل اللجان الضمنية القائمة والجمعيات الحقوقية والمعتقلين السياسيين السابقين والشخصيات التي سنعبر، بمن رحمتهما في المشاركة في هذه الآلية الحقوقية.

التوقيعات

السودان : الفضاء المدني والحراك الثوري



المقدمة

والسيطرة عليها لا سيما في المناطق الريفية. وفي خضم الفقر المدقع، تعاني النساء من ضعف التمثيل السياسي والمشاركة، وسيادة القوانين التمييزية والافتقار إلى سياسات خاصة بنوع الجنس اللازمة لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية الحالية. إذ يمثل العنف القائم على النوع وعدم المساواة بين الجنسين في الأجور والعمل وصنع القرار من حقائق الحياة اليومية للمرأة السودانية.

لقد شهدت منظمات المجتمع المدني السوداني توسعا كبيرا خلال العقود الأربعة الماضية. وكان ذلك نتيجة لواقع الصراعات، والوجود المتسارع للمجتمع الدولي، وعولمة حركة حقوق الإنسان، واستمرار اتجاه الدولة لفك الارتباط عن الخدمات الأساسية والاحتياجات المتزايدة باستمرار التي نشأت بسبب النزاع والأزمة الاقتصادية. ومع ذلك، وعلى الرغم من اكتساب بعض جوانب القدرات على مر السنين والقدرة على التفاعل مع الأحداث إلا أن الغالبية من منظمات المجتمع المدني لم يكن لها القدرة على مواجهة التحديات السياسية المتمثلة في الوعي المجتمعي بالديمقراطية وضرورات التغيير السياسي واهمية ربط طبيعة الدولة بالممارسات الديمقراطية وبناء السلام الاجتماعي والتنمية، كما أن قطاع منظمات المجتمع المدني في السودان منقسم إلى حد كبير على أسس عرقية وقبلية وجغرافية وسياسية ويعاني من مشاكل الحكم الرشيد والقدرات التنظيمية والتقنية والتواجد الكثيف في المناطق الحضرية والتحيز. هذا بالإضافة إلى القيود الهائلة التي فرضتها الحكومة السابقة على مدى العقود الثلاثة الماضية، بما في ذلك الإقصاء والحظر، والاحتواء، والاختراق، والإضعاف، وإنشاء منظمات موازية موالية للحكومة، واحتجاز الناشطين، ووجود حيز مدني غير مواتي ومتراجع.

في أبريل ٢٠١٩، نجح تحالف عريض من النقابات الموازية (تجمع المهنيين السودانيين)، ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وبمشاركة جماهيرية واسعة، في الإطاحة بنظام الرئيس عمر البشير، الذي سيطر على مقاليد السلطة على مدى ثلاثة عقود. وكانت سلمية الحراك والمشاركة الواسعة للشباب والشابات من أهم خصائص الحراك الثوري في السودان.

يعتبر السودان أحد أكثر البلدان تنوعا وتعقيدا في أفريقيا الناحية الجغرافية حيث ينقسم سكانه إلى حد كبير على أساس العرق والقبيلة والدين وأساليب المعيشة الاقتصادية. وأدى الفشل في استخدام هذا التنوع وفهمه كعامل قوة منذ الاستقلال في عام ١٩٦٥، إلى حالة من التهميش والفوارق والإقصاء على الصعيدين الإقليمي والاجتماعي، مما أدى في نهاية المطاف إلى نشوب صراعات مسلحة.

عانى السودان منذ الاستقلال من حرب أهلية، بدأت في جنوب السودان، واستمرت خلال التسعينيات، وفي ظل الحكومة السابقة امتدت إلى جنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان ودارفور. وأسفرت هذه الحروب والصراعات، مسنودة بسياسات النظام المتمثلة في «فرق تسد» والإقصاء والتهميش العرقي والديني، عن مقتل مئات الآلاف وتشريد ما يقدر بأربعة ملايين مواطن وهجرة ملايين من السودانيين الذين يبحثون عن اللجوء في الخارج. وقد نتج عن ذلك تدهور اقتصادي في البلاد مما جعل الأمم المتحدة تصنف السودان ضمن الدول منخفضة الدخل والفقيرة والمثقلة بالديون ولا تزال هناك مؤشرات تظهر اتجاهها نحو تعميق الفقر تدريجيا، مما يجعله يحتل مرتبة أدنى على مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تأثر أداء السودان في القطاع الاجتماعي بشكل كبير بالصراعات المطولة وأوجه القصور في الحكم. ولم يكن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي القوي على مدى العقد الماضي قائما على قاعدة عريضة للمساهمة في الحد من الفقر. إذ فشلت معظم الولايات في الوفاء بمسؤولياتها الخاصة بتوفير الخدمات الاجتماعية، نتيجة انهيار الخدمات المحلية، وضعف القدرات المؤسسية والبشرية، والافتقار إلى التمويل الكافي من الحكومة المركزية. كما أدت عملية اللامركزية، التي بدأت في عام ١٩٩٢ لمعالجة الفوارق الإقليمية في البلاد، إلى تسليط الضوء على العجز الحاد في القدرات ذات الطبيعة المؤسسية والبشرية والمادية بما في ذلك ضعف المساءلة المالية وإعداد التقارير والافتقار إلى الشفافية، والرصد غير الفعال لمخصصات الميزانية وحشد الإيرادات في البلاد.

ولعبت المرأة السودانية دورا رئيسيا في سبل كسب العيش واقتصادات الأسر المعيشية ولكن لم يجد هذا الدور الاعتراف الكافي الذي يستحقه. فمع ذلك، هي من بين أكثر الفئات حرمانا عن الحصول على حقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية، بما في ذلك محدودة فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة ومياه الشرب الآمنة والكافية، فضلا عن الأراضي

١ يتضمن المجتمع المدني طيفا واسع من المنظمات من ضمنها المنظمات غير الحكومية، ونقصد هنا بصورة أساسية المنظمات غير الحكومية.

أطراف دولية مؤثرة، وقامت قوى الحرية والتغيير من جانبها بتعليق التفاوض مع المجلس العسكري، ولجأت لسياسات الشارع مرة أخرى، وفي ٣٠ يونيو سيرت موكب مهيب أجبر المجلس العسكري على مراجعة مواقفه.

عبر ضغوط مكثفة من الوساطة الإقليمية المدعومة دولياً، توصلت قوى الحرية والتغيير FFC والمجلس العسكري الانتقالي TMC في ١٧ أغسطس ٢٠١٩ إلى إتفاق سياسي وإعلان دستوري، نصا على فترة انتقالية مدتها ثلاثة أعوام وإنشاء إدارة إنتقالية، مكونة من مجلس سيادة بتمثيل عسكري ومجلس وزراء ومجلس تشريعي مدنيين، لحين إجراء انتخابات ديمقراطية عام ٢٠٢٢. وأدى الدكتور عبد الله حمدوك القسم رئيساً لمجلس الوزراء، مرشحاً من قوى الحرية والتغيير، وكلفت حكومته بمجموعة من المهام، من بينها ابتداء عملية سلام تفضي إلى سلام شامل ومستدام، وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وإيجاد حلول دائمة للصعوبات الاقتصادية وتفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة لإجراء تحقيق شفاف ودقيق في الانتهاكات التي جرت في ٣ يونيو.

منذ توليها للسلطة واجهت الحكومة الإنتقالية، بالإضافة لهشاشة الوضع السياسي العام، العديد من الصعوبات والتحديات. ترى العديد من القوى السياسية والاجتماعية أن جزء هام من الصعوبات والتحديات التي تواجه الفترة الإنتقالية ترجع إلى التوازنات السياسية، التي شكلت أساس الإتفاق السياسي والوثيقة الدستورية، والتي منحت قيادة المؤسسة العسكرية دوراً سياسياً رغم موقفها الملتبس من الثورة، هذه التحليلات تربط ما بين التوازنات السياسية والصعوبات والتحديات التي تواجهها الحكومة الإنتقالية المتمثلة في بطء عملية تفكيك مراكز النظام السابق وتصفية شبكات المحسوبية، وبالتالي إعاقه عملية الانتقال لبناء الدولة المدنية والديمقراطية.

على الرغم من الأدوار والمساهمات القيمة التي قدمتها منظمات المجتمع السوداني خلال فترة الحراك الثوري وأثناء عملية انتقال السلطة، إلا أن قدرة المجتمع المدني على المشاركة الإيجابية

انطلقت الاحتجاجات في ديسمبر ٢٠١٨، على خلفية تدهور الوضع الاقتصادي، بما في ذلك ارتفاع تكلفة المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية، وقد مثل ذلك السبب المباشر لاندلاع الاحتجاجات الجماهيرية، إلا أن هذه الاحتجاجات في عمقها عبرت عن السخط السياسي المتزايد في أوساط الشعب السوداني على ثلاثة عقود من سياسات القمع والنهب المنظم لموارد البلاد وسوء الإدارة من قبل نظام البشير وحاضنته السياسية المتمثلة في المؤتمر الوطني. شكل تجمع المهنيين القيادة السياسية للحراك الثوري خاصة بعد تحوله من المطالبة بزيادة الأجور إلى المطالبة بإسقاط النظام، وفي يناير وقعت عدد من القوى السياسية والمدنية على إعلان الحرية والتغيير، من بينها تحالف الإجماع الوطني وتحالف نداء السودان بالإضافة لتجمع القوى المدنية، وهو منصة تحالفية تتكون من أكثر من ٢٥ منظمة مجتمع مدني غير حكومية، وقد مثلت هذه المكونات قوى الحرية والتغيير التي قادت الحراك الثوري حتى إسقاط النظام في أبريل ٢٠١٩.

عقب سقوط النظام مباشرة برز نوع من التوازن السياسي بين قوى الحرية والتغيير المتمثلة للحراك الثوري، والمؤسسة العسكرية بما فيها قوات الدعم السريع، التي تحركت قياداتها - تحت ضغط الحراك الثوري - لاستلام السلطة بعد تيقنها من استحالة استمرار الجنرال عمر البشير على رأس النظام، والواقع أن أحد أسباب تحرك القيادة العسكرية التأييد المتعظم للحراك الثوري، الذي برز وسط الجنود وصغار الضباط أثناء اعتصام الثوار في محيط القيادة العامة للجيش.

التناقض الأساسي الكامن خلف هذا التوازن يتمثل في اختلاف التصورات والمصالح بين قوى الحرية والتغيير وقيادة المؤسسة العسكرية، فقوى الحرية والتغيير أو المكون المدني يطالب بالحرية والسلام والعدالة، وهو ما يعنى تغيير جذري في بنية النظام السابق يؤسس لدولة مدنية عصرية، بينما قيادة المؤسسة العسكرية بروابطها الأيدلوجية وامتيازاتها الاقتصادية المرتبطة بالنظام السابق يتراوح موقفها بين إعادة إنتاج النظام السابق بقيادة جديدة أو إجراء تغييرات محدودة تحافظ على جوهر مصالحها وامتيازاتها.

أدى هذا الإختلاف في المصالح إلى تعثر المفاوضات بين المجلس العسكري الانتقالي TMC وقوى الحرية والتغيير FFC، وبطبيعة الحال، سعى كل طرف لتقوية موقفه التفاوضي، فقوى الحرية والتغيير تمسكت بالاعتصام في محيط القيادة العامة للجيش لدعم موقفها المطالب بتكوين حكومة مدنية، بينما يرجح أن المجلس العسكري الانتقالي، وفي سبيل إضعاف موقف خصمه التفاوضي، قام بتخطيط وتنفيذ مجزرة فض الإعتصام من محيط القيادة العامة يوم ٣ يونيو ٢٠١٩. وجدت هذه العملية إدانة قوية من عدة

٢ للمزيد عن عملية فض الإعتصام أنظر/ي تقرير هيومان رايتس ووتش:

«كانوا يصرخون 'اقتلوهم': حملة السودان العنيفة على المتظاهرين في الخرطوم.» هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٩. <https://>

www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/web.pdf_sudan1119

٣ للترتيبات الخاصة بهياكل ومؤسسات الحكم وتكوينها خلال الفترة الإنتقالية: أنظر/ي الوثيقة الدستورية للفترة الإنتقالية على الرابط التالي: <http://constitutionnet.org/sites/default/files/Constitutional%20Sudan/08-2019/default/files/Declaration%20Arabic%202019.pdf>

٤ أهم أسباب هذه الهشاشة تتمثل في تحركات المؤتمر الوطني وتساؤل المؤسسة الأمنية مع هذه التحركات، بالإضافة للعوائق التي تواجه تطبيق السياسات الإصلاحية نتيجة لبقاء العديد من بقايا النظام السابق في هياكل الأجهزة الحكومية. هذا إضافة إلى بروز الخلافات والصراعات الحزبية بين قوى الحرية والتغيير الحاضنة السياسية للحكومة الإنتقالية.

الفاعلة خلال المرحلة الإنتقالية الحالية تتطلب التصدي لمجموعة متنوعة من التحديات من بينها تحدي تشكيل بيئة قانونية ممكنة لنشاط المجتمع المدني، ومواجهة تحدي إصلاح بنية المجتمع المدني خاصة مسائل غياب الديمقراطية الداخلية وترسيخ الشفافية والمساءلة والحوكمة، وتحدي إعادة تأسيس العلاقة بين المجتمع المدني والجهات الخارجية الداعمة، بالإضافة لتطوير مصادر أخرى داخلية تضمن الإستدامة المالية، ومواجهة الصورة السالبة للمجتمع المدني وسط المواطنين، وهي الصورة التي تكونت جزئياً كنتاج للدعاية الحكومية، ويمكن للمجتمع المدني الاستفادة من تغيير العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة الإنتقالية من الإستقطاب والعداء إلى التعاون الإيجابي.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على عدد من مناهج العمل وأدوات البحث كالاتي:
الوصف التحليلي باستخدام المعلومات الثانوية Secondary

data

استخدام استمارات - النموذج مرفق
مقابلات محددة لشخصيات كان لها أدوار محورية
تنظيم مجموعات بؤرية Focus Group Discussions
كتابة ملاحظات محددة وفق السياقات المختلفة

تنظيم الدراسة

المحور الأول: مفهوم وواقع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في الفضاء المدني
المحور الثاني: الإطار القانوني والسياسي والمجتمع المدني
المحور الثالث: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة والمنظمات الدولية
الخلاصة: الدروس المستفادة وخارطة طريق لمستقبل الفضاء المدني في السودان.

تأتي أهمية هذه الدراسة في إطار تقرير وطني من السودان حول الحركات الاجتماعية والفضاء المدني حيث يتم تناول مفهوم ودور الحركات الاجتماعية في التغيير ومدى نجاحها في خلق وتوسيع الفضاء المدني، خاصة في ظل انتفاضة جماهير الشعب السوداني في ديسمبر ٢٠١٩ واستمرار الحراك الجماهيري الى ان تم سقوط نظام الاسلام السياسي الشمولي في أبريل ٢٠١٩. كما يأتي هذا التقرير كمحاولة لقراءة واقع الحراك في السودان وكيفية مشاركة مختلف مكونات المجتمع المدني التي شكلت حركة اجتماعية متراكمة الخبرة والتجارب كان لها الدور الفاعل في التغيير، مع تقديم تحليل لمختلف عناصر الحراك ودور كل منها ودوافعها، بالإضافة الى الأساليب والاستراتيجيات التي استخدمتها القوى المدنية وكيف تعاملت مع السلطة. وعلى الرغم من نجاح الحراك الثوري في اسقاط النظام، إلا أنه يبدو أن ذلك ليس كافياً لوحده لحدوث تغيير حقيقي يحقق تطلعات الثوار المتمثلة في شعار (حرية... سلام... عدالة)، الأمر الذي يجعل هذه القراءة أكثر راهنية وأهمية.

كما يتم رصد وقراءة البيئة التمكينية للمجتمع المدني، سياسياً وقانونياً والى أي مدى تحكمت في عمله سلبيًا وإيجابيًا مع التركيز بشكل أساسي على التطورات المستجدة اثناء الحراك منذ ديسمبر ٢٠١٩. وأخيراً، يحاول التقرير رصد ردات الفعل من قبل المؤسسات الدولية والاقليمية والجهات المانحة ودورها في التصدي لمواجهة جملة المشاكل والتحديات التي ظهرت والى أي مدى تواجد الدعم المطلوب في إطار المنظومة الحقوقية الدولية والتنمية.

الهدف من الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق عدة أهداف تتمثل في الآتي:
رصد وتحليل الدور المركزي الذي قامت به الحركات الاجتماعية كفضائل ومؤسسات مدنية وهي تمثل الفضاء المدني الذي تراكم

المحور الأول: مفهوم وواقع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في الفضاء المدني

مفاهيم مرتبطة بالحركات الاجتماعية

وفي إطار البحث عن المشروع البديل الذي يجب ان تتبناه الحركات الاجتماعية في الدفاع عن مصالح قواها الاجتماعية في سياق سيطرة هياكل اجتماعية - اقتصادية تتقاطع مصالحها مع هياكل العولمة يقدم الكاتب سمير امين ثلاثة مداخل مع ضرورة التكامل بينهم، اذ يرى اولا ضرورة تبني التقدم الاجتماعي والذي يتطلب بالضرورة التقدم الاقتصادي الذي يرتكز على «الابتكار وتطور الإنتاجية وتوسع السوق»، ويضيف ثانيا أهمية ديمقراطية جميع مجالات المجتمع اي ضرورة ان يكون الزخم الديمقراطي محسوسا في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والا يتم حصره في المجال السياسي. اما المدخل الثالث فهو ضرورة الاخذ بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية المعتمدة على الذات والتي لا تعني استبعاد الانفتاح او المشاركة في اطار الاعتماد المتبادل مع ضرورة الحاجة الى شروط تسمح بالحد من تفاوت الثروة والسلطة بين الامم والمناطق داخل كل دولة^٦.

تعطي تجربة السودان نمودجا آخر، حيث أدت المراوحة بين الحكم الديمقراطي المدني والحكم العسكري إلى الانتقالات السريعة للتنظيمات النقابية ما بين قيادة التغيير في المجتمع من خلال العصيان المدني في ثورة ١٩٦٤ وانتفاضة ١٩٨٥، ثم إلى المصادرة التامة والانتقال إلى العمل السري مثلما كان الوضع بعد ١٩٧٠ في ظل حكومة نميري.

ولقد لعبت علاقة القوى السياسية بالحركة العمالية - اليسار خاصة - دورا في بلورة الوعي الطبقي وإكساب النضال العمالي بعدا سياسيا في معظم البلدان العربية. وكان لها أيضا آثار سلبية انعكست في تعميق أزمة استقلال الفعل العمالي من جهة، وفي إقحام الخلافات السياسية بين الفصائل المختلفة داخل صفوف العمال وعلى قائمة أعمالهم، مما أوهن التضامن الطبيعي بينهم وحملهم بصراعات دخيلة.

مفاهيم مرتبطة بالمجتمع المدني

عموما يعرف المجتمع المدني بأنه «مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية أخرى». بمعنى انه يمثل كل التنظيمات المرتبطة بالدولة وخارج إطار العائلة. ويؤكد بعض الباحثين ان المجتمع المدني يجد أساسه الأيديولوجي في ثلاثة نظم من القيم والمعتقدات متفاعلة، أولها الليبرالية، وثانيها الرأسمالية وثالثها العلمانية^٧. وعليه، يمكن تعريف المجتمع

تعد الحركات الاجتماعية إحدى أهم أشكال العمل السياسي الجماعي، على الرغم من ذلك كثيراً ما يقع الخلط بين الحركات الاجتماعية وأشكال أخرى من العمل السياسي، وهو خلط ناتج في الواقع، من تشابه بعض جوانب الحركات الاجتماعية والأشكال الأخرى من العمل السياسي. إلا أن ما يميز الحركات الاجتماعية هو أنها جزء من مكونات مختلفة تشمل تعدد سياسي واجتماعي - طبقي يعمل في إطار التفاعل الدائم بين المطالبين والمستهدفين بهذه المطالب ويمثل القاعدة الاجتماعية الكبيرة التي تشكل هذه المطالب وتعبّر عن مصالحها المشتركة.

لقد تجدد الجدل حول مفهوم الحركات الاجتماعية بفعل ثورات الربيع العربي، والتي كان للشباب العربي المرتبط بشبكات التواصل الاجتماعي دور كبير في تفجيرها ونجاحها، فقد تراجعت امام هذه الثورات بعض المسلمات مثل اتهام المجتمعات العربية بالجمود وسلبية الاجيال الجديدة وعدم اهتمامها وقدرتها على المساهمة في التغيير. وهذا التفاعل القوي طرح بالتوازي معه أسئلة جديدة في أفق الحركات الاجتماعية مثل دور الشباب في مرحلة بناء نموذج جديد ديمقراطي للنظام السياسي كحركات منظمة والتطلع الى برنامج اقتصادي ذو مضمون اجتماعي يستجيب لاحتياجاتهم المرحلية والاستراتيجية ومدى قربهم واهتمامهم بالأحزاب السياسية ومواقف حركات الإسلام السياسي من الديمقراطية وقضايا المرأة والعولمة وتطور شبكات الاتصال ودورها في الصراعات الاجتماعية والسياسية الجارية في هذه المجتمعات وبشكل عام يمكن القول أن كل الأسئلة المطروحة تتعلق بمستقبل ودور الحركات الاجتماعية في بناء وتطوير الديمقراطية، وفيما يتعلق بالأبعاد السياسية والاجتماعية للحركات الاجتماعية عموما، ترى الكاتبة عزه خليل بأهمية التمييز بين الحركة الاجتماعية والأحزاب السياسية وذلك لان الحركات الاجتماعية تسعى للتأثير في صنع القرار أو ترفع مطالب لدى الدولة، إلا أنها لا تسعى إلى الاستحواذ على السلطة السياسية ولا مراكمتها ولا تعمل من خلال آليات العمل السياسي المباشر، كما هو شأن الأحزاب. وعوضا عن ذلك قد تسعى الحركات الاجتماعية إلى نوع مغاير من السلطة الاجتماعية. ويمكن أن نضيف إن مطالب الحركات الاجتماعية تتعلق في المقام الأول بقضايا اجتماعية، رغم ما قد يكون لها من انعكاسات سياسية غير مباشرة^٥.

٥ عزه عبد المحسن خليل، «الحركات الاجتماعية في العالم العربي»، مدونة الكتبة عزة خليل، يناير ٢٠٠٦

٦ المصدر السابق نفسه.

٧ المصدر السابق نفسه.

المدني بأنه عبارة عن مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تربط أو التي تكون بمثابة حلقة وصل بين الأسرة والدولة والمجال العام لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.

الا أن كثيرا من النقد قد وجه الى تكاثر منظمات المجتمع المدني كبديل موضوعي لقيام حركات اجتماعية مقاومة لكل سياسات القهر والتمييز الاجتماعي - الطبقي، حيث يرى بعض الكتاب بان لا يجب أن تتلاءم أو تتماهى المنظمات غير الحكومية مع التفكير الاستراتيجي وبرامج الليبرالية الجديدة التي يجسدها ويعمل على ان تكون جزء من ثقافة العمل المدني وبعض من النخب الوطنية المرتبطة بسياسات وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين وهدفها هيكله الاقتصاد واستغلال ونهب الموارد والاحتواء الكلي والجزئي، ولذلك يجب ان تقوم المنظمات غير الحكومية ومراكز البحث العلمي المستقلة بالعمل والتضامن مع الحركات الاجتماعية - السياسية والتي بدورها تعمل على محور معادٍ لحقوق الشعوب وكرامتها.

وما زال الصراع واختلاف وجهات النظر بين المهتمين بأمر المجتمع المدني وحتى الان محتدماً حول مفهوم منظمات المجتمع المدني والمنظمات الاهلية والمتوارثة في مجتمعاتنا قبل سيطرة الاستعمار وبدايات نشوء العلاقات الرأسمالية وأجهزة الدولة الحديثة في مجتمعاتنا. وفي هذا الاطار يشار الى ان هذه معضلات لا تحل او تحسم بالقطعيات الوثوقية، انما بالدراسة المتأنية لكل مجتمع، وما كان عليه، وما آل اليه، ثم المقارنة والمضاهاة مع مجتمعات مماثلة قبل استخلاص ما هو عام ومشارك - مع مراعاة ان كيانات سابقة للرأسمالية تواصل تماسكها الباطني ونسيجها الخاص، وتتعايش وتتأقلم مع الرأسمالية في أخذ وعطاء، مثل ذلك التكوينات القبلية والطائفية والطرق الصوفية، او محافظة الخلاوي على طابعها الخاص رغم استيعابها في هياكل التعليم النظامي، او الادارة الاهلية في السلك الاداري للدولة.

وهنا يرى الكاتب جيمس بتراس أن المنظمات غير الحكومية عملت على اشراك معظم المفكرين الذين لديهم قابلية ما لأن يهجروا اصولهم الطبقية وينتموا للحركات الشعبية وكانت النتيجة هي فجوة مؤقتة بين الأزمة الرأسمالية العميقة (الكساد في اسيا وامريكا اللاتينية، وانهيار الاتحاد السوفييتي)، وغياب الحركات السياسية الاجتماعية المنظمة (باستثناء البرازيل، كولومبيا وجنوب كوريا)^٨. وهنا يأتي السؤال الأساسي فيما إذا كان يمكن لجيل جديد من المفكرين ان ينبثق من الحركات الاجتماعية الصاعدة، والذين سيكون لهم القدرة والالتزام بان يخرطوا في الموجة الثورية الجديدة التي تهدف الى التغيير الشامل اقتصاديا واجتماعيا.

وبمفهوم اجتماعي بنيوي ستكون خطوة كبيرة للمنظمات غير الحكومية «التقدمية» أن تنتقد بشكل منهجي العلاقة مع الامبريالية ووكلائهم المحليين، وايدولوجيتهم في التكيف مع النيوليبرالية وهاكلها السياسية والاقتصادية. بل سيكون من اهم متطلبات المرحلة المساهمة الجادة لتشكيل حركات اجتماعية ذات طبيعة بنيوية تناضل وتتحدى الأنظمة والأحزاب السياسية ذات المرجعية الاقتصادية المهيمنة التي تخدم البنوك والشركات متعددة الجنسيات، وهنا يمكن الإشارة الى ما يحدث في « السودان - العراق - الجزائر - لبنان.»

وتعتبر منظمات المجتمع المدني في السودان قديمة تاريخيا وهي حصيلية تجارب نضالية تعلقت بأوضاع سياسية واقتصادية وغيرها مر بها المجتمع السوداني، حيث اتصفت بكثير من التعقيدات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد مرّ تطور المجتمع المدني في السودان بعدة مراحل، اذ يمكن النظر الى المجتمع المدني باعتباره الساحة التي تجتمع فيها العديد من

٩ محمد ابراهيم نقد. «الدولة المدنية - المجتمع المدني ومنظماته.» مجلة البيان، ١٩٩١.

٨ جيمس تراس. «المنظمات غير الحكومية في خدمة

الإمبريالية.» الحوار المتمدن، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٨. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=6112608>

المحور الثاني: كيف تواجه الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التضييق على الفضاء المدني؟

التاريخي، مما فتح امامها فرصة التحول الى حركات اجتماعية ذات محتوى سياسي ساهم في التغيير السياسي وأدى الى سقوط اقوى نظام قام على تحالف الثلاث المرعب «السلطة والثروة والدين»، وهذا ما يؤكد على قدرة الشعوب على احداث التغيير متى ما استندت على تنظيمات رسمية وغير رسمية ذات ارتباط وثيق بمنهاج الحركة الاجتماعية. فقد مثلت هذه المكونات الاساس المادي لقوى الانتفاضة وهي التي اعلنت في الأول من يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩ «إعلان الحرية والتغيير». هذا الاعلان جاء مُطالباً في بنود واضحة بإسقاط النظام وتشكيل حكومة انتقالية لمدة ٤ سنوات. وقد أدت هذه المطالب الى حصار القيادة العامة للجيش في ٦ ابريل ٢٠١٩ حيث تعتبر هي القاعدة التي يحتمى بها الرئيس البشير مما أدى الى ازاحته وتجريده من كافة سلطاته في ١١ أبريل/ نيسان ٢٠١٩. وأعلن الجيش السوداني بيانه الذي يُعلن فيه تشكيل مجلس عسكري من اللجنة الامنية لتقود البلاد لمدة عامين. المكونات الموقعة على إعلان الحرية والتغيير كررت رفضها للبيان، وأعلنت أنها لن تترك ميدان الاعتصام إلا بعد أن تتولى قيادة مدنية مقاليد الحكم. وبعد تداخل عدد من القوى الداخلية والإقليمية والدولية تم التوافق على مجلس السيادة بالمنافسة مع القوى المدنية وتشكيل حكومة انتقالية ومجلس تشريعي من قوى الانتفاضة، كما تم الاتفاق على ان تكون مدة الفترة الانتقالية ٣ سنوات لتساعد في تفكيك وتصفية النظام السابق ومن ثم اقامة انتخابات حرة وديمقراطية يسبقها مؤتمر دستوري ليضع الاسس السليمة للحكم في السودان في ظل الحروب والنزاعات الجهوية والقبلية والصراع الاجتماعي - الاقتصادي الذي اصبح واضحا بين قوى التغيير والقوى التي تريد الحفاظ على ذات الهياكل ذات الارتباط الوثيق بمصالح عالمية وإقليمية.

فمن هي القوى التي شاركت بقوة في صناعة الحراك السوداني، والتي يقع على عاتقها الآن مسؤولية الحفاظ على هذه الانتفاضة الشعبية وتحقيق شعارات الجماهير دون ان تفقد بوصلة التغيير الشامل؟

تجمع المهنيين

تجمع المهنيين السودانيين وهو تحالف مهني يضم ١٧ نقابة سودانية مختلفة؛ تأسس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لكنه لم يسجل رسمياً حينها بسبب الإجراءات الحكومية الصارمة ضد النقابات، قبل أن تُصبح رسمية في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٦ بعد تحالف بين لجنة أطباء السودان المركزية، وشبكة الصحفيين السودانيين وتحالف المحامين الديمقراطيين. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، دعا تجمع المهنيين الحكومة السودانية إلى الرقع من الحد الأدنى للأجور وتحسين الوضع

يعتبر ما تم من حراك في الشارع السوداني منذ ديسمبر الماضي والذي تواصل الى فجر يونيو ٢٠١٩ م هو مد جماهيري انفجر في يوم ٦ أبريل كتراكم تاريخي من الغضب والمقاومة المستمرة منذ ١٩٨٩ م من قبل مجموعات وفئات اجتماعية مختلفة من الشعب، بما في ذلك الفئات الاجتماعية غير المنظمة هيكلية بالشكل التقليدي مثل النساء والشباب. وعلى الصعيد الاخر كانت المجموعات المطالبة هي الأكثر تنظيماً مثل تجمع المهنيين ومجموعات المقاومة المطالبة الإقليمية التي كانت تعبر عن مطالب فتوية مثل مقاومة نزع الأراضي والحق التاريخي فيها ولجان السدود وحق المواطنة في أقصى الشمال الى الشرق من البلاد. وقد انتظمت هذه المجموعات بأشكال متنوعة وعلى مستويات مختلفة بدء من القرية ووصولاً لأشكال تنظيمية مركزية في صيغة شبكات مما جعلها أكثر قوة وتأثيراً. هذا الطيف الواسع من العمل المنظم مع الالتزام الكبير بالتنسيق الميداني من قبل المجموعات المختلفة كان هو الاساس الموضوعي والقاعدة المادية لهذا الصمود الذي امتد لفترة طويلة لم يشهده السودان من قبل رغم الخبرة المتراكمة في فعل الثورة والانتفاضة الجماهيرية وبشكل لم يسبق له مثيل وعلى هذا النطاق الواسع.

من المؤكد ان ما جرى على ارض الواقع يتجاوز كونه مجرد احتجاجات او انتفاضة عادية تهدف الى تغيير النظام، بل يمكن الاشارة الى اهمية القدرة التنظيمية وسط فصائل المعارضة خاصة تجمع المهنيين الذي مثل القيادة الميدانية اليومية، مستندا على قواعده الممتدة من كل الفصائل خاصة الخريجين الذين يعانون من البطالة والقهر والذل. فقد شكل هؤلاء حراكاً اجتماعياً مقاوماً ومصادماً ببسالة ادهشت حتى القوى الامنية والعسكرية التي فشلت في كسر شوكتهم رغم الاعتقال وصنوف الضرب والتعذيب المنهج في غياهب السجون وبيوت الاشباح والتي لم تفرق بين المرأة والرجل. وهذا ما شكل مقاومة ممتدة أشبه بحركة اجتماعية واسعة، حركة جسدت مطالب مرتبطة بشكل مباشر بالتغييرات الاجتماعية المطلوبة وتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أصبحت في وضع حتمي للتغيير وعبرت عن حقوقها للتعبير عن نفسها وأكدت على الفكرة المركزية بضرورة هدم كل الهياكل القديمة حتى تجد حقها المشروع في بناء الدولة المدنية الديمقراطية القادرة على الاستجابة لمطالبهم وتطلعاتهم المشروعة، مع التفاعل مع كل المطالب الأخرى خاصة ملف الحريات السياسية التي تشكل الأرضية الثابتة لحرية كافة الحركات الاجتماعية التي تسعى للتغيير وعابرة لكل الاختلافات الدينية والاثنية والجهوية مما يؤدي الى خلق منظومة قيم جديدة تفرض نفسها على المجتمع السوداني المتميز بالتنوع.

في هذا الإطار النظري لابد من تقديم مفصل الى دور مكونات قوى الحرية والتغيير والتي شكلت القاعدة الاجتماعية لهذا الحراك

قواعد الاحزاب السياسية مما اجبر قياداتها مثل نداء السودان والإجماع، ليقعوا معاً ببيان الحرية والتغيير.

لجان المقاومة / الحراك الشبابي

تعتبر لجان المقاومة من الوسائل النضالية التي عبرت عن عقريّة الشعب السوداني وقواه السياسية الثورية، وكانت هي الوسيلة الفعالة في إسقاط النظام، حيث جاءت الحاجة لها لمقاومة سياسات النظام من كافة اشكال القهر الاقتصادي والاجتماعي، وكان يومها أغلب جماهير الشعب السوداني تواجه نظاماً عسكرياً أو دكتاتورياً مديناً. مثلت هذه اللجان أداة نضالية فعالة تخوض بها الجماهير نضالها اليومي لتحقيق عن طريقها أهدافها التي وضعتها بشكل عملي يتناسب وطبيعة عملها القاعدية في الاحياء خاصة الشباب غير المنتمين للأحزاب السياسية وفي اماكن العمل حيث تسيطر نقابات النظام.

لقد عبر بعض من شباب لجان المقاومة بانها تمثل نبض الشعب، لذلك فقد كانت تناقش فيها قضايا اليومية، وتدافع بها الجماهير عن مصالحها، وتعبّر بها عن رغباتها وتطلعاتها، ولذلك مثلت اولى عتبات تعلم الممارسة السياسية والديمقراطية. لهذا فإن لجان المقاومة يجب أن تقوم في أي حي، فريق، قرية، مدينة جامعة، مدرسة... الخ، وبدونها لن يستطيع الشعب التوحد حول أي قرار يتخذه، فإذا كان شعباً يريد الانتفاض على نظام دكتاتوري، فإنه يبدأ ذلك بمناقشته في لجان المقاومة هذه، والتوحد حوله، واتخاذ القرار حوله. ولهذا فإن أهمية لجان المقاومة لا تدانها أي أهمية أخرى، وهي اولى خطوات الشعب نحو إسقاط الدكتاتوريات.

وأضاف بعض الناشطين أنه وفي الحالة السودانية الراهنة، فإن لجان المقاومة، وتكوينها وتفعيلها، يجب أن يحتل حيزاً أساسياً، في نقاش الجماهير وهمومها اليومية، والشروع في خطوات عملية في إنشاء هذه اللجان، وتنشيط الموجودة منها، وإمساکها بالقضايا الأساسية واليومية للجماهير، ومتابعتها، وخوض المعارض من أجلها، والضغط على السلطة لتنفيذ هذه المطالب، فهذه اللجان هي برلمانات شعبية تعبّر عن هموم ورغبات وتطلعات وآمال الشعب. وكما أن لجان المقاومة هي واجب الأحزاب السياسية والاتحادات المهنية والمطلبية، فإنها كذلك تماماً هي واجب الشعب كله، وهي واجب وفرض على كل مواطن تتضارب مصالحه مع مصالح النظام، فإن الواجب عليه هو تكوين هذه اللجان في المكان الموجود فيه.

إن واجب الساعة الآن هو استمرار عمل لجان المقاومة، والدفع بها نحو ساحة النشاط السياسي، وخوض المعارك اليومية عبرها، وتصعيد المقاومة بها وصولاً بها نحو هدف الشعب في توسيع قاعدة الديمقراطية، ونصفيّة ما تبقى من مؤسسات النظام السابق واعتماد منهج التمكين مع ضرورة هزيمة أي مشروع

الاقتصادية للشعب ثم تطوّرت الأمور بعدما شارك التجمع في الاحتجاجات في مدينة عطبرة ضد ارتفاع تكلفة المعيشة، قبل أن يلعب دوراً بارزاً في الاحتجاجات ضد اعلان الميزانية في ديسمبر ٢٠١٩.

بعد اندلاع احتجاجات عطبرة في ١٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٨، قرّر تجمع المهنيين المشاركة في التظاهرات حيث دعا إلى زيادة الحد الأدنى للأجور قبل أن تتطوّر الأمور ويتوحد مطلب المتظاهرين في إسقاط النظام بالكامل. نجح تجمع المهنيين المكوّن من أفراد من الشعب السوداني في قيادة الاحتجاجات وتنظيمها حيث دعا إلى العصيان المدني الكامل والإضراب السياسي المفتوح كما اتهم المجلس العسكري بالوقوف وراء عمليات القتل الجماعي والنهب والاعتصاب والقمع العنيف للمتظاهرين. وكان تجمع المهنيين قد برز في الاحتجاجات الشعبية بفضل إيمانه بالمقاومة السلمية في جميع التظاهرات المطالبة بالتغيير.

ينطلق التجمع من قاعدة أساسية، ألا يحصر نفسه في هيكل واحد، هو محمد يوسف المصطفى، المتحدث باسم التجمع، فالمشهد السياسي والاقتصادي والثقافي في السودان كان يفتقد إلى قائد يجمع الناس حوله. هذه الحاجة الشديدة جاءت وسط قوى المعارضة السودانية، لذا جاء التجمع فكان الهدف منه هو تنظيم ما يقوله الشعب وإضفاء صفة الحراك العام وصياغته سياسياً، بالرغم من أن القائد الأساسي بالنسبة للتجمع هو الشعب. هذا وقد أكدت قيادات أن التجمع لا توجد لديه أي نية ليتحول إلى حزب سياسي وسوف يكتفي بكون العديد من أعضائه في أحزاب سياسية أخرى.

كما أكدت مجموعة قيادات تجمع المهنيين أن القاعدة التي ينطلق منها التجمع تظهر جلية في عدم وجود هيكل تنظيمي مثل بقية الأحزاب. كما لا توجد إحصاءات توضح عدد المنضمين إليه، وقد بررت المجموعة غياب الإحصاءات إلى حظر القانون السوداني تشكيل نقابات مهنية مستقلة، فبدأ ٢٠٠ أسناذ بجامعة الخرطوم تكوين نقابة لهم بشكل غير رسمي عام ٢٠١٢ مما شجع ذلك بقية المهنيين في السودان على الاقتداء بهم، ثم في ٢٠١٦ قررت ثمانية تجمعات غير رسمية الانضواء تحت لواء واحد اسمه «تجمع المهنيين السودانيين». من بين هؤلاء التجمعات الثمانية يوجد البيطريون، الإعلاميون، الصيادلة، المعلمون، والمحامون. كان من المدهش استجابة الشعب السوداني لبيانات هذا التجمع مهما تكن كتابية ندائهم للتظاهر التي تكون سميت ميعاد الثورة عند الواحدة ظهراً. كانت الدهشة بسبب عدم معرفة من هي هذه القيادة الحقيقية لهذا التجمع، لكن رغم ذلك كانت مصدر ثقة للشارع السوداني الذي استجاب لنداءاتها. ولا يوجد مقر رسمي يتحدث منه أعضاء التجمع سوى منصات التواصل الاجتماعي، لكن ذلك لم يمنع وجود ممثلين للتجمع خارج البلاد مما سهل تناول وتداول المعلومات خاصة في بعض العواصم الاوربية كباريس ولندن. كما أن أسلوب ولغة التجمع العقلانية والعملية استطاعت أن تجذب حوله قوى اجتماعية متعددة خاصة

تجمع القوى المدنية

هو أكبر تجمع لمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية ويضم في عضويته أكثر من ٢٥ منظمة وتكون بمبادرة من كونفدرالية المجتمع المدني حيث كانت تعتبر منصة معارضة ومقاومة لسياسات النظام في مجال القمع القانوني والتدخل السافر في العمل الطوعي والمدني. وقد ظهر هذا التجمع في سياق الملاحم البطولية للشوارع السوداني خلال انتفاضة ديسمبر ٢٠١٨ والتي استمرت حتى ازالة النظام. ولهذا وقف تجمع القوى المدنية مع إعلان الحرية والتغيير وأعلن اصطفاه مع قواه الحية في تحالف المهنيين والتحالفات السياسية، ودعا جميع قوى التغيير للانخراط في صفوف المعارضة لتعميق أهداف انتفاضة الشعب السوداني من أجل إنجاز التغيير الجذري والانتقال السلمي ومعالجة قضايا السلام والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان وبالمشاركة في التغيير وبرامج ما بعد التغيير، بما فيه تفعيل الدوري الرقابي والتقويمي وصولاً لحكومة وهياكل انتقالية مدنية تحقق السلام العادل والتحول الديمقراطي والتنمية وكرامة العيش واقامة مؤسسات الدولة المدنية الديمقراطية.

الحراك النسائي

الذي لا شك فيه هو ان هناك تغييرات كبيرة في الواقع الاجتماعي - الثقافي، فبدءاً من الاحترام غير المسبوق على المستوى المحلي والإقليمي بل وحتى العالمي للمرأة السودانية حيث تخرج مواكب كاملة على شرفها، ومرورا بالرفض المتنامي للعنصرية التي عمل النظام بكل ما يملك من اسلحة مادية ومعنوية الى ترسيخها الا انها تراجعت امام تماسك كل المنظومة الاجتماعية بل تلاشت وانهارت تماما امام جيل أكثر انفتاحا من الاجيال السابقة وله القدرة على تبني سياسة ثقافة احترام الآخر. ويعود ذلك نسبيا الى تبادل الخبرات عن طريق استخدام التكنولوجيا والاعلام الإلكتروني الذي فتح أبواب واسعة للمعرفة الإنسانية. وهذا الوضع يعكس ان شروطا جديدة بدأت تخلق على أرض الواقع مما يساهم ويؤكد ان عددا من الحركات الاجتماعية التي تهدف للتغيير الشامل بدأت في اعاده تنظيم صفوفها وترتيب أولوياتها بوعي اجتماعي ليكون لها القدرة على التأثير على مسارات التغيير المطلوب مما يجعلها في مواجهة تحدٍ غير مسبوق وهي تتأهب بكل قدراتها لتصنع التغيير.

حاليا، ويقام أول حكومة مدنية في السودان منذ ثلاثين عاما وأدائها اليمين الدستورية وتولي عدد من الكفاءات المهنية والخبرات الدولية مهام قيادة هذه الحكومة يصبح الطريق الى وضع اسس الدولة المدنية الديمقراطية ممكنا، كما أصبح المجال واسعا امام الحركات الاجتماعية المختلفة أن تنظم جهودها للمطالبة بمنظومة الحقوق التي تتسق مع المعاهدات والمواثيق الدولية خاصة التركيز على مجال الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية المستدامة التي سوف تشكل الأساس المادي للتغييرات الاجتماعية والاقتصادية.

يقوم على الفكر الديني ويعزز خطاب الكراهية والعنصرية وسط شعب متعدد ومتنوع في ثقافته وعاداته مع تعدد الاديان والاعراق، ولعله من نافلة القول أن هذه اللجان هي (عظم الظهر) في المعركة الكبرى، كما هي كذلك في الممارك اليومية، حيث أن الخطاب السياسي اليومي للمعارضة لا يمكن تنفيذه على أرض الواقع إلا عبر هذه اللجان .

تجمعات الاحزاب السياسية

تحالف «نداء السودان»: تأسس هذا التحالف في نوفمبر ٢٠١١، ويضم قوى سياسية أبرزها حزب الأمة القومي وحزب المؤتمر السوداني واخرى حاملة السلاح (الحركة الشعبية - شمال، وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة)، بجانب مبادرة المجتمع المدني التي تضم عدد من لجان مقاومة السود ولجان حماية الأراضي وكذلك بعض من منظمات المجتمع المدني. يعتبر هذا التحالف من أشد التحالفات اختلافاً وخلافاً، حيث تتنوع أفكار مختلف القوى فيه وتتنوع مرجعياتها الفكرية الا انها تتفق على هدف واحد وهو ضرورة حل أزمة السودان بإزاحة البشير وتشكيل حكومة انتقالية. كما يعبر الهدف الأساسي من هذا التحالف عن مدى الرغبة في حل الأزمة السودانية عبر التسامي على الصراعات الحزبية والمذهبية. وتم الاتفاق بين مكونات التحالف أن يتراس الاجتماعات الأكبر سنًا مهما يكن انتماءه.

تحالف قوى الإجماع الوطني: هو تحالف لأحزاب المعارضة السودانية التي اتخذت موقفاً مبكراً بعدم المشاركة في الحياة النيابية السودانية كإعلان واضح لمعارضتهم بقاء نظام الاسلام السياسي حتى ولو بدون البشير. تأسس هذا التحالف في نهايات عام ٢٠٠٩، متكوّنًا من ١٧ حزبًا معارضًا منهم ٤ أحزاب رئيسية من بينها الحزب الشيوعي السوداني وفصيل من الاتحادي الديمقراطي وعدة أحزاب يسارية صغرى، هذا بالإضافة الى عدد من المنظمات المدنية.

التجمع الاتحادي المعارض: تشكل هذا التجمع من ثماني فصائل اتحادية أعلنت تكتلها داخل منظومة واحدة هي «التجمع الاتحادي المعارض». هذه الفصائل هي: الوطني الاتحادي الموحد، الحزب الاتحادي الديمقراطي العهد الثاني، الوطني الاتحادي، الاتحادي الموحد، الحركة الاتحادية، والاتحاديين الأحرار، والتيار الحر، واتحاديين معارضين لا ينتمون لأيٍّ من الأحزاب المذكورة. وقد برز هذه التجمع في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨ بقاعدةٍ وحيدة وراسخة، حيث لا حوار مع نظام البشير مهما كانت الدواعي. وتلخصت أهدافه في إسقاط نظام الحكم الإسلامي وتعبئة الجماهير الاتحادية واستنفار القواعد الشعبية لتمتلك وعيًا ورغبةً للمشاركة في تغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المحور الثالث: الإطار القانوني والسياسي

على المستوى النظري تبدو إجراءات التسجيل وإعادة التسجيل السنوية - كما تحدها المادة (٩) من قانون العمل الطوعي والإنساني - سهلة وميسرة، لكن على مستوى الواقع والممارسة العملية تواجه المنظمات معوقات عدة من ضمنها تأخير إجراءات التسجيل بالنسبة للمنظمات الجديدة، والمماثلة في إعادة التسجيل السنوية للمنظمات المسجلة أصلاً. الواقع أن الصلاحيات الواسعة التي منحها القانون لمفوض العون الإنساني ومسجل المنظمات، بما فيها صلاحية رفض تسجيل المنظمات، وغياب آليات المساءلة الإدارية والقانونية، يضع المنظمات تحت رحمة مفوضية العون الإنساني^{١٠}.

ونظراً لاعتماد العديد من منظمات المجتمع المدني في تمويل جزء كبير من أنشطتها على التمويل والمنح من مصادر أجنبية^{١١}، اشترط قانون العمل الطوعي والإنساني في المادة (٧)، أن يكون تلقي المنح والتمويل عبر وثيقة مشروع تجاز من قبل المفوضية، كما يمنع تلقي أموال أو منح من الخارج أو من شخص أجنبي بالداخل أو من أي جهة أخرى، إلا بموافقة الوزير. وفقاً لذلك تعاني العديد من المنظمات الوطنية من التعقيدات العديدة التي تصاحب الموافقة على التمويل من قبل الجهات الحكومية المتعددة. وإذا علمنا أن أغلب المشروعات الإنسانية لا تتعدى فترتها العام، فإن طول مدة الحصول على موافقة الجهات الحكومية، يمثل معوق أساسي أمام منظمات المجتمع المدني في ممارسة عملها.

في الفترة من ٢٠١١ - أبريل ٢٠١٩، ابتدأت الحكومة حملة واسعة من التصيق الأمني على منظمات المجتمع المدني والناشطين، ففي ٢٠١٢ أغلقت الحكومة وأوقفت نشاط عدد

تحدد البيئة القانونية وفقاً لطبيعة النظام السياسي، ففي الأنظمة الديمقراطية، التي تحترم مبدأ الفصل بين السلطات، يكون للبيئة القانونية استقلاليتها عن الضغوط والتدخلات السياسية. أما في الأنظمة الديكتاتورية، فعادة ما تخضع البيئة القانونية لضغوط وإكراهات البيئة السياسية، فتفقد استقلاليتها وتصبح أحد أدوات التقييد والقمع السياسي^{١٢}. يقدم السودان في ظل الحكومة السابقة نموذجاً للأنظمة الديكتاتورية، التي تشكل البيئة القانونية للمجتمع المدني لتصبح أداة من أدوات التقييد والقمع السياسي.

النموذج السوداني يكمن تفرده في المفارقة الواضحة بين الدستور والقانون، فدستور السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ يكفل في المادة (٤١)، بصورة واضحة لا لبس فيها، الحق في التجمع وحرية التنظيم، كما تنص المادة (٣٩) على حرية التعبير والإعلام، ويعزز الدستور جملة الحقوق والحريات الواردة في وثيقة الحقوق^{١٣}، بما فيها الحق في التجمع وحرية التنظيم، بالنص في المادة (٢٧) الفقرة (٣) على اعتبار كل الحقوق والحريات المضمنة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزءاً لا يتجزأ من وثيقة الحقوق^{١٤}.

على الرغم من هذا الإطار الدستوري الإيجابي، إلا أن قانون العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦، بدلاً عن أن ينظم ممارسة حرية التنظيم فيما يتعلق بالمجتمع المدني، كما نص على ذلك في الدستور^{١٥}، يصادر هذا الحق ويضع العديد من القيود على ممارسته، فقد استند القانون على رؤية عامة تهدف لتقييد عمل منظمات المجتمع المدني، ومنح الدولة أدوات ضغط تمكنها من التحكم في المجتمع المدني وإضعاف استقلاليتها، من أهم هذه الأدوات الجوانب الخاصة بالتسجيل وإعادة التسجيل وسحب الترخيص، بالإضافة لتلقي التمويل من مصادر أجنبية^{١٦}.

١٠ يسري مصطفى. «بيئة المجتمع المدني بين التقييد

والتمكين. «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠١٧،

١١ يفرد الدستور الباب الثاني للحقوق والحريات ويسمى هذا

الباب بوثيقة الحقوق، أنظر/ي نص دستور السودان الانتقالي لسنة

٢٠٠٥: متاح على [الرابط](#)

١٢ خضع دستور السودان الانتقالي لعدة تعديلات في الأعوام

٢٠١١، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، إلا أن ذلك لم يمس وثيقة الحقوق

وإن خضعت في التعديل الأخير لبعض التدقيق في الصياغة.

١٣ الوثيقة الدستورية (مصدر سابق)؛ المادة ٢٧ الفقرة ٤ من

الدستور الوطني الانتقالي تنص على التالي: «تنظم التشريعات الحقوق

والحريات المضمنة في هذه الوثيقة ولا تصدرها أو تنتقص منها».

١٤ يتكون القانون من (٣٢) مادة تشمل مبادئ العمل الطوعي،

تسجيل المنظمات المحلية والأجنبية وإعادة التسجيل، وسحب

الترخيص، وتلقي التمويل، وتكوين مفوضية العون الإنساني،

وصلاحيات المفوض وصلاحيات المسجل ودوره ومهامه. كما

يتضمن القانون موضوعات أخرى مثل تكوين الفروع والشبكات

والمناصت الوطنية.

١٥ مدني عباس مدني. «المجتمع المدني في السودان وتطبيق

مبادئ إسطنبول» تقرير. في تطبيق مبادئ إسطنبول في ستة دول

عربية، ص ١١١-١٣٧. [شبكة المنظمات غير الحكومية العربية](#)

[للتنمية، ٢٠١٦](#).

١٦ حظيت قضية التمويل من المصادر الأجنبية بنقاش موسع

عينة من هذا النقاش نجدها في: محسن عوض، إشكالية الأداء

في المجتمع المدني، ورقة قدمت في أعمال الندوة الإقليمية حول

المجتمع المدني في الدول العربية ودوره في الإصلاح، تحرير

مدوح سالم. متاح على [الرابط التالي \(آخر زيارة ١٢ ديسمبر](#)

[٢٠١٩\)](#)

من منظمات المجتمع المدني من بينها «بيت الفنون»، منظمة

أرى، مركز الدراسات السودانية ومركز الخاتم عدلان للاستشارة والتنمية. وفي فترة لاحقة تم إغلاق مركز سالمة لدراسات ومصادر المرأة، كما تم إلغاء تسجيل اتحاد الكتاب السودانيين ومركز تراس ورفع قضايا جنائية ضد عدد من منسوبيه، وهناك منظمات عديدة تم رفض إعادة تسجيلها^{١٧}.

للعديد من الأسباب، من بينها التوجه الأيدلوجية الإسلامي المتشدد للنظام، كان تأثير هذه الحملة على المنظمات النسوية والمدافعات عن حقوق الإنسان أكبر. في هذه الفترة تم توثيق العديد من الانتهاكات ضد الناشطات المدافعات عن حقوق الإنسان، من بينها العديد من أشكال العنف القائم على نوع الجنس مثل الاغتصاب والاعتداءات إلى التهديد بالاغتصاب والتعدي على السمعة والمضايقات اللفظية، هذا بالإضافة للضرب والاحتجاز التعسفي والعديد من الأشكال الأخرى. كما تم توثيق إغلاق الأجهزة الأمنية لعدد من المنظمات النسوية، بالإضافة إلى رفض تسجيل أو إعادة تسجيل منظمات أخرى، وفي إحدى الحالات التي تم توثيقها في دارفور طلبت الأجهزة الأمنية من إحدى المنظمات العاملة في مجال الدعم النفسي للناجيات من العنف الجنسي تركيز نشاطها في التنمية بدلا عن الحقوق، بالإضافة لضم بعض منسوبي الحزب الحاكم لإدارة المنظمة مقابل إعادة تسجيلها^{١٨}.

تدعم نتائج الدراسة الميدانية ما توصلنا إليه حول البيئة القانونية المقيدة للمجتمع المدني في السودان، فعند سؤالنا لمجموعة من الناشطين والمهتمين بقضايا المجتمع المدني عن مدى إتاحة الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني الحق في حرية التجمع في القانون والممارسة، أغلبية المشاركين اتفقوا على أنه عادة ما يتم حظر التجمعات السلمية في القانون أو الممارسة، وأن هناك قيود صارمة على التجمعات. مجموعة أخرى من المشاركين أفادت بأن التجمعات السلمية محظورة في القانون والممارسة، ويتم حل أي تشكيل للتجمعات تلقائيا بالقوة، ونلاحظ أن الأغلبية المطلقة من المشاركين اتفقوا على أنه يتم حظر التجمعات السلمية، بينما مشارك واحد فقط رأى أنه يسمح بالتجمعات السلمية على مستوى القانون والممارسة.

أفاد أغلبية المشاركين أن التسجيل إلزامي ومطلوب بشكل دوري وإجراءاته صعبة وطويلة ومكلفة، حيث يحتوي قانون منظمات المجتمع المدني على محظورات غامضة، وذلك عند سؤالهم حول إلى أي مدى يتيح الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني الحق بتشكيل الجمعيات وتسجيلها وتشغيلها، رأى ٢ من المشاركين أن التسجيل طوعي، ولكنه يبقى عملية صعبة خاصة بالنسبة لجمعيات المناصرة، كما أن القانون والممارسة قد يعيقان نشاطات منظمات المناصرة، ولكن بدرجة أقل المنظمات التنموية والخدمية، التي

١٧ للمزيد أنظر/ي مجموعة من بيانات كونفدرالية المجتمع

المدني، أمنستي إنترناشيونال

١٨ للإطلاع على معلومات مفصلة عن هذا الجانب أنظر/ي: «النساء المحترمات لا يشاركن في الاحتجاجات: قمع المدافعات عن

حقوق الإنسان في السودان.» هيومن رايتس ووتش HRW، يونيو

٢٠١٦

تعمل دون تمويل أجنبي.

برز اختلاف شكلي بين المشاركين، وانقسموا إلى مجموعتين عند إجابتهن على سؤال حول مدى إتاحة الإطار القانوني للمجتمع المدني الحق بحرية التعبير في القانون والممارسة. المجموعة الأولى اتفقت على أنه يتم التحكم بالحق في التعبير بشكل كامل من قبل الحكومة، التي تتحكم أيضا بالإنترنت والاعلام. غالبًا ما يتعرض موظفو منظمات المجتمع المدني والصحفيون للتهديد أو للاعتقال التعسفي أو للهجوم أو للاختطاف أو التعذيب أو القتل لممارستهم لحرية التعبير. ويقوم الجهاز الحكومي برقابة غير مشروعة وباعتراض الاتصالات. أما المجموعة الثانية فقد رأت ان الحكومة تسيطر بشكل كبير على حرية التعبير لمنظمات المجتمع المدني وأعضائها، لكن يبقى هناك وسائل إعلامية بديلة. الاعتقالات التعسفية والعنف والتهديد ضد الناشطين غير الحكوميين لا يتم التحقيق بها معظم الوقت. ولا توفر القوانين أو الممارسة أي ضمانات من المراقبة التعسفية. الإتفاق هنا يتجلى في أن المجموعتين يرون أن هناك تقييد للحق في حرية التعبير وأنه توجد ملاحظات تتم للناشطين، أما الاختلاف الشكلي فيبرز في أن المجموعة الثانية تقترح استخدام وسائل الإعلام البديلة، بدلاً عن وسائل الإعلام التقليدي، التي تتعرض لقيود حكومية عديدة.

مما سبق، يبدو من الواضح أن الحكومة السودانية السابقة كانت تضع قيوداً عديدة على ممارسة منظمات المجتمع المدني لجملة من الحقوق من بينها الحق في التجمع، وتكوين المنظمات وتسجيلها، بالإضافة للحق في حرية التعبير، وهو ما يشير بصورة واضحة إلى أن منظمات المجتمع المدني في السودان كانت تعاني من عدم ملائمة الإطار القانوني المتسم بالتقييد والتدخلات السياسية الهادفة للحد من استقلاليتها.

بعد سقوط النظام في أبريل ٢٠١٩، ونتيجة لتوازن القوى السياسي بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي، وجهود الوساطة الإقليمية المدعومة دولياً، تم التوصل إلى إتفاق حول الوثائق الأساسية للفترة الإنتقالية (الإعلان السياسي والوثيقة الدستورية) التي توطر للفترة الإنتقالية من حيث المؤسسات والهيكل والمهام والإختصاصات خلال فترة الانتقال، وكان من أهم المهام التي يجب على الدولة إنجازها وفقاً للمادة (٨) الفقرة (٢) من الوثيقة الدستورية «إلغاء القوانين المقيدة للحريات أو التي تميز بين المواطنين على أساس النوع».

بعد هذا التغيير، العديد من الناشطين والأكاديميين المهتمين بقضايا المجتمع المدني، الذين التقينا بهم بغرض كتابة هذه الدراسة، أبدوا قدر كبير من التفاؤل بإمكانية تمدد الفضاء المدني في الفترة الإنتقالية الحالية من خلال إزالة القيود القانونية والسياسية، وأشاروا إلى أهمية إيلاء قدر كبير من الاهتمام لإصلاح أطر القوانين والسياسات المتعلقة بالعمل الطوعي والإنساني، مع الاستفادة من الممارسات الإيجابية المتوافقة مع المعايير الدولية في إعداد أطر القوانين والسياسات

- المعنية بقطاع العمل الطوعي والإنساني. ويتفق هؤلاء الناشطين والمهتمين على أن مؤسسات الدولة ذات الصلة بالعمل الطوعي، يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً ومحورياً في هذا الاتجاه^{١٩}.
١. ضرورة الغاء اي دور لجهاز الأمن في ادارة وعمل مفوضية العون الانساني. وكذلك من الضروري تفعيل دور القضاء في حل و إلغاء تسجيل المنظمات. وضرورة تعديل قانون العمل الطوعي بالقدر الذي يستجيب لمتطلبات المرحلة الإنتقالية وهيكله المفوضية حتى تقوم بمهام الإشراف والمراقبة والراي الفني.
٢. يجب على الدولة ان تنظم عملية التمويل الخاصة بأولويات المرحلة الانتقالية، وأن تخصص من الموازنة مبالغ للمجتمع المدني لصرها في موضوعات التنمية المحددة بواسطة الدولة. هذا الامر يشجع الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة في الهموم الوطنية الكبيرة للفترة الإنتقالية.
٣. التوصية بالإبقاء على فكرة المفوضية على أن يراعى فيها المعايير الدولية المطلوبة في مفوضيات حقوق الانسان، بأن تكون مستقلة ولها رئاسة دورية مع حصر دورها بأعمال المراقبة والرصد وإصدار توجيهات والمساعدة في وضع السياسات وغير ذلك من اعمال المفوضيات.
٤. أن تؤول سلطة التسجيل لوزارة العدل او عمل مسجل داخل القضائية مثل مسجل الاراضي، يكون مختص بتسجيل المنظمات الطوعية. وأيضاً يجوز ترك التسجيل غير مركزي بحيث يكون هناك مسجل خاص لكل نوع من الجمعيات والمنظمات (ثقافي - تديبي - عمل انساني - جمعية دينية - تعاونية.... الخ).
٥. انشاء آلية لرقابة التمويلات الأجنبية للمشروعات، مع ضرورة مواكبة اشتراطات البنك الدولي وصندوق النقد واتفاقيات مكافحة الفساد وتمويل الإرهاب، حتى يتم تطبيقها بخصوص التمويلات والتحويلات البنكية الخاصة بالمنظمات.
- أبدى العديد من الناشطين والمهتمين بالمجتمع المدني، الذين تمت استشارتهم في سياق إعداد هذه الدراسة، أن المرحلة الإنتقالية الحالية معقدة وتطرح العديد من التحديات، وأنه ينتظر من المجتمع المدني القيام بأدوار هامة في التصدي لهذه التحديات وتأمين نجاح مرحلة الانتقال الحالية، إلا أن المجتمع المدني لا يسعه القيام بهذه الأدوار ما لم يحدد بصورة واضحة أولوياته المتمثلة في الآتي^{٢٠}:
١. التعاون مع الحكومة الإنتقالية من خلال أطر محددة ذات طابع مؤسسي لتسريع عجلة الإصلاح المؤسسي والقانوني لقطاع العمل الطوعي والإنساني.
٢. تعزيز ثقافة العمل الجماعي والتشبيك وبناء التحالفات وسط منظمات المجتمع المدني حول القضايا العامة التي تهم المجتمع المدني ككل والقضايا الخاصة بمجالات عمل منظمات المجتمع المدني.
٣. تطوير الجوانب الإدارية والمالية بما يعزز المساءلة
- ٢٢ مجموعة مناقشة نشطاء منظمات المجتمع المدني، مصدر سابق.
- ١٩ مجموعة مناقشة نشطاء منظمات المجتمع المدني.
- ٢٠ مجموعة مناقشة نشطاء منظمات المجتمع المدني.
- ٢١ أنظر/ي: «بيئة عمل المجتمع المدني في السودان - سبتمبر ٢٠١٩» مرصد الفضاء المدني، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠١٩. <http://civicspace.annd.org/>
- ٣٤=newsId.php?newsId

- والشفافية في داخل المنظمات (الجمعيات العمومية) وبين المستفيدين والجهات المانحة.
٤. تحسين صورة المجتمع المدني خاصة منظمات المناصرة عبر الاهتمام بالبرامج والمشروعات على المستويات المحلية، وتوظيف أجهزة الإعلام لعكس الجوانب الإيجابية في عمل المجتمع المدني، بما في ذلك استغلال وسائل التواصل الاجتماعي.
٥. العمل على بناء أسس للاستدامة المالية.

تحتاج هذه الأولويات (وغيرها من الأولويات التي لم ترد في ما سبق) أن توضع في خطة متدرجة تستوعب القدرات المتاحة للمجتمع المدني، وتنفذ على مدى زمني معقول.

المحور الرابع: علاقة المجتمع المدني بالدولة/الحكومة والجهات المانحة

لسنة ٢٠١٠ بواسطة مجلس الوزراء قبل إجازته من البرلمان عام ٢٠١٠.

ان انتشار النزاعات في عدد من الولايات في السودان، أدى إلى زيادة عدد المنظمات الدولية والمحلية وبعض وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال العمل الانساني ودعم المتأثرين بالنزاعات والحروب، وقد درجت المنظمات العالمية المانحة على ترتيب اجتماعات بصورة دورية لاستعراض المتطلبات وجذب التمويل، في مثل هذه الاجتماعات في العادة تمثل الدولة بواسطة هيئاتها ووزاراتها ذات الصلة، بالإضافة لبعض منظمات المجتمع المدني، وكما يرى تقرير ٢٠١٨^{٢٦} فإن هذه الاجتماعات التشاركية «لا يمكن اعتبارها منصات تشاركية مرتبطة برسم السياسات التنموية».

لتقييم هذه المشاورات التي تتم بين الدولة/الحكومة والمجتمع المدني من منظور المجتمع المدني، سألنا عدد (١٠) من الناشطين والمهتمين بالمجتمع المدني حول مدى قيام الحكومة بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ ومتابعة سياسات التنمية الوطنية. أغلبية المشاركين رأوا أن المشاورات بين الحكومة والمجتمع المدني تتم من حين إلى آخر، وقد أفاد عدد محدود من المشاركين بأنه لا توجد مشاورات خلال العامين الأخيرين. في الواقع، بناء على ما سبق يمكن القول ان المشاورات بين الحكومة والمجتمع المدني نادرة الحدوث.

إن وجود المشاورات بين الحكومة والمجتمع المدني - حتى ولو بصورة متقطعة - لا يشكل في حد ذاته شراكة حقيقية، ويجب توفر مجموعة من الشروط حتى تعبر هذه المشاورات عن شراكة حقيقية بين الحكومة والمجتمع المدني. ومن ضمن هذه الشروط إتاحة التنوع للمجتمع المدني، والاتفاق المسبق على مضمون المشاورات وإشراك المجتمع المدني في وضع أجندة المشاورات وإتاحة الحوار وتقديم المقترحات. ان تقييم المشاورات من هذا المنظور، وفقاً لمدى توافر/عدم توافر المعايير السابقة، جعل غالبية المشاركين يصفون نوعية المشاورات بالضعيفة، بينما قيمها مشارك واحد بالوسط. تعكس هذه الآراء حقيقة أن الحكومة لم تكن تنظر للمجتمع المدني كشريك كامل.

لتقييم نوعية مشاركة المجتمع المدني طرحنا على المشاركين السؤال التالي: «إلى أي مدى تتمتع منظمات المجتمع المدني

٢٥ مجموعة تركيز حول البيئة المحيطة بالمجتمع المدني

تضم منظمات نقابية ومنظمات غير حكومية.

٢٦ مدني عباس مدني. «تقرير حول البيئة التمكينية للمجتمع

المدني في السودان.» [مرصد الفضاء المدني، شبكة المنظمات](#)

[العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠١٨.](#)

المشاورات بين المجتمع المدني والدولة/الحكومة

تتسم مواقف الحكومة السودانية السابقة تجاه المجتمع المدني ودوره في التنمية، بالتناقض بين التنظير والفعل، فعلى الرغم من أنها تفرد للمجتمع المدني دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على مستوى برامجها الاستراتيجية مثل الاستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ والاستراتيجية ربع القرنية ٢٠٠٢ - ٢٠٢٧، إلا أنها في الواقع تعوق عمل المجتمع المدني بخلق بيئة غير مواتية، وتهتمش دوره بشكل منهجي في عملية التخطيط ووضع السياسات التنموية^{٢٣}.

في السنوات الأخيرة، وبناء على التوجه العالمي المتمثل في مسار فاعلية التنمية والاعتراف المتزايد بدور المجتمع المدني، وأهمية انخراطه كشريك كامل في عملية التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، بالإضافة لاعتماد المقاربة/المنظور التنموي القائم على أساس الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في أجندة التنمية المستدامة^{٢٤}، أجبرت الحكومة السودانية السابقة على توفير حيز محدود لمشاركة المجتمع المدني، في نطاق هذا الحيز المحدود قد تتم دعوة بعض منظمات المجتمع المدني لمناقشة بعض القضايا أو كتابة تقارير، إلا أنه في الغالب لا يؤخذ بنتائج هذه المشاورات، وتكون هذه الاجتماعات في العادة غير منتظمة (غير مأسسة)، كما أنه في العديد من الحالات تقتصر الدعوة على المنظمات التابعة/الموالية للنظام.

على الرغم من ذلك، توجد بعض الاستثناءات في التوجه العام للحكومة السابقة من منظمات المجتمع المدني، فالمجلس القومي للطفولة، وهو مجلس تابع لوزارة الرعاية الاجتماعية، له شراكات قوية مع بعض منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال قضايا المرأة والطفل، ودأب المجلس على عقد اجتماعات تشاورية منتظمة مع هذه المنظمات سواء لوضع السياسات أو القوانين أو كتابة التقارير، من ضمن ذلك الاجتماعات التشاركية العديدة التي عقدت حول قانون الطفل، وكانت من ضمن القضايا الأساسية مثار الخلاف في هذه الاجتماعات تجريم ختان الإناث. وقد تم سحب المادة (١٣) المجرمة حول ختان الإناث من قانون الطفل

٢٣ للمزيد أنظر/ي: سامي عبد الحليم. «مساهمة المجتمع

المدني في انتاج التحول المدني في السودان.» [شركة حمامة عبر](#)

[إقليمية، ٢٠١٨.](#)

٢٤ حول مسار فاعلية التنمية أنظر/ي: اللقاء الذي نظمته منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية في روما عام ٢٠٠٣، بالإضافة للقاء فرنسا ٢٠٠٥ والذي صدر عنه إعلان باريس إلى أن تم لقاء أكرا في ٢٠٠٧ ويوسان في ٢٠١١، بالإضافة إلى إسطنبول عام ٢٠١٠ والذي صدر عنه مبادئ إسطنبول حول فاعلية منظمات المجتمع المدني.

توصل التفاوض إلى الإتفاق على إعلان سياسي واتفاق دستوري يوطر للفترة الإنتقالية، وتولى الدكتور عبد الله حمدوك رئاسة مجلس الوزراء كأول رئيس وزراء بعد سقوط نظام عمر البشير في ٢١ أغسطس ٢٠١٩. وقد أبدى رئيس الوزراء رغبته في التعاون مع المجتمع المدني وتحسين بيئة عمله، وفي هذا الإطار قابل رئيس الوزراء عدد من المنظمات النسوية من بينهم تحالف منسّم وأعضاء من مبادرة لا قهر النساء في القصر الجمهوري. وقد اقترح حمدوك على الوفد تكوين مجلس نسوي لمراجعة السياسات العامة والتأكد من حساسيتها تجاه النوع الاجتماعي. وبناء على الدور الكبير للمجتمع المدني في إسقاط النظام السابق والإشارات الإيجابية التي أبداها رئيس الوزراء فيما يخص بالتعاون مع المجتمع المدني، يبدو أن هناك إمكانية كبيرة لإصلاح بيئة المجتمع المدني، وتطوير شراكاته مع الحكومة في مجال السياسات التنموية.

علاقة المجتمع المدني بالجهات المانحة

تلعب الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة والمنظمات المحلية في تطوير قدرات المجتمع المدني وتهيئة بيئة مواتية لممارسة دوره في التنمية، وقد أكدت أجندة التنمية المستدامة في الهدف ١٧ على ضرورة «تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة». يمكن للجهات المانحة أن تقوم بهذه الأدوار إذا أقامت علاقاتها مع المجتمع المدني المحلي على الشراكة المتساوية، والاستجابة للاحتياجات المحلية في شكل التمويل ونوعية المشروعات، التي يتم تبنيها، بالإضافة للاهتمام بقضايا بيئة المجتمع المدني القانونية والتنظيمية وأدراجها كبنود في أجندة حواراتها مع الحكومات المختلفة.

لتقييم علاقة الجهات المانحة بالمجتمع المدني من منظور هذا الأخير، طرحنا على مجموعة من الناشطين والأكاديميين المهتمين بقضايا المجتمع المدني السؤال التالي: «إلى أي مدى تكون الشراكات بين المنظمات المانحة والمنظمات المحلية متساوية وقائمة على المنافع المشتركة؟» يرى أغلب المشاركين أن هذه الشراكة قائمة على المشاريع الصغيرة الأمد وغالباً لمرة واحدة فقط، كما أنها تعبر عن اهتمامات الجهات المانحة. ويتفق عدد أقل من المشاركين على أن الشراكة بين المنظمات المانحة والمنظمات المحلية تقوم على شراكات طويلة الأجل ولكنها قائمة إلى حد كبير على المشاريع التي تحددها عموماً المنظمات المانحة، وبشكل عام يرى المشاركون أن الشراكة بين المنظمات المانحة والمنظمات المحلية غير متساوية وغير قائمة على المنافع المشتركة، وأن هذه الشراكات تتحدد على أساس اهتمامات الجهات المانحة أو أنها قائمة على المشاريع التي تحددها المنظمات المانحة. وعند سؤالهم عن مدى دعم بيئة ممكنة لمنظمات المجتمع المدني (من الجوانب السياسية والمالية والقانونية والسياساتية) واعتبارها بندا في جدول أعمال الجهات المانحة والمنظمات الإقليمية والدولية مع الحكومة، أجاب أغلبية المشاركين أن الحوارات مع الحكومة قد تشمل قضايا

بالحق في القانون والممارسة في الوصول إلى المعلومات الحكومية ذات الصلة بالسياسات الإنمائية؟» وقد رأى أغلبية المشاركين أنه لا يوجد إطار قانوني، كما أن الوصول للمعلومات محدود جداً، بينما رأى اثنين من المشاركين أنه قد يكون الحق في الوصول للمعلومات موجودا في القانون، لكن هناك قيود كبيرة جداً.

وإذا قيّمنا الإفادات السابقة التي أدلى بها المشاركون، ووضعنا في الاعتبار أن من أهم الشروط المطلوبة للمشاركة الفعّالة للمجتمع المدني في المشاورات المتعلقة بالسياسات التنموية، أن يكون للمجتمع المدني الحق القانوني في الوصول للمعلومات ذات الصلة بالمشاورات، ومن البديهي أن مشاركة المجتمع المدني تكون غير ذات جدوى في حالة عدم قدرة المجتمع المدني على الوصول للمعلومات خاصة المعلومات المتعلقة بالسياسات الإنمائية موضوع المشاورات، وهو ما تعكسه بكل وضوح الإفادات السابقة.

وحول مدى تبنى الحكومة للمقترحات والتعليقات التي يقدمها المجتمع المدني، يرى أغلبية المشاركين أن الحكومة في مشاوراتها مع المجتمع المدني تأخذ تعليقات بسيطة بعين الاعتبار، بينما يرى بعض المشاركين أن المشورة والأدلة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني يتم أخذها في الاعتبار بين الحين والآخر. تبرز هذه النتائج حقيقة عدم جدوى التشاور مع الحكومة، لأنه لا توجد ضمانات لأخذ الحكومة بالأراء والمقترحات المقدمة من المجتمع المدني، مما يشير إلى أن الحكومة تنظر لمشاركة المجتمع المدني كمشاركة صورية أو ديكورية في أغلب الأحيان.

فيما عدا السؤال الأول، تتعلق بقية الأسئلة السابقة بالشروط الضرورية المطلوب توافرها والتي تحدد ما إذا كانت هذه المشاورة قائمة على المساواة والشراكة الكاملة، أم هي شراكة صورية، وقد تبين من الإجابات المختلفة أن شروط المشاورة القائمة على المساواة لا تتوفر شروطها في المشاورات المتقطعة التي تجريها الحكومة السودانية السابقة مع المجتمع المدني.

من كل ما سبق يتضح أن هناك مشاورات محدودة ومتقطعة أجرتها الحكومة السابقة مع المجتمع المدني، إلا أن هذه المشاورات صورية، حيث تنسّم هذه المشاورات بغياب التنوع في تمثيل المجتمع المدني وعدم مشاركته في تحديد أجندة الحوار والمشاورة وإتاحة الفرصة لتقديم المقترحات وعدم وجود إطار قانوني يتيح حق الوصول للمعلومات، وفي النهاية لا تضع الحكومة أي اعتبار للمساهمات التي يقدمها المجتمع المدني. بهذه السمات يمكن وصف هذه المشاورات بأنها صورية ولا تقوم على المساواة والمشاركة الحقيقية في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات التنموية.

مع سقوط النظام في أبريل ٢٠١٩، ودخول البلاد في مخاض انتقال السلطة لحكومة انتقالية عبر التفاوض بين قوى الحرية والتغيير من جهة، والمجلس العسكري الإنتقالي من جهة أخرى، بوساطة من دولة أثيوبيا والاتحاد الأفريقي وحضور واضح من دول الترويكا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية،

على المستوى الداخلي يواجه المجتمع المدني تحديات عديدة، بعضها برز كأثار للقيود القانونية والتدخلات الأمنية للحكومة السابقة. وأهم التحديات التي نتناولها هنا تندرج في إطار فعالية المجتمع المدني في ثلاثة جوانب هي: آليات التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، المقاربة الحقوقية والمساءلة المتبادلة والشفافية.

تحديات الفترة الإنتقالية في السودان

السلام والعدالة الإنتقالية

يظل ملف إنهاء الحروب والنزاعات واحلال سلام مستدام، أكبر تحدٍ يواجه الفترة الإنتقالية وقوى الحرية والتغيير، التي تمثل القاعدة الاجتماعية التي تستند عليها الحكومة الحالية. وعلى الرغم من أن الحركات المسلحة ذات الطابع الجهوي - القبلي كانت من ضمن قوى الحرية والتغيير، إلا أنها سارعت للانسحاب من قوى الحرية والتغيير بعد سقوط النظام، وبرزت موافقها السياسية لأسباب ذات طابع تكتيكي مرتبط بتطلع بعض قياداتها للوصول لمواقع السلطة.

توازن القوى السياسي، الكامن في اختلاف التصورات والمصالح بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الإنتقالي، والذي برز عقب سقوط النظام السابق، انعكس بصورة مباشرة على ملف السلام، فعلى الرغم من أن الوثيقة الدستورية نصت على أن يشترك كل من مجلس السيادة ومجلس الوزراء في تكوين مفوضية السلام، سارع مجلس السيادة للبدء في عملية السلام وتكوين الوفد المفاوض وتعيين رئيسه دون التشاور مع مجلس الوزراء، بالإضافة لعدم تكوين مفوضية السلام، وفي أوقات لاحقة برزت أصوات بين قيادات الكفاح المسلح رافضة لمشاركة قوى الحرية والتغيير في المفاوضات.

ان انطلاق عملية السلام في ظل هذه التناقضات ومع الضعف البين في التحضير للتفاوض، أدى للعديد من السلبيات من بينها خلق مسارات جديدة للتفاوض بدلاً عن التركيز على المسارات الأساسية المتمثلة في مسار دارفور ومسار جنوب كردفان والنيل الأزرق (المنطقتين)، كما تم إعادة إنتاج نهج الحكومة السابقة في المفاوضات من خلال التركيز على المحاصصة (تخصيص المناصب والمواقع الوزارية) دون إتفات للقضايا الجوهرية خاصة معالجة جذور وأسباب الحرب والنزاعات المتمثلة في غياب التنمية المتوازنة والتمهيش السياسي والاجتماعي/الثقافي. كما غابت عن مائدة التفاوض القضايا/المشاكل المترتبة على النزاعات ومن ضمنها قضايا إعادة توطين النازحين واللاجئين الى مناطقهم الاصلية التي انتزعت منهم لأسباب تتعلق بالهوية والحق في امتلاك الأراضي مع محاسبة منتهكي حقوق الانسان خلال السنوات الثلاثين الماضية مما يؤكد اهمية تبنى العدالة الانتقالية كمنهج دولي يستند على التجارب الدولية والاقليمية خاصة تسليم مطلوبي المحكمة الجنائية الدولية ومما يفرض

البيئة التمكينية من حين لآخر، خاصة كاستجابة لضغط المجتمع المدني. ويرى عدد أقل من المشاركين أن معظم الجهات المانحة والمؤسسات الإقليمية تشمل قضايا البيئة التمكينية في حواراتها مع الحكومة، ولكن بخصوص قضايا محددة وليس بطريقة منهجية، وقد أفاد اثنان من المشاركين أن الحوارات مع الحكومة لا تشمل قضايا البيئة التمكينية. لكن تتفق الغالبية على أن قضايا البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني تأتي إما كاستجابة لضغط المنظمات أو تتم بطريقة غير منهجية.

عند سؤال مجموعة المشاركين حول إلى أي حد تعزز الجهات المانحة الانخراط المستدام لمنظمات المجتمع المدني في مختلف قضايا التنمية، اتفق أغليتهم على أن التمويل يركز عادة على تنفيذ أولويات الجهات المانحة، اما فرص الدعم والدعوات لتقديم الطلبات تكون عادة عشوائية مع شفافية محدودة جداً، فأقل من نصف المشاركين رأوا أن آليات التمويل شفافة وواضحة، ومشارك واحد فقط أفاد بأن آليات تمويل الجهات المانحة هي جزء من سياسة شاملة لدعم منظمات المجتمع المدني وهذه الآليات منظمة وشفافة وتشمل آليات لدعم المبادرات والشراكات التي تحددها منظمات المجتمع المدني المحلي.

على ضوء ما سبق يمكن القول ان الشراكة بين المنظمات المانحة والمنظمات المحلية، هي في غالب الأحيان، شراكة غير متساوية لا تقوم على المنافع المشتركة، ويتحدد مضمون هذه الشراكة على أساس اهتمامات الجهات المانحة والمشاريع التي تتبناها. في نطاق هذه الشراكة تطرح الجهات المانحة قضايا البيئة التمكينية للمجتمع المدني المحلي، إما كاستجابة لضغوط المنظمات أو تتم بطريقة غير منهجية. وفي النهاية تدعم هذه العلاقة غير المتكافئة باتجاهات التمويل، فالتمويل يقدم، في الغالب، لمشروعات ذات طابع قصير الأمد في حين تتعدم الشراكات طويلة الأمد.

التقدم إلى الأمام: تحديات الفترة الإنتقالية ومستقبل الفضاء المدني

يرتبط مستقبل الفضاء المدني في السودان بشكل عام بقدره الحكومة الإنتقالية وحاضنتها السياسية ممثلة في قوى الحرية والتغيير على التصدي للتحديات المطروحة خلال مرحلة الانتقال السياسي الحالية. من أهم التحديات تحدي إنهاء النزاعات المنتشرة في مناطق عديدة من البلاد وبناء سلام مستدام، فالنجاح في ذلك يخلق درجة من درجات الاستقرار السياسي، ويوفر موارد ضرورية لمواجهة تحدي إصلاح الوضع الاقتصادي، بما فيه وضع رؤية اقتصادية متسقة طويلة الأجل للعمل على قضايا التنمية.

المجتمع المدني يواجه بتحدٍ مزدوج، فهو من جهة مطالب، ومن خلال التعاون مع الحكومة، بالمساهمة في التصدي لتحديات الفترة الإنتقالية الاقتصادية والسياسية، بما فيها المباشرة بالإصلاح القانوني والمؤسسي المتعلق بالبيئة التمكينية للمجتمع المدني، ثم

على الحكومة الانتقالية تنفيذ هذه المهمة بإرادة سياسية قوية مع الجرأة الكافية للتعامل مع هذه الملفات.

المسارات الحالية للتفاوض والحصيلة المتدنية التي ترتبت عليه، تشير إلى ضرورة إعادة تقييم هذه المسارات وبناء استراتيجية جديدة للتفاوض، أهم عمومياتها الآتي:

1. حصر التفاوض في منبرين، منبر سلام دارفور ويضم كل الحركات المسلحة في إقليم دارفور، ومنبر سلام المنطقتين ويضم الحركات المسلحة في جنوب كردفان والنيل الأزرق، هذا لا يعني أن المسارات الأخرى للتفاوض غير ضرورية، بل مكانها المؤتمر الدستوري.
2. وضع أجندة واضحة للتفاوض، وذلك بالتمييز الدقيق ما بين القضايا المطروحة في التفاوض والقضايا الأخرى المرتبطة بالمؤتمر الدستوري.
3. وضع قانون لمفوضية السلام وتكوينها بأسرع ما يكون، حيث يكون من مهامها وضع استراتيجية التفاوض.

الوضع الأمني

يعتبر هذا الملف من أهم الملفات ذات البعد العالمي والإقليمي خاصة القضايا المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي. حيث ما زال وضع السودان في «قائمة الدول الراحية للإرهاب» سيفاً مسلطاً على كل متطلبات المرحلة الانتقالية، وعلى جميع أجهزة الدولة ان تعمل على وضع وتقديم خطط واضحة وآليات مفصلة وجداول زمنية تؤكد التزامها السياسي وقدرتها على اتخاذ القرارات السليمة في الاوقات الصحيحة خاصة السيطرة على الحدود ووقف تهريب وتهجير البشر والاتجار بهم. فقد كانت مؤسسات النظام السابق الامنية جزءاً لا يتجزأ من هذه الشبكات وعملت على تقديم كافة التسهيلات لإخفاء حقائق الوضع مع الاستفاد المادية منه، حيث كان هذا الملف يمثل تراكم رأسمالي كبير لبعض من القوات النظامية مع الدعم العالمي المالي، مما أربك حسابات المجتمع الدولي بعد الانتفاضة واضطر لوقف المنح المقدمة مع الغاء بعض الاتفاقيات التي أبرمت سابقاً. كما يظل ملف استضافة القيادات الدينية ذات العلاقة مع منظومات الارهاب الإقليمي والعالمي يمثل كرتاً ضاغطاً من الحكومة ووكالة المخابرات الأمريكية والجيش الأمريكي لمزيد من الشفافية في عمليات محاربة الارهاب وتجفيف موارده بخطط طويله المدى قد تمتد لما بعد الفترة الانتقالية. هذا بجانب التدخل الإقليمي ممثلاً في دول المحور العربي، وخيوطها المتشابكة مع مصالح بعض من قيادات النظام السابق خاصة العسكرية والامنية والذين ما زالوا في مواقع السلطة واتخاذ القرار خاصة وان التسوية السياسية انتجت مؤسسة سيادية نصفها مدني والآخر عسكري مما يضعف من قدرة المكون المدني على اتخاذ القرارات المطلوبة خاصة ملف قوات الدعم السريع (مليشيا الجنويد ودورها العسكري في كل من اليمن وليبيا)، حيث فشلت الحكومة الانتقالية في التعاطي مع هذا الملف بكل مسؤولية وطنية.

الحكومة المدنية في اغلاق مكتبي حماس وحزب الله في الخرطوم مما يؤكد سمة الحياد في ظل الصراعات الاقليمية.

الجدير بالذكر كذلك وفي محاولة جادة في ملف اتاحة الحريات وخاصة الدينية يتم وبهدوء ازالة كافة اشكال التشدد الديني والخطاب المعزز للكرهية الدينية والتحرير على الآخر ذو المذهب او الدين المختلف وهذا يستلزم تحجيم دعاة الكراهية في المنابر خاصة وان النظام السابق توهم بانه الوحيد القادر على بناء دولة الخلافة الاسلامية ذات الايدولوجية الدينية التي اعتبرها النظام هي الخطاب السياسي لحشد الجماهير حوله بما فيهم القاعدة الاجتماعية التي ما زالت تحظى بشعبية كبيرة، مما جعل السودان بلد متشدد ومصدر لتوسع وتمدد الدولة الدينية في المنطقة العربية خاصة.

المحور الاقتصادي

يمثل الوضع الاقتصادي أهم التحديات المرتبطة بتماسك قوى الحرية والتغيير وقاعدتها الاجتماعية، حيث كان الوضع الاقتصادي والمعيشي وزيادة نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الى حوالي ٤٦,٥ في المائة من السكان،^{٢٧} مع تحفظ عدد من المنظمات المدنية على هذا الرقم، من الأسباب الأساسية للنهوض الجماهيري وتفجر الوضع السياسي. وهذا ما يحتم المسح العلمي ذو الشفافية العالية خلال الفترة الانتقالية في محاولة للاستجابة لأهم القضايا ومطالب قوى الانتفاضة، كي تقدم الحكومة الانتقالية ومؤسساتها الاقتصادية البرنامج الاقتصادي - الاجتماعي الذي يعبر عن مصالح هذه القاعدة الاجتماعية العريضة لقوى الانتفاضة خاصة المنهج الاقتصادي الذي يؤكد على اعادة توزيع الموارد بطريقة تعكس الالتزام الحقيقي لسد الفجوة في ميزان المدفوعات، ويشمل ذلك تخفيض ميزانية الجيش والدفاع والأمن وتحويلها الى القطاعات الانتاجية والخدمات كالصحة والتعليم وتفكيك شركات ومؤسسات الجيش المعفية من الضرائب والمستفيدة من الدعم والاعفاءات الجمركية.

إن تطبيق سياسات تفعيل دور الدولة في التحكم في السوق واتاحة الفرصة للقطاع الخاص الوطني بسياسات حماية وتبني العدالة الضريبية مع سياسات تشجيعية للاستثمار في كل المجالات عبر تفكيك الاحتكارات واتباع اسلوب العطاءات التنافسية المفتوحة خاصة في مجال الذهب الذي تحتكره المليشيات هو ما يؤدي لمواجهة مع الجيش والدعم السريع، وهذا في حد ذاته يمثل اصعب التحديات التي تواجه الوضع الاقتصادي وقدرة الحكومة الانتقالية على التصدي بواقعية، خاصة موضوع رفع الدعم بكافة اشكاله سواء دعم المواد الأساسية او المنتجات البترولية، فهذه اجراءات اقتصادية ستكون صعبة وذات مردود سالب وسيكون اثرها على الاغلبية المنهكة اقتصادياً مما يؤدي الى ارتفاع وتيرة الغضب الجماهيري المتوقع في حال تبني مثل هذه الإجراءات القاسية.

٢٧ «خطة الاستجابة الإنسانية للسودان.» مكتب الأمم المتحدة

لتنسيق الشؤون الإنسانية، يناير - ديسمبر ٢٠١٩. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Humanitarian_Response_Plan.pdf_٢٠١٩_Sudan

تونس : الحركات الاجتماعية والفضاء المدني



المدخل النظري، المفاهيم واشكاليات البحث

التعريف

مرورا بالمحور الاقتصادي الاجتماعي، وصولا إلى المحور المتصل بالسياسات الخارجية.

بعد ذلك تم الانتقال إلى قضايا تقاطعية وتحليلية مثل، دور النقابات وعلاقتها بالحركات المختلفة، واستعراض إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والحركات المدنية والشعبية، وايضا بينها وبين الأحزاب السياسية. وسيقع النظر في احتمال وجود خصائص مشتركة ومراحل، بما في ذلك النظر فيما تقوم به الأحزاب اليسارية والشعبوية والإسلامية. وأخيرا، تم البحث عن العلاقة القائمة بين الأجيال المختلفة من المنظمات والحركات الفاعلة والمؤثرة في المشهد التونسي، سواء من حيث الخصائص أو الأفكار.

إن، يتناول البحث عددا من القضايا المتصلة بمنظمات المجتمع المدني مثل:

المحور القانوني – التشريعي.
العلاقة مع المانحين: الأجندات والتمويل.
التشبيك.

وأخيرا يتوقف التقرير عند:
نقاط القوة ونقاط الضعف
خلاصة عامة

يعتمد التقرير على تعريف عام لمصطلح «المجتمع المدني» الذي يشمل «مجموعة متنوعة من الفاعلين المنفصلين عن الدولة»، ويحتلون المساحة التي تفصل بين الدولة والأسرة، وبتعبير أدق يستخدم «المجال الموجود بين الدولة والسوق والفرد» أي الذي يشمل البنى الرسمية وغير الرسمية والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، والتعاونيات، والمنظمات ذات الطابع الديني، والاتحادات العمالية، وغيرها. غير أن التقرير يركز بالخصوص على الحركات الاجتماعية التي رغم ارتباطها العضوي بالمجتمع الأهلي إلا أنها اكتسبت مفهوما أوسع وأكثر دلالة. فالحركات الاجتماعية تعبير جماعي غير منظم، يبرز في لحظة ما للتعبير عن مطالب اجتماعية. ويمكن لهذه المطالب أن تشمل الهيئات المؤطرة في شكل جمعيات ومنظمات وحتى أحزاب سياسية. لكن الحركات الاجتماعية غالبا ما يكون عمرها قصير، بمعنى تظهر فجأة ثم تنتهي في لحظة ما وتندثر. الحركات الاجتماعية تعطي للهيكل المنظمة قانونيا وهيكلها زخما جديدا لكن نادرا ما تندمج فيها بحكم كونها ظاهرة مؤقتة وعابرة للتنظيمات القائمة سواء أكانت منظمات غير حكومية أو نقابات وأحزاب. فالحركات الاجتماعية هي مبادرات موازية لما هو مهيكّل ومنظم من قبل الدولة أو بفضل إجراءات قانونية وإدارية. ونظرا لسيولة الحركة وقدرة المصطلح على التوسع في الدلالة فقد أصبح البعض يستعمله بشكل مرادف لكلمة «الحراك» للتدليل على البعد الجماعي، والاحتجاجي، والتنوع المطلق للفئات المشاركة، والرغبة الواسعة في التغيير.

إشكاليات البحث

يتعلق التقرير بأوضاع الحركات الاجتماعية التي عرفتها تونس خلال سنة ٢٠١٩، ودور المجتمع المدني في ذلك بمختلف عناصره ومكوناته، والدروس التي يمكن استخلاصها منها. كما يتضمن التقرير تحليلاً للمتغيرات التي حلت بالبيئة السياسية والقانونية منذ العام الفائت حتى اليوم، ورصداً لمواقف المؤسسات الإقليمية والدولية في ما يتعلق بالتضييق على الفضاء المدني، وتحليلاً للعلاقة بين المانحين والمؤسسات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني بشكل عام.

يتضمن التقرير مدخلا نظريا موجزا، ثم عرضا للمسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تونس، قبل استعراض الأنشطة والحركات ذات الطابع الاجتماعي التي شهدتها تونس خلال سنة ٢٠١٩، والتي تم تقسيمها إلى محاور، بدء من المحور السياسي،

المسار السياسي والاقتصادي في تونس

وتحركاتها الميدانية هي الحركات الاجتماعية الاحتجاجية المتنوعة إلى جانب الحركة النقابية وعدد واسع من المنظمات الحقوقية والنسائية وغيرها.

ما حصل بعد الثورة أن هذه الحركات تعددت، وامتدت على الصعيد الجغرافي، وكادت أن تصبح ملازمة للحياة اليومية للتونسيين. يعود ذلك إلى عوامل عديدة أثرت في هذه الحركات التي بدورها استفادت من المتغيرات التي حصلت بعد الثورة وأصبحت أكثر زخما وتأثيرا في الشأن العام. فالعامل الرئيسي الذي ظهر بعد الثورة هو عامل الحرية التي ارتفع سقفها واتسع مجالها، مما جعل المواطنين ينخرطون في هذه الحركات بشكل واسع دون الخوف من احتمال تعرضهم للقمع من قبل السلطة والبوليس، ويتطلعون نحو تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ورفع سقف مطالبهم. وبضاد إلى ذلك التدايات الخطيرة التي ترتبت عن مرحلة ما بعد الثورة وفشل القوى السياسية الجديدة في تحسين أوضاع المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تراجع مستوى الخدمات العامة، وازداد عمق الفجوة بين الفقراء والأغنياء وبين محافظات الشرقية والساحلية أو بين الشمال والجنوب، وأصيب الشباب بخيبات قاسية نتيجة إبعادهم عن مواقع القرار وتراجع حظوظهم في الشغل والارتقاء الاجتماعي. وهذا أيضا ما دفع بالشباب إلى الانسحاب من الشأن السياسي، والانخراط في الحركات الاجتماعية ذات النمط الاحتجاجي، الأمر الذي ترك أثرا واضحا على حيوية هذه الحركات وقوتها وقدرتها التعبوية.

فتونس شهدت خلال سنة ٢٠١٨ أكثر من ٩ آلاف تحرك احتجاجي، أي بمعدل ٢٥ احتجاج في كل يوم. وتميزت حملة «فاش نستناو» بتوسعها وانفتاحها على المجتمع المدني وعلى الأحزاب السياسية، إذ شملت مظاهراتها ١٨ محافظة من أصل ٢٤. واستمرارا لهذا النسق الاحتجاجي تم تسجيل خلال السداسية الأولى من سنة ٢٠١٩ ما يناهز ٤٩٤٨ تحركا احتجاجيا وفقا لما تم رصده من قبل وحدة الرصد في المرصد الاجتماعي التونسي. كما نجحت هذه الحركات الاجتماعية في تشريك عدد واسع من الفئات والشرائح التي لم تتمكن الأحزاب من الوصول إليها واستقطابها مثل الشباب والمزارعين والأولياء والمتساكنين ونشطاء حقوق الانسان والأساتذة والمعلمين النواب والتلاميذ والعمال والموظفين وأصحاب الشهادات المعطلين عن العمل وأصحاب الشهادات العليا والأساتذة الجامعيين والأطباء والكوادر شبه الصحية وعمال الحظائر والفلاحين وسائقي سيارات الأجرة وسائقي النقل الريفي والأمنيين والبحارة والصحفيين. يعود نجاح الحركات الاجتماعية في الوصول إلى هذه الفئات

خضع المجتمع المدني التونسي لتطورات هيكلية خلال المائة سنة الماضية، وتجلت ذلك بوضوح أكبر خلال العشرين سنة الماضية، واتخذ نسقا أسرع بعد الثورة مباشرة. فمكونات المجتمع المدني تشبه التضاريس في أرض متحركة، إذ كلما اختفى بعضها ظهرت أخرى بحكم المتغيرات السياسية والاجتماعية.

لا تعتبر الحركات الاجتماعية في تونس ظاهرة جديدة ولدت مع الثورة. إذ لها جذور تاريخية، وسبق لها أن لعبت أدوارا حاسمة في عديد المحطات النضالية التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال، سواء في أواخر الستينات والسبعينات من القرن الماضي وصولا إلى الحركات الاحتجاجية الكبرى في ١٩٧٨ وفي ١٩٨٤ و ٢٠٠٨ وصولا إلى ٢٠١١. ويلاحظ حصول تلازم بين تراجع «الدولة الحامية» وصعود المجتمع المدني وتوسع أدواره، دون أن يعني ذلك قبول نشطاء المجتمع المدني بتخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية. ولا يزال المجتمع المدني في حالة سعي لضبط العلاقة بينه وبين المجتمع السياسي، خاصة في مجال الدفاع عن الحريات، والمشاركة في صناعة السياسات العامة.

عانى كثيرا المجتمع المدني من هيمنة السلطة على المجال العام، خاصة في مرحلة ما قبل الثورة. ومما زاد في محنة المجتمع المدني ضعف الأحزاب السياسية التي تراجع دورها بين سنة ١٩٩٠ و ٢٠١١، مما أعطى فرصة للدولة حتى تنفرد بالقرار وتفرض الخيارات الاقتصادية والاجتماعية. لكن منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الحقوقي وجدت في بعض الحركات الاجتماعية سندا قويا خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس بن علي. وتمثل انتفاضة الحوض المنجمي الحدث الرئيسي والأكبر الذي أشر على قرب نهاية الاستفراد بالحكم من قبل شخص وعائلة، وكشفت عن عودة روح المقاومة لدى التونسيين. فهذه الحركة الاجتماعية النادرة التي استمرت قرابة السنة أشهر، شملت ولاية بكاملها دخلت في حالة تمرد جماعي عجزت أمامه قوى الأمن عن إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه من قبل.

هذا الدور الفعال والدافع للاحتجاج والمطالبة تعزز بشكل كبير خلال ثورة ١٤ جانفي التي بدأت بشكل حركة اجتماعية احتجاجية وتلقائية، وتواصل ذلك الاندفاع بعد الإطاحة بنظام بن علي. فوزن الحركات الاجتماعية تعاضم بعد الثورة، إذ مارست ضغوطا مختلفة على مختلف الحكومات التي تعاقبت خلال المرحلة الماضية، وفرضت نمطا جديدا في علاقة الدولة بالمواطنين.

بناء على ما سبق، وبالعودة إلى سنة ٢٠١٩، يلاحظ أن من أهم الأطراف التي بقيت صامدة وتولت تغذية المجال المدني بمبادراتها

والشرائح إلى عوامل عديدة. من بين هذه العوامل خيبة أمل الشارع التونسي في أحزابه السياسية التي فشلت في تجسيد الشعارات التي رفعتها خلال الحملات الانتخابية وتحقيق الحد الأدنى من الوعود التي التزمت بها أمام الرأي العام. وهو ما انعكس سلبيا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين خاصة أبناء الطبقة الوسطى التي تقلصت مكاسبها، وانحدر قرابة الثلث من أبنائها إلى مستويات اجتماعية أدنى. وقد أثر ذلك على درجات ثقة المواطنين في نخبتهم السياسية، مما كشف عن وجود أزمة عميقة في مجال التمثيل السياسي.^١ وقد أثر هذا العامل على تعميق القطيعة بين الشباب والأحزاب السياسية،^٢ ووسع الفجوة بين السياسيين والفئات الأكثر تمثيلية في صفوف المواطنين مثل العمال والفلاحين والحرفيين.

١ الحمامي، الصادق. «في أزمة الديمقراطية التونسية المزدوجة: السياسة والميديا». **تونس ألترا، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٩**.

أكد الكاتب على «أن المؤشر الأقوى لأزمة التمثيل السياسي يتجسد في عدم الإقبال الكبير على التصويت أي المقاطعة (l'abstentionnisme). إذ يبلغ العدد الجملي للناخبين المسجلين قرابة ٧ ملايين و٧٤ ألف أما العدد الجملي للأصوات المصرح بها في الانتخابات الرئاسية بلغ ٣ ملايين ٣٧٢ ألف، إضافة إلى العدد الجملي للأوراق البيضاء الذي يقدر بـ ٢٤ ألف ورقة هو مؤشر على أن عددًا لا يستهان به من التونسيين (يبلغ أصواتهم ما تحصل عليه عديد المترشحين) غير راضين على كل المترشحين بما في ذلك الفائزين.

٢ تجلت هذه الأزمة بوضوح خلال الانتخابات البلدية التي جرت في أواخر سنة ٢٠١٨ من خلال ظاهرة القوائم المستقلة التي تقدم بها عدد واسع من الشباب، والتي نافست بقوة الأحزاب بما في ذلك الأحزاب الكبرى.

المحور السياسي: الانتخابات والحركات الاجتماعية

هيمنت أجواء الانتخابات التشريعية والرئاسية على الحياة في تونس خلال سنة ٢٠١٩. كانت سنة انتخابية بامتياز. ومما زاد في حجم وأهمية هذه المسألة وفاة الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي المفاجئ مما عمق المخاوف من احتمال حصول فراغ في البلاد، واحتمال انهيار الدولة. لمواجهة النداءات الخطيرة التي يمكن أن تتجر عن هذه الوفاة، تم إعادة جدولة الأجندة الانتخابية بتقديم موعد الانتخابات الرئاسية على الانتخابات البرلمانية خلافا لما تم بعد الثورة ورغم عدم استعداد الأحزاب لإنجاز ذلك أو بسبب خوفها من الخسارة. لكن رغم ذلك أثبتت النخبة تمسكها بمبدأ التداول السلمي على السلطة وفق القواعد التي ضبطها دستور ٢٠١٤.

وجد المجتمع المدني نفسه معنيا مباشرة بالمسألة الانتخابية وذلك لأسباب عديدة. فالانتخابات هي بمثابة الآلية التي ستمكن المواطنين من اختيار ممثليهم في مواقع المسؤولية والقرار. وبالتالي المجتمع المدني معني بشكل مباشر وحيوي حتى يجنب البلاد من إمكانية التلاعب بنتائج الانتخابات، ويحول دون تزويرها وتصعيد الفاسدين والمتحايين بدل النزهاء والمعبرين فعلا عن إرادة الناخبين. وقد سبق للمجتمع المدني أن عانى الكثير في مراحل سابقة عندما وجد نفسه خاضعا لأنظمة وحكومات احتكرت السلطة وفرضت نفسها على الجميع بقوة الدولة، ومنعت المواطنين من حقوق أساسية في مقدمتها حق النقد وحق الاختيار وحرية التنظيم والاحتجاج. لهذا تعتبر الانتخابات فرصة هامة جدا للتداول السلمي على السلطة، والرفع من وعي المواطنين وتشجيعهم على المشاركة يوم الاقتراع، وحثهم على حسن الاختيار والتمييز بين برامج المرشحين من أجل ضمان نتائج تكون في صالح البلاد.

وقام أكثر من عشرة آلاف مراقب برصد هذه الانتخابات منذ انطلاقها، وصولا إلى إعلان النتائج النهائية. وأصدرت جميع هذه الأطراف تقاريرها التي تضمنت ما لاحظته من خروقات بلغت حد الجرائم الانتخابية، وخلصت إلى أن هذه الخروقات لم ترتق إلى مستوى الطعن في النتائج، غير أنها طالبت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالعمل على القيام بمراجعات وإصلاحات أساسية حتى يرتقي عملها إلى مستوى عال من الشفافية بهدف حماية الانتقال الديمقراطي من الانتكاسة.

عاش المجتمع المدني حالة تعبئة واسعة استمرت عدة أشهر حتى يقلل من حجم التجاوزات والجرائم الانتخابية، وبذلك وفر فرصة لرصد أهداف واتجاهات الرأي العام، وهو ما ساعد الناخبين - على الأقل نسبيا - من التعرف على هوية بعض المرشحين ومكنهم من فرصة الاختيار لمن توقعوا بكونه الأقدر على تلبية احتياجاتهم. كما عاقبوا من اعتقدوا بأنهم خانوهم وخدعهم خلال المرحلة السابقة. وتجلى ذلك بوضوح خلال الانتخابات التي دارت بين شهري سبتمبر وأكتوبر من سنة ٢٠١٩.

٣ خصصت الهيئة في هذا السياق رقما أخضر، وشكلت فرقا تنقلت بين الجهات وزارات مراكز الاقتراع، وأصدرت بدورها تقريرا تضمن أهم التجاوزات التي سجلتها، خاصة ما يتعلق بالمال المشبوه ومحاولات شراء أصوات الناخبين، ومصادر تمويل الأحزاب والجمعيات المشاركة في الحملة.

هذا ما حصل إلى حد ما في تونس حيث اتجهت أهم فعاليات المجتمع المدني نحو المساهمة بشكل أساسي في ضمان نجاح الانتخابات، وذلك من حيث تأهيل المراقبين، وتشجيع المواطنين وبالأخص الشباب منهم على تسجيل أسمائهم في السجلات الانتخابية، وترويج الثقافة الوطنية على نطاق واسع، والتصدي لكل مظاهر التعصب وخطاب الكراهية واحتمال الانزلاق نحو العنف اللفظي والمادي. كما نشطت القوى المدنية بالتعاون مع الأجهزة الأمنية من أجل التصدي للمجموعات الإرهابية التي لا تزال تشكل خطرا على الدولة والمجتمع، والتي كانت تسعى لإفساد الموسم الانتخابي وإرباك الدولة.

في هذا السياق برزت من جديد أهمية المنظمات المختصة في المجال الانتخابي، وهي منظمة عتيد، وشبكة مراقبون التي خصصت لوحدها ثلاثة آلاف مراقب متطوع داخل تونس

٣ خصصت الهيئة في هذا السياق رقما أخضر، وشكلت

فرقا تنقلت بين الجهات وزارات مراكز الاقتراع، وأصدرت بدورها تقريرا تضمن أهم التجاوزات التي سجلتها، خاصة ما يتعلق بالمال المشبوه ومحاولات شراء أصوات الناخبين، ومصادر تمويل الأحزاب والجمعيات المشاركة في الحملة.

السائد في صفوف الحركات الاجتماعية التونسية «في التباين الشاسع والصارخ بين محتوى مشروع ميزانية يعكس الأساس اختيارات واملاءات صندوق النقد الدولي من جهة، والإرادة الشعبية القوية والصارخة التي أفرزتها نتائج صندوق الاقتراع للقطع مع السياسات والخيارات القائمة التي فشلت في تحقيق مطالب واستحقاقات الثورة من جهة أخرى.»^٥

تم التعبير عن هذه الإرادة من خلال الفارق الهام بين نسبة الإقبال الضعيفة على الانتخابات التشريعية مقارنة بالنسبة العالية المسجلة في الانتخابات الرئاسية التي شهدت تعبئة هامة واستثنائية في صفوف الفئات الشبابية التي اختارت مرشحا ينادي بثورة جديدة عبر إرجاع السلطة للشعب بعد أن فشلت الطبقة السياسية في تحقيق وعودها، وفي مقاومة الفساد والإقرار بعلوية القانون ورد الاعتبار للدولة وإقامة العدل والنهوض بالمسألة الاجتماعية مع التشبث بالقيم الأخلاقية ونظافة اليد في العمل السياسي. أكد ضعف الإقبال على التصويت في الانتخابات التشريعية وتشتت الأصوات بين قوى سياسية غير متجانسة على فقدان الثقة في مجلس الشعب وفي النظام السياسي القائم ورفض الممارسات الحزبية الكراوزية المخجلة والصراعات السياسية العقيمة حول قسمة الغنيمة والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية اللاشعبية والفاقدة لكل بعد تنموي واعد. أما الإقبال النسبي والفجائي للشباب على الانتخابات الرئاسية لحسم الدور الثاني تحت شعار «الشباب يريد الثورة من جديد،» فقد لفت أنظار المراقبين، ودل عن وجود رغبة واضحة في الرجوع الى لحظة نقاوة الثورة في أيامها الأولى من أجل تكريس استحقاقات المواطنين وطموحاتهم وقيمهم الجميلة.

تجلى ذلك بوضوح في عدد من المبادرات المدنية الجماعية تمت بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية مباشرة. وأنجزت هذه المبادرات تحت شعار «عودة الوعي» في إشارة إلى استحضار حالة المسؤولية الجماعية لإحداث التغيير وتحمل المسؤولية كواجب أخلاقي تجاه الوطن. من أهم هذه الفعاليات:

الصحافة وحرية التعبير

أصبحت تونس مدرجة ضمن الدول الديمقراطية. وإذ تحققت عديد المكاسب بعد ثورة ٢٠١١، إلا أن المكسب الرئيسي الذي تحقق يتعلق بحرية الصحافة والتعبير. لقد طويت نهائيا سياسة مصادرة الكلمة، وشهدت البلاد قفزة نوعية في مجال رفع الحواجز التشريعية والإدارة التي كانت مفروضة على الصحافيين ووسائل الإعلام. لا يعني ذلك نهاية الرغبة في التضيق على الحرية التي لا تزال كامنة في عقلية الكثيرين، وهو ما أكدته

هذا ما سجله المرصد الاجتماعي التونسي في أحد تقاريره؛^٤ الذي ننشر منه المقطع التالي: «ان عقاب الفئات الاجتماعية للفاعلين السياسيين من خلال عملية الانتخاب تم من خلال شكلين مهمين: أولا عقاب لما تعرض له الفاعلون الاجتماعيون فذهبت فئة إلى انتخاب مرشح حاول أن يعوض الدولة وهو نبيل القروي، فلا يهتم ماضيه بقدر ما اشتغل عليه من خلال توظيفه للمال السياسي، ومن خلال لعب دور الراعي والحامي للفئات الاجتماعية عبر دور العمل الجمعياتي الخيري (جمعية خليل تونس) في التعريف به من خلال التبرعات التي يقدمها، وقيامه بحملات توزيع المساعدات العينية والتقديرة وإقامة الموائد في المناطق والأحياء الفقيرة، لقد وظف العمل الخيري لتحصيل المكاسب السياسية وتحويلها إلى رصيد انتخابي في ظل وضع اقتصادي ضاغط وعجز للنخب السياسية التي تداولت على الحكم والقطيعة بين المواطن والمسؤولين وضع ساعده على تحقيق الاختراقات في ظل تراجع النخبة التقليدية. في حين أن المرشح ثاني وهو قيس سعيد مثل صورة مختلفة عن النمط السياسي السائد والتقليدي، قام بحملة لم تشهد مظاهر احتفالية أو دعائية. كما رفض الدعم المالي من المؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال، ووعد بالتغييرات الجذرية في النظام السياسي وكسر مركزية السلطة ومكافحة الفساد والحد من امتيازات المسؤولين. وقد مثل انتخابه شكلا عقابيا للمنظومة بكل أجهزتها الدعائية والإعلامية لان الفئات الاجتماعية وجدت فيه عمقا اجتماعيا استمدها من إمكانياته الرمزية وعدائه للمنظومة الحالية ولو كان بأسلوبه السلمي الناعم. ولان اختيار قيس سعيد أيضا يعبر عن انحياز للجامعة التي همشت وأقصيت من دوائر الفعل السياسي و لان هذه المؤسسة جزء لا يتجزأ من المجتمع التونسي تحمل هواجسه وتدافع عنها من خلال التنظيمات التي تحتويها سواء تنظيمات الطلبة أو الأساتذة أو العمال ويعبر الانحياز له انحياز لازمة الجامعة التي تخلت الدولة عنها وخاصة من قبل الناخبين المتعلمين أو المعطلين عن العمل أصحاب الشهادات العليا إن هذه الممارسات المدنية هي ردود فعل تعبر عن قطيعة مع الدولة وعن عدائية وعملية إقصاء وتشويه قامت بها ورفضها للحوار مع هذه الكتل الاجتماعية. وهو ضرب لمسألة التمثيلية أو للصفة التمثيلية للسياسيين التونسيين وتعتبر «الصفة التمثيلية قابلة لشخص لان يعيى حول نفسه دعوات سياسية بحيث يضي طابعا شرعيا على تطلعاته للحديث باسم الغير.» لقد رجحت الصفة التمثيلية لهؤلاء لافتقادهم لوسائل التأثير وللغف السياسي الذي مارسوه على المجتمع ولخلو أطروحاتهم من برامج فعلية نابعة من تطلعات المجتمع.»

كشفت نتائج الانتخابات القطيعة العميقة بين الطبقة السياسية والمجتمع. برزت هذه القطيعة بصفة جلية حسب اعتقاد الرأي

٥ «بيان: تباين شاسع و صارخ بين ميزانية صندوق النقد الدولي وإرادة صندوق الاقتراع.» المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩. <https://ftdes.net/ar/communique-du-ftdes-projet-de-loi-de-finances-2020/>

٤ العربي، هدى، وآخرون. «نشرية الثلاثية الثالثة ٢٠١٩ حول الاحتجاجات الجماعية والانتحار والعنف.» المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. المرصد الاجتماعي التونسي، سبتمبر ٢٠١٩. <https://ftdes.net/rapports/pdf.ar.septembre2019>

سهام بن سدرين أنه قد تم تحقيق الأهداف الأربعة للمسار وهي كشف حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء على المال العام، ومساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات عبر إحالة هذه الملفات للقضاء المتخصص، إنصاف الضحايا بإصدار البرنامج الشامل لجبر الضرر وتوزيع قرارات جبر الضرر لهم، واقتراح الإصلاحات الكفيلة بضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات واسترجاع الأموال المنهوبة وإرساء دولة القانون، إلا أن المسار شهد مجموعة من النقائص الفادحة، وبقي غير مكتمل. لكن رغم ذلك فقد وجهت الهيئة مذكرتين موقفتين، «الأولى الى الدولة الفرنسية والثانية الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للمطالبة بالتعويض عن الأضرار وشطب الديون غير الشرعية، والاعتذار لما سببته من انتهاكات في حق تونس والتونسيين جراء السياسة الاستعمارية وإملاءات فرضت على الدولة»^{١٠}.

في هذا السياق واصلت الحركات الاجتماعية التعبئة للحيلولة دون الانتكاسة إلى الخلف. في هذا السياق تم خلال شهر أكتوبر ٢٠١٩ إطلاق الحملة الوطنية «لا رجوع» التي تم إعدادها بالتعاون بين منظمة «محامون بلا حدود» ومنظمة «البوصلة» والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف الحملة إلى منع العودة إلى منظومة الانتهاكات، وأكدت على ضرورة إصلاح المنظومة القضائية والأمنية ومقاومة التهميش وعدم الإفلات من العقاب. وطالبت بالخصوص بإعادة طرح العدالة الانتقالية على مائدة الحوار السياسي باعتبارها استحقاق دستوري وقانوني، إلى جانب رصد ومتابعة الإطار المؤسسي لمسار، واجهته صعوبات كثيرة منذ انطلاق أعمال هيئة الحقيقة والكرامة. في هذا السياق حصل آلاف الضحايا على مقررات جبر الضرر ورد الاعتبار من قبل الهيئة، لكنهم «لا زالوا ينتظرون تفعيل هذه المقررات، كما لا تزال استحقاقات أخرى معطلة في مسار العدالة الانتقالية مثل تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية وتعثر مسار مساءلة الجلادين، وضعف التفاعل الرسمي مع مخرجات التقرير الختامي الشامل للهيئة»^{١١}. وقد كانت سنة ٢٠١٩ مسرحاً لتحركات قام بها من يمثلون الضحايا إلى جانب عدد من منظمات المجتمع المدني.

في هذا السياق سجلت تحركات ميدانية نظمتها اللجنة الوطنية لضحايا الاستبداد للمطالبة بتفعيل القرارات التي اتخذت في شأنهم، وخاصة فيما يتعلق بإحداث صندوق سمي بـ «صندوق الكرامة» لمساعدة الذين تم اعتقالهم وتعذيبهم وانتهاك حقوقهم خلال المراحل السابقة للثورة. ورفع هؤلاء أمام مقر الحكومة شعار «الاعتذار ورد الاعتبار وجبر الضرر»، وهي المطالب التي أقرتها هيئة الحقيقة والكرامة التي تولت معالجة ملف العدالة الانتقالية. كما طالبوا بإصدار القائمة النهائية لشهداء الثورة وجرحاها التي رغم مرور ثماني سنوات عن الثورة لم يتم البت فيها نهائياً لأسباب عديدة مالية وسياسية وإدارية. إضافة إلى وجود ٢٦ ملف لمواطنين كانوا عرضة لتعسف السلطات لم يتم إسعافهم بجبر الأضرار التي تعرضوا لها

١٠ عن منشور الهيئة على الفيسبوك.

١١ غرسة، رجاء. «لا رجوع... رهان استكمال لمسار

العدالة الانتقالية.» تونس ألتر، ٣١ أكتوبر ٢٠١٩.

تقارير جمعية الصحافيين التونسيين حين اعتبرت أن انتهاك الإدارة لحرية الصحافة والصحافيين لا تزال مستمرة، مما ولد في المقابل يقظة متواصلة من قبل نقابات الصحافيين ومنظمات المجتمع المدني للحيلولة لمواجهة ذلك، إذ بالرجوع إلى ما حصل خلال سنة ٢٠١٩، يتأكد هذا الحرص المدني على مواجهة أي رغبة في مصادرة حرية التعبير. في هذا السياق صدر تقرير نقابة الصحافيين لسنة ٢٠١٩ تحت عنوان «واقع الحريات الصحفية في تونس»^١ وطالبت فيه «بضرورة استعجال النظر في القانونين الأساسيين المتعلقين بحرية الصحافة والنشر وحرية الاتصال السمعي البصري (المعوضين للمرسومين ١١٥ و ١١٦) وضرورة ألا يتراجع عما تم تحقيقه سابقاً من مكاسب تضمن حرية الصحافة واستقلالية وسائل الإعلام».

هذا وتأتي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة مطالب الصحافيين، وهو ما دفع بالصحفي المصور عبد الرزاق الزرقوني إلى إشعال النار في جسده «احتجاجاً على ظروفه الاجتماعية وضعيته المهنية الهشة»^٢. وقد وثق الصحفي عملية الانتحار السياسي عبر تصوير شريط «دعا فيه أهالي المدينة إلى الاحتجاج على الوضع المتدهور، الذي تفاقم مع تمركز مجموعات إرهابية في الجبال المتاخمة. تحرك الناس إثر ذلك، في مناطق موزعة على امتداد البلاد، ونظموا تظاهرات حاول خلالها بعض الناس الانتحار حرقاً، تأثراً بفعلة الزرقي، الذي اتبع هو نفسه محمد البوعزيزي»^٣.

لهذا أكدت نقابة الصحافيين في تقريرها على أن «الصحافة الحرة التي تلتزم بأخلاقيات المهنة لا يمكن أن تنبت في مناخ من الفقر والتهميش وخاصة في صفوف الشباب والنساء في القطاع الصحافي. لقد اعتبرت النقابة منذ الثورة إلى الآن أن نقطة الضعف الأساسية بالنسبة إلى قطاع الإعلام»^٤.

حقوق الإنسان ومسار العدالة الانتقالية

احتلت «العدالة الانتقالية» مكانة بارزة بعد الثورة، وخاصة بعد تأسيس «هيئة الحقيقة والكرامة» التي أنهت أعمالها في شهر سبتمبر ٢٠١٩ بعد صراع مفتوح بين هيئتها وبين السلطة التنفيذية وجزء واسع من الأحزاب السياسية. وإذ تعتبر رئيسة الهيئة السيدة

٦ ارتبط تقرير نقابة الصحافيين بأهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الإفريقي التي تسعى إلى بناء «قارة أفريقية يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون».

انظر/ي: «التقرير السنوي لواقع الحريات الصحفية في تونس

٢٠١٩.» [النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين](#). ٣ مايو ٢٠١٩.

٧ أقدم الصحفي على إحراق نفسه ببساحة الشهداء، في مدينة القصيرين، التي شاركت بفعالية في الثورة التونسية

٨ «شأن تونس ٢٠١٩: موسم الاحتجاجات ينطلق.» [صحيفة](#)

[الأخبار اللبنانية](#)، ٣ يناير ٢٠١٩.

٩ انظر/ي التقرير السنوي لواقع الحريات الصحفية في تونس

سواء كانوا السجناء أنصار صالح بن يوسف الذين عارضوا الرئيس بورقيبة منذ سنة ١٩٥٦، أو اليساريين والقوميين وصولاً إلى الإسلاميين.

أكدت الأحداث التي حصلت خلال السنوات الأخيرة أن مسألة العدالة الانتقالية عملية مؤلمة وشديدة الحساسية سواء على الضحايا أو على المتهمين بالمشاركة في اضطهادهم والتنكيل بهم والإضرار بحقوقهم. وبما أن المحاسبة المطلوبة تغطي فترة طويلة من الزمن، تبدأ من تاريخ استقلال البلاد عام ١٩٥٤ وصولاً إلى مرحلة ما بعد الثورة، فقد فتحت دفعة واحدة عشرات الملفات المؤلمة، ومع كل ملف تحدث أزمة وتسجل ردود أفعال متضاربة، لأن الكثير من هذه الملفات تهم أشخاصاً لهم مكانة في التاريخ التونسي الحديث، ولهم أنصار لا يزالون يدافعون عنهم مثل الزعيم الحبيب بورقيبة أو خصمه صالح بن يوسف الذي تم اغتياله بإذن منه. لهذا حصلت هبة قوية للدفاع عن بورقيبة، واعتبر أنصاره أن العدالة الانتقالية تحولت إلى غطاء من أجل محاكمة مؤسس الدولة الوطنية. ولا يزال هذا الجدل متواصلاً حتى الآن في خضم الدعوة إلى كتابة التاريخ من جديد.

المحور الاقتصادي - الاجتماعي

الحريات الفردية

مناهضة الغلاء

تميزت سنة ٢٠١٩ بالصراع المجتمعي حول التقرير الذي أصدرته لجنة الحريات الفردية والمساواة التي شكلها الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي. وتضمن التقرير عديد التوصيات والاقتراحات من أجل تطوير الجوانب التشريعية المتعلقة بالأسرة وحماية الحقوق الفردية. وقد أحدثت هذه التوصيات رجة غير مسبوق في مختلف الأوساط التونسية، خاصة منها الأوساط المحافظة. وكانت أهم المسائل التي انقسم حولها التونسيون تتعلق بالمساواة في الإرث، وإلغاء العقوبة المتعلقة بتجريم المثلية، وإصدار مجلة قانونية تتعلق بالحريات الفردية، وإلغاء رئاسة الزوج للأسرة. وتكتسب هذه المبادرة أهمية خاصة حيث حاول أصحابها التأكيد على أن الحريات الفردية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان ولا تتفصل عن المنظومة الديمقراطية، فكانت بذلك المبادرة الأولى من نوعها في العالم العربي. كما طالبت اللجنة بإدراجها ضمن أجندة السلطة والأحزاب والمجتمع المدني والرأي العام. وقد تضاعف الاهتمام بهذه المسألة بعد أن تبناها رئيس الدولة، وتقدم بمشروع قانون يتعلق بالمساواة في الإرث إلى البرلمان، لكن موت السبسي ودخول البلاد في انتخابات رئاسية وبرلمانية عطل المشروع، وأجل مناقشته إلى دورة برلمانية جديدة.

لم تبق هذه المبادرة حبيسة المكاتب والغرف المغلقة، بل تلقفتها العديد من منظمات المجتمع المدني، وتأسست في ضوئها حركات اجتماعية متعارضة سواء للدفاع عنها أو للاعتراض عليها وإبطالها. لقد شهدت سنتا ٢٠١٨ و ٢٠١٩ تظاهرات عديدة قامت بها على السواء الأطراف المساندة للمساواة في الإرث أو المناهضة للمشروع. واستعملت في هذه الحملة^{١١} البيانات ووسائل التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها فيسبوك، والعرائض، والتجمعات، والندوات الفكرية والسياسية داخل الجامعات وخارجها، والمسيرات وصدرت في شأنها الدراسات والكتب والتقرير العلمية والدينية والاجتماعية. كما شملت هذه التحركات مختلف مدن الجمهورية التونسية. وأسهمت المؤسسات الدينية بقوة في هذا الجدل خاصة الجامعة الزيتونية والمساجد، وذلك لأول مرة بكثافة عالية منذ إلغاء التعليم الزيتوني في مطلع استقلال البلاد عام ١٩٥٦. كما خصص أئمة الجمعة بمختلف مساجد البلاد خطبهم لمدة أسابيع من أجل مناهضة المشروع بحجة كونه مخالف للنصوص الدينية.

عرفت هذه الحركة الاجتماعية تطورا سريعا في جمهورها وفي وسائل عملها^{١٢}. وكانت ضربة البداية بالتركيز على مادتي البطاطا والموز في الثلاثين من شهر سبتمبر ٢٠١٩، وذلك من أجل إجبار التجار والمزارعين على خفض سعريهما في الأسواق. ثم توسعت الحملة لتشمل بقية المواد. كان لنجاح المبادرة أثر إيجابي في نفوس المواطنين جعلهم يؤمنون بأهمية «ترسيخ ثقافة المقاطعة وتحسين القدرة الشرائية والمساهمة في تخفيض الأسعار ومقاطعة كل منتج متوفر في الأسواق يشهد ارتفاعا مشطاً»^{١٣} حسبما أكده الساهرون على الحملة^{١٤}. وقد دفع تدهور المقدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بعض المختصين في الاقتصاد للقول إنها دخلت الدائرة الحمراء في الأعوام الأخيرة. في حين استقرت نسبة التضخم عند الاستهلاك العائلي في مستوى ٦,٧ في المائة. ليست المرة الأولى التي يحاول فيها التونسيون صب جام غضبهم على ظاهرة الغلاء، إذ سبق أن تم تنظيم حملة مشابهة تحت اسم «باسطا يزيكم»، وتعني «يكفي». إذ يؤكد النشطاء على أن «النمط الاقتصادي والاجتماعي السائد في تونس لا

اعتمدت هذه المبادرة بالأساس على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، وضمنت بسرعة أكثر من ٢٠٠ ألف منخرط ليقفز عدد المشاركين بعد ذلك إلى مليوني مساند. وتهدف الحملة إلى مقاطعة المواد الاستهلاكية التي ارتفع سعرها بدرجة مشطة. رابط المجموعة على فيسبوك

١٤ تأسست المبادرة يوم ١٩ سبتمبر ٢٠١٩ بدعوة من شابتين أطلقتا الحملة، والتزمتا بإدارتها إلى حين تجاوز عدد المشتركين المائة ألف عضو، قبل أن تفكرا في إضافة مديرين للمجموعة.

١٥ عن صفحة المجموعة على فيسبوك.

١٦ تم وضع شرط للراغبين في الانضمام إلى هذه المبادرة: «إظهار الجدية التامة والالتزام بالاحترام المتبادل بين المشتركين وعدم التشهير بأي منتج وعدم تكرار المواضيع وعدم تداول المواضيع السياسية»، نقلا عن صفحة المجموعة على فيسبوك.

١٢ لعبت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات دورا أساسيا في حملة مناصرة لهذه المبادرة، إلى جانب عدد واسع من منظمات المجتمع المدني. وتشكل في هذا السياق التحالف المدني من أجل الحريات الفردية.

الاجتماع بالخصوص إلى الانخراط والبحث عن تفسير أعمق لهذه الظاهرة التي عبرت عن شعور جديد داعب التونسيين وبالأخص الشباب بعد انتخاب رئيس منحوه ثقتهم وتفاءلوا بانتخابه بعد سلسلة من الخيبات وتعميق الفجوة. في هذا السياق رأى الباحث الاجتماعي معاذ بن نصير أن «هذه الحملات قد بدأت بشكل فردي من أشخاص فاعلين داخل المجتمع عايشوا الوضع الكارثي للنظافة بتونس، وكذلك الوضع المتأزم للطرق واللمعاهد، وحالة عدم الاهتمام التي مست جميع القطاعات، لتنتشر بعد ذلك في شكل أوسع، وقد ساعد الفيسبوك على تعميم المعلومة لتصل إلى العديد من المواطنين». وأضاف: «قد تتجاوز هذه الحملات مفهوم الظاهرة لتصبح ثقافة، ثقافة مجتمع ككل، ثقافة النظافة وثقافة الاحترام المتبادل وثقافة القانون وعلويته، لذا فالمسؤولية تقع على عاتق الجميع بدءاً من المواطن مروراً بالمجتمع المدني والإعلام والمدارس والشارع. نأمل بأن نؤسس لثقافة جديدة تقطع مع الموروث المتهمر بسايباته».^{٢١}

أما عالم الاجتماع محمد جويلي فقد رأى في ذلك مبادرات شبابية بالأساس، واستشف منها رسائل موجهة من قبل هؤلاء الشباب. أولها أنه «شباب قادر» عندما يريد شيئاً ما ينخرط فيه، وثانياً رسالة على الأحزاب والفاعلين مفادها أن «هناك أشياء يجب ان تقع»، وثالثاً «هذه تونس التي نريد».

أزمة الماء

يتفق الخبراء والمختصون في الشأن الاقتصادي التونسي حول التأكيد على أن الزراعة بقيت تشكو من غياب رؤية جديدة تسمح بالنهوض بها. لهذا تعددت الاحتجاجات وتشمل مجالات عدة بما في ذلك ظاهرة العطش التي أصبحت تعاني منها بعض الجهات التونسية وأدت إلى انقطاع الماء الصالح للشرب بشكل دوري منذ سنة ٢٠١٦. وأصبح موضوع الماء من بين المحاور المركزية التي اهتمت بها الحركات الاجتماعية مثل مجالات التعليم والصحة والفلاحة والتشغيل والتنمية والقطاع العمومي والبيئة.^{٢٢} وهو ما دفع المرصد التونسي للاقتصاد إلى إصدار تقرير تحت عنوان «سياسة المياه: هل تستجيب مجلة المياه الجديدة لأزمة المياه في تونس؟». وأهم ما ورد في هذه الدراسة توصيتان على غاية من الأهمية:

١. التنصيص بشكل صريح على أن الخدمات المتعلقة بالماء لا ينبغي أن تدخل في مجال الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، إذ الأولى اعتبار الماء خدمة أو سلعة عمومية.
٢. أن يصبح مجلس المياه وسيطاً مع المجتمع المدني ويشترك في تقييم الاستراتيجيات المائية من قبل وزارة الفالحة.

٢١ سلمان، حسن. «حملات تطوعية تجتاح تونس ومراقبون يتحدثون عن «حالة وعي» قد تغير الوضع القائم في البلاد.»

[صحيفة القدس العربي، ٧ نوفمبر ٢٠١٩.](#)

٢٢ مثل الماء أحد المطالب الأساسية للحركات الاجتماعية خلال السادسة الأولى لسنة ٢٠١٩.

يخدم سوى مصالح أقلية تستفيد من الدولة وتتحكم في مفاصلها الأساسية»^{٢٣}، فالأزمة في العمق هي أزمة منوال تنموي ظالم، تجاوزته المرحلة التاريخية، غير أنه استمر نتيجة تبعية الاقتصاد التونسي للأسواق الخارجية التي بقيت هي المتحكمة في الأسعار وفي الاختيارات والأولويات.

حملة النظافة وبروز الحقوق البيئية

نشطت في تونس بعد الثورة حركات اجتماعية قوية كافحت للتلوث وناضلت من أجل بيئة نظيفة وسليمة، وانعكس ذلك وعياً بأهمية المحيط. فالتسيب البيئي الذي شهدته تونس بعد الثورة لم تشهده البلاد من قبل، وهو ما دل على انهيار الخدمات العامة، نتيجة تأجيل الانتخابات البلدية، وإعطاء الأولوية للانتخابات البرلمانية والرئاسية. فالأحزاب كانت حريصة على الوصول إلى مواقع السلطة التنفيذية دون وعي بأهمية الديمقراطية المحلية والقاعدية. تميزت الحركات الاحتجاجية بالتركيز على مقاومة ظاهرة النفايات المنزلية باعتبارها مشكلة اتسعت رقعتها بعد الثورة. وقد ورد في تقرير رسمي أن البلاد التونسية تنتج حوالي ٦,٢ مليون طن من النفايات حسب أرقام الوكالة الوطنية للتصرف النفايات، أي بمعدل إنتاج الفرد للنفايات ٠,٨١٥ كغ في اليوم.

الجديد أيضاً في هذا السياق انخراط الشباب بكثافة في هذه الحملات، وتجلي ذلك بعد انتخاب الرئيس الجديد قيس سعيد، حيث عاد الاهتمام بالبيئة وانطلقت مبادرات عفوية شبابية شملت معظم المدن التونسية، وشارك آلاف التونسيين في حملة تطوعية حاشدة لتنظيف الشوارع والأزقة وتزيينها برسوم جدارية. وكانت هذه المشاركة استجابة لدعوات أطلقها عدد من الشباب التونسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي تحت شعارات متعددة.^{٢٤} أما الهدف من وراء الحملة «زيادة الوعي لدى المواطنين بتحسين محيطهم وحث الشباب على لعب دور فاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية».^{٢٥}

في نفس السياق تم الشروع في غرس ٥ مليون شجرة. كما رفعت شعارات أكدت على أهمية العمل والمساهمة في إنقاذ الاقتصاد ومساعدة الدولة مثل «اخدم ولا شدد دارك» (اعمل أو ابق في المنزل) و«تبرّع بألفين لخزينة الدولة».^{٢٦}

أحدثت هذه التحركات والمبادرات هزة نفسية ودفعت علماء

١٧ لطيفي، محمد علي. «باسطاً... حملة شباب تونس ضد غلاء الأسعار.» الجزيرة، ٣ يناير ٢٠١٩.

١٨ من بينها «الشعب يريد شوارع نظيفة»، وكذلك «كما ساهمنا في تغيير المشهد السياسي وانتخاب الرئيس النظيف لكي يحكمنا... نريد تنظيف شوارعنا»

١٩ «حملات تطوعية تجتاح تونس: حالة وعي أم هبة عابرة؟»

[بي بي سي، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩.](#)

٢٠ فضلاً عن حملة «دينار دينار نصلحوا السيطار (نرمم المستشفى)» التي أطلقها المسرحي جعفر القاسمي وتبناها عدد واسع من الشباب.

ضد التحرش الجنسي

أطلق رواد مواقع التواصل الاجتماعي حملة للمطالبة بالتصدي للتحرش تحت هاشتاغ «أنا زادة». وتمكنت هذه الحملة من دفع عدد من النساء اللواتي تعرضن لممارسات تحرش، إلى كتابة شهادتهن، وذلك بهدف تسليط الضوء على مدى انتشار ظاهرة التحرش وضرورة مواجهتها. كما ترمي الحملة أيضا إلى مساندة كل ضحية قررت أن تتحرر من الخوف وأن تواجه المتحرش بها، وتكسر حاجز الصمت، والوقوف إلى جانبها عسى أن يتحمل الجميع مسؤولية أفعالهم. وهو ما من شأنه أن يدفع بالمؤسسة القضائية ممثلة في النيابة العمومية بقبول هذه الشكاوى والبت فيها، وضرورة كشف المتورطين في هذه الجريمة وعدم التستر عنهم خوفا من الفضيحة.

انتحار الأطفال والهجرة السرية

تعددت في تونس ما بعد الثورة الظواهر الاجتماعية المعقدة والخطيرة. من هذه الظواهر ما هو موروث عن المرحلة السابقة، ومنها ما نتج عن الهزة القوية التي تعرض لها المجتمع التونسي بعد الثورة. إذ بالرغم من أن الانتقال السياسي في تونس بقي إلى حد كبير سلمي ولم ينزلق نحو العنف الشديد، إلا أن التحولات التي صاحبت هذا الانتقال قد أفقدت المجتمع توازناته التقليدية، وعرضته لظواهر سلبية نتيجة أسباب عديدة منها ما هو اقتصادي اجتماعي، ومنها ما هو تربوي وثقافي ونفسي. من بين هذه الظواهر الجديدة والمأساوية ظاهرة انتحار الأطفال التي لا يزال الحقوقيون ونشطاء الحركات الاجتماعية في تونس يحاولون الحد منها، خاصة في بعض المناطق التي تشكو من الحرمان الاقتصادي والتفكك الأسري.

المحور المتصل بالسياسات الخارجية

والتشاور، وأن الحكومة ملتزمة بالحفاظ على حقوق التونسيين في مختلف المجالات.

من جهة أخرى أعلن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عن موقفه المناهض لاتفاقية «الأليكا». ويعتبر موقفه مفصلياً في هذه المعركة باعتباره «المنظمة الأعرق والأكبر والأكثر تمثيلية وصاحب الشرعية في التفاوض واخذ القرار باسم الفلاحين والبحارة»^{٢٣} كما جاء في بيانه. واشتكى الاتحاد من عدم تمكنه من المعلومات التي تتعلق بهذا الملف، وأكد على أن الاتحاد «من منطلق مسؤولياته الوطنية وتحمله لأمانة الدفاع عن مصالح الفلاحة والفلاحين قد طلب من الحكومة منذ سنة ٢٠١١ تشريكه في إعداد الملفات الفنية التي ستنفاوض بشأنها مع الطرف الأوروبي حول اتفاقية الأليكا غير أن هذه الأخيرة تجاهلت طلبات الاتحاد واستمرت في تفاوضها دون أخذ رأي المهنة أو استشارتها أو حتى إعلامها بتفاصيل الاتفاقية فيما يهم المنظومات الفلاحية، وحتى المعطيات التي تحصل عليها الاتحاد بخصوص الأليكا فقد كانت من خلال اجتهاداته الخاصة وعبر قنوات علاقاته مع مفوضية الاتحاد الأوروبي»^{٢٤}. وهذا ما يوثق أيضاً تحديات الوصول الى المعلومات من قبل منظمات المجتمع المدني والعامّة.

لقي اتحاد الفلاحين دعماً من مختلف المنظمات والاتحادات وفي مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل، إلى جانب حركات اجتماعية عديدة نزلت إلى الشارع، وشجعت المزارعين على عدم الخضوع للضغوط التي تمارسها الأطراف الرسمية بحجة أن الاتفاق من شأنه أن يمثل فرصة لدعم الفلاحة والصيد البحري في تونس. وقد حذرت هذه الأطراف من خطورة التسرع في توقيع «اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق - الأليكا» مع الاتحاد الأوروبي، وعبرت عن خشيتها من الإضرار بقطاعي الخدمات والفلاحة حيث أن الاتفاق القائم حالياً يشمل فقط الصناعة.

الهجرة: ملف الهجرة والمهاجرين السريين

لا تزال الجهود مستمرة للدفاع عن ضحايا ما يسمى في تونس بظاهرة «الحرقان» أي الهجرة السرية أو غير النظامية. وتعتبر هذه من بين القضايا ذات الأولوية لدى منظمات حقوق الإنسان، غير أنها من ثمرات الهيمنة الاقتصادية التي لا تزال تمارسها دول الشمال ضد دول الجنوب. وفي غياب مراجعة سياسات البلدان الأوروبية وعدم التزامها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فإن الهجرة غير النظامية ستبقى من بين أهم التحديات المطروحة باعتبارها جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية السائدة.

يعتبر هذا الملف من أعقد الملفات التي لا تزال تواجه الحقوقيين ونشطاء الحركات الاجتماعية في تونس. ورغم الجهود التي بذلها هؤلاء في الدفاع عن ضحايا ما يسمى في تونس بظاهرة «الحرقان» أي محاولات التسلل إلى البلدان الأوروبية عبر البحر، فإن النتائج لا تزال محدودة وفي بعض الأحيان معدومة تماماً. إلى جانب ذلك اهتم نشطاء المجتمع المدني بظاهرة المهاجرين الأجانب نحو تونس، خاصة القادمين من دول إفريقية، والذين يتسللون إلى البلاد باعتبارها أرض عبور نحو أوروبا، أو للدراسة فيها والبحث عن مواطن شغل. هؤلاء يتعرضون أحياناً لأشكال متعددة من الانتهاكات، مما ولد حالة احتقان في صفوفهم، واتهامهم بعض التونسيين بالعنصرية، وهو ما دفعهم إلى التظاهر على إثر مقتل ممثل المجموعة الإفريقية في تونس الذي فقد حياته على إثر تعرضه لعملية سرقة. بعد هذه الحادثة المؤلمة التي هزت المجتمع التونسي، عبر نشطاء من المجتمع المدني عن تنديدهم بسلسلة الانتهاكات التي يتعرض لها هؤلاء المهاجرين، خاصة الأفارقة منهم.

أليكا

لا يزال «اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق - الأليكا» مع الاتحاد الأوروبي مثار جدل واسع داخل أوساط المجتمع المدني في تونس. فالموقف الراهن يميل نحو مناهضة المسار التفاوضي بين الحكومات المتعاقبة وبين الاتحاد الأوروبي، ورفض أي تنازل عن حقوق أساسية من شأنها أن تمس بحقوق الفلاحين، وتزيد من حدة الاختلال القائم بين الطرفين.

وقد كان لهذا الحراك الرافض لاتفاقية الأليكا تأثير مباشر وقوي على الجهات الرسمية التي بقيت - رغم الضغوط التي تمارسها الحكومات الأوروبية في مختلف اللقاءات الرسمية والتشاورية - تؤكد على أن تونس لم توقع إلى حد الآن على أي وثيقة أو معاهدة مع الطرف الأوروبي، وإن المسألة لا تزال في مرحلة الدراسة

٢٣ «اتفاقية الأليكا تحت مجهر المنظمة الفلاحية: نطلب

التأجيل ونرفض الاخضاع القسري». مجلة تونس الخضراء، ٢٠

فبراير ٢٠١٩.

٢٤ المصدر السابق.

قضايا تقاطعية وتحليلية

دور النقابات وعلاقتها بالحركات الاجتماعية

نفسها باستعراض أرقام تشير إلى انخفاض عجز الموازنة، وعدم سن ضرائب جديدة، وخلق «برنامج الأمان الاجتماعي»، الذي شمل منظمتي علاج، إحداهما مجاني، وأخرى بتكلفة منخفضة، لصالح حوار ٧٥٠ ألف شخص، والترفيح في المنح الاجتماعية للعائلات المعوزة، وإطلاق مشاريع سكن اجتماعي.^{٢٦}

باستثناء الأحزاب اليسارية، خاصة الراديكالية منها، فإن معظم مكونات الطبقة السياسية في تونس تعتقد بأن اتحاد الشغل لم يراعي بالقدر الكافي الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد بعد الثورة، إذ بقي الخطاب النقابي مطلبيا بدرجة أولى، ولم يتكيف مع المرحلة الجديدة التي دخلتها البلاد بعد ٢٠١١. لقد تعرض الاقتصاد التونسي لهزة قوية أفقدته توازنه السابق، وجعلته تحت رحمة التضخم، وتراجع الانتاج، وعدم التوازن بين نسبة الأجور ومداخل الدولة، وهو ما جعل كل الحكومات المتعاقبة غير قادرة على أن تغامر وتقدم على القيام بإصلاحات أصبحت ضرورية وعاجلة خوفا من رد النقابات وقدرتها على شل الدورة الاقتصادية.

في المقابل ترفض النقابات هذه الاتهامات، وتعتبر أنها ليست مسؤولة عن التدهور الاقتصادي الحاصل، وتؤكد على أن الحكومات المتعاقبة خضعت لشروط صندوق النقد الدولي، ولم تعمل على وضع سياسات يتم من خلالها تقاسم التضحيات بين العمال والقطاع الخاص، ولم تتصد للفساد والفاستين، ولم تجتهد كثيرا لاستعادة الأموال المنهوبة في العهد السابق. كما لا يزال الجدل مستمرا حول معضلة البيروقراطية النقابية، وإصلاح المنظومة النقابية حتى تتخلص من عوائقها التقليدية، وتصبح جزءا من حركة الاقتصاد والانتاج.

جعلت نسبة البطالة العالية في البلاد النقابات في وضع صعب، فورها يقتصر على تحسين دخل العمال المنضوين تحت مسؤولياتها، وترفض الدخول في نقاش معمق حول كيفية التصرف بشكل جماعي في الثروات وفي الميزانيات المتوفرة لتحقيق استغلال جماعي أنجع من شأنه أن يعود بالنفع على مختلف الفئات الاجتماعية بما في ذلك العاطلين عن العمل. مع ذلك، تحاول النقابات دعم الحركات الاجتماعية سياسيا، وقامت بالتوسط بينها وبين السلطة في مناسبات عديدة، ونجحت في تخفيف حدة التوتر والتوصل إلى حلول وسطى مثلما فعلت في اعتصام الكامور^{٢٧} الذي شارك فيه المئات من شباب مدينة

مثل الاتحاد العام التونسي للشغل جدار الصد للتوجهات الليبرالية التي ميزت سياسة الحكومات المتعاقبة بعد الثورة. رغم عدم وجود تنسيق مباشر ومأسس بين النقابات وبين الحركات الاجتماعية التي تشكلت خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الاتحاد يعتبر حليفا موضوعيا لهذه الحركات، وداعما معنويا وسياسيا لها. فالحركة النقابية تعتبر جزءا أساسيا وفعال في منظومة المجتمع المدني، ولا يمكن في هذا السياق الحديث عن الحركات الاجتماعية بمعزل عن وزن الاتحاد ودوره الذي يعتبر في تونس بمثابة العمود الفقري لمجتمعها المدني وحتى السياسي. لهذا تدخل الاتحاد في أكثر من مناسبة من أجل ترشيد بعض الحركات الاحتجاجية التي ولدت بعيدا عنه، وساعد على تحقيق بعض مطالبها دون أن يمارس وصاية مباشرة عليها.

يعتبر شهرا جانفي وفيفري من كل سنة جديدة بمثابة الموعد الدوري شبه القار للاحتجاجات الاجتماعية. لهذا انطلقت سنة ٢٠١٩ بتهديد الاتحاد العام التونسي للشغل القيام بإضراب عام كان يعتزم تنفيذه يومي ٢٠ و ٢١ فيفري، لكنه تراجع عنه بعد التوصل إلى اتفاق مع حكومة يوسف الشاهد. وكان هذا الإضراب يشمل جميع المرافق العامة بالوظيفة العمومية وكذلك القطاع العام، للمطالبة بزيادة أجور موظفي القطاع العام. واضطرت الحكومة إلى إجراء مفاوضات صعبة حتى تتوصل إلى اتفاق يكون مقبولا من النقابيين. وحاول رئيس الحكومة يومها تبرير الوضعية العامة بالقول أن «كل الزيادات التي منحت بعد الثورة، لم تعط الأثر المرجو ولم تنعكس إيجابا على وضعية المواطن، في غياب نمو حقيقي، بل إنها أدت إلى مزيد من التضخم والمديونية وإلى تراجع المقدرة الشرائية للمواطن، فضلا عن تدايها على الدينار ونسبة الفائدة في القطاع المصرفي» كما حاول إقناع النقابات بأن «زيادة الأجور، دون مراعاة الوضعية المالية للبلاد، ستجبرنا على مزيد الإقتراض، و فرض المزيد من الأداءات الجبائية على المواطن»^{٢٥}، وهي الدوامة التي لم تتمكن تونس من الخروج منها بعد ثماني سنوات من ثورتها.

رغم الدور المطلي لاتحاد الشغل، إلا أن خلافاته المتكررة مع الحكومات المتعاقبة تكتسب أبعادا أوسع من المشاغل المهنية والزيادة في الأجور وإنما تتعلق أيضا بالسياسات ونمط التنمية. لقد اعتبرت الاتحادات المهنية مع بداية سنة ٢٠١٩ أن معركتها مع حكومة يوسف الشاهد «ترتبط أساسا بالسيادة التي صارت مكبلة بشروط صندوق النقد الدولي وبقية المقرضين، لخفض مصاريف الدولة». هذا وقد دافعت كل الحكومات التي تعاقبت بعد الثورة عن

٢٦ «شتاء تونس ٢٠١٩: موسم الاحتجاجات ينطلق».

صحيفة الأخبار اللبنانية، ٣ يناير ٢٠١٩.

٢٧ إعتصام الكامور حركة احتجاجية دارت أحداثها في منطقة الكامور البترولية في ولاية تطاوين جنوب تونس وذلك

٢٥ «تونس تدخل في إضراب عام.. والشاهد: كلفته كبيرة على

البلاد.» سي إن إن بالعربية. ١٧ يناير ٢٠١٩.

على نتائجها. لكن من جهة أخرى أثرت تلك الاحتجاجات على قواعد حركة النهضة التي شعرت بالإحراج، وقامت بالضغط على قاداتها من أجل تعديل الخيارات الحكومية. وهو ما جعل الحركات الاجتماعية قادرة على إجبار السلطة ومكوناتها الحزبية على تغيير مواقفها وسياساتها سواء بشكل ظرفي أو شامل، وهو ما تم على سبيل المثال في مشروع قانون المصالحة الذي عرضه الرئيس الباجي قايد السبسي على البرلمان، ودافع عنه رئيس حركة النهضة، إلا أنه قوبل برفض واسع من الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، مما دفعه إلى سحبه وإدخال تعديلات واسعة على محتوياته حتى تمكن من تمريره. أما أحزاب المعارضة، خاصة الجبهة الشعبية ذات التوجه اليساري، فقد شاركت بدها في تشجيع عديد الحركات الاجتماعية، وعملت على اختراقها وتوجيهها من داخلها مثلما حصل مع مبادرة «مانيش مسامح» التي نجحت إلى حد ما، وقاومت محاولات احتوائها من أي طرف سياسي. لكن الأزمة الداخلية التي عصفت بالجبهة الشعبية وانتهت بتقسيمها وإضعافها كانت له تداعيات سلبية واضحة على المشهد الاحتجاجي، مما أضعف كثيرا عملية التلاحم أو التعاون بين الأحزاب اليسارية وبين الحركات الاجتماعية.

تعيش الأحزاب عموما حالة انحسار ملحوظ بعد أن أثبتت فشلها على أكثر من صعيد. فالأحزاب التي مسكت السلطة لم تنجح في قيادة المرحلة الانتقالية بنجاحة وجاءت الحصيلة مخيبة لأمال التونسيين وتوقعاتهم. أما الذين بقوا في المعارضة فقد شغلوا أنفسهم بمسائل أحيانا تكون ثانوية، ولم يعمقوا صلاتهم بالجمهور الواسع من المواطنين، مما جعلهم غير فاعلين في الحراك المدني والاجتماعي الذي حصل خلال السنوات الأخيرة. وقد أثبتت نتائج الانتخابات ذلك التراجع، حيث انهارت الجبهة الشعبية، وتقلص حجم معظم الأحزاب الليبرالية أو ذات اللون الاشتراكي.

رغم الضعف الذي أصاب المشهد الحزبي، واختلال مكوناته، إلا ان إمكانية عودة التلاحم بين الأحزاب من جهة وبين منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية من جهة أخرى تبقى واردة إذا ما استخلصت هذه الأطراف الدروس الضرورية من تجارب السنوات العشر الماضية، وتراجعت عن رغبة التوظيف وتجيير الحركات الاحتجاجية لتحقيق مكاسب حزبية ضيقة ومحدودة تنتهي بمجرد مرور الزمن وتغير الأولويات. ما يجب أن يطرح هو وضع استراتيجية بعيدة المدى، تقوم على تحديد القضايا الأساسية في ضوء المرحلة الحالية التي تمر بها البلاد، وفي الآن نفسه حماية استقلالية الجمعيات والحركات الاجتماعية. في ظل هذا المشهد، حاولت بعض الحركات والأحزاب ذات الصبغة الشعبية أن تستفيد من ذلك، عبر تحويل وجهة بعض الجمعيات أو المبادرات الخيرية إلى آلية للاستقطاب السياسي، وكسب التعاطف الشعبي، وتحويل النشاط المدني لتقديم الخدمات إلى المواطنين إلى سلاح سياسي كاد ان يغير موازين القوى في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي حصلت مع أواخر ٢٠١٩.

تطاوين، والذي التزم المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل بمراقبة تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الحكومة. لكن الاتحاد غير قادر على أن يرتقي بهذا التنسيق مع الحركات الاجتماعية إلى تحالف استراتيجي وذلك بحكم صلاحياته واختلاف المواقع والمصالح.

في كل الأحوال، يمثل الاتحاد العام التونسي للشغل ركيزة أساسية في تونس، خلافا لمعظم النقابات في العالم العربي، ولا يمكن تحقيق أي استقرار اجتماعي أو المحافظة على السلم الأهلي إلا بالتعاون مع الاتحاد وتحقيق قدر أدنى من التوافق معه.

العلاقة بن المجتمع المدني والحركات المدنية والشعبية وبين الأحزاب

وجدت مكونات المجتمع المدني نفسها مدعوة للأخذ بعين الاعتبار ظاهرة الحركات الاجتماعية التي تتمتع بخصائص وقدرات قد لا تتوفر في المنظمات غير الحكومية المحكومة بقوانينها الداخلية، والمقيدة بالتشريعات الوطنية التي تضبط أهداف ومجالات عملها. يتفاعل المنتمون إلى منظمات المجتمع المدني مع الحركات الاجتماعية حسب طبيعة المبادرة ونوعية التحرك الميداني. فأهم المشاركين والمغذيين لهذا الحراك المدني والاجتماعي ينتسبون إلى عديد المنظمات غير حكومية، ونقابات عمالية ومنظمات قاعدية وجمعيات أهلية، الخ. ولكل من هذه الأطراف والهيكل دوره ودوافعه وأولوياته، بما في ذلك الأحزاب السياسية خاصة تلك التي تقف في المعارضة والتي تحاول أن تستفيد من غضب الشارع للتشكيك في قدرة الحكومات على معالجة القضايا الحارقة. بالرجوع إلى سلسلة التحركات الاحتجاجية التي نظمت خلال سنة ٢٠١٩ يتبين أن معظمها قامت بها منظمات غير حكومية، أو نقابات عمالية، وبعضها تمت بمبادرة من جمعيات أهلية. ولوحظ في عديد الحالات أن كل هذه الأطراف اشتركت بمعية بعض الأحزاب السياسية التي تبنت عديد المطالب خاصة الاجتماعية منها، وانخرطت في الدفاع عنها لتأكيد اندماجها الشعبي وإظهار انها المحرك الفعلي لهذه الاحتجاجات. لهذا الغرض تشكلت خلال تلك الفترة عدة تنسيقيات جمعت أطرافا عديدة ودارت حول مبادرات محددة خاصة داخل الجهات. لكن الأحزاب أنواع واتجاهات. فالأحزاب المشاركة في السلطة ليس من مصلحتها أن تدعم الحركات الاجتماعية وتغذي الاحتجاجات الموجهة ضدها وضد سياساتها مثلما هو الشأن بالنسبة لحركة النهضة التي تضررت السياسية سمعتها من جراء ذلك الحراك بحكم كونها شريكة في الحكم ومسؤولة عن السياسيات التي يتم الاعتراض وأسفرت عن نتائج جد هامة ونوعية.

بين ٢٣ أبريل و١٦ يونيو ٢٠١٧، تاريخ إمضاء اتفاق بين الحكومة والمعتصمين. تعود تسمية الإعتصام نسبة للمسلك الفرعي الكامور، الذي تعتمد شركات التنقيب على البترول لتزويد المحطات ونقل البترول نحو ميناء جرجيس. إندلعت الإحتجاجات في الولاية للمطالبة بالتنمية والتشغيل والتوزيع العادل للثروات الطبيعية. ويعتبر اعتصام الكامور من بين أهم الحركات الاجتماعية التي اندلعت في تونس وأسفرت عن نتائج جد هامة ونوعية.

إرادتهم المتعلقة بتشغيلهم في إحدى الحقول البترولية بجهتهم، والتي تستغلها شركة أوروبية. وهو مطلب تمت الاستجابة له بعد مراجعة اتفاقية استثمار الحقل من قبل هذه الشركة.

أساليب التحرك لدى الحركات الاجتماعية

للحركات الاجتماعية والقوى المدنية والمطلبية أساليب تتميز بها للتحرك الفاعل داخل المجتمع، بما في ذلك الحركات الصغيرة والمحدودة منها.

تتحرك القوى المدنية كلما توفرت لديها القدرة على ذلك، وكلما استشعرت بأن المشكلة التي ستواجهها قد فرضت بنفسها على أرض الواقع وأصبحت تشكل تهديدا سواء لفئة محدودة أو للمجتمع بأسره. وتلعب وسائل الإعلام دورا مساعدا على ذلك من خلال رصد بعض الظواهر السلبية وتعمل على إبرازها، وهو ما تأخذ الحركات الاجتماعية بجديته وتولي له الاهتمام الضروري. وفي أحيان أخرى تقوم الحركات الاجتماعية بتسليط الضوء على بعض هذه القضايا، وتقوم بالتواصل مع الإعلام وتدفعه نحو التحرك حتى يجعل من تلك المسألة قضية رأي عام.

تعتمد الحركات المدنية والاجتماعية بشكل واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، وتعمل على انخراط المواطنين في نقاش مواطني واسع، وقد يؤدي ذلك ببعض منظمات المجتمع المدني إلى اتخاذ مبادرة ترمي إلى إخراج تلك المسألة من نطاقها الضيق وتحويلها إلى قضية رأي عام، وقد تصبح مبادرة جماعية ويصدر نص يعرف بها ويبرز خطورتها وأهميتها. بناء على ذلك تصبح المبادرة تحركا ميدانيا في شكل مسيرة أو تجمع احتجاجي أو تنظيم تظاهرة استعراضية أو إصدار عريضة يوقع عليها المواطنون.

مرة أخرى تقوم وسائل الاتصال بالتعريف بهذه المجموعات لإقناع المسؤولين بضرورة التفاعل مع فعاليات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية وفتح حوار معهم، وقد يفضي ذلك إلى اتخاذ قرار إداري أو سياسي، وقد يتحول الأمر إلى مبادرة تشريعية حين تنجح منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في التواصل مع نواب الشعب، وإعداد مشروع قانون يناقشه البرلمان. تجلّى ذلك في عديد من المحطات، لعل أهمها عند صياغة دستور ٢٠١٤، حيث مارست الحركات الاجتماعية إلى جانب منظمات المجتمع المدني دورا ضاغطا جعل أعضاء المجلس الوطني التأسيسي يأخذ بعين الاعتبار عديد المقترحات التي تم مد البرلمان بها. كما اضطر البرلمان إلى التطرق في مناقشاته للقضايا التي طرحها اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل، والجمعيات النسائية التي طالبت

لا شك في أن المجتمع المدني بعد الثورة قد اختلف كثيرا عما كان عليه قبل ١٤ يناير ٢٠١١. تغير المشهد، واختلقت التحديات. بعض المنظمات العريقة تراجع أدائها مقابل أخرى ولدت حديثا لكنها تمكنت من تحقيق حضور نوعي وهام. إذ بقدر الهامش الواسع الذي وفرته الثورة لفعاليات المجتمع المدني، مما سمح باتساع رقعتها واتساع دائرة تأثيرها، بقدر ما أحدث الوضع الجديد تفاوتاً في أدائها وحضورها وولد صراعات بين العديد من مكوناتها. من هذه الصراعات اختلاف الأجيال في صفوف قادتها وهو ما جعل أساليب العمل تتباين بين جيل وآخر، مما قد يؤدي إلى ضعف عملية تراكم الخبرات وعدم انتقالها من جيل إلى آخر. كما تعددت الجمعيات والمنظمات التي تعمل في ذات الاختصاص، وتجلّى ذلك مثلاً في منظمات حقوق الإنسان التي تعددت أسماؤها وتنوعت اهتماماتها بعد أن كانت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان تنفرد بهذا المجال. كذلك الشأن بالنسبة للجمعيات النسائية التي تنوعت راياتها دون أن يترتب عن ذلك بالضرورة إضافة نوعية.

لكن مع ذلك توفرت فرصة لكي تتسع رقعة النشاط الجمعياتي داخل مختلف محافظات البلاد. وهي ظاهرة إيجابية استفادت منها الحركات الاجتماعية التي كانت من قبل تكتسب أهمية خاصة عندما تتشكل في العاصمة حيث مركز السلطة السياسية والإعلامية والإدارية، في حين تغيرت المعطيات حالياً وأصبح بالإمكان أن تتشكل عديد الحركات الاجتماعية في الجنوب الشرقي أو الغربي أو بمنطقة الساحل، ويكون لها تأثير واسع يدفع بالحكومة المركزية إلى الانشغال والاهتمام، وأحيانا يضطر رئيس الحكومة أن ينتقل بنفسه لإدارة المفاوضات معها من أجل التوصل إلى حل ما. كما أن بعض هذه الحركات تجاوزت حالة الانقسام الجهوي حينما نجحت في توسيع دائرة التضامن معها، مما أكسبها بعدا وطنيا رغم كونها انطلقت في هذه الجهة أو تلك.

بعض الحركات الاجتماعية تحولت إلى مطبخ لأفكار جديدة تجاوزت حدود المطالب المحدودة والتقليدية، وانتقلت إلى التفكير في بدائل تقدمية مثل الحركة الاحتجاجية التي عرفتها قرية «جمنة» التي تحولت إلى مبادرة ترمي إلى المطالبة بتغيير أسلوب التصرف واستغلال أراضي الدولة، وتمكين الشباب من استثمارها بشكل جماعي^{٢٨}. كما نجح شباب قرية الكامور من فرض

٢٨ ما جرى في واحة جمنة الواقعة بالجنوب التونسي تعتبر مثالا هاما في محاولة إعادة توزيع الملكية الجماعية التي أصبحت ملكا للدولة بعد خروج الاستعمار الفرنسي. وهو ما جعل أحد الصحفيين يصور هذه الحركة الاجتماعية كما يلي «واحة جمنة الصغيرة هي واحدة من نقاط الضوء والأمل الكبيرة في تونس» الانتقال الديمقراطي». تجربة اقتصاد تضامني صمدت على الرغم من أن الدولة وصناع القرار اعتبروها خطراً داهماً وأعدوا ما استطاعوا من قوة لوأدها. قبل سبع سنوات، سيطر الأهالي على هذه الأرض «الميري»، وحولوها من شبه «إقطاع» إلى شبه ضيعة اشتراكية. الذين يحملون باقتصاد عادل ونمط إنتاج إنساني فرحوا لثبات هذه التجربة. لكن هذه النشوة لا يجب أن تخفي حقيقة أن وضع الواحة هش

بعض الشيء، وأنّ المُعادين لها كثر وما زالوا يترصدون بها». للمزيد أنظر/ي: عبد المولى، محمد رامي. «تجربة واحات جُمّة في تونس: أما بعد..» جريدة السفير العربي، ١٠ يناير ٢٠١٨.

المجال المتاح لمشاركة المجتمع المدني في صناعة السياسات

تغيرت علاقة الحكم بالمجتمع المدني بشكل جوهري منذ الثورة التي حدثت قبل تسع سنوات. وهو ما تقر به منظمات المجتمع المدني التي تعترف بأن الحكومة تقوم بمشاورات متكررة معها دون أن يصبح ذلك ملزماً وألياً في جميع الحالات والمسائل. فالمشاورات بين الحكومة والمجتمع المدني لم تصبح دورية وممأسسة رغم التعاون الواسع القائم بين الطرفين. فوثيرتها ليست ضعيفة ولا بالجيدة. وفي كثير من الحالات اتسمت هذه المشاورات بتنوع المشاركين من قبل منظمات المجتمع المدني، دون أن يرتقي ذلك إلى وضع اتفاق مسبق حول مضمون المشاورات وإتاحة الحوار دائماً من أجل تقديم الاقتراحات فيما يتعلق بمختلف القضايا والسياسات الكبرى.

أما بالنسبة لمدى تمتع منظمات المجتمع المدني بالحقوق في القانون وفي الممارسة العملية في الوصول إلى المعلومات الحكومية ذات الصلة بالمشاركة في المشاورات مع الحكومة، فإن هذه المنظمات تؤكد وجود قانون يضمن حق الوصول إلى المعلومة، غير أنها في بعض الحالات، وهي قليلة، قد لا تصل في الوقت المناسب إلى كل ما له صلة بعملها وأهدافها.

يضمن قانون النفاذ إلى المعلومة (القانون الأساسي عدد ٢٢ لسنة ٢٠١٦) «حق النفاذ إلى المعلومة لا سيما فيما يتعلق بإدارة الخدمات العامة، ويهدف إلى تحسين أداء هذه الخدمات من خلال الشفافية، وتعزيز المشاركة الشعبية في عملية وضع السياسات، وتشجيع البحث العلمي».

وتؤكد منظمة مجتمع مفتوح أنه «لم يكن من الممكن لتونس الوصول إلى نقطة التحول المحتملة هذه على مسار الديمقراطية لولا يقظة المجتمع المدني وعمله الفاعل، إذ شكلت مسألة حق النفاذ إلى المعلومة الحافز لحشد الجماهير وتوحيد منظمات المجتمع المدني المختلفة وذلك بهدف العمل من أجل قضية مشتركة، إذ من شأن القانون الجديد أن يكون أداة هامة لمعالجة بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً في البلاد، وتعزيز الشفافية الحكومية، وزيادة المشاركة المدنية»^{٣٢}.

٣١ في الأثناء قام المكلف بنزاعات الدولة رفع قضية ضد جمعية شمس للمثليين بحجة كونها مخالفة للقانون، غير أن القضاء الابتدائي وكذلك الاستئنافي أصدر حكماً رفض فيه الدعوى، ومكن هذه الجمعية من مواصلة نشاطها. وقد لقيت هذه الجمعية دعماً داخلياً وخارجياً، حيث طالبت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحكومة بوقف محاربة هذه الجمعية التي تدافع عن الأقليات الجنسية، وأكدت أنه «إذا أغلقت المنظمات التي تدافع عن الحقوق وعن الأقليات الجنسية، ستعرض سمعة تونس كواحة للحرية والديمقراطية في المنطقة إلى ضربة كبيرة».

٣٢ «القانون الجديد لحق التونسيين في النفاذ إلى المعلومة بحاجة إلى المواطن ليعمل». منظمة مجتمع مفتوح، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٦.

كما تستعمل الحركات الاجتماعية الأدوات الثقافية والفنون التعبيرية للفت النظر لرسائلها ومطالبها، ومن ذلك الموسيقى، وتلويين الوجوه والجدران والأماكن العامة. وهي ما يضيف على حالات الغضب مسحة من الجمالية والتحدى.

رغم اختلاف الوظائف بين الجمعيات والأحزاب والحركات الاجتماعية، إلا أن التداخل بينها وكثرة المحطات التي يمكن أن تجمع بينها من شأنها أن يجعل التقاطع بينها مرشح للاستمرار كلما تازمت الأوضاع، وتوفرت المناسبات السياسية أو الاجتماعية.

القضايا المتصلة بمنظمات المجتمع المدني

المحور القانوني – التشريعي

لم يطرأ أي تغيير على البيئة القانونية المنظمة للجمعيات وبقية مكونات المجتمع المدني. فمشروع القانون الخاص الذي أعدته الحكومة وحاولت تمرره ليكون بديلاً عن المرسومين الذين صدرتا في مطلع الثورة، لم يقع البت فيه بشكل نهائي حتى لحظة إعداد هذا التقرير. وسبق للحكومة أن نظمت «الاستشارة الوطنية الأولى حول الإعداد لإطار قانوني جديد لتنظيم الجمعيات»^{٣٣}، لكن الكثير من المنظمات غير الحكومية تصدت للمحاولة الحكومية وتمسكت بالمرسوم الذي تعتبره مثاليًا.

لا يزال المجتمع المدني معترضاً على رغبة الحكومات التي تعاقبت مؤخراً في تضييق مجال حركة الجمعيات بعد أن رفعت هذه الأخيرة سقف حرية الحركة والاستقلالية.

في الأثناء صدر قرار بحل عدد من الجمعيات وإيقاف نشاطها بسبب شبهات تتعلق بالإرهاب. وقد سبق أن أعلن الكاتب العام للحكومة أحمد زروق قبل سنتين (٢٠١٧) «أنه تم تعليق نشاط أكثر من ٥٠ جمعية وحل ١٦ جمعية أخرى على خلفية عدم توضيح مصادر تمويلها الأجنبية»^{٣٤}. ويرر ذلك بقوله أن المرسوم عدد ٨٨ لسنة ٢٠١١ المتعلق بالجمعيات يسمح للحكومة بإدارة عمل الجمعيات والقيام بالإجراءات القضائية اللازمة المتمثلة في توجيه طلب للمحكمة الابتدائية بتونس لتعليق عمل الجمعيات في صورة عدم تقديم توضيحات بخصوص التمويل الأجنبي». لكن رغم جدية التهديدات التي جسدها التنظيمات الإرهابية، إلا أن المجتمع المدني وقف بقوة ضد رغبة السلطة في توظيف المعركة ضد التطرف العنيف إلى فرصة لعودة إلى المربع السابق والتحكم مرة أخرى في حركة المجتمع المدني، ومحاولة ضبط إيقاع

٢٩ عديد الآراء الواردة في هذا الباب هي منقولة عن عدد من نشطاء المجتمع المدني في سياق حوارات أجريت معهم أثناء إعداد التقرير. وهؤلاء هم أمين غالي (مركز الكواكبي)، وعبد الرحمان هذيلي (المنتدى الاقتصادي والاجتماعي التونسي) وآخرون.

٣٠ «أحمد زروق: تعليق نشاط أكثر من ٥٠ جمعية وحل ١٦ جمعية أخرى». قناة نسمة التونسية، ١٥ يونيو ٢٠١٧.

حصول انفلات أو فوضى، وهو ما يدفع بالمجتمع المدني إلى الكشف عن ذلك والتدبير به إعلامياً. كما يتم التحقيق غالباً في الانتهاكات التي قد يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون ونشطاء المنظمات غير الحكومية، لكن في أحيان أخرى لا يقع تتبع الأطراف التي تقف وراء ذلك، خاصة إذا تعلق الأمر بتورط جهات أمنية. إذ سبق للبرلمان أن شكل لجان تحقيق عديدة حول مسائل أثارها منظمات مجتمع مدني أو حركات اجتماعية، إلا أنها لم تسفر عن نتائج ملموسة، أو تقبر تلك اللجان بحكم مرور الزمن. من ذلك لجنة التحقيق التي تشكلت للتحقيق من الأطراف التي تقف وراء تفسير الشباب التونسيين نحو بؤر التوتر. وإذ يقر النشطاء بأن الرقابة التي تمارسها الأجهزة الحكومية أمر مشروع في حالات كثيرة خاصة في الحرب الدائرة ضد الإرهاب، إلا أنها في عديد الحالات تكون الممارسات غير قانونية أو حولها علامات استفهام. وتبقى تساؤلات المجتمع المدني بدون إجابات واضحة وقطعية.

من المعلوم أن الإطار القانوني القائم في تونس الخاص بمنظمات المجتمع المدني يعطي الحق في تأسيس الجمعيات وتسجيلها وتشغيلها. وأن هذا التسجيل طوعي، لكنه يبقى عملية صعبة من وجهة نظر عديد النشطاء، خاصة بالنسبة للجمعيات التي تنشأ من أجل المناصرة. فالقانون وكذلك الممارسة قد يعيقان نشاط هذا النوع من الجمعيات، خلافاً للمنظمات التنموية والخدمية التي تعمل دون تمويل أجنبي.

العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة

تثير مسألة التمويل الأجنبي جدلاً واسعاً في تونس منذ أن أصبح المجتمع المدني قوة مثيرة ومؤثرة في البلاد. وإذا استثنينا الأطراف الحريصة على التشكيك في ولاء الجمعيات من أجل إضعاف المجتمع المدني وإخضاعه، فإنه لا يمكن التقليل من هذه المشكلة وتداعياتها السلبية والإيجابية على مستقبل قطاع واسع من الجمعيات التونسية. لهذا أصبح من الضروري التعرض للسؤال التالي: هل أصبحت علاقة المؤسسات المانحة بمنظمات المجتمع المدني في تونس عاملاً محددًا لبقائها أو اندثارها؟

رغم أن مسألة التمويل الخارجي لم تعد مطروحة بنفس الطريقة السابقة في عهد الرئيس بن علي، إلا أنها اكتسبت أبعاداً جديدة في مرحلة ما بعد الثورة. فالعدد الأكبر من هذه المنظمات تكاد تعتمد بشكل كامل على مؤسسات التمويل الدولية، وهو ما يجعل بقاءها واستمرارها مرهوناً على حد كبير على تلك المساعدات. أما بالنسبة لمدى أن تكون الشراكات بين المؤسسات المانحة والمنظمات المحلية متساوية وقائمة على المنافع المشتركة، يؤكد النشطاء على أن الشراكات طويلة الأجل مسموح بها إلى حد ما، لكنها تتعلق بالمشاريع التي يحددها عموماً المانحون.

أما فيما يتعلق بالبيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني، وإن كانت تعتبر بنداً مطروحاً على جدول أعمال الجهات المانحة والمنظمات الإقليمية والدولية في علاقاتها مع الحكومة أم لا، فإن المسألة لم تعد واردة في هذه المرحلة نظراً لاتساع رقعة الحركة

كما قام فرع منظمة «المادة ١٩» في تونس بالعمل مع الحكومة على «صياغة مشروع القانون وضمان التزامها بالمعايير الدولية، حيث تعمل هذه المنظمة مع الحكومة المحلية على تبني مبدأ الاستباقية في عملية توفير المعلومات والاستجابة لها، كما تعمل مع الأفراد والمجتمعات المحلية لمساعدتهم في المشاركة الفاعلة، والمطالبة بخدمات عالية الجودة، ومراقبة التقدم، وفضح الفساد»^{٣٢}. مع أهمية هذه الخطوة في مسار التحول الديمقراطي المستمر، إلا أن المجتمع المدني التونسي لم يبلغ حتى الآن مرحلة التمتع آلياً بحق الوصول إلى المعلومة، إذ لا يزال يتعرض لبعض الصعوبات بسبب تلك الحكومة أو الإدارات المختلفة. كما أن المشكلة تكمن أحياناً في عدم تمكين المنظمات من الوقت الكافي لإعداد المبادرات التي تحتاج لهذه المعلومات بما في ذلك المشاركة في المشاورات، وعدم تمتعها بصفة كاملة بالقدرة على طلب معلومات إضافية إذا لزم الأمر. فهذا سقف لم يتلغاه بعد الحياة الجمعياتية في تونس. لهذا أكدت وفتية «مجتمع مفتوح» على أنه «وإذا ما أرادت الحكومة زيادة الشفافية والمساءلة، فيجب عليها وضع آلية واضحة وقابلة للتطبيق لتنفيذ القانون الجديد بما في ذلك وضع عملية مستقلة لمعالجة الشكاوى بالإضافة إلى فرض العقوبات عندما يتم حجب المعلومات بطريقة غير مشروعة»^{٣٣}. بالنسبة لمدى مساهمة نتائج المشاورات التي تمت خلال الفترة الأخيرة في تصميم رصد سياسات التنمية الوطنية وتنفيذها، تؤكد الأطراف التي تم التواصل معها خلال إعداد هذا التقرير على أن الجهات الحكومية أخذت بعين الاعتبار نتائج المشورة والأدلة التي تقدمت بها منظمات المجتمع المدني. وإذ تعتبر المنظمات هذه الخطوة إيجابية إلا أنها لا تزال تنتظر من الحكومة تحويلها إلى سياسة معتمدة في جميع الحالات، وتمارس بطريقة آلية. في هذا السياق تؤكد منظمة بوصلة أنها وجدت تجاوباً واسعاً من قبل الحكومة عند تنفيذها لمشروع «مرصد بلدية» الذي يهدف إلى مراقبة البلديات، والتعرف على مدى التزام القائمين عليها بالوعود التي عرضها أمام الناخبين.

الإطار القانوني

لمعرفة مدى ما يتيح الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني من الحق في التجمع وممارسة ذلك على أرض الواقع، يؤكد النشطاء بأن القانون التونسي يعترف بوضوح بالحق في التجمع السلمي للجمعيات بقطع النظر عن القضية المثارة أو الجماعات المشاركة في تلك الممارسة، شريطة أن تتم في إطار القانون مع تجنب العنف. وفي كثير من الأحيان تعض السلطات النظر عندما تلجأ جماعات عديدة إلى ممارسة حق التجمع والتظاهر دون الحصول المسبق على الترخيص القانوني ما دامت هذه الممارسة محافظة على طابعها السلمي ولم تلجأ إلى اشتباك عنيف مع قوى الأمن.

كما أن حرية التعبير بالمجمل ليست خاضعة لسيطرة الحكومة، لكن ذلك لا ينفي تدخل الحكومة في بعض الحالات بحجة تجنب

٣٣ المصدر السابق

٣٤ المصدر السابق

وتقديم الحلول الفعلية لمطالبها».

في هذا السياق انعقد مؤتمر خلال سنة ٢٠١٩ بمدينة المنستير جمع حوالي خمسين ممثل عن هذه الحركات الاجتماعية، وناقشوا الوسائل والسيغ الكفيلة بتطوير أشكال التنسيق بين مكوناتها. وهو شكل راق الهدف منه محاولة مأسسة الحركات الاجتماعية وحماية ديمومتها، وتمكينها من تبادل الخبرات بين مكوناتها، والارتقاء بمستويات التضامن بينها وبين حلفائها محليا ووطنيا.

يؤكد النشطاء الذين تم الاتصال بهم أنه لا يوجد منصة واحدة ممثلة وشاملة لمختلف منظمات المجتمع المدني، ومنبثقة عنها، لكن ما هو متوفر في الحالة التونسية وجود مبادرات وآليات تنسيق متعددة قطاعيا ووطنيا. وتتعلق هذه الآليات من مصلحة المجتمع المدني المحلي لتعزيز فعاليتها. كمت تعددت هذه المنصات بحكم تعدد المجالات والمواضيع المطروحة. كما تستند عديد الجمعيات على منصات إقليمية ودولية للدفاع عن مطالبها على الصعيد الوطني. ويتجلى ذلك في استراتيجيات الجمعيات النسوية^{٣٦}.

المجتمع المدني والمقاربة الحقوقية

عند البحث عن مدى اعتماد منظمات المجتمع المدني على المقاربة الحقوقية ومبادئ حقوق الانسان، يؤكد النشطاء أن لدى منظمات المجتمع المدني التونسية سياسات وبرامج تسترشد بالمعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. وهناك جهود كبيرة يقوم بها البعض لتأكيد ذلك داخل هذه المنظمات وفي نشاطاتها المجتمعية. أما بالنسبة لمدى التزام المنظمات المحلية بآليات مساءلة تقودها بنفسها وتقرضها على منتسبيها لتعزيز الشفافية، فإن آليات مساءلة منظمات المجتمع المدني لا تزال قيد المناقشة من خلال منصة تمثيلية تحافظ على المساءلة والشفافية بعدها الأدنى من خلال جهودها الخاصة ومن خلال الروابط مع شبكات منظمات المجتمع المدني العالمية ومدونات وآليات المنظمات غير الحكومية الدولية وذلك حسب ما تنص عليه القوانين المحلية.

ونظرا لأهمية العمل البرلماني، وقبل أن تنتهي دورة مجلس النواب لسنة ٢٠١٩، قرر «الائتلاف المدني للدفاع عن الحقوق والحريات الفردية»، وهو تحالف بين عديد المنظمات بتصعيد تحركاته، من أجل «الضغط على السلطة التشريعية حتى تستكمل المحطات اللازمة لإنهاء مرحلة الانتقال الديمقراطي»^{٣٧}.

٣٦ مثال على ذلك «المنصة الإقليمية من أجل النوع

الاجتماعي»، وهو مشروع إقليمي يجري بالشراكة مع شبكة «المبادرة النسوية الأورو-متوسطية والتي تضم مكونات من المجتمع المدني النسوي من بلدان ضفتي المتوسط من بينها جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية. / المنصة الإقليمية للنوع الاجتماعي ٢٧

– ٢٨ ماي ٢٠١٦

٣٧ أكدت عضو المكتب التنفيذي للرابطة التونسية للدفاع عن

حقوق الإنسان، نجاه الزموري، لـ «العربي الجديد» أن الهدف من وراء هذا التنسيق بين المنظمات المكونة له «اقتراح خارطة طريق على مجلس نواب الشعب، تضع الأولويات التشريعية في مجال

وارتفاع سقف الحرية. لهذا يشير النشطاء إلى أن الحوارات مع الحكومة قد تشمل قضايا البيئة التمكينية من حين لآخر رغبة منها في الاستجابة لضغط المجتمع المدني الذي يرغب في استمرار بتأمين الفضاء الملائم لأهدافه وبرامجه.

بالنسبة لمسألة التمويل، وإلى أي حد تعزز الجهات المانحة الانخراط المستدام لمنظمات المجتمع المدني في مختلف قضايا التنمية، يعتقد النشطاء أن آليات تمويل الجهات المانحة هي جزء من سياسة شاملة تعتمدها هذه المؤسسات وأيضا الجهات الحكومية التي تقف ورائها من أجل دعم المنظمات غير الحكومية، وأن هذه السياسة منظمة وشفافة وتشمل أيضا آليات لدعم المبادرات والشراكات التي تحددها منظمات المجتمع المدني المحلي.

بمعنى آخر، تضع مؤسسات التمويل أجندتها السنوية، وتقوم المنظمات المحلية بالإطلاع عليها لكي تكيف برامجها وفق اهتماماتها التي يحددها قانونها الأساسي. وإن كانت توجد منظمات مستعدة للتكيف مع مطالب مؤسسات التمويل حتى لو تعارضت مع أهدافها وطبيعة عملها.

التنسيق والتشبيك

يعتبر التشبيك من بين الآليات الحيوية التي يلجأ إليها المجتمع المدني لتقوية ذاته وتحقيق أهدافه. إذ في ظل التحولات التي تمت الإشارة إليها شهد التشبيك بين بعض المنظمات غير الحكومية أو حتى أحزابا سياسية تطورا ملحوظا نحو دعم جهودها وتوحيد مبادراتها. والأمثلة على ذلك متعددة حيث بادرت عديد المنظمات الوطنية بتشكيل ما أطلق عليه بـ «التنسيقية المدنية لدعم ومساندة مختلف الحركات الاجتماعية بتونس» بتاريخ ٢١ ماي ٢٠١٦، وهي جمعيات مختلفة في أهدافها ووسائلها، لكن وجدت نفسها مدفوعة نحو دعم الحركات الاجتماعية والتنسيق معها في أكثر من محور وقضية.

عملت هذه التنسيقية على مد جسور التواصل المستمر مع الحركات الاجتماعية المحلية داخل محافظات البلاد التونسية، وقامت بالتعريف بها وتعزيز حضورها ومساعدتها على بلورة مقترحات وبرامج بديلة، وهو ما مكنها من توسيع قاعدتها الاجتماعية، وجعلها تغلب على المسافات التي كانت عاملا مساعدا للسلطة وأجهزتها الأمنية على عزل الاحتجاجات داخل المحافظات، والعمل على كتم أصواتها قبل أن تتحول إلى حراك جارف على الصعيد الوطني. كما سعت التنسيقية إلى «تجميع القوى الميدانية وتوحيد جهودها في الفضاء العمومي ومناصرتها اعلاميا ومعنويا فضلا عن مطالبة الحكومة بالحوار الجدي معها

٣٥ ضمت هذه التنسيقية المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية

والاجتماعية، والجمعية التونسية للنساء للديمقراطيات وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان وجمعية القضاة التونسيين، واللجنة من أجل الحريات واحترام حقوق الانسان في تونس، وجمعية بقطة، وجمعية بيتي، وحملة «مانيش مسامح»، وجمعية «تالة متضامنة»، والتنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية، وجمعية نوماد الرديف.

على صعيد آخر تعهدت الحكومة التونسية بالانضمام رسمياً إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وتم ذلك بفضل الضغوط التي مارسها المجتمع المدني وذلك على إثر الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي طالبت بالكشف عن الثروات الطبيعية التي تملكها تونس، والتي لا يزال تحول حول المعطيات الرسمية الكثير من الشكوك والأسئلة.^{٣٨}

الحقوق والحريات الفردية، وتطالبه بالتسريع في النظر فيها». وأكدت الزموري أن الرابطة ستسعى للتنسيق مع «الاتحاد العام التونسي للشغل» و«عمادة المحامين و«اتحاد الأعراف»، إضافة إلى الجمعيات الناشطة في الحقل الحقوقي، من أجل تجميع الجهود والضغط لإلزام البرلمان بخارطة الطريق. للمزيد أنظر/ي: الزباني، أمينة. «خارطة طريق للمجتمع المدني لاستكمال الانتقال الديمقراطي في تونس». [صحيفة العربي الجديد، ١٨ أبريل ٢٠١٩](#).

٣٨ يشير معهد الحوكمة في الثروات الطبيعية إلى التالي: «تعكس الاحتجاجات المتواصلة في المناطق المنتجة للموارد الطبيعية في تونس الحاجة الملحة لتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف الحكومية وغير الحكومية وإصلاح قطاع الصناعات الاستخراجية في البلاد. وفي هذا السياق عمل معهد حوكمة الموارد الطبيعية (NRGI) مع العديد من الأطراف الفاعلة في تونس من أجل الالمام بمعيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) والتشجيع على انضمام البلاد للمبادرة تطبيقها». للمزيد أنظر/ي: «المجتمع المدني يساعد تونس على تأسيس حوار متعدد الأطراف في اتجاه حوكمة الصناعات الاستخراجية». معهد الحوكمة في الثروات الطبيعية [Natural Resource Governance Institute، ١٢ يوليو ٢٠١٨](#).

عناصر القوة والضعف في الحركات الاجتماعية

التي نظمت هذه السنة ٢٠١٩ لتؤكد هذه الظاهرة، بعد أن تهاوت عديد الأحزاب التقدمية وغادرت بشكل نهائي المشهد البرلماني. حتى الأحزاب القوية مثل حركة النهضة المصنفة دينيا شهدت تراجعاً ملحوظاً بعد أن فقدت ١٧ مقعداً.

نقاط الضعف في الحركات الاجتماعية

اتسمت الحركات الاجتماعية في تونس خلال السنوات الأخيرة بما في ذلك سنة ٢٠١٩، بجوانب عدة مثيرة للانتباه. من هذه الخصائص:

حركات ظرفية: تظهر الحركات الاجتماعية بشكل فجائي، أحيانا بدون مقدمات، ثم تكبر بسرعة، وتؤثر إعلامياً واجتماعياً حيث يصبح لها صوت ومكانة لدى الرأي العام، وهو ما يدفع بالسلطة والمؤسسات السياسية إلى الاهتمام بها، ومحاولة احتوائها بطرق متعددة. لكن بعد فترة تتراجع هذه الحركات وتضمّر، ثم تختفي في لحظة ما لتعاود الظهور من جديد تحت أسماء وشعارات مختلفة. فالحركات الاجتماعية التونسية تفتقر للقدرة على ضمان الاستمرارية والديمومة. فهي أقرب إلى الظاهرة الوقائية التي ترتبط بإشكالية ما، لكنها في عديد المناسبات تنخفض وتيرتها وتتأثر بالسياق والظروف.

حركات غير مهيكلة: كثير من الحركات الاجتماعية تولد بشكل عفوي، ويتحرك أعضاؤها وأنصارها بطريقة جماعية تقتصر إلى الحد الأدنى من الهيكلة. تحاول العديد منها في بداية ظهورها اعتماد آلية بسيطة وغير معقدة لتوحيد صفوفها وتصريف شؤونها، لكن سرعان ما يتفكك هذا الشكل التنظيمي البسيط ويفقد القدرة على التوحيد والحماية. ولعل هذه الحالة ملازمة لمفهوم الحركة الاجتماعية سواء في تونس أو في غيرها من الدول. فنشاطها يحرصون على المرونة في الحركة وتجنب التعقيد التنظيمي، وهم يدركون منذ البداية أنهم يتولون مهمة مؤقتة، فيبتعدون عن كل ما هو بيروقراطي وتراتبى يفرض عليهم الالتزام العضوي والحديدي كما الشأن في الأحزاب أو بعض المنظمات غير الحكومية.

النزوع نحو السياسة الحزبية: تعددت المبادرات التي قامت بها بعض الأطراف، خاصة خلال سنة ٢٠١٩. واتسمت هذه المبادرات والأطراف التي كانت تقف وراءها بالحرص على الخلط بين الأدوار والمهام، حيث يبدأ الأمر في شكل جمعيات تمارس العمل الخيري أو المدني بشكل عام، ثم تتحول الأشكال والممارسات والخطاب إلى أحزاب وأعمال سياسية صريحة تهدف إلى الوصول إلى الحكم، مع اعتماد

عوامل القوة

تتمتع الحركات الاجتماعية في تونس بعوامل قوة أضفت عليها قدراً بارزاً من الحيوية خلال السنوات الأخيرة. ومن بين هذه العوامل في ضوء ما تقدم:

- أولاً، من أهم خصائص الحركات الاجتماعية في تونس كونها حركات شبابية بامتياز. ولا يعود ذلك فقط إلى العامل الديمغرافي المميز للحالة التونسية، ولكن أيضاً بحكم الخيبة التي يمر بها القطاع العريض من الشباب في الأحزاب وفي النخبة السياسية التي يحملونها مسؤولية عدم المحافظة على الثورة. كما أن هذه الحملات الشبابية هي التي «أعدت الثقة إلى الحركة الاجتماعية الشعبية، وجعلتنا نكتشف جيلاً جديداً من الشباب ما زال يؤمن بأن هناك مساراً ثورياً يجب أن يستكمل»^{٣٩} وقد برز ذلك بقوة خلال سنة ٢٠١٨، من خلال بعض الحملات القوية مثل «مانيش مسامح» وحملة «فاش نستناو» (ماذا ننتظر) التي اتسمت بالتوسع الجغرافي والانفتاح على فعاليات المجتمع المدني إلى جانب عدد من الأحزاب السياسية^{٤٠} ولولا أجواء الانتخابات التي هيمنت على سنة ٢٠١٩ لاستمرت تلك الحملة بنضالاتها الشعبية وأجوائها الحماسية.
- ثانياً، العامل الذي ساعد على تغذية الحركات الاجتماعية وإعطائها المزيد من الزخم هو ضعف الأحزاب السياسية التي تعاني من تراجع ثقة المواطنين في مصداقيتها، وانخفاض قدراتها على التعبئة والتأطير، وعجزها الواضح عن حماية المطالب الاجتماعية للثورة. فرغم المكانة البارزة التي أعطاها الدستور الجديد للأحزاب، وجعل منها آلية رئيسية من آليات النظام الديمقراطي الذي تبنته تونس، إلا أنها بعد ثماني سنوات لم تتمكن هذه الأحزاب من بناء نفسها بطريقة إيجابية، ولم تنجح في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها تونس، وهو ما جعل الكثير من هذه التنظيمات الحزبية تفقد قواعدها ومناضليها، ويتراجع حجمها ووزنها، وتعجز بالخصوص على استقطاب الشباب بما في ذلك الشباب النائر والغاضب والمتضرر من السياسات التي تم اعتمادها بعد الرابع عشر من جانفي ٢٠١١. وقد جاءت نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية

٣٩ علاء الطالبي مدير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية

والاجتماعية في مقابلة مع فرانس ٢٤. للمزيد أنظر/ي: مزباني،

علاوة. «علاء طالبي: الحملات الشبابية أعادت الثقة إلى الحركة الاجتماعية الشعبية في تونس». فرانس ٢٤، ١٨ يناير ٢٠١٨.

٤٠ شملت هذه الحملة ١٨ محافظة من أصل ٢٤. وكان هدفها المركزي إسقاط ميزانية الدولة التي اعتبرها النشاطاء مجحفة وظالمة للفقراء والطبقة الوسطى.

عدم التمييز بين خصوصيات الأحزاب من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى. ويخشى أن ينعكس ذلك سلباً على المجتمع المدني وأدائه مما قد يؤثر على ثقة الناس في النشاط وفي نواياهم وأهدافهم المدنية. ويعود هذا الخلط إلى أسباب متعددة من بينها ضعف الأحزاب التي تعاني من أزمة ثقة وفقدانها الحظوة التي تمتعت بها خلال المرحلة الأولى من الثورة. وقد دار جدل واسع خلال هذه السنة حول مسألة التمييز بين العمل الحزبي والعمل الجمعياتي.

• سرعة التفكك وعودة التشكل: تتسم الحركات الاجتماعية التونسية بقدرتها على استئناف نشاطها رغم الاندثار والتفكك. فهي سرعان ما تعود بقوة واندفاع من جديد تحت يافطات وأسماء وشعارات مختلفة. صحيح أن الكثير من رموزها تنتقل من مبادرة إلى أخرى، لكنها تملك في الآن نفسه القدرة على التعبئة وكسب عناصر قيادية جديدة تكون قادرة على اكتساب الخبرة والقيادة والى حد ما التحليل والتنظير والحد الأدنى من الثقافة السياسية والاجتماعية. ويعود ذلك إلى كونها حركات شبابية بامتياز.

الخلاصة

أصبحت الحركات الاجتماعية عاملاً فاعلاً في الحركة المدنية وجزءاً لا يتجزأ من مكونات المجتمع المدني المؤثر في تونس. وهو ما يؤكد التقرير الحالي الذي وإن غطى سنة ٢٠١٩ إلا أنه وضع هذه الحركات في سياق زمني وتاريخي أوسع حتى يكشف أنها قديمة وممتدة تاريخياً. وقد تضاعفت حيوية الحركات الاجتماعية بعد الثورة نتيجة تصدع المنظومة القديمة وعدم اكتمال بناء المنظومة الجديدة والبديلة. فالهشاشة الاقتصادية والاجتماعية هي السمة البارزة لمرحلة ما بعد الثورة. وهذه الهشاشة هي التي تدفع نحو القول بأنه بناء على المؤشرات العديدة التي تمت الإشارة إليها في هذا التقرير فإن الحركات الاجتماعية مرشحة لكي تستمر بأشكال وأحجام متعددة خلال السنة الموالية ٢٠٢٠. وستبقى مصاحبة لمرحلة الانتقال الديمقراطي المتواصلة في تونس، وهي مرحلة تتسم بالصعوبة والهشاشة.

بما أن الأولوية التي فرضت نفسها على البلاد هي اقتصادية واجتماعية بالأساس، فإن معظم الاحتجاجات التي حدثت أو ستحدث خلال المرحلة القادمة على الأرجح ستكون لصيقة جداً بالمسألة الاجتماعية التي بدورها ستؤثر بوضوح على الجوانب السياسية التي لم تستكمل إلى حد إعداد هذا التقرير، والتي ستفرض نفسها على الأحزاب والمؤسسات.

كما أن الحركة النقابية النشيطة في تونس ستكون الطرف المساعد للحركة الاجتماعية رغم المسافة التي تفصل بينهما، إلى جانب اختلاف الأطراف المستفيدة والقوى الفاعلة. فالاتحاد العام التونسي للشغل يبقى الفاعل الرئيسي في الشأن الاجتماعي وحتى السياسي، ولا يمكن منهجياً الفصل بين المجتمع المدني والاتحاد. لكن الاتحاد مدعو إلى مراجعة جوانب عديدة ذات طابع تنظيمي، وأخلاقي، إلى جانب المنهجية تناوله للمسألة الاجتماعية والاقتصادية في سياق الانتقال السياسي الضخم الذي تمر به البلاد. ويبقى أن الحركات الاجتماعية التونسية تفتقر لآليات التنسيق بين مكوناتها، كما تبقى في حاجة إلى مشروع يوحد بين حلقاتها، ويمكنها من الاستمرارية والبقاء، ويجعل منها رافداً قوياً للديمقراطية التونسية الناشئة.

الأردن : المجتمع المدني والحركات الاجتماعية



تقديم

اتنامت أدوار منظمات المجتمع المدني في الأردن خلال السنوات الأخيرة بشكل ملفت، وأصبحت تتصدى لأدوار متنوعة، ولا تقتصر هذه الأدوار على توفير الدعم الاجتماعي للفئات الاجتماعية المستضعفة، لا بل ازداد دورها في مجال الدفاع عن حقوق الانسان وتعزيز التنمية المستدامة، وتوسع دورها للانخراط في دعم الحركات الاجتماعية المختلفة، سواء بتعزيز قدرات هذه الحركات سواء كانت عمالية أم غيرها، أو في مجال التضامن معها بمختلف الوسائل. وفي هذا السياق يحلل التقرير التالي الوضع الحالي لمنظمات المجتمع المدني في الأردن ويتناول بشكل أساسي أربع قضايا: (١) تقديم نظرة عامة على وضع حركات المجتمع المدني في الأردن، مع التركيز على السنوات الأخيرة؛ (٢) تحليل الإطار القانوني، بشكل مختصر، لعمل منظمات المجتمع المدني؛ (٣) مناقشة تأثير المنظمات الدولية والمحلية على واقع منظمات المجتمع المدني؛ (٤) إيجاد استراتيجيات لزيادة فعالية منظمات المجتمع المدني لمواجهة تحدي تقليص مساحة عمل هذه المنظمات.

تنامت أدوار منظمات المجتمع المدني في الأردن خلال السنوات الأخيرة بشكل ملفت، وأصبحت تتصدى لأدوار متنوعة، ولا تقتصر هذه الأدوار على توفير الدعم الاجتماعي للفئات الاجتماعية المستضعفة، لا بل ازداد دورها في مجال الدفاع عن حقوق الانسان وتعزيز التنمية المستدامة، وتوسع دورها للانخراط في دعم الحركات الاجتماعية المختلفة، سواء بتعزيز قدرات هذه الحركات سواء كانت عمالية أم غيرها، أو في مجال التضامن معها بمختلف الوسائل. وفي هذا السياق يحلل التقرير التالي الوضع الحالي لمنظمات المجتمع المدني في الأردن ويتناول بشكل أساسي أربع قضايا: (١) تقديم نظرة عامة على وضع حركات المجتمع المدني في الأردن، مع التركيز على السنوات الأخيرة؛ (٢) تحليل الإطار القانوني، بشكل مختصر، لعمل منظمات المجتمع المدني؛ (٣) مناقشة تأثير المنظمات الدولية والمحلية على واقع منظمات المجتمع المدني؛ (٤) إيجاد استراتيجيات لزيادة فعالية منظمات المجتمع المدني لمواجهة تحدي تقليص مساحة عمل هذه المنظمات.

وضع المجتمع المدني والحركات المدنية في السنوات الأخيرة تعد منظمات المجتمع المدني جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي والاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية. منظمات المجتمع المدني تشمل المنظمات المجتمعية ومنظمات حقوق الإنسان، ومراكز الدراسات، والنقابات العمالية، جمعيات الأعمال وأصحاب العمل المختلفة، الذين يتوسطون بين الدولة ومصالح المجتمع من خلال تحريك الشارع، وتطوير مطالب واضحة للحكومة وزيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية والسياسية. هذا يجعل منظمات المجتمع المدني لاعباً لا غنى عنه في تطوير مجتمع قائم على المبادئ والحقوق الديمقراطية. حالياً يوجد في الأردن أكثر من ٥٧٠٠ منظمة مجتمع مدني. بالإضافة إلى وجود حركات اجتماعية وسياسية وروابط عائلية وهيئات دينية متعددة، تعمل من خلال مجموعة من الأفراد أو المنظمات، تسعى لتحقيق أهداف محددة بهدف التغيير الاجتماعي.

في سياق الإجراءات الأخيرة، اقترحت الحكومة بعض التعديلات على قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل والتي تتعارض بشدة مع معايير العمل الدولية وتؤثر سلباً على وضع حقوق الإنسان في الأردن، لا سيما حرية تأسيس النقابات، والحق في المفاوضة الجماعية، ومجالات عمل النقابات العمالية. إلى جانب ذلك، أدت الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية السابقة إلى العديد من الاحتجاجات على الصعيد الوطني. في هذا الصدد، حظي إضراب المعلمين، والمظاهرات التي قام بها عمال البلديات، والاحتجاجات التي قام بها سائقو سيارات الأجرة ضد تطبيقات النقل مثل تطبيق (Uber و Careem) باهتمام كبير. أدت الاحتجاجات إلى ظهور حركات اجتماعية وسياسية جديدة. لقد ساهموا في توسيع شبكات منظمات المجتمع المدني الحالية من خلال التعاون بين الفاعلين على أرض الواقع وكان هناك حضور قوي للشباب، مما خلق تحالفات جديدة وزاد من قوة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. على سبيل المثال، كان أحد تلك التحالفات والائتلافات الجديدة هو الجهود المشتركة للنقابات وجمعيات الأعمال خلال الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح الضريبي.

فيما يلي، سيتم استعراض أهم الحركات البارزة خلال السنوات الأخيرة:

وضع المجتمع المدني والحركات المدنية في السنوات الأخيرة تعد منظمات المجتمع المدني جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي والاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية. منظمات المجتمع المدني تشمل المنظمات المجتمعية ومنظمات حقوق الإنسان، ومراكز الدراسات، والنقابات العمالية، جمعيات الأعمال وأصحاب العمل المختلفة، الذين يتوسطون بين الدولة ومصالح المجتمع من خلال تحريك الشارع، وتطوير مطالب واضحة للحكومة وزيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية والسياسية. هذا يجعل منظمات المجتمع المدني لاعباً لا غنى عنه في تطوير مجتمع قائم على المبادئ والحقوق الديمقراطية. حالياً يوجد في الأردن أكثر من ٥٧٠٠ منظمة مجتمع مدني. بالإضافة إلى وجود حركات اجتماعية وسياسية وروابط عائلية وهيئات دينية متعددة، تعمل من خلال مجموعة من الأفراد أو المنظمات، تسعى لتحقيق أهداف محددة بهدف التغيير الاجتماعي.

على الرغم من وجود العشرات من منظمات المجتمع المدني الفاعلة منذ تأسيس الدولة في عام ١٩٤٦، إلا أن دورها نما بشكل نوعي بعد عام ١٩٨٩ نتيجة للاحتجاجات الوطنية الواسعة النطاق ضد سياسات صندوق النقد الدولي وزيادة أسعار مختلف السلع. كانت الاحتجاجات الاقتصادية في البداية حركة سياسية لها مطالب بعيدة المدى على الحكومة. كان رد فعل الدولة بمجموعة من الإصلاحات الديمقراطية التي ساهمت في فكفكة القيود عن بعض الحريات. وفي عام ٢٠١١، في ضوء الربيع العربي، أعلنت الحكومة عن تنفيذ العديد من

انتلاف لمحاربة تعديلات قانون العمل والاحتجاجات العمالية

والفصل من العمل والتأمين ضد البطالة. على غرار الاحتجاجات المذكورة أعلاه، تم إطلاق (تأسيس) تحالف واسع من العديد من منظمات المجتمع المدني هنا أيضاً. علاوةً على ذلك، تم عقد ورشة عمل وطنية في ١١ حزيران/ يوليو ٢٠١٨، لإطلاق حملة ضد التعديلات على قانون الضمان الاجتماعي. لهذا، تمت دعوة النقابات العمالية، ونقابات جمعيات أصحاب العمل، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والخبراء، وأعضاء مجلس الأعيان والنواب، من أجل تعليم وتعلم استراتيجيات جديدة. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء اتصالات مباشرة مع رئيس الوزراء وبعض الوزراء وأعضاء البرلمان ومجلس الأعيان؛ كما شاركت العديد من منظمات المجتمع المدني في حوالي ستة اجتماعات في مجلس النواب ومجلس الأعيان. وبالمثل، تم تنفيذ استراتيجية اتصال وإعلام لمواجهة التعديلات التي أدخلتها الحكومة على قانون الضمان الاجتماعي، بما في ذلك إصدار العديد من البيانات، وتنظيم الالتماسات، والمشاركة في المقابلات والفعاليات.

كما أيدت النقابات العمالية المستقلة الاحتجاجات ضد تعديلات قانون الضمان وشاركت فيها من خلال اعتصامات أمام البرلمان. وساعدت الاحتجاجات الواسعة على منع التنفيذ الكامل للتعديلات على القانون، الذي أخذ حقوق العمال بعين الاعتبار بشكل أكبر.

إضراب نقابة المعلمين

وعدت الحكومة الأردنية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ برفع أجور المعلمين تدريجياً بنسبة ٥٠ في المئة. أدى ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع الوضع الاقتصادي وعدم زيادة الرواتب (متوسط الراتب حوالي ٤٥٠ ديناراً أي حوالي ٦٣٠ دولاراً) مما أدى إلى خروج عدد من المسيرات والاعتصامات في ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩. وقد منعت الحكومة تنفيذ الاعتصام من خلال وضع الحواجز في الطرقات المؤدية إلى مكان الاعتصام، والاعتداء على بعض المعلمين والمعلمات المشاركين، وسرعان ما تم فض الاعتصامات من قبل قوات الأمن بالقوة دون أي مفاوضات. وفي اليوم نفسه، دعت نقابة المعلمين الأردنيين إلى إضراب عام في ٨ أيلول/ سبتمبر. كان للإضراب تأثير كبير على المجتمع الأردني وحصل على دعم كبير من الأشخاص في الشبكة الاجتماعية الذين شاركوا ووزعوا مقاطع الفيديو أو المنشورات أو الأنواع الأخرى (انظر هنا إلى هاشتاغ #مع_المعلم) التي تشجع الاحتجاجات. أيضاً، ترك الآباء أطفالهم في المنزل تضامناً مع مطالب المعلمين.

في المحصلة شارك أكثر من ٨٥٠٠٠ معلم مّا يقرب من ٤٠٠٠ مدرسة في الإضراب وتعطلت الدراسة لأكثر من ١,٥ مليون طالب. انتهى الإضراب في ٨ تشرين أول/ أكتوبر، بعد شهر واحد، مع حل وسط ناجح للمعلمين. قبلت الحكومة مطالب النقابة ووعدت بزيادة الأجور والمكافآت (اعتماداً على تصنيف

تميز قوانين العمل الأردنية الحالية ضد حقوق العمال وتنتهك الدستور الأردني والمعايير الدولية (انظر لهذا، وخاصة الفصل التالي). في عام ٢٠١٨، خططت الحكومة لإدخال تعديلات جديدة على قانون العمل تقييد حقوق العمال. تمنع التعديلات العمال من تكوين النقابات بحرية، وبالتالي تحرمهم من حقهم في المفاوضة الجماعية في حالة نشوء نزاع عمالي. لهذا، أنشأ مركز الفينيق وفي إطار برنامج المرصد العمالي الأردني تحالفاً واسع النطاق ضم ٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات العمالية التي احتجت على التعديلات. أطلق الائتلاف حملات شاملة وأرسل رسائل رسمية إلى رئيس الوزراء، ورئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب. كما شارك الاتحاد الدولي للنقابات (ITUC) وأرسل رسائل إلى رئيس الوزراء والعهل الأردني الملك عبد الله الثاني. علاوةً على ذلك، بدأوا استراتيجية اتصال وإعلام احتجاجاً على تعديلات قانون العمل التي تقوم بها الحكومة، بما في ذلك إصدار العديد من البيانات، وتقديم الالتماسات، والمشاركة في المقابلات والفعاليات. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد ثلاثة اجتماعات رسمية مع أعضاء البرلمان، وخاصة لجنة العمل النيابية. وفي هذا السياق، دعا مركز الفينيق بقوة إلى مشاركة النقابات المستقلة في الاجتماعات البرلمانية ذات العلاقة.

بالإضافة إلى التحالف بقيادة المرصد العمالي الأردني، فإن أكثر من ثلث الاحتجاجات العمالية البالغ عددها ٢٠٣ في عام ٢٠١٨ كانت احتجاجاً على الانظمة والقوانين السائدة، كما تم تنفيذ الاحتجاجات بشكل رئيسي من قبل الحركات العمالية المستقلة ذاتية التنظيم، والتي شكلت ما يقارب من نصف الاحتجاجات (٤٢,٤٪). كما أن معظم هذه الاحتجاجات كانت في القطاع الخاص (٥٠,٢٪)، تلاها القطاع العام (٣١,٥٪). ويتوزع الباقي على المتطولين عن العمل (٥,٩٪) واحتجاجات الأونروا (٣,٤٪) والقطاع الخاص العام (٨,٩٪). ومع ذلك، انخفض عدد الاحتجاجات العمالية في السنوات الأخيرة. بينما بعد الربيع العربي في ٢٠١٢، كان العدد السنوي للاحتجاجات ٩٠١ احتجاجاً، فيما كان ٢٨٨ فقط في ٢٠١٦ وأخيراً ٢٠٣ في ٢٠١٨. علاوةً على ذلك، فإن العديد من منظمات الدفاع عن حقوق الانسان، والمنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية انتقدت تعديلات العمل.

على الرغم من تمرير التعديلات للأسف العام الماضي، إلا أن الاحتجاجات ساعدت في رفع مستوى الوعي، كما أن تأسيس تحالفات جديدة عزز من دور المدافعين في النضال المستقبلي من أجل حقوق العمل العادلة.

انتلاف لمحاربة التعديلات على قانون الضمان الاجتماعي

إلى جانب التعديلات على قانون العمل، تم الإعلان عن تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي. تهدد المواد الجديدة الحماية الاجتماعية للعمال وتضع مواداً غير عادلة تتعلق بالرواتب

الاقتصادية، وتقليل العجز وتنشيط البلاد التي مزقتها الأزمة». ومع ذلك، ساءت الحالة في عام ٢٠١٨ وأدت إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في العديد من المناطق وأثرت بشكل رئيسي على الطبقة الفقيرة والمتوسطة. في هذا الوضع المتوتر، أعلن رئيس الوزراء هاني الملقى إدخال تعديلات ضريبية جديدة. أدى الإعلان إلى عدد كبير من الإضرابات والاحتجاجات التي شارك فيها عشرة آلاف شخص.

وقد نفذت الاحتجاجات، إلى حد كبير، من قبل المجتمع المدني، وممثلي منظمات أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة، لأن التعديل كان يؤثر على أصحاب الأعمال والشركات الصغيرة، وتم إنشاء تعاون جديد بين النقابات المهنية، والنقابات العمالية (نقابات عمالية جديدة ومستقلة)، وجمعيات الأعمال الصغيرة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية وحقوق الإنسان.

وأخيراً، أصبحت الاحتجاجات شديدة لدرجة أن الملقى استقال في ٤ حزيران/يونيو، وتم تكليف الدكتور عمر الرزاز خلفاً له. أقرت الحكومة الجديدة، على الرغم من الاحتجاجات المستمرة في نوفمبر ٢٠١٩، صيغة معدلة من قانون الضريبة. أظهرت الاحتجاجات قوة منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية الأخرى إذا اجتمعت جهات فاعلة مختلفة، وعلى الرغم من تمرير الإصلاح في النهاية، فإن هذا الإنجاز لم يتم تطبيقه بالكامل. من منظور أبعد، يمكن الافتراض أن تنفيذ الإصلاح أضعف الثقة بين المجتمع المدني والحكومة، الأمر الذي سيعزز دور منظمات المجتمع المدني في المستقبل.

دور الأحزاب السياسية في الاحتجاجات

بينما لعبت الأحزاب السياسية دوراً هاماً خلال السنوات الأخيرة في تنظيم الاحتجاجات من أجل تعزيز أو أرشفة أهدافها الخاصة، كان تأثير الأحزاب السياسية خلال الاحتجاجات في ٢٠١٨ و ٢٠١٩ منخفضاً نسبياً. قيادات أحزاب سياسية مثل المعارضة الإسلامية، التي تحتل ١٢ في المئة من مقاعد مجلس النواب، وتراجع دور الأحزاب الأخرى. على الرغم من موقفهم، لم تتخذ الأحزاب الإسلامية أي موقف رسمي خلال الاحتجاجات. في المقابل، لعبت أحزاب اليسار دوراً أكثر أهمية من خلال دعم الاحتجاجات، سواء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال تعبئة المتظاهرين.

كانت معظم الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد احتجاجات «غير حزبية إلى حد كبير»، بدعم من المجتمع المدني بشكل رئيسي. هذه الطبيعة غير الإيديولوجية للاحتجاجات كانت في نهاية المطاف أحد الأسباب التي جعلت الاحتجاجات شائعة وواسعة الانتشار. في وقت لاحق، لعبت الحركات الاجتماعية والسياسية مثل الجمعيات أو النقابات دوراً حاسماً في تعبئة ومعالجة المطالب المدنية تجاه الحكومة في السنوات الأخيرة.

المعلم) اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. واعتبر نائب رئيس نقابة المعلمين، ناصر النواصرة، أن الاتفاق كان «اتفاقاً تاريخياً».

احتجاجات السائقين على تطبيقات النقل

في نوفمبر ٢٠١٦، نفذ حوالي ١٢٠٠ سائق تاكسي أصفر اعتصاماً، بتنظيم النقابة المستقلة لسائقي العمومي، احتجاجاً على المنافسة غير العادلة مع تطبيقات النقل مثل (Uber وCareem). فعلى عكس سيارات الأجرة الرسمية، لا يتعين على سائقي التطبيقات دفع ترخيص كما أنهم يدفعون رسوم تأمين أقل. مع هذه المزايا، تصبح التطبيقات سبباً في تدني دخل سائقي التاكسي وبالتالي تهدد عمل سيارات الأجرة. كان المطلب الرئيسي للمتظاهرين حظر تطبيقات أوبر وكريم. على الرغم من الوعود والتدابير الجديدة التي اتخذتها وزارة النقل، استمرت الاحتجاجات في يناير وأبريل ٢٠١٧. بعد شهر واحد، أعلنت شركة «كريم» عن صفقة لإدراج سيارات الأجرة الصفراء كخيار متاح في تطبيقهم. ومع ذلك، وعلى الرغم من التغييرات المقترحة، يرى السائقون أن الوضع لا يزال غير عادل عندما يتعلق الأمر بالترخيص. في ديسمبر ٢٠١٧ أصدرت وزارة النقل قراراً بمنع السيارات الخاصة من العمل بالتطبيقات إلا إذا حصلت شركاتهم على تراخيص من هيئة تنظيم النقل البري وشهادة تسجيل من إدارة مراقبة الشركات». ومع ذلك، تسببت تعديلات القانون، في نوفمبر ٢٠١٨، مرة أخرى بتنظيم عدة احتجاجات من قبل سائقي سيارات الأجرة وسائقي تطبيقات النقل. ينتقد الجانبان إجراءات الترخيص الحالية باعتبارها غير عادلة حتى الآن، من المتوقع أن تتكرر هذه الاحتجاجات في المستقبل إذا لم يتم إيجاد حل مناسب.

احتجاج العاملين في البلديات

في أكتوبر ٢٠١٩، نظم العاملون في البلديات ممثلين باتحاد النقابات المستقلة للعاملين في بلديات الأردن، اعتصاماً أمام وزارة الإدارة المحلية للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف عملهم. انتهى الإضراب الذي استمر أسبوعين بزيادة قدرها ٢٠ ديناراً أردنياً (٢٨ دولاراً أمريكياً) لجميع العاملين في البلديات، ومنح إجازة مرضية لسائقي شاحنات القمامة، و«الوعد بإجراء المزيد من الإصلاحات». ستدخل الزيادة حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٠.

الاحتجاجات على قانون ضريبة الدخل

تعود أصول التعديلات الضريبية إلى عام ٢٠١٢. وقد أعلنت الحكومة عن خسارة ضريبية قدرها ١,٩ مليار دينار أردني. ومع ذلك، لا يمكن لقانون الضرائب المعمول به أن يحل المشكلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الديون المتزايدة منذ عام ٢٠٠٣، وأثار أزمة اللاجئين السوريين، أجبرت البلاد على الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، والذي كان مرتبطاً ببرامج التكيف الهيكلي (SAPs)؛ مثل «إدخال المزيد من الإصلاحات

التأثير على الحركات المدنية: البيئة السياسية والقانونية

الإخفاقات الداخلية. تفتقر العديد من منظمات المجتمع المدني إلى ممارسات حوكمة داخلية قوية، ورؤية وأهداف ومنهجيات واضحة. إنهم لا يرون ضرورة تعزيز نفوذهم وتحقيق أهدافهم من خلال التعاون.

حرية التنظيم النقابي

كما ورد في المادة ١٦ من الدستور الأردني، يُسمح للأردنيين بتأسيس جمعيات ونقابات وأحزاب سياسية تعمل بموجب الدستور. ووفقاً للمادة ٣/١ من قانون الجمعيات (رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨)، تهدف الجمعيات إلى تقديم الخدمات أو القيام بأنشطة على أساس طوعي، دون هدف لتحقيق الربح أو تقاسمه، أو السعي للحصول على أي منفعة لصالح أعضائها أو أشخاص آخرين. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن يكون للجمعيات أهدافاً سياسية، لأن هذا يعني أنها ستصنف على أنها أحزاب سياسية. ومع ذلك، يمكن بالفعل مشاهدة العوائق الأولى أثناء عملية تسجيل منظمات المجتمع المدني. وبموجب قانون الجمعيات، فإن صلاحية الموافقة على تسجيل الجمعية أو رفضها تقع على عاتق مسجل الجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية. ولا تقدم السلطات أي تبرير في حال رفض تسجيل الجمعية. فالقانون لا يلزم المسجل بتبرير الرفض، على الرغم من أن لمقدم الطلب الحق في الطعن في القرار أمام المحكمة، إلا أن عدم وجود سبب محدد للرفض يجعل من الصعب الطعن. وهذا يعني أن الرفض لا يستند إلى معايير منهجية، ولكن يُترك لتقدير المسؤولين. نصت تعديلات قانون الجمعيات لعام ٢٠٠٩ (رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٩) على أنه يمكن لمجموعة مكونة من سبعة مواطنين أردنيين أو أكثر تكوين جمعية وتسجيلها، وفقاً لأحكام قانون الجمعيات لعام ٢٠٠٨. ويحدد القانون أربعة شروط يجب أن يتمتع بها أي شخص يريد تكوين جمعية: يجب أن يكون أردني الجنسية؛ يجب أن يبلغ عمره ١٨ عاماً أو أكثر؛ يجب أن يكون لديه الكفاءة القانونية؛ ويجب ألا يكون محكوماً بجناية أو جنحة. تعتبر عملية التسجيل مستهلكة للوقت وبيروقراطية وتعسفية. ومن الأمثلة على الجمعيات والنقابات العمالية التي تم رفض تسجيلها، جمعية النساء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين، وجمعية المتقاعدين الأردنية، والنقابة المستقلة للعاملين في شركة الكهرباء الأردنية في عام ٢٠١١. النقابة المستقلة للعاملين في قطاع الفوسفات، ونقابة السائقين المستقلة في عام ٢٠١٢ أو إنشاء جمعية للمتقاعدين من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في عام ٢٠١٩.

المملكة الأردنية الهاشمية ملكية دستورية وراثية على أساس برلماني، تضمنت عناصر ديمقراطية مثل الانتخابات، والفصل بين السلطات.

في السنوات الأخيرة، اكتسبت منظمات المجتمع المدني نفوذاً وتأثيراً أقوى في المجال السياسي والاجتماعي في الأردن. انخرطت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني أكثر من ذي قبل، على سبيل المثال، دعتهم رئاسة الوزراء ووزارة التخطيط والتعاون الدولي للمشاركة في المراجعة الوطنية الطوعية (VNR)، والتي تم تقديمها بعد ذلك إلى منتدى سياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة في الأمم المتحدة في نيويورك، وكذلك اجراء مناقشات مشتركة حول الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان UPR. بالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض اللجان البرلمانية في إشراك المزيد من ممثلي المجتمع المدني في مناقشة، على سبيل المثال، استراتيجية الحماية الاجتماعية وقانون العمل. كما دعت اللجان البرلمانية أيضاً العديد من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان ونقابات أصحاب العمل والنقابات المهنية، للمشاركة في مناقشات وضع السياسات. وبالمثل، أكدت الاحتجاجات المذكورة أعلاه في الفصل السابق الدور الحاسم والقوة المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني في السياسة الأردنية.

ومع ذلك، على الرغم من التحسينات القابلة للقياس، لا تزال آراء منظمات المجتمع المدني ومشاوراتها لا تحصل على المساحة التي تستحقها. يرتبط موقف الحكومة، من جهة، بالتحيزات السلبية تجاه منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك اتهامات الإثراء الذاتي، والفساد، وتوفير منصة للأطراف الأجنبية المعادية أو خلق مشاكل اجتماعية)، ومن ناحية أخرى، نقص المعرفة حول وظيفتهم وأهدافهم الاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن عدم وجود آليات تنظيمية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني يعيق اتصالاتهم ويظهر ضرورة تطوير إجراءات محددة يمكن أن تنشئ روتيناً. تعتمد معظم التفاعلات على «العلاقات الشخصية بين ممثلي الحكومة والمجتمع المدني. يختلف مستوى القيود أو الاضطهاد باختلاف نوع المنظمة. بينما تكافح منظمات المجتمع المدني - مثل النقابات العمالية أو الحركات الطلابية - مع العديد من العوامل الداخلية والخارجية، هناك تفضيل قوي للمنظمات غير الحكومية أو شبه الحكومية التي لديها سهولة الوصول إلى صانعي القرار الرئيسيين، والعديد من الموارد، ومعظم المهنيين، وبالتالي جذب المزيد من الجهات المانحة الأجنبية. لذلك، فإن نطاق عملها وتأثيرها أكبر بكثير. بالإضافة إلى هذا تقييد المجال القانوني، يضعف المنظمات غير الحكومية في الأردن بسبب

بعد التسجيل، يتم الإشراف على الجمعيات من قبل الوزارة المعنية- مثل وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التنمية السياسية، ووزارة السياحة، ووزارة البيئة، ووزارة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات غير الربحية التسجيل لدى وزارة التجارة والصناعة بموجب قانون الشركات. يفرض قانون الجمعيات وقانون الشركات على الشركات غير الربحية قيوداً على وسائل الوصول إلى الموارد. للحصول على التمويل الدولي، تتطلب الجمعيات موافقة مجلس الوزراء قبل أن يمكن تلقي التمويل وتمويل الأنشطة المنفذة (قانون الجمعيات، رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨)، والمادة ١٧ (هـ) وقانون الشركات، رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٠، المادة ٧ - فيما يتعلق بالأموال المحلية، فإن الجمعيات ملزمة بموجب قانون الجمعيات بالحصول على موافقة وزارة التنمية الاجتماعية (قانون الجمعيات، رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨، المادة ١٧ (ب)). وعلاوةً على ذلك، يطلب من الجمعيات تقديم تقارير سنوية للوزارة (قانون الجمعيات، رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨، المادة ١٦). إن الحاجة إلى إذن الحكومة لقبول الأموال أو إدارة حملات جمع التبرعات تحد بشكل كبير من نطاق عملها. والسلطة التي تملكها الحكومة على تسجيل المجتمع المدني يرسل رسالة مفادها أنه يجب على المجتمع المدني التأكد من أنه يحافظ على علاقة جيدة مع الحكومة، ولا يعارضها أو ينتقدها.

قوانين العمل وتقييد الأنشطة النقابية

مع التعديلات التي تمت على قانون العمل العام الماضي، سيتم تقييد نطاق عمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. لا تنتهك التعديلات معايير العمل الدولية فحسب، بل تنتهك أيضاً التزام الأردن بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. مع التعديلات، سيتم توسيع سلطة وزير العمل: يتمتع الوزير بسلطة حل مجالس النقابات -التي كانت في السابق في يد السلطة القضائية- وإجراء التعديلات والموافقة على الانظمة الداخلية للنقابات (قانون العمل رقم ٨ لسنة ١٩٩٦، المادة ١١٦ ((١)).

علاوةً على ذلك، تحظر المادة ٩٨ (٢) من قانون العمل إنشاء أكثر من نقابة لكل مهنة. كما هو الحال، يُسمح للعمال بالانضمام إلى واحدة من ١٧ نقابة عمالية قائمة. هؤلاء هم أعضاء الهيئة العامة للاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن، حيث أن عضوية الاتحاد إلزامية بموجب قانون العمل للنقابات. في القانون السابق، كانت اللجنة الثلاثية -وهي مجلس يضم ممثلين عن الحكومة، ومنظمات أصحاب العمل والنقابات القائمة التي شكلها وزير العمل- السلطة المسؤولة عن الترخيص بإنشاء النقابات. منذ عام ١٩٧٦، رفضت اللجنة الثلاثية تسجيل أي نقابة عمالية جديدة. مع تعديلات القانون، تم نقل سلطة اتخاذ القرار إلى وزارة العمل. يجب اعتبار هذا الأمر انتهاكاً للدستور. هذا التقييد يترك العديد من المجموعات العمالية غير قادرة على تشكيل نقابة جديدة رسمياً، حتى إذا شعروا أن النقابات القائمة لا تمثلهم أو تقدم مساعدة مرضية في تحقيق حقوقهم العمالية. في كثير من الأحيان، هناك غياب للممارسات الديمقراطية في النقابات القائمة، مما أدى إلى العزلة عن قاعدة عمالهم. إن عدم القدرة على تكوين نقابات رسمية يؤدي إلى استمرار الوضع القائم.

نظراً لأنه يبدو من المستحيل تشكيل نقابات جديدة رسمياً، فقد شهد الأردن تشكيل ١٢ نقابة عمالية مستقلة وغير مسجلة، والتي تعمل بشكل غير رسمي إلى جانب النقابات المعترف بها. شكلت هذه النقابات المستقلة وغير المسجلة اتحادها الخاص، اتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني، في أبريل ٢٠١٣. ومع ذلك، فإن عدم الاعتراف يطرح العديد من التحديات لهذه النقابات المستقلة الجديدة. لا يُسمح لهم بفتح مقر أو تحصيل رسوم من أعضائهم أو ممارسة المفاوضة الجماعية. كما تعرض العديد من قادتهم وأعضائهم للمضايقة من قبل الحكومة وأجهزتها المختلفة، ومن أصحاب العمل والنقابات المعترف بها رسمياً، بما في ذلك

حرية الرأي والتعبير

في حين أن حرية الرأي والتعبير محمية بموجب المادة ١٥ من الدستور الأردني، فإن العديد من المواد الإضافية تقوض القدرة على ممارسة هذا الحق من ناحية عملية. وبالمثل، استخدمت الصيغ المبهمة لقانون مكافحة الإرهاب (رقم ١٨ لسنة ٢٠١٤، انظر المادة ٣/ب/هـ) وقانون الجرائم الإلكترونية (رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥، انظر هنا المادتان ١١ و١٣) لتبرير قمع واعتقال الصحفيين والنشطاء، مما يؤثر بشدة على حرية التعبير. علاوةً على ذلك، فإن «قانون حق الوصول إلى المعلومات» (رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٧) تقوضه قوانين أخرى، مثل قانون «حماية أسرار ووثائق الدولة» (رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١)، الذي يحظر نشر مجموعة واسعة من الوثائق، وبالتالي استثنائها من أحكام الوصول إلى المعلومات، لأسباب تتعلق بالأمن الوطني، أو لأنها محمية بموجب قانون آخر. ومن ثم، فإن الوصول إلى المعلومات وتوافرها لمنظمات المجتمع المدني وقدرتها على نشر الوعي والاستفادة من قضايا محددة محدود بشكل كبير.

حرية التجمع

في ضوء التحركات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الأردن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات الأخيرة، عدلت الحكومة قانون الاجتماعات العامة في عام ٢٠١١ (رقم ٥ لسنة ٢٠١١). يجب على منظمات المجتمع المدني التي ترغب في عقد اجتماع اشعار الحاكم الإداري قبل ٤٨ ساعة من الحدث. يجب أن يتضمن الإشعار أسماء وعناوين وتوقعات المنظمين، وهدف الاجتماع، وزمانه ومكانه، حتى تتمكن السلطات من توفير

الاتحاد العام لنقابات العمال. كما ترفض الحكومة الاجتماع أو إجراء أي اتصال مع النقابات العمالية المستقلة، التي تتلقى أيضاً مكالمات هاتفية تهديدية من أجهزة الأمن.

السياسات البديلة

بناءً على تحليل الإطار القانوني، قد تساعد بعض التغييرات المقترحة على تعزيز وتوسيع المجتمعات المدنية في الأردن. وبالتالي تركز المقترحات على المجالات الثلاثة للتسجيل/ تأسيس منظمات المجتمع المدني، وتنظيم أكثر شفافية لحرية التعبير وإجراءات التبرعات والأموال المستلمة. بالنسبة للاقتراحات المقدمة، فإن مجلس الوزراء والبرلمان هما القوة الرئيسية في التنفيذ.

ينطبق دعم الدولة بشكل أساسي على المنظمات غير الحكومية

من أجل إجراء تحسينات كبيرة على أنشطة منظمات المجتمع المدني، هناك حاجة لإجراء العديد من التعديلات على المستوى التشريعي. يتعلق هذا، على وجه الخصوص، بقانون الجمعيات، الذي يحدد شروط تأسيس الجمعيات وتسجيلها. المواد ٣ و ٨ و ١٦ و ١٧ تفرض العديد من العقبات لإنشاء وتعزيز منظمات مدنية جديدة، ينبغي السماح بإنشاء ائتلافات في مجالات السياسة أو المتعلقة بالأحزاب السياسية وأهدافها. علاوة على ذلك، تعديل إجراءات التسجيل من حيث المدة والشفافية والبيروقراطية لتسهيل تسجيل منظمات المجتمع المدني الجديدة. كما أن الانظمة، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٦، تستغرق الكثير من الوقت والموارد، وخاصة بالنسبة للمنظمات الأصغر. من أجل تقليل عبء العمل الإضافي، مما يحد من استخدام الإمكانيات الكاملة للمجتمعات، نقترح تعديل التقارير الإدارية والمالية السنوية المناسبة لحجم منظمات المجتمع المدني المعنية. في ما يتعلق بالنقابات، لا تسمح القوانين الحالية بإنشاء أكثر من نقابة عمالية لكل مهنة. لتعزيز استقلالية وتأسيس النقابات العمالية مع مبادئ الحرية النقابية، نقترح السماح بتأسيس أكثر من نقابة عمالية جديدة لكل مهنة لتمثيل مصالح جميع العمال. علاوة على ذلك، فإن تحديد السلطة لوزير العمل بأدواته القانونية بعيدة المدى يقوض النطاق المستقل لعمل النقابات المحلية. خلافاً للوضع الحالي، ينبغي توسيع مساحة عمل النقابات على أساس مبادئ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي صادقت عليها الحكومة الأردنية عام ١٩٧٥ والمعايير والمبادئ الدولية الأخرى. حرية التعبير عن الرأي وحق الوصول إلى المعلومات مقيدان بقوانين مثل قانون مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية. تقوض القوانين قدرة المجتمعات على زيادة الوعي بأهداف وغايات المجتمع المدني. على سبيل المثال، لا تقدم المادة ٣ من قانون مكافحة الإرهاب تعريفاً واضحاً للأعمال الإرهابية. وبالمثل، لا تحدد المادتان ١١ و ١٣ من قانون الجرائم الإلكترونية مصطلح الإهانة. يمكن استخدام كلتا المادتين لتجريم الصحفيين والجهات الفاعلة الأخرى في منظمات المجتمع المدني من خلال مصطلحات غامضة. لذلك، لتجنب الإدانات المبكرة، هناك حاجة إلى نص

دعم المؤسسات الدولية لتوفير بيئة مواتية للمجتمع المدني

وشبه الحكومية. وبالتالي، فإن الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني تتلقى الدعم من المؤسسات الدولية. ويمكن أن يساعد ذلك، من خلال تقديم التدريب وبناء القدرات و/ أو تحسين الهياكل التنظيمية (بمعنى نهج الحكم الرشيد) أو الدعم المالي، على إنشاء بيئة مجتمع مدني أكثر استدامة.

دور المنظمات الدولية

نظراً لموقع الأردن الجغرافي وظروفه المستقرة نسبياً في العالم العربي، فقد أصبح موقعاً استراتيجياً هاماً للعديد من الجهات الفاعلة والمنظمات الدولية مثل منظمة كير الدولية، وميرسي كور، مؤسسة انقاذ الطفل، والعديد من أجهزة الأمم المتحدة. تتمتع المنظمات الدولية بقدرات عالية وتوفر الميزانيات وبحرية العمل، بالإضافة إلى الشبكات الدولية، والموظفين المدربين، وغالباً ما تكون أكثر خبرة من المنظمات غير الحكومية المحلية. ومع ذلك، من خلال تأثيرها، يمكن للمؤسسات الدولية أيضاً المساهمة في إيجاد بيئة أفضل للمجتمع المدني المحلي، خاصةً من خلال «ترتيبات التمويل أو الشراكة، أو في أساليب التعاون غير التمويلية، مثل شبكات المعرفة، أو من خلال التعاون في حوار السياسات مع الحكومات والجهات المانحة أو القطاع الخاص. تدعم هذه البرامج المجتمع المدني الأردني من خلال بناء القدرات أو الدعم المالي أو العديد من برامج التدريب.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل الجهود، فقد تم انتقاد مبادرات الجهات المانحة الدولية والبرنامج على أنها «مشروع أو نشاط كبير في الغالب بدلاً من التركيز على النتائج». علاوةً على ذلك، هناك نقص في «أهداف واضحة طويلة الأجل لتوجيه دعمهم لـ المجتمع المدني» ودراسة المنظمات الشريكة والظروف المحلية».

باختصار يمكن القول أنه على الرغم من أن المنظمات الدولية والجهات المانحة تحظى بأهمية كبرى، إلا أن النظام في شكله الحالي يتعارض مع أهداف وإمكانيات وقدرات منظمات المجتمع المدني المحلية. في هذا الصدد، فإنه يضر بشكل خاص بالجهات الفاعلة المدنية الصغيرة والضعيفة التي لا تملك الموارد اللازمة للتنافس على أموال المانحين. يؤدي التوزيع غير المتكافئ للموارد وتجنب الاختلافات السياسية في المصالح إلى تفضيل المنظمات شبه الحكومية من جانب الجهات المانحة الدولية.

كيف تواجه منظمات المجتمع المدني القيود على الفضاء المدني؟

دوائر أقوى وبناء قدرات

تكافح العديد من منظمات المجتمع المدني والحركات من أجل تذليل العقبات الداخلية داخل منظمات المجتمع المدني مثل الافتقار إلى ممارسات الحوكمة الداخلية، والرؤية والأهداف والمنهجيات الواضحة، ولتتمكن من أداء أفضل. يجب على منظمات المجتمع المدني والحركات أن تحدد بوضوح مجالها والمجموعة المستهدفة والمبادئ التوجيهية من أجل استخلاص أهداف واضحة في أفعالها. يؤدي التنظيم والتحكم الدقيقان في الأنشطة إلى أداء أفضل للأهداف. وبالتالي، يجب أن يكون محور جميع المبادرات والمشاريع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، يضع الناس والحقوق في صلب الجهود ويشجع على التنمية المستدامة والشاملة.

استخدام أقوى للوسائط الرقمية

يمكن لمنظمات المجتمع المدني والحركات الاستفادة من الاستخدام الأوسع لاستراتيجيات الوسائط الرقمية الجديدة مثل تصوير مقاطع الفيديو القصيرة أو استخدام المنصات الاجتماعية مثل Facebook أو Twitter. يمكن لوسائل الإعلام الرقمية أن تساعد في الوصول إلى جمهور أوسع وإعلامهم حول صعوبات عمل المجتمع المدني. تمكن زيادة الوعي بالقضايا السياسية والاجتماعية من توسيع أنشطة المجتمع المدني، والتي بدونها لن تتمكن منظمات المجتمع المدني من التفاعل مع العوامل الخارجية مثل الأعمال الانتقامية والقمع الحكومية في المستقبل. علاوةً على ذلك، غالباً ما تخبر وسائل الإعلام الحكومية سلباً عن منظمات المجتمع المدني والحركات الأخرى. لذلك، يمكن أن تساعد المشاركة الأكبر لوسائل الإعلام الاجتماعية في توفير بديل لهذه لتقارير ومكافحة الصورة السلبية. ومع ذلك، فإن التقارير الإيجابية مثل قصة النجاح لا تزيد فقط من نصف القطر، ولكن أيضاً الجاذبية للمانحين المحتملين، والتي بدورها تقيد عمل منظمات المجتمع المدني المحلية.

الفاعلون الدوليون

وأخيراً، يمكن للجهات الفاعلة الدولية أيضاً المساهمة في أداء أكثر فعالية لمنظمات المجتمع المدني والحركات المحلية من خلال زيادة الوعي بدورها في بناء وتمكين مجتمع مدني مستدام من خلال المبادرات في مجال بناء القدرات أو الدعم

تمكنت منظمات المجتمع المدني من توسيع نفوذها في السنوات الأخيرة لكنها تكافح من أجل زيادة التدابير القانونية والسياسية المتزايدة التي تحد من عملها وبالتالي نطاق عملها. كما نوقش في الفصول السابقة، توفير الحكومة الأردنية إطاراً قانونياً عادلاً للجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني وإيقاف المحاباة للمنظمات غير الحكومية وشبه الحكومية والإعتراف بجميع منظمات المجتمع المدني كممثلين قانونيين لمجتمع تعددي بغض النظر عن وضعهم وخلفيتهم (طالما أنهم ضمن الدستور). وهذا يشمل المراقبة الصارمة والعادلة للانتهاكات ضد منظمات المجتمع المدني، ومشاركة أقوى للدولة مع مختلف الجهات الفاعلة من أجل تقليل التحيزات تجاه منظمات المجتمع المدني، ووضع إطار قانوني واضح ينظم التفاعل بين الجانبين. لذلك، يوصى بإنشاء منبر حوار وطني يجمع بين الحكومة والمجتمع المدني في مناقشات مفتوحة لإنهاء الممارسات التمييزية والقمعية مثل القيود على الحقوق الدستورية مثل الحق في التجمع وحرية التعبير، وما إلى ذلك من تدخلات أخرى غير مبررة.

بالإضافة إلى معالجة المستوى السياسي، يناقش القسم التالي سبل زيادة فعالية منظمات المجتمع المدني ومواجهة تقلص المساحة المستمرة.

زيادة التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية

على الرغم من التعاون الناجح خلال الاحتجاجات الأخيرة، يعتبر التعاون بين منظمات المجتمع المدني منخفضاً بسبب ضعف الأطر والتنسيق أو عدم وجود موقف مشترك. يمكن اعتبار الافتقار إلى الاتصال والتواصل بين مختلف الجهات الفاعلة أحد التحديات الرئيسية التي تعوق التعاون المشترك. لذلك فإن تعاون مكثف بين مختلف منظمات المجتمع المدني والحركات من أجل تطوير المطالب والمقترحات المتسقة للإصلاحات، والانضمام إلى الجهود في شبكة قوية يمكن أن تتحدى تقليص المساحة المتزايدة للمجتمع المدني في الأردن وتمنع أي قيود على حرية ممارسة الحقوق الأساسية. بمساعدة تقنيات مختلفة، مثل تبادل المعرفة والخبرة، وتعزيز الشبكات ومهارات الدعوة، يمكن تحقيق المزيد من المطالب. الأمثلة الناجحة هي تشكيل العديد من التحالفات، أو برنامج دعم المبادرات المدنية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (CIS)، منصة شبكة بالشراكة مع FHI360، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني تبادل الأفكار حول الاستراتيجيات المحتملة وأفضل الممارسات وأدوات المناصرة لزيادة قدراتهم وكفاءتهم.

المالي أو العديد من برامج التدريب. وبحسب موقفهم، يمكنهم ممارسة الضغط والاستفادة من قضايا حقوق الإنسان، وزيادة مشاركة الفاعلين المحليين المهمشين، وبدء نقاشات اجتماعية سياسية. ومع ذلك، يتعين على المانحين الدوليين، لهذا الغرض، أن يعيدوا التفكير ويعتمدوا بشكل متزايد على الاستراتيجيات طويلة المدى، والتي يجب تطويرها بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني المحلية من أجل تحقيق أقصى استخدام ممكن للموارد. في هذا السياق، يجب أيضاً أن تحظى المشاريع أو الجهات الفاعلة التي لم يتم النظر في مخاوفها حتى الآن بسبب أنشطتها الاجتماعية والسياسية باهتمام أكبر.



المراجع



1. الزيود، إسماعيل (2019): دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع الأردني. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 46، رقم 2)، ص 453-461.
2. المركز الدولي للقانون غير الربحي (2020): مراقب الحرية المدنية: الأردن.
3. انظر، أوب، كارل ديتر (2009): نظريات الاحتجاجات السياسية والحركات الاجتماعية: مقدمة متعددة التخصصات والنقد والتوليف. لندن ونيويورك: روتليدج. مجموعة تايلور وفرانسيس، ص. 36-37.
4. لوكاس، راسل (2005): المؤسسات وسياسة البقاء في الأردن: الاستجابات المحلية للتحديات الخارجية. نيويورك: مطبعة جامعة ولاية نيويورك، ص 27-31؛ وجراح، سمير (2009): المجتمع المدني والحرية العامة في الأردن: مسار الإصلاح الديمقراطي (ورقة عمل، رقم 3)، ص. 5.
5. البراري، حسن وكريستينا ساتكوفسكي (2012): الربيع العربي: حالة الأردن، في: أورتادو إيتوليري (المجلد 3، رقم 2).
6. تحالف إنسان للاستعراض الدوري الشامل (2018): تقرير تحالف إنسان للاستعراض الدوري الشامل. مقدم إلى المراجعة الدورية الشاملة. مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، الجلسة 31)، ص. 1.
7. المرصد العمالي الاردني (2019): الاحتجاجات العمالية في الأردن، إعداد مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.
8. فريدوم هاوس، 2019: تقرير عن الأردن.
9. مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (2019): المرصد العمالي: تعديلات قانون العمل الجديدة غير دستورية.
10. انظر، لاك، تايلور (2018): يقول المحتجون الشباب في الأردن أنهم تعلموا من أخطاء الربيع العربي، في: The Chris-tian Science Monitor.
11. مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (2019): تعديلات قانون العمل الجديدة غير دستورية؛ The Jordan Times (2019، 2 كانون أول/ ديسمبر): هناك مجال آخر لإدخال تعديلات على قانون العمل.
12. انظر هنا، على سبيل المثال حملة «نحو قانون عمل عادل». لمزيد من المعلومات على:
13. <https://www.facebook.com/LaborWatchJordan> and https://twitter.com/laborwatch_jo
14. تقرير المرصد العمالي (2019): الاحتجاجات العمالية في الأردن 2018 (من إعداد المرصد العمالي الأردني، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية).
15. انظر هنا، رسالة مفتوحة من الشبكة الأردنية لحقوق الإنسان حول تعديلات قانون العمل:
16. <https://www.solidaritycenter.org/wp-content/uploads/2019/02/Jordan.Letter-on-labor-law-amendments.Jordanian-Network-for-Human-Rights.2.19.pdf>
17. إيبانيز بريتر، أنا ف. (2018، 20 يوليو): منظمة العمل الدولية تحث الأردن على معالجة الانتهاكات بحق العمال، والتصديق على الاتفاقية، في: الجوردان تايمز.
18. الجوردان تايمز (2019، 1 تموز/ يوليو): التعديلات المقترحة على قانون الضمان الاجتماعي تثير ردود فعل متباينة؛ انظر أيضاً: Ernest and Young (2019): الأردن يعدل قانون الضمان الاجتماعي (إشارة ضريبية).
19. النصيرات، توقا (2019، 27 أيلول/سبتمبر): احتجاج المعلمين يتحدى الوضع الراهن في الأردن، في: أتلانتيك كونسل؛ والجزيرة (2019، 6 أكتوبر): المعلمون الأردنيون يهونون إضراباً لمدة أربعة أسابيع باتفاقية مع الحكومة.
20. توقا، 2019.
21. الخالدي، سليمان (2019، 6 تشرين أول/ أكتوبر): الأردن يتوصل لاتفاق مع نقابة المعلمين لإنهاء إضراب استمر شهراً، على: رويترز.
22. المرصد العمالي (2019، 6 تشرين أول/ أكتوبر): الاستجابة لمطالب المعلمين وعودة الطلاب إلى المدارس.
23. الجزيرة (2019، 6 تشرين أول/ أكتوبر): المعلمون الأردنيون يهونون إضرابهم الذي استمر أربعة أسابيع بتوقيع اتفاقية مع الحكومة.
24. غزال ومحمد وسوسن طبازة (2016، 15 نوفمبر): سائقو سيارات الأجرة يحتجون على المنافسة «غير العادلة» مع تطبيقات النقل الذكية، في: الجوردان تايمز.
25. الطاهات، جسر (2017، 25 نيسان/ أبريل): سائقي سيارات الأجرة ينظمون احتجاجاً على تطبيقات النقل الذكية، في: الجوردان تايمز.
26. غزال محمد (2017، 17 آذار/ مارس): يشمل تطبيق كريم الآن سيارات الأجرة الصفراء، في: الجوردان تايمز.
27. المرجع نفسه.
28. نمروقة، هنا (2017، 26 كانون أول/ ديسمبر): سائقي سيارات الأجرة يحتجون على موافقة الحكومة على تطبيقات النقل الذكية، في: الجوردان تايمز.
29. كايد، مرام (2018، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر): السائقون يحتجون على ترخيص الوزارة لتطبيقات اوبر وكريم، الجوردان تايمز.
30. المرصد العمالي الأردني (2019، 17 تشرين أول/ أكتوبر): المستقلة للعاملين في البلديات «قرروا تنفيذ اعتصام في نهاية الشهر؛ كايد، مرام (2019، 27 تشرين أول/ أكتوبر): مطالب العاملين في البلديات تؤتي ثمارها، الجوردان تايمز.
31. فريدرش ايبيرت مكتب الأردن والعراق (2018): الاحتجاج باعتباره القشة الأخيرة - تقرير عن الإصلاح الضريبي الأردني في 2018 (بقلم رونجا شيفر)، الصفحات 9-14.
32. دويتشه فيله (2018، 14 كانون أول/ ديسمبر): الأردن: المنات يحتجون على قانون الضريبة المعدل المدعوم من صندوق النقد الدولي.
33. فريدرش ايبيرت، 2019، ص. 2.
34. فريدوم هاوس (2019): تقرير عن الأردن.

35. هارل، (2019). Z. (2019): الاحتجاجات المستمرة في الأردن تهدد بزعة استقرار النظام، معهد الشرق الأوسط للبحوث الإعلامية (سلسلة الاستطلاع والتحليل).
36. انظر هنا، على سبيل المثال، أنشطة حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني على تويتر:
37. <https://twitter.com/wihdparty1/status/1179775456427597829>
38. see Ranko, Annette, Leontine von Felbert und Bayan Al-Halawani (2018): #JordanStrikes. Protests and Government Change in Jordan (Konrad-Adenauer-Stiftung: Country Report (Jordan).
39. دستور المملكة الأردنية الهاشمية 1952.
40. مركز الفينيق، 2015، ص 39.
41. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2016): تقرير تقييم المجتمع المدني، ص 43-46.
42. مركز الفينيق، 2015، ص 38.
43. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2016)، ص 23.
44. مركز الفينيق، 2015، ص 13.
45. دستور المملكة الأردنية الهاشمية 1952، المادة 16.
46. مركز الفينيق، 2015، ص 13.
47. المرجع السابق، ص 12.
48. المرجع السابق، ص 14.
49. المرجع السابق، ص 13، 23.
50. المرجع السابق، ص 17.
51. المرجع السابق، ص 12.
52. المرجع السابق، ص 26.
53. المرجع السابق، ص 15.
54. دستور المملكة الأردنية الهاشمية 1952، المادة 15.
55. تحالف إنسان للاستعراض الدوري الشامل (2018): تقرير تحالف إنسان للاستعراض الدوري الشامل. مقدم إلى المراجعة الدورية الشاملة. مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (نوفمبر 2018، الجلسة 31)، الصفحات 5-6؛ الخصوصية الدولية (2019): حالة الأردن.
56. مركز الفينيق، 2015، ص 43.
57. تحالف إنسان، ص 7.
58. مركز الفينيق، 2015، ص 17.
59. see Rodríguez, Luis Melián (2019): Jordan: Constant, but Fragile, Stability, in: IEMed Mediterranean Yearbook.
60. الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية (2020): المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.
61. مورتون، بيل (2013): نظرة عامة على المنظمات غير الحكومية الدولية في التعاون الإنمائي، في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين (محرر): العمل مع المجتمع المدني في المساعدة الخارجية. إمكانات التعاون بين بلدان الجنوب، ص 325 وما بعدها.
62. المرجع السابق، ص 342.
63. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2015، ص 38.
64. المرجع السابق.
65. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2016، ص 40.
66. شتيوي، موسى (2012): دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الأردن، ص 47-48.
67. انظر، إيبانيز برييتو، أتا ف. (2018، 15 يوليو): نشارك منظمات المجتمع المدني قصص نجاح المبادرات المدنية، وتطلق منصة للتواصل، الجوردان تايمز.
68. مركز الفينيق، 2015، ص 43.
69. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2016، ص 11.
70. UNICEF (2016): What is HRBAP?
71. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2016، ص 11-12.



www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development
 @ArabNGONetwork

 Arab-NGO-Network-for-Development
 anndmedia